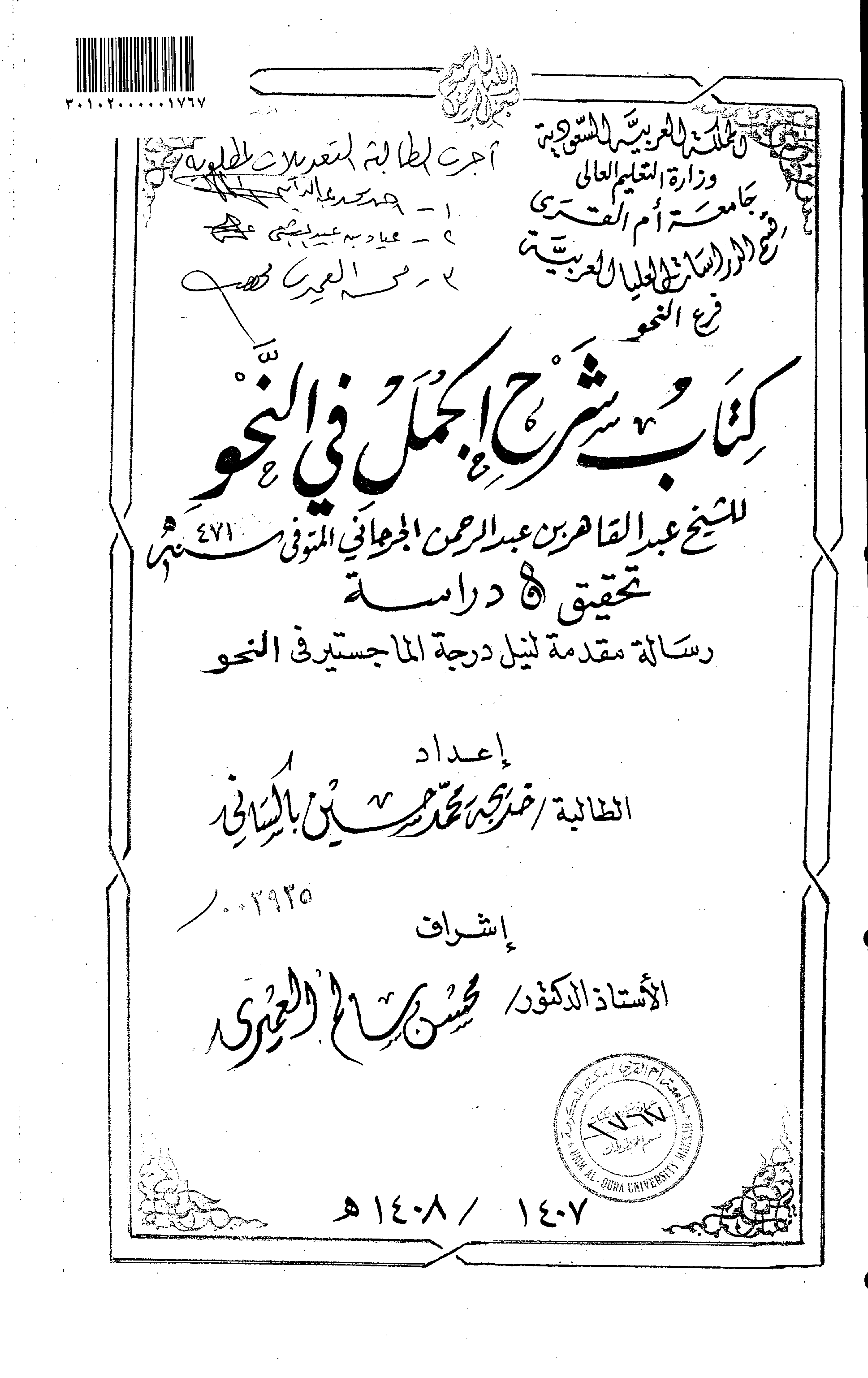


بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
قسم الدراسات العليا العربية
فرع النحو

أجرت الطالبة التعديلات المطلوبة
١ – محمد عبد الدايم
٢ – عياد بن عيد الثبيتي
٣ – محسن العميري

كتاب شرح الجمل في النحو

للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

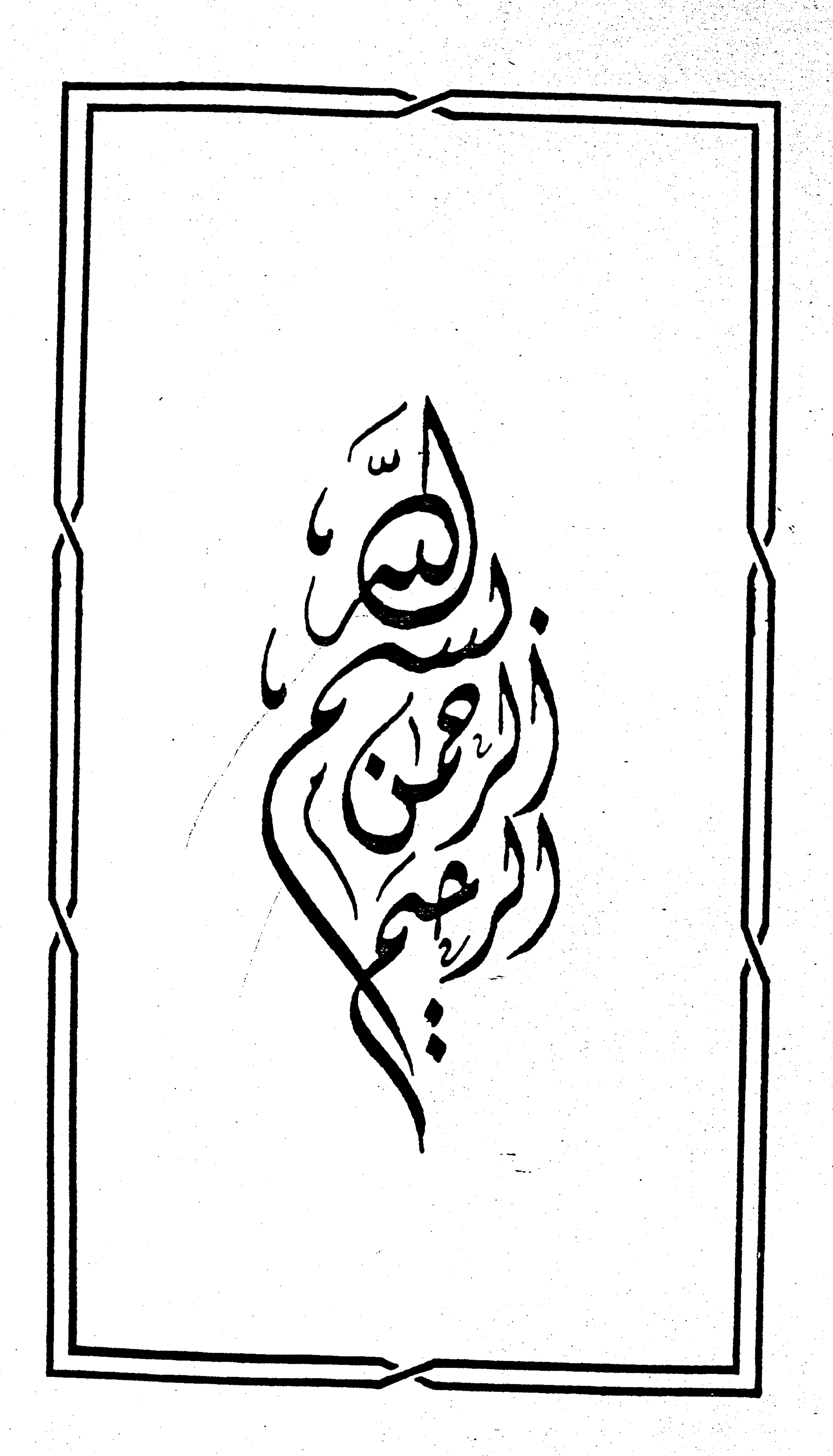
إعداد

الطالبة / خديجة محمد حسين باكستاني

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن سالم العميري

١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي الحبيبة .. وروح أبي الطاهرة

إلى إخوتي ... وأخواتي .. وصديقاتي .

إلى محبي لغة الضاد وتراثها العريق .

أهدي ثمرة جهدي

خديجة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمـــة

إنَّ الحمدَ للَّه نحمدُه ونستعينُه ونستهديه ، ونعوذُ باللَّه من شرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالنا ، ونصلِّي ونسلمُ على المبعوثِ رحمة للعالمين سيدِ الأولين والآخرين سيدِنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه الطاهرين وتابعيهم إلى يوم الدِّين . وبعد :

فإنَّ علماءَنا السابقين الأفذاذَ لم يتركوا باباً للخيرِ إلا وطرقُوه ، ولا علماً عرفوا نفعه إلا وتناولُوه .. ملأوا صدورَهم بالعلومِ الجليلةِ ، بل إنَّ بعضَهم جمعَ بين جنبيه أكثرَ من علمٍ وتفوقَ في أكثرَ من مجالٍ ، وكانَ منهم الشيخ العالم " عبدُالقاهرِ الجرجاني " - إمام البلاغة والنحو - الذي ملأتْ شهرتُه الآفاق ، وأثرت تآليفُه المكتبات ، وما خلَّفه جميعُ العلماءِ الأجلاء من تراث أصيل في كل الميادين لهو - بحقٍّ - مفخرةٌ عظمى لأبناءِ العربِ والمسلمين ، غير أنَّ كثيراً من كتبِ التراثِ ما تزالُ محبوسةً في ظلماتِ خزائنِ الكتبِ تنادي أبناءَها البررةَ لينفضوا عنَّها ما تراكمَ عليها من غبارِ السنين ويخرجُوها إلى عالمِ النورِ والحياةِ فتأخذ مكانَها الطبيعي كما أرادَ لها مؤلفُوها .

وكانَ من الوفاء لأولئك العلماء الأفاضل أن تتجه طائفة من الباحثين إلى تحقيق كتب التراث ، وهذا ما دفعني لأسهم بجهدي المتواضعِ في هذا المجالِ .

فما إن أطلعني أستاذي الدكتور " محسن سالم العميري " علَى مخطوطةِ " شرح الجمل في النحوِ " للإمام عبدِ القاهرِ الجرجاني حتَّى بدأتُ في قراءتِها فوجدتُ في تحقيقِها ودراستِها وفاءً لعبدِ القاهرِ الجرجاني وخدمةً للدارسين بإبراز أثرٍ عُدَّ من آثاره المفقودة ، ولِهذا

اخترتها لتكون موضوع رسالتي للماجستير .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في بابين:

الباب الأول : الدراسة

ويشتمل الحديث عنها على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بعبد القاهر الجرجاني ،وقد تحدثت فيه عن اسمه ، ونشأته ،وشيوخه ،وتلاميذه ومكانته العلمية ،ووفاته ، وشعره ومؤلفاته .

الفصل الثاني : وتحدثت فيه عن كتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني وشروحه .

أما الفصل الثالث: فكان الحديث فيه عن "شرح الجمل" توثيقاً وتعريفاً من خلال المباحث التالية :

١ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

٢ - تحقيق عنوان الكتاب .

٣ - المنهج الذى سلكه المؤلف في الكتاب .

٤ - مصادر الكتاب .

٥ - شواهد الكتاب .

٦ - موازنة بينه وبين اثنين من شروح جمل عبد القاهر وهما :

أ - شرح ابن الخشاب المسمى بالمرتجل في شرح الجمل .

ب - شرح البعلي المسمى بالفاخر في شرح جمل عبد القاهر .

٧ - قيمة الكتاب العلمية .

٨ - وصف المخطوطة .

٩ - المنهج الذي اتبعته في التحقيق .

الباب الثاني : التحقيق

اعتمدت في تحقيق النص على نسخة يتيمة لم أعثر على سواها ، رغم البحث في فهارس المخطوطات ، وقد أفدت كثيراً من " الإيضاح " لأبي على الفارسي ، و " المقتصد في شرح الإيضاح " ، مع حرصي على عدم تغيير النص ما أمكن .

أما المنهج الذى سلكته في تحقيق الكتاب فيتمثل في الآتي :

١ - تقويم النص و محاولة إخراجه إخراجاً سليما قدر الامكان .

٢ - كتابة النص وفق القواعد الاملائية المعروفة اليوم .

٣ - تخريج الشواهد الواردة في الشرح ، فالآيات الكريمة ذكرت لها اسم السورة و رقم الآية ، والأحاديث النبوية ذكرت رواياتها ومظانها ، أما الشواهد الشعرية فذكرت قائلها - قدر الامكان - وترجمت له وذكرت موطن الشاهد ، والأمثال والأقوال خرجتها من مظانها .

٤ - وضع عناوين مناسبة للأبواب التي جاءت خاليه من العنوان وقد وضعتها بين معقوفين هكذا [ ] .

٥ - توثيق الآراء النحوية الموجودة في الشرح قدر الامكان .

٦ - شرح غوامض النص شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

٧ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح .

٨ - الإشارة الى بداية الصفحة بوضع خط مائل هكذا (/) مع اثبات رقمها " أ " أو " ب " على يسار الهامش .

٩ - وأخيراً ذيلت البحث بفهارس فنية عامة ومنها مصادر البحث ومراجعه .

وبعد : فهذا جُهدي وجَهدي ، ويعلم الله أنني بذلت غاية الجهد فلم أدخر وسعاً ولم أقصر حتى خرج الكتاب على هذه الصورة التي أرجو أن تكون جديرة بالشيخ الفاضل عبد القاهر . فإن وفقت لذلك فلله الحمد وجزيل الشكر وإن كانت الأخرى - لا قدر الله - فعذري أنها بداية على الطريق حاولت فيها جُهدي وطاقتي ووقفت بعدها بقلب واسع على أتم الاستعداد لتقبل النصح والارشاد ليخرج البحث بالصورة المناسبة إن شاء الله تعالى .

وختاماً : أتقدم بوافر الشكر وبالغ الامتنان لأستاذى المشرف / الدكتور محسن سالم العميرى / الذى ما فتئ يرشدني ويقومني بآرائه النيرة وتوجيهاته القيمة فكان خير معين لي - بعد الله عز وجل - في تذليل كثير من الصعاب . فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتوجه بعظيم الشكر لأسرة المناقشة الفاضلة ممثلة في أستاذَيْها الكريمين الدكتور أحمد محمد عبد الدائم ، والدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، والتي تفضلت مشكورة بقبول المناقشة وتقويم البحث راجية من المولى القدير أن يوفقني للاستنارة بآرائها وتوجيهاتها وجزاها الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالعرفان لجامعة أم القرى العامرة ، التي منحتني فرصة إكمال دراستي العليا - ممثلة في جميع مسئوليها وعلى رأسهم مدير الجامعة معالي الدكتور راشد الراجح ، وشكرى أيضا لعميد كلية اللغة العربية ومدير مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ولعموم الأساتذة الكرام الذين اغترفت من بحورهم خلال السنة المنهجية فجزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء .

وأخيرا أوجه شكـــرى لوالدتي الكريمة وإخوتي عبد الرحمن وإسماعيل محمد حسين والأخ سعيد المحمودي وأخواتي وصديقاتي اللائي ساعدننـــي في الحصول على بعض المراجع وشكري للصديقات اللاتي كان لهن أثر طيـب في نفسي ولكل من نصحني وشجعني أو مدَّ لي يد العون من قريب أو بعيد فجزى الله الجميع عني خير الجزاء .

والله أسأل أن يلهمني الصواب في القول والسداد في العمل وأن يتم بعملي هذا النفع والفائدة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالميـــــن ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خديجة محمد حسين باكستاني

الباب الأول
الدراسة

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بعبد القاهر الجرجاني .

الفصل الثاني : كتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني وشروحه.

الفصل الثالث : "شرح الجمل" توثيقاً وتعريفاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

(دراسة عن عبد القاهر الجرجاني وشرح الجمل)

(ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول)

الفصل الأول

أ - التعريف بعبد القاهر الجرجاني

عبد القاهر الجرجاني إمام جهبذ ، وعالم جليل ، شهرته ملأت الآفاق ، وكفاه فخرًا أن العلماء رحلوا إليه وتتلمذوا على يديه ، وكان بودي أن أترجم له ترجمة مستفيضة تليق بمكانته ، ولكنه كان محظوظًا حين ظفر ببعض التراجم من قبل بعض الباحثين المعاصرين (١) ؛ ولهذا سيكون حديثي عن هذا الإمام الجليل حديثًا وسطًا لا إيجاز ولا إطناب ، فأقول وبالله التوفيق :

هو (٢) الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (٣)

---

(١) انظر مثلاً عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية للدكتور أحمد بدوي ، وعبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده للدكتور أحمد مطلوب ، ومقدمة " المقتصد في شرح الإيضاح " لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ص ١٧ ، ومقدمة " التتمة في النحو " لعبد القاهر تحقيق د . طارق نجم ص ٧ .

(٢) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٦٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٨٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٤٢ ، ودمية القصر ٢ / ١٢ ، وإشارة التعيين ١٨٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٠٦ ، والأعلام ٤ / ١٧٤ ، وفوات الوفيات ١ / ٦١٢ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٣١٠ ، وروضات الجنات ٥ / ٨٩ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٤٠ ، وطبقات المفسرين للداودي ١ / ٣٣٠ ، وهدية العارفين ١ / ٦٠٦ ، وعبد القاهر وجهوده في البلاغة للبدوي ص ٥ ، وغيرها .

(٣) ورد اسم جده " محمد " في الأعلام ٤ / ١٧٤ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٣١٠ ، وعبد القاهر وجهوده في البلاغة للبدوي ص ٥ .

الجرجاني [(١)].

كان فارسي الأصل [(٢)]، جرجاني الدار [(٣)]، ولد وعاش بجرجان، ولم تحدد لنا الكتب التي تناولته بالترجمة سنة مولده. كما أنها لم تشر إلى أنه طعن في السن [(٤)].

نشأ في أسرة فارسية رقيقة الحال، ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن أسرته ونشأته شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء الذين لم يهتم بهم أصحاب التراجم والطبقات إلا بعد تفتق مواهبهم. وعموماً فقد نشأ محباً للعلم، ولوعاً به، قارئاً للكتب لا سيما كتب النحو والأدب، ويروى أنه لم يبرح جرجان - لأمر ما - حتى لطلب العلم [(٥)].

----

(١) "الجرجاني" نسبة إلى جرجان من بلاد فارس، وهي - كما وصفها ياقوت الحموي في معجم البلدان ٢/٤٨ - مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، ... وهي أكبر مدينة بنواحيها تقع على وادٍ عظيم في ثغور بلدان السهل والجبل والبر والبحر، وهي أقل ندًى ومطرًا من طبرستان، وأهلها أحسن وقارا وأكثر مروءة ويسارا، وقد بنى هذه المدينة يزيد بن مهلب بن أبي صفرة". وانظر أيضاً روضات الجنات ٥/٩٠.

(٢) إنباه الرواة ٢/١٨٨.

(٣) إشارة التعيين ١٨٨.

(٤) انظر مصادر ترجمته السابقة.

(٥) نزهة الألباء ٢٦٤، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، وروضات الجنات ٥/٨٩، وشذرات الذهب ٣/٣٤٠.

شيوخه :

١ - أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ، ابن أخت أبي علي الفارسي ،قال عنه ياقوت : أخذ عن خاله علم العربية ، وطوف الآفاق ورجع إلى الوطن . أوفده خاله على الصاحب بن عباد جهة الرى فارتضاه وأكرم مثواه ، ورد خراسان ونيسابور ،وصار وزيرًا للأمير إسماعيل ابن سُبكتكين بِغَزْنة ،طاف كثيرًا من البلدان وأُخيرًا استوطن جرجان إلى أن مات سنة ٤٢١ هـ.(١)

وقد أجمع المترجمون لحياة عبد القاهر الجرجاني على أنه تلمذ لأبي الحسين محمد بن عبد الوارث ،بل ويقال : إنه لم يأخذ عن غيره؛(٢) لأنه لم يلق شيخًا في علم العربية سواه ،ولأنه لم يخرج عن جرجان في طلب العلم ،وإنما طرأ عليه أبو الحسين فقرأ عليه.(٣)

٢ - علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي الجرجاني قاضي القضاة بالري ،كان فقيهًا أديبًا شاعرًا ، طاف في صباه الأقاليم ،ونزل نيسابور وهو صغير مع أخيه ،ومات بالري وهو قاضٍ سنة ٣٩٢ هـ . له من المؤلفات "الوساطة بين المتنبي وخصومه" وغيرها .(٤)

---

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/١١٦ ،وبغية الوعاة ١/٩٤ وغيرها .

(٢) انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٧ ،وبغية الوعاة ٢/١٠٦ ، ومعجم الأدباء ١٨/١٨٦ ،ومفتاح السعادة ١/١٧٧ .

(٣) نزهة الألباء ٢٦٤ .

(٤) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤/١٤-١٦ ،وطبقات الشافعية للأسنوى ١/٣٤٨ ،وشذرات الذهب ٣/٥٦ .

وقد ذكر ياقوت الحموى أمر هذه التلمذة ،وهي - في نظري - غير مستبعدة ؛ لأن عبد القاهر الجرجاني ذكره في بعض كتبه ونقل عنه كثيراً (١) . قال ياقوت : " وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه ، واغترف من بحره ، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه" (٢) .

وأضاف الخوانسارى (٣) أنه أخذ عن :

١ - إسماعيل الصاحب بن عباد صاحب "الإقناع في العروض " و "المحيط في اللغة " وغيرها ،والمتوفى سنة ٣٨٥هـ (٤) .

٢ - وأبي الفتح عثمان ابن جني صاحب "الخصائص " و "اللُّمع " وغيرها ، والمتوفى سنة ٣٩٢ هـ (٥) .

وأقول : إن رواية صاحب الروضات بالنسبة لتلمذته للصاحب وابن جني خالية من السند والأدلة ،ولم يسبقه إلى ذكرها أحد -فيما أعلم- ،أما تلمذته للصاحب بن عباد فيردها النقل والعقل .

فالنقل أن الجرجاني نفسه قد روى في بعض كتبه عن الصاحب بالحكاية ولم يروِ عنه مشافهة كما هي عادة التلاميذ مع شيوخهم ،استمعْ إليه

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ٤٣٤ ، ٥٠٩ ،وأسرار البلاغة ١٤٥ .

(٢) معجم الأدباء ١٤/ ١٦ ،و"بخٍ : كلمة فخر ،وبخبخ الرجل : قال بَخٍ بَخٍ" عن اللسان (بخخ) .

(٣) روضات الجنات ٥/ ٩٠ .

(٤) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٣٨ ،وبغية الوعاة ١/ ٤٤٩ .

(٥) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٤٤ ،وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ ،وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢ ،وشذرات الذهب ٣/ ١٤٠ .

يقول : " ومما يدخل في ذلك ما حُكي عن الصاحب من أنه قال : "كان الأستاذ أبو الفضل يختار من شعر ابن الرومي ويُنَقِّط عليه ،قال فدفع إليَّ القصيدة التي أولها :

* أَتحتَ ضُلوعِي جَمرةٌ تَتَوقَّدُ *

وقال : تأملها فتأملتها ،فكان قد ترك خير بيت فيها ،وهو :

بِجهلٍ كَجهلِ السَّيفِ وَالسَّيفُ مُنتضًى
وَحِلْمٍ كَحلمِ السَّيفِ والسَّيفُ مُغمدُ

فقلت : لم ترك الأستاذ هذا البيت ؟ فقال : لعل القلم تجاوزه ؟ " ،

قال : " ثم رآني من بعد فاعتذر بعذر كان شرًا من تركه . قال : إنما تركته لأنه أعاد السيف أربع مرات . قال الصاحب : لو لم يُعده أربع مرات فقال : "يجهل كجهل السيف وهو منتضى ،حلم كحلم السيف وهو مغمد" لفسد البيت ". والأمر كما قال الصاحب ؛والسبب في ذلك أنك إذا حدَّثت عن اسم مضاف ، ثم أردت أن تذكر المضاف إليه فإن البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضمره ".(١)

أما بالنسبة للعقل فالصاحب المتوفى سنة ٣٨٥ هـ من المستبعد أن يأخذ عنه الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ -كما سيأتي - اللهم إلا إذا كان الجرجاني من المعمرين ،ولم أرَ من وصفه بذلك .

وكذلك تلمذته لابن جني لا تلقى لديَّ قبولاً للفارق الزمني بينهما ، ولعدم نص العلماء - عدا الخوانساري - على أمر هذه التلمذة ،فلو كان أخذ عنه لم يغب ذلك عن المترجمين ؛لأن الشيخ والتلميذ علمان مشهوران.

---

(١) دلائل الإعجاز ٥٤ ،٥٥

والغالب أن الخوانساري قد وهم في أمر هذه التلمذة ،فالجرجاني الذي أخذ عن الصاحب واختص بخدمته هو أبو مسعود المظفر بن إبراهيم (١) ،أما الجرجاني الذي أخذ عن ابن جني فهو أبو الفتوح ثابت بن محمد الاندلسي (٢). والله أعلم بالصواب وإليه المآب .

تلاميذه :

عبد القاهر الجرجاني إمام لم يبرح بلده لأمرٍ ما حتى لطلب العلم، ولما ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق شُدت إليه الرحال ،فتصدر ببلده يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه (٣) ،وقد تخرج في مدرسته العلمية الكبرى علماء أجلاء ،أشهرهم :

- ١ - أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري ،قال القفطي : "قال ابن غياض الشامي الكفرطابي النحوي- ونقلته بخطه في تذكرته في آخر نسخة "المقتصد" لعبد القاهر الجرجاني بالري مكتوباً ما حكايته: " قرأ عليَّ الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري -أيده الله- هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبطٍ وتحصيل ، وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمن بخطه في شهر رمضان المبارك من سنة أربع وخمسين وأربعمائة ،حامداً لربه ،ومصلياً على محمد رسوله وآله ". (٤) توفي سنة ٤٩٠ هـ .

- ٢ - أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي المتوفى سنة (٥٠٠ هـ) (٥)، له شرح على "اللمع" لابن جني .

---

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ٢/ ٣١ .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٨٢ ،والصلة لابن بشكوال ١٢٣ .

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) إنباه الرواة ٢/ ١٩٠ ،والنجوم الزاهرة ٥/ ١٦٠ .

(٥) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣/ ٢١٩ .

- ٣ - علي بن محمد بن علي الفصيحي (١) ،قرأ النحو والأدب على الشيخ عبدالقاهر الجرجاني حتى برع فيه ،وسكن بغداد واستوطنها (٢) ، درّس الأدب بالمدرسة النظامية (٣) ، وسمي الفصيحي لتدريسه كتاب الفصيح لثعلب ،توفي سنة ٥١٦ هـ (٤) ،وذكر تلمذته لعبد القاهر ابن الأنباري ، والقفطي ،واليماني ،وابن العماد ،والخوانساري (٥) .

- ٤ - أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني (٦) . كان معاصراً للباخرزي صاحب الدمية المتوفى سنة ٤٦٧ هـ . له من التصانيف" البيان في علوم القرآن ،وسلوة الغرباء " وغيرها (٧) ،ونقل عنه الباخرزي أبياتاً رواها عن عبد القاهر وسيرد ذكرها في مبحث شعره ،كما أنه أورد أبياتاً في مدح عبدالقاهر لتلميذه أبي عامر ،من ذلك مثلا :

مَا أبو عامر سِوى اللطف شيءٌ ... إنه جملةً كَما هُو روحُ
كُلُّ ما لا يلوحُ من سرِّ معنى ... عند تفكيرِه فَليس يَلوحُ (٨)

----

(١) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٧٤ ،وإنباه الرواة ٢/ ٣٠٦ ،وإشارة التعيين ٢٢٧ ،وبغية الوعاة ٢/ ١٩٧ ،وروضات الجنات ٥/ ٢٤٩ .
(٢) إشارة التعيين ٢٢٧ ،وإنباه الرواة ٢/ ٣٠٧ .
(٣) نزهة الألباء ٢٧٤ .
(٤) إشارة التعيين ٢٢٧ .
(٥) انظر مصادر ترجمته السابقة .
(٦) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٦/ ١٩٢-٢٠٤ ، ودمية القصر ٢/ ١٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤٥ ،وهدية العارفين ١/ ٨١٩ .
(٧) معجم الأدباء ١٦/ ٢٠٠ .
(٨) دمية القصر ٢/ ١٧ .

- ٥ - أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب التبريزي (١)، وكان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، ولي تدريس الأدب بالنظامية (٢)، وله من التصانيف ثلاثة شروح على الحماسة لأبي تمام، وشرح المفضليات، وشرح اللمع لابن جني وغيرها، توفي سنة ٥٠٢ هـ.

مكانته العلمية :

عبد القاهر الجرجاني من كبار أئمة العربية (٣) واللغة (٤) والبيان (٥)، وهو أول من دون علم المعاني والبيان (٦)، وكان إماماً بارعاً مفتناً، لقب بالنحوي (٧)، بل عُدَّ من أكابر النحويين (٨)، انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه (٩)، واتفقت على إمامته الألسنة، وتجملت بمكانه وزمانه الأمكنة والأزمنة، وأثنى عليه طيب العناصر، وثنيت به عقود الخناصر.

----

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ١/١٩٠، ونزهة الألباء ٢٧٠، وإنباه الرواة ٤/٢٢-٢٤، وإشارة التعيين ٣٨٢، وبغية الوعاة ٢/٣٣٨، ومعجم الأدباء ٢٠/٢٥-٢٨، وهدية العارفين ٢/٥١٩، ومفتاح السعادة ١/٢١٨.

(٢) معجم الأدباء ٢٠/٢٧.

(٣) فوات الوفيات ١/٦١٢، والنجوم الزاهرة ٥/١٠٨، ومفتاح السعادة ١/١٧٧.

(٤) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦.

(٥) بغية الوعاة ٢/١٠٦، ومفتاح السعادة ١/١٧٧.

(٦) إشارة التعيين ١٨٨.

(٧) نزهة الألباء ٢٦٤، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وإشارة التعيين ١٨٨، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٩٢.

(٨) نزهة الألباء ٢٦٤.

(٩) النجوم الزاهرة ٥/١٠٨.

فهو فردٌ في علمه الغزير ،لا بل هو العلم الفرد في الأئمة المشاهيـــر.(١) نظر في تصانيف النحاة والأدباء ، وصنّف التصانيف الجليلة ،ولكنه كان ضيــق العطن لا يستوفى الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك(٢) ، قال عنــه السلفي " وسمعت أبا محمد الأبيوردى يقول : " ما مقلت عيني لغوياً مثله ، وأمـا في النحو فعبد القاهر ".(٣)

كان شافعي المذهب متكلماً على طريقــة الأشعرى(٤) ،ورعًا ديِّناً،(٥) " ومن ذلك ما روى من دخول لص عليه وهو يصلي فأخذ جميع ما وجد وهــو ينظر ، فلم يقطع صلاته ".(٦)

وفاتــــه :

عاش عبد القاهر الجرجاني حياته بجرجان ولم يخرج منها إلى أن توفي بها سنة ٤٧١هـ ،وقيل ٤٧٤هـ ، والراجح في وفاته هو التاريخ الأول سنة ٤٧١هـ.(٧)

----

(١) دمية القصر ٢/ ١٢.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ١٨٨.

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٤٢ ،وطبقات المفسرين للداودى ١/ ٣٣١.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ،وطبقات الشافعية للأسنوى ٢/ ٤٩٢ ،وشــذرات الذهب ٣/ ٣٤٠.

(٥) شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠.

(٦) النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٨ ،وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٤٢ ،وطبقات المفسرين للداودى ١/ ٣٣١ ،وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠.

(٧) إنباه الرواة ٢/ ١٨٩ ،وفوات الوفيات ١/ ٦١٣ ،والنجوم الزاهرة ٥/ ١٠٨ ، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠ ،ومعجم المؤلفين ٥/ ٣١٠.

ب - شـــعـــره :

ذكرت كتب التراجم كثيراً من شعر عبد القاهر الجرجاني ، وسأجتزئ هنا بعضا منها .
فلـــه حـــول مذمـــة الزمـــان وأهله أشعـــار كثيرة ، من ذلك ما أورده الباخرزي :

هَذا زَمانٌ لَيسَ فِيـــ ـــهِ سِوَى النَّذالةِ والجَهالَـــة
لَم يَرقَ فِيهِ صَاعِدٌ إلَّا وسُلَّمُهُ النَّذالَـــة (١)

وما أورده القفطي :

أيُّ وقتٍ هَذا الذي نحنُ فِيهِ قَد دَجَا بِالقِياسِ والتَّشبِيـــهِ
كُلَّما سَارتِ العقولُ لِكي تَقـــ ـــطعَ تِيهًا توغَّلت فِي تِيـــهِ (٢)

وله في الحكمة والموعظة الحسنة :

وَمالكَ مَطمعٌ فِي المـــرءِ إلَّا إذَا مَا أنكَرَ الأمرَ القَبِيحَـــا
فَأمَّا وَهو يجهلُ بَين قُبـــحٍ وَبينَ الحُسنِ فُرقانًا صَحِيحَـــا
فإنَّك فِي رجاءِ الخَيرِ منـــهُ بأجوازِ الفلاةِ تكيلُ رِيحَـــا (٣)

وله في مدح الشيخ أبي عامر :

قُـولا لواحدِ عَصـــرِه فِيمَا يَدقُّ مِن الصِّفَـــاتِ
ظُـرفٍ وَلُطفِ شَمائـــل وَتبيُّنٍ لِلمُشـــكِلاتِ
هَل تَستطِيعُ إذا ذَهبـــ ـــتَ بلطفِ سِحرِك فِي الجِهاتِ
ألا أكونَ وحقِّ فَضلِـــكَ حينَ تلعبُ فِـي الكُـــرَاتِ (٤)

---

(١) دمية القصر ٢ / ١٣ .
(٢) إنباه الرواة ٢ / ١٩٠ .
(٣) دمية القصر ٢ / ١٤ .
(٤) دمية القصر ٢ / ١٥ .

ج - مؤلفاته .

عبدالقاهر الجرجاني عالم جليل كثير التأليف ، وسأتحدث فيما يلي عن مؤلفاته على حسب الفنون التي صنَّف فيها :

أولًا : النحو والصرف :

١ - الإيجاز : وهو كتاب مختصر لإيضاح أبي علي الفارسي [١] ، جاء في كشف الظنون " أوله الحمد لله الذى تظاهرت علينا الآؤه " [٢] ، وهو من كتبه المفقودة .

٢ - التتمة في النحو [٣] : وهو كتاب مختصر قام الدكتور طارق نجم عبدالله بتحقيقه والتعليق عليه ،ونشرته المكتبة الفيصلية عام ١٤٠٥هـ .

٣ - الجمل في النحو [٤] : وهو شرح مختصر لكتاب " العوامل " وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني .

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٢١٢ ،وهدية العارفين ١/ ٦٠٦ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الأعلام ٤/ ١٧٤ ،وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٠٦ .
(٤) نزهة الألباء ٢٦٥ ،وإنباه الرواة ٢/ ١٨٩ ،وفوات الوفيات ١/ ٦١٣ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ،وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠ ،ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧ .

٤ - ستة أبيات لفعل الأمر الباقي على حرف واحد ،شرحها الشيخ عمر الطرابيشي من علماء القرن الثالث عشر الهجري ،وسمى شرحه " شراب الراح فيما يتوصل للعزى والمراح" ، وقد حققه الدكتور البدراوي زهران.

٥ - العمدة في التصريف .(١)

٦ - شرح الجمل في النحو(٢) : وهو شرح متوسط لكتاب "الجمل " السابق ، وهو موضوع البحث ،وسأخصه بحديث مفصل في فصل قادم إن شاء الله تعالى.

---

(١) فوات الوفيات ٦١٣/١ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ ،وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ،ومفتاح السعادة ١٧٨/١ ،وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ،وكشف الظنون ١١٦٩/٢ ،وهدية العارفين ٦٠٦/١.

(٢) نزهة الألباء ٢٦٥ ،وإنباه الرواة ١٨٩/٢ ،وفوات الوفيات ٦١٣/١ ،وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ،وشذرات الذهب ٣٤٠/٣.

٧ - كتاب في التصريف : ويعمل الدكتور محسن العميرى على تحقيقه ،وسيرى النور قريبا إن شاء الله .

٨ - المغني : وهو شرح مبسوط لكتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي في نحو ثلاثين مجلداً (١) . وهو من كتبه المفقودة .

٩ - المقتصد في شرح الايضاح لأبي على الفارسي (٢) : وقد قام الدكتور كاظم بحر المرجان بتحقيق الجزء الخاص بالنحو ونشره .

١٠- المفتاح في الصرف : وقد طبع الكتاب الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت .

---

(١) نزهة الألباء ٢٦٥ ،وفوات الوفيات ١/٦١٢ ،وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٤٢ ،وبغية الوعاة ٢/١٠٦ ،ومفتاح السعادة ١/١٧٧ ،وشذرات الذهب ٣/٣٤٠ ،وروضات الجنات ٥/٩٠ ، وكشف الظنون ١/٢٢آ ،وهدية العارفين ١/٦٠٦ .

(٢) المصادر السابقة .

ثانيًا : البلاغة :

١ - أسرار البلاغة : وقد طبع في مصر أول مرة سنة ١٣٢٠ هـ حيث نشره السيد رشيد رضا .

٢ - دلائل الإعجاز : وقد طبع أيضا في مصر لأول مرة سنة ١٣٢١هـ ونشره السيد رشيد رضا . ثم حققه الأستاذ محمود محمد شاكر ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة . وجاء في نهايته "الرسالة الشافية في الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني .

ثالثًا : علوم القرآن .

١ - إعجاز القرآن الكبير (١) : وهو شرح كبير لكتاب "إعجاز القرآن" لأبي عبدالله محمد بن زيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ،وسماه صاحب كشف الظنون " المعتضد" (٢) .

٢ - إعجاز القرآن الصغير (٣) : وهو شرح صغير لكتاب "إعجاز القرآن" للواسطي ولم يصل إلينا .

----

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ،وطبقات المفسرين للداودى ١/ ٣٣١ ،وروضات الجنات ٥/ ٩٠ ،ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧ .

(٢) كشف الظنون ١/ ١٢٠ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ،وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٤٢ ،وروضات الجنات ٥/ ٩٠ ،والأعلام ٤/ ١٧٤ ،ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧ ،وكشف الظنون ١/ ١٢٠ .

٣ - درج الدرر في تفسير الآي والسور[١].

٤ - الرسالة الشافية في الإعجاز وفيها تفسير لقضية إعجاز القرآن، وقد نُشرت ضمن كتاب بعنوان "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني" وحققه محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، ونشرتها مطبعة دار المعارف بمصر[٢]. وقد نُشرت مؤخراً في نهاية كتاب "دلائل الإعجاز" بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر.

٥ - شرح الفاتحة[٣] في مجلد، وهو أيضا لم يصل إلينا.

-----

(١) هدية العارفين ١/ ٦٠٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٠٦، وذكر أنه موجود في الأسكوريال ثان برقم ١٤٠٠، ونور عثمانية ٣٠٦.

(٢) انظر مقدمة التتمة لعبد القاهر تحقيق د. طارق نجم ٣٩.

(٣) فوات الوفيات ١/ ٦١٣، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٣١، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، وكشف الظنون ١/ ٤٥٤، وهدية العارفين ١/ ٦٠٦، وعبد القاهر الجرجاني للدكتور بدوي ٤٣.

رابعاً : موءلفات أخرى :

١ - كتاب العروض (١) . ولا أعرف عنه شيئا .

٢ - مختار الاختيار في فوائد معيار النظار في المعاني والبيان والبديع والقوافي (٢) ، ولم يصل إلينا .

٣ - المختار من دواوين المتنبي والبحترى وأبي تمام . نشره الأستاذ عبد العزيز الميمني في " الطرائف الأدبية " بالقاهرة سنة ١٩٣٧م . (٣)

٤ - المسائل المنثورة في مجلد . (٤)

----

(١) فوات الوفيات ٦١٢/١ .

(٢) كشف الظنون ١٦٢١/٢ ، وهدية العارفين ٦٠٦/١ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ ، والكتاب مشكوك في نسبته لعبد القاهر .

(٤) إنباه الرواة ١٨٩/٢ .

الفصل الثاني

الجُمَلُ وشروحُه

" الجمل " اسم لأكثر من كتاب في النحو العربي ، فهناك " الجمل " لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩هـ ،وهو كتاب نافع مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة (١) . و" الجمل " لحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ (٢) ، و" الجمل " لأبي عبدالله محمد بن هشام المتوفى سنة ٥٧٠ هـ (٣) ، و" الجمل " لعبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ،وهو شرح مختصر لكتاب " العوامل " ويقوم على خمسة فصول :

الأول في المقدمات ، والثاني في عوامل الأفعال ،والثالث في عوامل الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ،والخامس في أشياء منفردة ، (٤) وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ علي حيدر ونشره بدمشق سنة ١٣٩٢هـ.

وقد حظي الكتاب بشروح كثيرة من جهابذة العلماء منها :

---

(١) كشف الظنون ١/٦٠٣ .

(٢) المصدر نفسه ١/٦٠٢ .

(٣) المصدر نفسه ١/٦٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ١/٦٠٢ ،وانظر مقدمة علي حيدر في تحقيق جمل الجرجاني .

١ - شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني نفسه ،وهو موضوع التحقيق وسوف أعرضه بالتفصيل في الفصل الثالث .

٢ - المجمل في شرح جمل عبد القاهر لعلي بن الحسين بن علي الباقولي الضرير (١) المتوفى سنة ٥٣٥ هـ.

٣ - المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبدالله بن أحمد الخشاب (٢) المتوفى سنة ٥٦٧ هـ ،وقد حققه الأستاذ علي حيدر ونشره بدمشق سنة ١٩٧٢م . قال عنه حاجي خليفة "إنه ترك أبوابًا من وسط الكتاب ولم يتكلم عنها" (٣) . وسأعقد فيما بعد إن شاء الله موازنة بينه وبين شرح عبد القاهر.

----

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٦٠ ،وكشف الظنون ١/ ٦٠٣ ،وهدية العارفين ٥/ ٦٩٧.

(٢) إشارة التعيين ١٥٩ ، وإنباه الرواة ٢/ ١٠٠ ،وبغية الوعاة ٢/ ٣٠ ، وروضات الجنات ٥/ ١٢٢ ،وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٠٥.

(٣) كشف الظنون ١/ ٦٠٢ .

٤ - شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الحضرمي المتوفى سنة ٦٠٩هـ[١]. وقال عنه البغدادي " إنه شرح لجمل الزجاجي "[٢]. أما بروكلمان فأورد ضمن الشروح شرحًا لمجهول أكمله سنة ٥٩٦ هـ، وقال ربما كان لأبي الحسن على بن الخروف، ومنه نسخة مخطوطة بالأسكوريال ثان ١٧٢[٣]، والصواب أن هذا الشرح هو لعبد القاهر الجرجاني صاحب الجمل، وهو موضوع البحث.

٥ - شرح الجمل للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ[٤]، ذكره المؤلف في القسم الثاني من كتابه "مفتاح العلوم"[٥] علم النحو، ولم أرَ من أشار إليه من قبل.

---

(١) بغية الوعاة ٢٠٣/٢، وكشف الظنون ٦٠٢/١، وانظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٢٨.
(٢) هدية العارفين ٧٠٤/١، وانظر إشارة التعيين ٢٢٨، والبسيط ٨٢/١.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥.
(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٦٤/٢.
(٥) مفتاح العلوم ٦٦.

٦ - شرح علي بن مؤمن بن عصفور[١] المتوفى سنة ٦٦٩هـ[٢].

وذكرت بعض كتب التراجم أن له ثلاثة شروح على الجمل، وعدها الدكتور عيّاد الثبيتي من شروح جمل الزجاجي، وذكر أن الشرح الكبير حققه الدكتور جعفر صاحب أبو جناح، وطبع الجزء الأول منه بالعراق وبقي منها شرحان[٣].

٧ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لشمس الدين محمد بن أبي الفتح بن علي البعلي الحنبلي[٤] المتوفى سنة ٧٠٩ هـ[٥]. قام بتحقيقه أحد الإخوان المصريين بجامعة الأزهر الشريف، وحقق الجزء الأول منه الدكتور عبد الحليم المرصفي[٦]. وسأعقد فيما بعد إن شاء الله موازنة بينه وبين شرح عبد القاهر.

٨ - شرح محمد بن علي الغرناطي[٧] المتوفى سنة ٧١٥هـ.

---

(١) كشف الظنون ١/٦٠٣، وجاء في هامشه عن شروح ابن عصفور "وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي" هكذا في هامش الأصل بخط بعض الفضلاء"، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٥، وذكر أن منه نسخة في مكتبة ولي الدين تحت رقم ٢٩٥٣ مع تعليقات هامشية لأبي حيان الأندلسي.

(٢) انظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٣٦، وبغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٣) انظر كتاب "البسيط" لابن أبي الربيع ١/٨٤.

(٤) انظر كشف الظنون ١/٦٠٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٥.

(٥) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٢٠٧.

(٦) أخبرني بذلك أستاذي المشرف.

(٧) كشف الظنون ١/٦٠٣.

٩ - شرح محمد بن أحمد بن أحمد القيصري (١) حوالي سنة ٧٥٨ هـ ، وذكر بروكلمان (٢) أن منه نسخة في الأسكوريال ثان برقم (١٧٣) ومنه ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم "٧٨١" نحو.

١٠- شرح شهاب الدين أحمد بن شرف الدين بن منصور الثعلبي ، ألفه سنة ٧٨٧ هـ ويسمى "بالتعليقة النورانية في شرح الجمل الجرجانية" ،وذكر بروكلمان أن منه نسخة بالأسكوريال ثان تحت رقم (٢٨) (٣) ،ومنه ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١٥٣) نحو ، ولديَّ مصورة منه .ولدى أستاذى المشرف نسخة أخرى منه .

١١- شرح لعاشق قيو الإزنبقي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ ، ذكر بروكلمان أن منه نسخة بالمتحف البريطاني ٤٩٦ رقم ١ (٤) .

١٢ - ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل ناصر بن هادي ابن ناصر الحسيني ،ومنه نسخة بمكتبة "لاله لي" رقم (٣٣١٤) ولدى أستاذى المشرف مصورة منه .

----

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٠٥.
(٢) المصدر السابق نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر نفسه .

١٩- شرح مختصر لجمل الجرجاني لمجهول ، وهو بمكتبة " أياصوفيا " بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم (٤٥٢٨) . ولدى أستاذي المشرف مصورة منه .

ومما تجدر الإشارة إليه أن بروكلمان وحاجي خليفة قد خلطا بين شروح الجمل للزجاجي وشروحها للجرجاني ، والصواب أن أكثرها لجمل الزجاجي (١) .

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د . عيّاد الثبيتي ١/٨٨ .

الفصل الثالث

شرح الجمل " توثيق وتعريف "

أولاً : توثيق نسبة الكتاب .

كتاب " شرح الجمل " أحد كتب عبد القاهر الجرجاني ، ومما يؤكد صحة نسبته إليه الأمور التالية :

١ - جاءت صفحة " العنوان " في المخطوط تحمل اسم الكتاب واسم مؤلفه : " كتاب شرح الجمل في النحو مما صنفه الشيخ الإمام العالم كمال الدين مجد الاسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني - بلّ الله ثراه - ".

٢ - أول صفحة في الكتاب تدل على صحة نسبته لعبد القاهر يقول : قال الشيخ الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن قدس الله روحه ونور ضريحه .." (١)

٣ - معظم كتب التراجم التي تناولت حياة عبد القاهر الجرجاني ذكرت أن من مؤلفاته شرحاً لجمله ، وإن اختلفت مسميات الشرح (٢) .

٤ - أسلوب عبد القاهر وسمات خاصة في شرحه تنطبق مع باقي مؤلفاته ، وكذلك طريقة معالجته للقضية .

٥ - لم يشك أحد من العلماء في أن لعبد القاهر الجرجاني كتابا يشرح فيه جمله اللهم إلا ما ورد من بروكلمان حينما عدد شروح الجمل فلم يذكر من بينها شرح عبد القاهر ، وذكر شرحا لمجهول ، وقال " .. فرغ منه سنة ٥٩٦ هـ ، وربما كان لأبي الحسن علي بن الخروف ، ومنه نسخة بالاسكوريال ثان ١٧٢ " (٣) ولعل الصواب من أن هذا الشرح الذى أشار إليه هو شرح عبد القاهر الجرجاني ، والنسخة التي أشار إليها هي النسخة الوحيدة التي اعتمدتها في التحقيق .

---

(١) انظر ص ٢ .

(٢) راجع تراجم عبد القاهر فيما سبق ص ٢ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٠٦ .

٤ - بعض الكتب نقلت عن عبد القاهر الجرجاني في شرحه وإن اختلفت مسميات الشرح ، من ذلك :

(أ) - ما ذكره ابن الحاجب في "الأمالي النحوية" [(١)] (وقال : قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها : سؤال صعب وهو أن يقال من حكم المعطوف أن يمتنع فيه ما امتنع من المعطوف عليه ، وإذا كان كذلك وجب - إذا لم يصح إدخال الألف واللام على المنادى ، فلا يقال : يا الرجل - أن لا يقال ذلك في المعطوف عليه وأن لا يقال ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ ﴾.

والجواب أن الذى أوجب جواز ذلك في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه أن الذى منع أن تقول "يا الرجل" ما ذكر من الألف واللام في الاسم للعهد ، وأن تقدير العهد في المخاطب محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب ، والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة . تبيينُ ذلك أنك إذا قلت : أَعنيْكَ وزيدًا ، لم يدخل "زيد" في الخطاب وإن كان معطوفًا على ضمير المخاطب ؛ وذلك أنه لا يصح الجمع بين شيئين في الخطاب على أن يُبدَأ بأحدهما ويثنّى بالآخر. معنى ذلك أنه لا يصح أن تقول أنت فعلتَ كذا ، وأنت تخاطب "زيداً" ثم تقول : وأنت لم تفعل كذا ، وأنت تعنى "عمراً" وتقدر خطابك زيداً بقي على حاله في حال خطابك [عمراً] [(٢)]. وإنما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب إذا لم تُفرق ، فقلت : أنتما فعلتما وما شاكل ذلك ، وإذا صح ذلك تبين السبب في جواز دخول الألف واللام على المعطوف على المنادى وإن لم يصح دخولها على نفس المنادى) [(٣)].

---

(١) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/ ٨١-٨٢.

(٢) إضافة من النسخة وهي غير واردة في الأمالي النحوية .

(٣) انظر ص ١٢٥.

(ب) - ما نقله أبو البقاء العكبرى المتوفى ٦١٦ هـ عنه في التبيين عن مذاهب النحويين في مسألة حد الاسم حيث قال :

" قال عبد القاهر في شرح جمله : حد الاسم ما جاز الإخبار عنه ، قال : والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما : أنه مطرد ومنعكس ، وهذا إمارة صحة الحد .

والثاني : أن الفعل لا يصح الإخبار عنه ، والحرف لاحظ له في الإخبار ، فعني أن يكون الاسم هو المخبر عنه ، إذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من إسناد الخبر إليها ، وإذا كان الفعل والحرف والاسم لا يسند إليه خبر ارتفع الإخبار عن جملة الكلام . والدليل على أنه ليس بحد وإنما هو علامة - وقد اختار ذلك عبد القاهر في شرح الإيضاح (١) - أن هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس ، والدليل عليه قولك إذ ، وإذا ، وأيان وأين ، وغير ذلك ، وأنها أسماء ولا يصح الإخبار عنها ، فعند ذلك يبطل كونها حدا " (٢) .

(جـ) - ما ذكره رضي الدين الاستراباذى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ في شرح الشافية (٣) قال " قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المجن ، يريدون الملاسة " (٤) .

(د) - ما ذكره البعلي في الفاخر (٥) قال : " قال الجرجاني في شرحه : فإذا كان الاسم دالاً على شيء يثبت له المعنى أو ينفي عنه

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١ / ٧٠ .

(٢) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ١٢٦ ، ١٢٧ ونقل العكبرى عن الجرجاني في شرحه ليس حرفيا . انظر ص ٢٠٣ .

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٢٠٠ .

(٤) انظر ص ٢٩٢ .

(٥) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لأبي الفتح البعلي لوحة ١ / ٢٣ أ فما بعدها .

المعنى علمنا أنه مبتدأ ، وإذا رأيناه يدل على المعنى الذى يثبت أو ينفي علمنا أنه خبر ،ولهذا المعنى قالوا لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعراب لكنا لا نعدم بذلك معنى نحن نجده الآن ،وإذا كان الأمر كذلك وجب كون الفاعل أصلًا في الرفع وكون المبتدأ والخبر فرعًا عليه ".(١)

(هـ) - ما نقله الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح(٢) عن الجرجاني ،قال : " قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ،تقول : أضربت زيدا ،ولا يكون غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره ، أى تحمله على أن يقر بفعل قد فعله ".(٣)

وكل هذه الأمور المتقدمة تؤكد أن هذا الشرح للجرجاني لا لغيره .

ثانياً - تحقيق عنوان الكتاب :

ظهر اسم الكتاب على صفحة الغلاف جلياً واضحا وهو " كتاب شرح الجمل في النحو " ،وورد لهذا الكتاب أكثر من اسم في كتب التراجم والنحو ، فمنهم من سماه "التلخيص في شرح الجمل "(٤) ومنهم من سماه " شرح المقدمة "(٥) ، ومنهم من سماه " شرح المختصر "(٦) وأعتقد أن جميعها شرح للجمل الجرجانية .

---

(١) انظر ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٢٣٩-٢٤٠ .

(٣) انظر ص ١٩٠ .

(٤) ابن الأنبارى في نزهة الألباء ٢٦٥ ،والداودي في طبقات المفسرين ١/٣٣١ .

(٥) ابن الحاجب في الأمالي النحوية ٤/٨١ .

(٦) الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح ٢/٢٣٩ فمابعدها .

ثالثا : المنهج الذى سلكه عبد القاهر في شرحه :

١ - الكتاب إملاء لجمل عبد القاهر شمله بالتوضيح والشرح ، غير أنه أخلَّ ببعض المواضع فذكرها في الجمل ولم يذكرها في الشرح ،وفي مواضع أخرى زاد شيئا إلى الشرح ومن ذلك مثلا :

أ - ذكر في الجمل زمن الفعل (ص ١٥) ،ولم يتطرق إليه في الشرح .

ب- ذكر في الجمل "الجمل التي لها محل من الإعراب (ص ٤٠) ،ولم يذكر في الشرح إلا جملة الحال (ص ٣٤٦).

جـ - ذكر في الجمل "مواضع الضمير المستتر جوازاً (ص ٣٩) ،ولم يتكلم عنها في الشرح .

د - ذكر في الجمل حروف العطف (ص ٣٣) وزاد في الشرح " إمّا " (ص ٢٨٨).

هـ - لم يذكر شيئا في الجمل عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب واكتفى في الشرح بجملة الصلة (ص ٣٤٦) .

و - النص الوحيد الذى أورده من الجمل (ص ٣٤) في شرحه (ص٢٩٩) هو قوله "كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل) .

كما أنه كان يسمي كتابه "الجمل" بالكتاب (١) ويعول كثيراً بالرجوع إليه ، أما كتاب سيبويه ، فيسميه كذلك أو بقوله صاحب الكتاب (٢).

٢ - جعل الجرجاني كتابه في أبواب وفصول ومسائل ،من ذلك مثلاً :

---

(١) انظر مثلا ص ١٣-٦٤ - ١٩٥.

(٢) انظر مثلا ص ٤ - ٩٢ - ٢١٠.

باب الإعراب (١) ، وباب حسبت وأخواتها (٢) ، وفصل فيما لا ينصرف (٣) ، وفصل في نعم وبئس (٤) ، ومسألة في "ماه وجور" (٥) ، ومسألة في "ما دام" (٦) وغيرها .

٣ - حرص الجرجاني على الاتيان بضابط أو أصل ثم عمد إلى تفسيره وتبيينه بضرب الأمثلة ، ومن النصوص الدالة على ذلك ما يأتي :

(أ) - قوله في معرض حديثه عن الفاء : " كل ما يجاب بالفاء يجاب بالجزم إلا النفي ، فإنه لا يجوز أن يكون له جواب بالجزم . ويتبين هذا بأن تنظر إلى النهي ، وذاك أن المعنى يختلف ، فإذا كان الجواب بالفاء كان المعنى على أن وجود الفعل يكون سبباً لما بعد الفاء ، فإذا قلت : " لا تنقطع عنا فنجفوك " كان المعنى : إن انقطعت جفوناك ، وإذا جزمت وجب أن يكون انتفاء الفعل سبباً للذى هو جواب ، تقول : "لا تفعل يكن خيراً لك" فيكون المعنى : فإنك إن لا تفعل يكن خيراً لك ، وعلى هذا قالوا " لا تدنُ من الأسد فيأكلك " ولم يقولوا : لا تدنُ من الأسد يأكلك ؛ لأنه إذا كان بالفاء كان المعنى : فإنك إن دنوت منه أكلك ، وهذا صحيح ، وإذا جزمت كان المعنى : فإنك إن لا تدن منه يأكلك ، وهذا محال ". (٧)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن النداء : " الذى يجب أن يعلم أول شيء في المنادى أن الاسم الظاهر يقع في النداء موقع الضمائر .

تفسير هذا أنك إذا قلت : " يا عبدالله" ، كان "عبدالله" واقعاً موقع : إياك أعني ، يدل على ذلك أنه لو كان الاسم الظاهر في النداء يكون باقياً على ما يكون عليه في غير النداء لكان ينبغي أن يعود الضمير إليه على لفظ الغيبة ، وكان يقال : يا عبدالله فعل كذا ، كما تقول : عبدالله فعل كذا ، فلما كان ذلك محالاً وكان الكلام أن تقول : يا عبدالله فعلتَ كذا

---

(١) انظر ص ١١٠ . (٢) انظر ص ٦٠ (٣) انظر ص ٩٦
(٤) انظر ص ٥١ . (٥) انظر ص ٢٠ . (٦) انظر ص ٣٠ .
(٧) انظر ص ١٦٢ .

علم بذلك أنه واقع موقع الضمير، وأنه قد دخله معنى أنتَ وإياك ".(١)

٤ - ذكره بعض آراء النحاة البصريين والكوفيين، من ذلك مثلا ما يلي :

(أ) - قوله في "ليس": "وأما "ليس" فقد اختلف النحويون فيه، فمنهم من أجراه مجرى "ما زال، وما فتىء" في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم كقولك "ليس منطلقا زيد"، ولا يقدم على نفس "ليس" فلا يقال : منطلقاً ليس زيد، ومنهم من أجراها مجرى "كان" فأجاز فيها الأمرين : تقديم الخبر على الاسم، وتقديم الخبر على "ليس" نفسها، والمذهب الصحيح هو الأول ".(٢)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن "إنَّ" المكسورة إذا خففت، قال : "واعلم أن "إنَّ" المكسورة إذا خففت لم يقع بعدها من الأفعال إلا ماتدخل على المبتدأ والخبر وهو باب "كان" وباب "ظننت" فمثال وقوع "كان" بعدها قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾، ومثله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾، و "اللام" التي تراها هي التي قلنا إنها تلزم الخبر للفرق بينها وبين النافية، ولو قلت : "إن كان زيد منطلقاً" وأنت تريد "إنَّ زيداً كان منطلقاً" لم يجز.

وأما وقوع "ظننت" بعدها فمثاله قولك : "إن ظننت زيداً لمنطلقاً"، "اللام" يلزم المفعول الثاني؛ لأن المفعول الثاني هو خبر المبتدأ في الأصل، وقد أجاز الكوفيون وقوع غير ما ذكرنا من الأفعال بعدها ".(٣)

---

(١) انظر ص ١١٥.

(٢) انظر ص ٢٩.

(٣) انظر ص ٨٤ - ٨٥.

(جـ) - قوله في معرض حديثه عن حروف العطف : " أول ما ينبغي أن تعلم في " الواو " أن الذى أراده النحويون فيها بالجمع ليس هو ما يظنه الناس ، وذلك أنهم ظنوا أن المعنى إذا قلنا في مثل " جاءني زيد وعمرو " أن " الواو " للجمع أنهما جاءا معاً وفي حال واحدة ، وهذا خطأ منهم في الظن ، وإنما مرادهم بالجمع أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الذى علقته به ، فإذا قلت : "جاءني زيد وعمرو " كنت قد جمعت بينهما في إثبات المجيء لهما ، وجعلتهما شريكين في هذا الحكم ، فأما المجيء نفسه فليس القصد بالجمع إليه ، ثم هذا الجمع الذى أرادوه لا يمنع من إرادة الجمع في المجيء ، ولكنه لا يوجبه حتى لا يجوز إذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " إلا أن يكونا قد جاءا معاً ، بل يجوز ذلك ويجوز أن يكونا قد جاءا في وقتين ، ويجوز أيضاً أن يكون المبدوء به في اللفظ قد تأخر مجيئه عن مجيء الثاني ، ويجوز أن يكون المقدم في اللفظ مقدما في الفعل أيضا ".(١)

(د) - قوله في " لكن " : " واعلم أن مذهب يونس في " لكن " أنها ليست بحرف عطف ، وأن الاسم بعدها يكون محمولاً على عامل مضمر ، فإذا قلت : " ما جاءني زيد لكن عمرو " كان التقدير : لكن جاءني عمرو ، وإذا قلت : ما رأيت زيدا لكن عمراً ، كان المعنى لكن رأيت عمراً ، وكذلك يضمر حرف الجر ، فإذا قلت : " ما مررت بزيد لكن عمرو " قُدِّر في " عمرو " أنه مجرور بباء مضمرة ، ويستدل على ذلك بأن " لكن " تدخل عليها " الواو " كقولك : " ما جاءني زيد ولكن عمرو " قال : فلو كانت حرف عطف لم يجز دخول حرف عطف آخر عليه كما لم يجز في شيء من حروف العطف ، وهذا مذهب قوى ".(٢)

---

(١) انظر ص ٢٧٤ .

(٢) انظر ص ٢٨٦- ٢٨٧ .

٥ - استخدام الافتراضات كقوله " فإن قيل " و "إن سأل سائل ..".

استخدم الجرجاني منهج الافتراضات لتوضيح الأحكام والمذاهب والعلل ودفع الشبهات ،ومن النصوص التي تبين هذا المنهج مايلي :

(أ) - قوله في المبتدأ والخبر : " إن سأل سائل فقال : بماذا يكون أولاً لثانٍ ؟ أبِأَن يُبدأ به في اللفظ أم بمعنى فيه يوجب له الأولية ؟

فالجواب : أنه لا يجوز أن يكون الاعتبار في ذلك كونه أولا باللفظ؛ لأنهم يقدمون الخبر على المبتدأ في اللفظ ،فيقولون : "منطلق زيد " ،ولو كان المبتدأ يكون من جهة تقدمه في اللفظ أولا لكان ينبغي أن لا يصح تقديم الخبر عليه ،وأن يسلبه تقديمه عليه وصف الأولية ،وإذا بطل ذلك ثبت أن الأولية تجب له لمعنى فيه ".(١)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن العدد : " وأما إسقاطهم "التاء" من العشرة مع المذكر إذا ركب معها الواحد إلى التسعة كقولك : أحد عشر درهماً ؛فالسبب في ذلك أن الاسمين لما جعلا اسماً واحداً كرهوا أن يكون فيه علامتا تأنيث في مثل "ثلاثة عشر ، وأربعة عشر" إلى "تسعة عشر" ، فإن قيل : فقد حذفوا في "أحد عشر واثنا عشر" وإن كان لو لم تحذف لم يجتمع تاءان ، فالجواب : أن من أصولهم إذا لزم حكم في باب أن يطردوه فيه وإن لم يلزم في الجميع ، مثل أنهم قالوا : " يعد "فحذفوا الواو لوقوعه بين ياء وكسرة ، ثم حملوا " تعد ،وأعد ،ونعد " عليه ، وقالوا "أُكرِمُ" والأصل "أُأَكْرِمُ" فحذفوا الهمزة لاجتماع همزتين ، ثم قالوا : " تكرم ،ونكرم ،ويكرم " فحذفوها وإن كانوا لم يحذفوها لم يكن هناك

---

(١) انظر ص ٢٤.

همزتان ،ولما ذكرنا من أن السبب في حذف التاء كراهية أن يجتمع تاءان في اسم واحد لم يحذفوا في المؤنث ،فقالوا : "ثلاث عشرة إمرأة " وذلك أن التاء قد كانت حذفت من المضموم إلى العشرة ".(١)

٦ - استخدام الجرجاني لأصول ونكت ومعانٍ خفية لطيفة ، واليك بعض النصوص الدالة على ذلك :

(أ) - قوله في معرض حديثه عن المبتدأ والخبر : " وفي هذا الباب أصل عظيم قد قل نظر الناس فيه ،وهو أن يعلم أنه لا بد من معرفة أصل يرجع إليه في الفرق بين المبتدأ والخبر ،ولا سبيل إلى معرفة ذلك من جهة اللفظ من حيث يظن الناس أنه يمكن الفرق بينهما بأن المبتدأ أول والخبر ثان ،وذلك لأنه إنما كان يكون هذا فرقًا لو كان الخبر لا يقدم على المبتدأ في اللفظ ،وكان لا يكون الاسم مبتدأ إلا وهو مقدم ،ولا خبرًا إلا وهو مؤخر ،وذلك محال . وإذا كان كذلك وجب أن يطلب الفرق بينهما من طريق المعنى ،والواجب في ذلك أن يقال : إن الخبر ينقسم إلى قسمين وهما : الإثبات ،والنفي ،وكل واحد منهما كما مضى يقتضي سببين ،فالإثبات يقتضي مثبتًا ومثبتًا له ، والنفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه . وإذ قد ثبت ذلك فالمبتدأ أبدًا يكون الذى يدل على المثبت له أو المنفي عنه ، والخبر هو الذى يدل على المثبت أو المنفي ،فإذا قلت : " زيد منطلق " أو "ما زيد منطلق " علمت أن المبتدأ هو "زيد " بأن تنظر فتعلم أن الغرض من كلامك هذا أن تثبت الانطلاق لزيد أو تنفيه عنه ،وتعلم أن "منطلقا " هو الخبر، لأنك تراه دالاً على الانطلاق الذى هو المثبت أو المنفي ".(٢)

---

(١) انظر ص ٣٠٤ .

(٢) انظر ص ٣٢ .

(ب) - قوله عند حديثه عن النداء : " وأمر آخر خفي في هذا الموضع ، وهو أنك إذا قلت : " اذهب أنت وزيد " لم يكن " زيد " مخاطباً ولكن يكون في معنى : وليذهب زيد في كونه غائبا ، ثم إن قلت : " اذهب أنت وزيد فإنكما من شأنكما كذا وكذا " كان إدخال " زيد " في الخطاب على سبيل التغليب لا أن " زيداً " مخاطب ،كيف وأنت تقول هذا وزيد غائب ، ومعنى التغليب أنك تقول للرجل تخاطبه " أنتم فعلتم كذا " تعني أنت وقومك ،وتقول : " جئتني وجاء زيد فقلتما لي كذا وكذا " فتجعل " زيدا " شريكا للمخاطب في لفظ الخطاب وإن كان يعلم أن المعنى : جئتني فقلت كذا ،وجاء زيد فقال كذا ".(١)

(ج) - قوله في معرض حديثه عن النداء أيضا : " وها هنا معنى لطيف، وهو أن الأسماء الظاهرة موضوعة ليعرف بذكرها غير المسمى القصد إلى المسمى ".

تفسير هذا أنك إذا قلت : " جاءني زيد " كنت عرَّفت غير " زيد " قصدك إلى " زيد " بإثبات المجيء له ،وإذا جئت إلى النداء وجدت المعنى على تعريف المسمى القصد إليه نفسه ،فإذا قلت : " يا عبدالله " كنت قصدت أن تعرف " عبدالله " نفسه قصدك إليه نفسه بكلامك الذى تريد أن تتكلم به ، ثم إنهم جعلوا " يا " نفسه دليلا على هذا القصد الذى فسرناه ، ونصبوا به الاسم على تقدير معنى : أعني وأريد ،إلا أنه لا يصح إظهار هذا الفعل من حيث إنك إذا أظهرته لم يخلص به الذى فسرناه من كون الاسم الظاهر في معنى المضمر وبمنزلته في أنك تذكره لتعرف المسمى القصد إليه نفسه ،وصار إلى ما يكون عليه في غير النداء من تعريف غير المسمى القصد إلى المسمى ".(٢)

---

(١) انظر ص ١٢٦ .

(٢) انظر ص ١١٥-١١٦ .

(د) - قوله في معرض حديثه عن أسماء الأفعال : " وفي هذا أمر خفي ، وهو أنك لو أتيت في شيء من هذه الأسماء بالفعل الذى تقول إنه اسم له فقلت مكان "أف" أتضجر ، ومكان "أوه" أتألم ، ومكان "واها" أتعجب ، ومكان "وى" أتعجب أو أتندم لكان ذلك كله خبراً يصح أن يقال فيه : صدقت أو كذبت . وإذا ذكرت هذه الأسماء دلت على وجود الصفة في نفسك ، فإذا قلت "أف" دللت على أنك قد ضجرت ، ولم يصح أن يقال لك صدقت أو كذبت ، وكذلك الحكم في الباقي ".(١)

٧ - التعليل :

استخدم عبد القاهر الجرجاني أسلوب تعليل الأحكام والمذاهب النحوية ، وهو في علله أقرب مايكون الى أهل المنطق ، ومن النصوص التي توضح ذلك ما يأتي :

(أ) - قوله عند حديثه في دخول الفاء على الجواب : " والنكتة أن المعنى مع الفاء يكون على قولك ، فإنك إن تفعل ، ومع الجزم : فإنك إن لا تفعل ، ثم العلة في امتناع أن تقدر في النفي "إن لا تفعل" كما قدرت النهي أنه إنما يصح أن تقول : "إن لا تفعل" مع من هم بفعل يفعله ، والنهي يكون أبداً عن فعل يكون المخاطب قد هم بأن يفعله ، أو ينزل منزلة من هم ، ولا يتصور في النفي ذلك ، فإذا قلت للرجل "ما تأتينا" فأنت تحكم عليه بعدم الفعل منه ، وكيف تقول : فإنك إن لا تفعل ".(٢)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن حروف القسم : " وأما امتناع دخول "الواو" على الضمير فلأجل أنها ليست بأصل ، والفروع لا تتصرف تصرف الأصول ، وقد يقولون في هذا إن الضمائر ترد الأشياء فيها إلى أصولها ، ويذكرون "لام الإضافة" وأنها ترد مع الضمير إلى الفتح الذى هو أصلها ".(٣)

---

(١) انظر ص ٢٢٠ .

(٢) انظر ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) انظر ص ١٧٦ .

(جـ) - قوله في "حيثما" : "وإذ قد عرفت ذلك فإنه لا يجازى بـ "حيث" إلا إذا كان معه "ما" ، تقول "حيثما تكن أكن" ولا يجوز "حيث تكن أكن" ؛ والسبب في ذلك أنهم أرادوا أن يكفوها عن الإضافة بـ "ما" لأنها للكافة مثلها في "إنما ،وكأنما" وإنما وجب كفها عن الإضافة ؛لأن المجازاة كالاستفهام في أن من حقها أن تكون في صدر الكلام ، فإذا لم تكف "حيث" عن الإضافة وصارت الجملة بعدها واقعة في الكلام من حيث إن المضاف إليه لا يكون صدراً ،كيف والمضاف يكون متقدماً عليه ألبتة ؟

وأمر آخر : وهو أنك إذا لم تكفه عن الإضافة كان مكاناً مخصوصاً ، ألا ترى أنك إذا قلت : "جلست حيث جلس زيد" فإنك تشير إلى موضع مخصوص والمجازاة تقتضي العموم ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : "أين تكن أكن" لم يختص مكاناً دون مكان ؟ ولذلك ينبغي أن يكون "حيث" عاماً ، والإضافة تمنع من أن يكون عاماً للأمكنة ،ولذلك منعوها الإضافة بـ "ما". (١)

٨ - ذِكرُ الجرجاني لِلغات الكلمة الواحدة ،ومما يدل على ذلك مايلي :

(أ) - قوله في "نِعمَ وبِئسَ" : "ثم إن الأصل في "نعم وبئس" "نَعِمَ وبَئِسَ" على "فَعِلَ" بفتح الفاء وكسر العين ،ثم نقلت الكسرة من العين إلى الفاء كما قالوا "شِهْدَ" في "شَهِدَ" وقد جاء مستعملاً على الأصل ،وذلك في قول الشاعر :

ثُمَّ زَادُوا أنَّهم في قَومِهِم نَعِمَ السَّاعُون في الأمرِ المبرّ

ويجوز فيه وجهان آخران "نِعِمَ" بكسر النون والعين جميعاً ،و "نَعْمَ" بفتح النون وسكون العين". (٢)

---

(١) انظر ص ٢٣٦.

(٢) انظر ص ٥٣.

(ب) - قوله في "لدن" : " "لدن" فيه لغات : "لَدُن" و"لَدَى"، و"لَدُ" وهو في معنى "عِنْدَ"، ألا ترى إلى قوله تعالى * مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَاناً نَصِيراً *، ويقال : من لدن وقت الصلاة، فيكون المعنى : من عند وقت الصلاة ".(١)

٩ - التعريفات والحدود :

يتضح من شرح الجرجاني اهتمامه بالتعريفات والحدود وتفسيرها، وذكر أقوال النحاة في ذلك والاعتراض على بعضها وتأييد بعضها، ومن الأمثلة الدالة على ذلك مايلي :

(أ) - قوله في حد الاسم : " وقد قالوا : إن الاسم ما جاز الإخبار عنه، ثم إنك ترى في ظاهر كلامهم من بعد ما يوهم أنه وصف الاسم، وليس بحد، وذلك أنهم قالوا : ومن صفات الاسم دخول الألف واللام عليه . والألف واللام علامة للاسم وليس بحد له ؛ لأن الحد ما يطرد وينعكس، مثل أن تقول : كل ما كان بصفة كذا فهو كذا، وكل ما لم يكن بهذه الصفة فليس هو إياه، ولا يمكننا أن نقول " كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم، والذى له توهموا أن سبيل قولهم "ما جاز الإخبار عنه" هذا السبيل أنهم رأوا في الكلام أسماء كثيرة لا تصح أن تعامل معاملة زيد وعمرو والرجل والفرس والعلم والجهل في أن يقال فيها ما يشبه قولنا " زيد منطلق "، وقام بكر، والعلم حسن، والجهل قبيح "، وتلك الأسماء مثل " إذا، وأين، ومتى، وحيث، وكيف " لا يمكنك أن تقول "خرج إذا، واتسع أين، وصح كيف " وما أشبه ذلك، والصحيح إذا حققنا النظر علمنا أنه حد للاسم،

---

(١) انظر ص ٣٤٠، وبها تخريج الآية .

وأن هذه التي ذكرناها داخلة فيه ،والأصل في هذا أن يعلم أنا إذا قلنا في الاسم إنه ما جاز الإخبار عنه فإنه لا بد من أن يريد : ما جاز الإخبار عن معناه ،لأنا نعلم ضرورة أن الإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن لفظه ، فإنا إذا قلنا : " جاء زيد " كنا قد أخبرنا عن الشخص المسمى " زيداً " بالمجيء لا عن لفظ " زيد " ،وإذا كان هذا ثابتاً فإنا إذا نظرنا في هذه الأسماء التي وقعت فيها الشبهة وجدناها دالة على معان يصح الإخبار عنها ولكن تحت ألفاظ أخر لا تحتها ".(١)

(ب) - قوله في حد الفعل " وأما الفعل فقد بين بما لا يقع شبهة في أنه حد ، وهو قولهم : الفعل ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء .

وتفسير ذلك : أن الأفعال كلها لا تخلو من معنى لا يتصور ذلك إلا بين شيئين ،وأول معاني الفعل : الإثبات ،ولا يتصور الإثبات إلا بين مثبت ومثبت له كإثباتك الضرب لـ " زيد " إذا قلت " ضرب زيد " ويكون في الفعل دليل على المثبت كما ترى أن "ضرب" يدل على إثبات الضرب ، ولا يكون فيه دليل على المثبت له ،فإذاً لا يكون له بد من مثبت له تسنده إليه كـ " زيد " في قولك "ضرب زيد " وهذا بيان أن الفعل ما أسند إلى شيء.

فأما بيان أنه يصح أن يسند إليه شيء ففيه سؤال ،وهو أن يقال: إنه على كل حال يدل على إثبات المعنى ،ويتصور أن يخبر عن الإثبات ،فيقال إن الإثبات يوجب كذا.

فالجواب : أن " ضرب " موضوع ليدل على إثبات المعنى واقعاً من المتكلم ولا يتصور الخبر عن شيء هو في نفس المتكلم ".(٢)

---

(١) انظر ص ٢ -٣ -٤ .
(٢) انظر ص ٦ .

رابعاً : مصادر الجرجاني :

قرأ الامام الجرجاني ودرس كتب النحو والأدب وأفاد من آراء العلماء السابقين فتمثلها وناقشها وصوب بعضها وصنف الاخر ، وفي مقدمة الكتب التي أفاد منها واتخذها رافداً يستقي منه :

١ - "كتاب سيبويه" حيث استدل بكثير من شواهده (١) واعتمد عليه لتعزيز آرائه.(٢)

٢ - وكتاب آخر - وهو الإيضاح لأبي علي الفارسي - اعتمده الجرجاني في شرحه وعوّل عليه كثيرا غير أنه لم يشر إليه صراحة ولكنه أورد كثيراً من أقوال مؤلفه (٣) ، كما أن معظم المسائل والأمثلة النحوية (٤) والشواهد (٥) وردت فيه ، كما أنه استخدم مصطلحات نحويه - كالذكر (٦) والمضارع (٧) والراجع (٨) استخدمها الفارسي أيضاً في الإيضاح مما يدل على أنه كان أساساً في شرحه.

---

(١) انظر مثلاً الصفحات ١٥٩ - ١٨٧ - ٢٣٨ - ٢٧٩ .. الخ

(٢) انظر مثلا صفحة ٩٢ - ٢٧٢ .. الخ

(٣) انظر مثلا صفحة ٦ - ١١ - ١٥ - ٥٩ - ١٤١ - ٢٧٨ - ... الخ

(٤) انظر مثلا صفحة ٧٢ - ١٦٢ - ١٦٤ - ٢٠٦ - ٢٨٠ - .. الخ

(٥) انظر مثلا صفحة ٢٨ - ٦٧ - ١٨١ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٣٣ - .. الخ

(٦) انظر مثلا صفحة ٤٠ - ٤٢ - ٢٣٩ - ٣٥٠ .

(٧) انظر ص ٩١ .

(٨) انظر ص ٢٤٣ .

خامساً : شواهد الجرجاني :

تمثل الجرجاني في شرحه بالعديد من الشواهد ،وفيما يلي توضيح ذلك :

١ - القرآن الكريم والقراءات :

وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في الشرح ثمانياً وخمسين آية من سور مختلفة ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك مايلي :

(أ) - قوله في " إلاّ " الاستثنائية : " واعلم أنها إذا جاءت في غير الموجب بعد كلام تام كان في الاسم بعدها وجهان :

أحدهما : أن ينصب على الاستثناء ،ومثاله قولك : ما جاءني أحد إلا زيداً " ،وكقراءة من قرأ ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُم ﴾ (١) .

(ب) - قوله في " لا سيما " : " وأما الرفع فعلى أن تكون " ما " بمعنى " الذى " ويكون في الكلام مبتدأ محذوف ،كأنه قال " لا سيّ الذى هو زيد " ثم حذف " هو " كما حذف في قراءة من قرأ ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ في قراءة من رفع " (٢) .

(ج) - قوله في الفصل بين المضاف والمضاف إليه : " وأما الفصل بالمفعول فلم يأتِ إلا في شعر ضعيف ،كقوله :

فَزَجَجْتُهَا بمزجةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَه

----

(١) انظر ص ١٠٦ ، وفيها تخريج الآية .

(٢) انظر ص ١٠٩ ، وفيها تخريج الآية .

أراد : زج أبي مزادة القلوص ، وعلى هذا بنى ابن عامر في قراءته ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ بنصب "الأولاد" وجر "الشركاء" وهو ضعيف ".(١)

٢ - الحديث الشريف :

الاستشهاد بالحديث فيه خلاف بين النحاة ، فمعظم النحاة الأوائل لا يستشهدون به كثيراً ؛ لأنه يروى بالمعنى ، والجرجاني من هؤلاء النحاة ، فهو لم يستشهد به إلا في هذين الموضعين :

(أ) - قوله في موضوع انتصاب الحال عن النكرة : "ومثاله ما جاء في الخبر من أن النبي صلى الله عليه [وسلم](٢) " سبق بين الخيل ، فأتى فرس له سابقًا " ، "سابقًا" هاهنا حال من النكرة ، ثم لا يصحُّ فيه أن يجعل صفة ولا ينصب على الحال ؛ لأنه يقتضي حينئذ أن يكون المعنى : فأتى فرس له قد عرف بالسبق قديماً ، وذلك خلاف الغرض ؛ لأن الغرض هو وجود السبق منه في حال إتيانه ذلك فاعرفه ".(٣)

---

(١) انظر ص ٢٢٦ ، وفيها تخريج الآية .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) انظر ص ٨١ ، وبها تخريج الحديث .

٣ - الشـــعر :

الشواهد الشعرية في شرح الجرجاني كثيرة بلغـــت أربعة وسبعين شاهداً ،ونلحظ فيها ما يأتي :

(أ) - معظم الشعر للشعراء الجاهليين ،والإسلاميين ،والرجاز في عصر الاحتجاج ،أما الشعراء المحدثون كالمتنبي (١) مثلاً فكان استشـــهـــاده بشعرهم من قبيل التمثيل والاستئناس به .

(ب) - تعددت صور الاستشهاد بالشعر فتراه تارة يستشهد ببيتين من الشعر ،وتارة ببيت واحد ،وأخرى بنصف بيت ،وأحياناً بكلمات مـــن البيت .

(جـ) - تفسير الكلمات الغامضة في البيت المستشهد به أحياناً . (٢)

(د) - ذكر مواطن الشاهد في البيت المستشهد به أحياناً . (٣)

(هـ) - معظم الشواهد الواردة في الشرح هي من شواهد الايضاح،ممـــا يدل على اعتماده عليه في الشرح .

(و) - بعض الشواهد الشعرية منسوبة إلى أصحابها (٤) ،وبعضها الآخر غير منسوب . (٥)

---

(١) انظر ص ٢٨ - ١٤٢ - ٢٥٥ - ٢٨١ .
(٢) انظر مثلا ص ٢٨ .
(٣) انظر مثلا ص ٨٥ - ٩٦ .
(٤) انظر مثلا ص ٨٨-٩-١٠٩-١٥٩ .
(٥) انظر مثلا ص ٩٤- ٩٦- ١٧١ .

٤ - النثر (أمثال - وأقوال) :

احتج الجرجاني في شرحه بالنثر العربي الفصيح ، وخاصة الأمثال وأقوال العرب المأثورة والنماذج النحوية المعروفة وذلك ما يأتي :

(أ) - قال في مبحث مواضع إضمار " أن " المثل المعروف " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ".(١) وقد استقاه الجرجاني من كتاب سيبويه .

(ب) - قال في " أثناء حديثه عن " حتى " هذا المثل : استنت الفصال حتى القرعى ".(٢)

(جـ) - قال في مبحث " الواو " بمعنى " مع " قولهم " جاء البرد والطيالسة"(٣) وقولهم " كل رجل وضيعته ، وكل طير وشكله ".(٤) وقد استقاها أيضا من كتاب سيبويه .

سادساً : الموازنات :

(أ) موازنة بين شرحي الجرجاني وابن الخشاب :

لكي أوازن بين هذين الشرحين سأذكر نصاً من الجمل وأعقبه بشرح ابن الخشاب عليه ثم أردفه بشرح للجرجاني ، ليُعرف أيهما كان أكثر عمقا وأطول نفساً ، وأبسط شرحاً ، وقبل أن أدخل في الموازنة أود أن أشير إلى أن ابن الخشاب درج في شرحه على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل بيد أنه ترك أبواباً من الكتاب لم يتكلم عليها وهي :

" حروف الجر ، وباب التوابع ، وباب التذكير والتأنيث ".(٥)

---

(١) انظر ص ١٤١ وبها تخريج المثل .

(٢) انظر ص ١٧٤ وبها تخريج المثل .

(٣) انظر ص ٩٨ .

(٤) انظر ص ١٠١ .

(٥) انظر مقدمة المرتجل تحقيق علي حيدر / ٢٧ .

١ - قال الجرجاني في "الجمل" في باب العوامل من الحروف في الضرب الذى ينصب فقط : " وهي سبعة : الأول : الواو بمعنى "مع" نحو قولك : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، وكنت وزيداً كالأخوين . ولا تنصب "الواو" بمعنى "مع" إلا وقبلها فعل نحو : استوى من قولك : استوى الماء والخشبة ".(١)

قال ابن الخشاب في شرحه :

" وهي سبعة كما ذكر :

الأول : "الواو" في باب المفعول معه ، وذلك قولك : استوى الماء وشفير الوادى ، وجاء البرد والطيالسة ، وقوله تعالى ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾(٢) في أحد القولين ، وقول الشاعر :

وَمَا أَنَا والسَّيْرَ في مَهْمَهٍ يبرِّح بالذكرِ الضَّابِطِ(٣)

هذه "الواو" في الأصل للجمع ، ومعنى الكلام الذى دخلته معنى "مع" فقولك : استوى الماء وشفير الوادى ، تقديره : مع شفير الوادى ، ف "مع" ظرف يدل على المصاحبة ، ثم حذف ، والفعل الذى في الجملة لازم ، وهو كان العامل في "مع" المحذوفة في الأصل ، واللازم لا ينصب مفعولا صريحا ، ولا يتعدى إليه بنفسه ، وإنما يتعدى بمقوٍّ ، فأقيمت "الواو" مقام "مع" لتقاربهما في الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبة إلا باجتماع ، فقُوِّى الفعل بالواو ، فنصب الاسم الذى كانت "مع" مضافة إليه ، وكان مجروراً ب "مع" فصار منصوباً بالفعل ، كما قوت

---

(١) انظر الجمل صفحة ٢٠ .

(٢) سورة يونس آية ٧١ .

(٣) البيت من المتقارب وهو لأسامة بن حبيب الهذلي / انظر ديوان الهذليين ٢/١٩٥ والكتاب ١/٣٠٣ ، والمفصل ٥٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٦٩٠ .

" إلَّا " في الاستثناء الفعل اللازم فعدته إلى المستثنى فنصبه ،وذلك قولك : قام القوم إلا زيدا ،و "قام" لا يتعدى .

وتنزلت " الواو " من جهة التقدير تنزل " الباء " من "مررت بزيد " إلا أن "الباء "عاملة و "الواو " غير عاملة ،وليست "الواو "الآن بالعاطفة؛ لأن العاطفة تشرك مابعدها في إعراب ما قبلها ،ولا معنى للعطف هاهنا لأنه ليس الغرض الإخبار عن استواء الماء واستواء شفير الوادى في قولك ، استوى الماء وشفير الوادى ،وإنما الغرض الإخبار عن مساواة الماء شفير الوادى .

وكذلك الغرض في قولك : قمت وزيدا - بالنصب - غير الغرض في قولك : " قمت وزيد -بالرفع-؛لأن النصب المراد به الاصطحاب ،والرفع المراد به وقوع الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقا ،مصطحبين كانا أو غير مصطحبين .

والأجود في هذا المثال إذا أردت الرفع أن تؤكد الضمير المرتفع بالفعل ثم تعطف عليه فتقول : قمت أنا و زيد ؛فإذا نصبت لم تحتج إلى ذلك ؛ لأن الثاني ليس بمعطوف على الأول ،فإن لم تذكر فعلاً كقولك : ما أنت وزيد عطفت إن شئت على الاسم المضمر فرفعت ،ونصبت إن شئت على تقدير المفعول معه ،وأضمرت للأول فعلا يكون مرتفعا به في الأصل ، كأنك قلت : ما تكون وزيدا ،وكيف تكون وزيدا ،أى مع زيد ،وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن ذاتي الاسمين وكونهما ،بل المراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، نعم وزيادةٌ أخرى ،وهي أن الكلام يتضمن إنكارا إذا قلت : ما أنت وزيدا ،فهو استفهام على سبيل الإنكار.

وقد أجروا "كان "في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقية فنصبوا بها المفعول معه ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَكُونُوا أَنتم وَبني أَبِيكـم   مكانَ الكُلَيتَين مِن الطحـال (١)

أي "مع بني أبيكم" ، فـ "بني" منصوب على المفعول معه ، و "مكان الكليتين" خبر كان ". (٢)

وقال عبد القاهر في شرحه :

" الواو " أصلها أن تكون عاطفة تشرك الثاني فيما دخل فيه الأول ، فإذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " كان المعنى أنهما قد اشتركا في المجيء على الجملة ، ولا يدل على أنهما اصطحبا فيه ، بل يجوز في الأمر الأكثر أن يكونا قد جاءا في وقتين ، فإذا نصب ما بعدها أوجبت المصاحبة ، وذلك في مثل قولهم " جاء البرد والطيالسة " المعنى ها هنا على أن الطيالسة والبرد كانا معا ، وذلك أنهم يعنون بـ " الطيالسة " الأكسية ، وهي تلبس عند البرد ، فكأنها تجيء معه من حيث إنها إذ لم تستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء ، إلا أنه لا يطرد هنا في كل مصطحبين ، فلا يجوز أن تقول : " جاءني زيد وعمرا " تزعم أنك أردت " مع عمرو " ، وإنما يكون ذلك في الشيئين يجب الاصطحاب فيهما على مجرى العادة كمثل الأكسية والبرد ، ومثل ذلك قولك : لو تركت الناقة وفصيلها [لرضعها] (٣) ، المعنى : مع فصيلها ، وليس يتصور هذا الترك إلا فيما بين الناقة والفصيل ؛ لأن المعنى على أن يُخلَّ الفصيل ، فلا يمنع من أن يرضع ، ولا يفرق بين الناقة وبينه ، ولو أنك أردت إفراد كل واحد منهما بالترك مثل أن تقول : " تركت الناقة في المرعى وترك الفصيل في البيت " لم يكن هذا النصب ؛ لأن الترك ها هنا يكون بمعنى الإرسال في الناقة وبمعنى الحبس في الفصيل .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ٢٩٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٤٨ ، وقطر الندى ٢٣٣ .

(٢) انظر المرتجل في شرح الجمل صفحة ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام وهي من الجمل للجرجاني صفحة ٢٠ .

ثم إن فيه أصلا آخر ، وهو أنك إذا قلت : "جاءني زيد وعمرو" لم يكن أحدهما بأن تقدمه في الذكر أولى من الآخر ، ولم يفترق المعنى بأن تقول : "جاءني عمرو وزيد".

وليس كذلك المسائل التي تكون "الواو" فيها بمعنى "مع" وذلك أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، فلو قلت "جاء الطيالسة والبرد ، ولو ترك الفصيل والناقة" لم يستقم .

ثم إنه لا يكون هذا النصب حتى يكون في الكلام فعل مثل "جاء" ومثل "ترك" ، فليس كل موضع يكون فيها بمعنى "مع" فإن الاسم ينصب بعدها ، ألا ترى أنهم قالوا : كل رجل وضيعتُه ، وكل طير وشكلُه ، فلم ينصبوا وإن كان المعنى : مع ضيعته ومع شكله ، ومثله : "أنت أعلم وزيدٌ" أي : مع زيد .

وقد يجيء النصب في بعض المسائل على تأويل معنى فعل ، فمن ذلك قولهم : ما شأنك وزيدا " تأولوه على معنى : ما تصنع وزيداً ، ودعاهم إلى ذلك أنهم كرهوا العطف على ضمير المجرور الذى هو "الكاف" وإذا أضافوا الشأن إلى اسم ظاهر كان الاختيار فيه العطف نحو ما شأن عبدالله وزيد ؟ ؛ وذلك أن العطف على الظاهر المجرور لا يمتنع كما يمتنع على الضمير إذا كان ضمير مجرور ، فلما كان كذلك لم يتكلفوا تأول معنى فعل كما تكلفوه مع الضمير ، ومما جاءت فيه بمعنى [مع] ثم لم ينصب الاسم بعدها لخلو الكلام من الفعل قولهم : ما أنت وزيد ؟ وأنشد :

يَا زبرقانُ أَخَابني خلفٍ مَا أنتَ ، وَيبَّ أَبِيكَ ، وَالفَخرُ ؟

أي مع الفخر".(١)

---

(١) انظر ص ٩٨-١٠٢ وبها تخريج البيت .

وأقول : إنَّ كلا منهما شرح ما جاء في الجمل شرحا وا ا غير أن هناك كلاماً لم يرد مثله في شرح الجرجاني وكلاماً آخر لم يرد مثله عند ابن الخشاب ومن ذلك مثلا :

ما جاء عند ابن الخشاب وليس عند الجرجاني مثله :

١ - قوله (" مع " ظرف يدل على المصاحبة ثم حذف ،والفعل الذى في الجملة لازم ،وهو العامل في "مع" المحذوفة في الأصل ،واللازم لا ينصب مفعولا صريحاً ولا يتعدى إليه بنفسه وإنما يتعدى بمقوٍّ ،فاقيمت الواو "مقام" "مع" لتقاربهما في الدلالة ،لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبة إلا باجتماع...)

٢ - وقوله : (وتنزلت "الواو" من جهة التقدير تنزل "الباء" من "مررت بزيد" إلا أن "الباء" عاملة ،و"الواو" غير عاملة).

٣ - وقوله : (وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن ذاتي الاسمين وكونهما ،بل المراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، نعم وزيادة أخرى وهي أن الكلام يتضمن إنكاراً إذا قلت : ما أنت وزيدا فهو استفهام على سبيل الإنكار .

وقد أجروا "كان" في هذا الباب مجرى الافعال الحقيقية ،فنصبوا بها المفعول معه) .

ومما ورد عند الجرجاني ولم يرد مثله عند الخشاب مايلي :

١ - قوله (المعنى ها هنا أن الطيالسة والبرد كانا معا فكأنها تجىء معه من حيث إنها إذ لم تستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء إلا أنه لا يطرد في كل مصطحبين ،فلا يجوز أن تقول "جاءني زيد وعمراً" تزعم أنك أردت "مع عمرو" إنما يكون ذلك في الشيئين يجب الاصطحاب فيهما على مجرى العادة..)

٢ - وقوله (وليس كذلك المسائل التي تكون "الواو" فيها بمعنى "مع" وذلك أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير ،فلو قلت "جاء الطيالسة والبرد ،ولو ترك الفصيل والناقة" لم يستقم) .

٢ - قال الجرجاني في "الجمل" :

" وللاستثناء كلمات أخر وهي : لا يكون ،وليس ،وما خلا ،وما عدا ،فهذه تنصب بكل حال ،و"لاسيما" يرفع ما بعده ويجر ،وحاشا ،وخلا ،وعدا تجر وتنصب".(١)

وسأكتفي هنا بذكر شرح الجرجاني وابن الخشاب لـ "عدا ،وخلا" خشية الإطالة المملة .

قال ابن الخشاب في شرحه :

(فأما "خلا" و"عدا" ففعلان حقيقيان غير مفتقرين إلى خبر ،فـ"عدا" فعل متعد ،تقول : "عداك هذا الأمر ،أي تجاوزك ،وقد استعمل "خلا" - وإن كان في الأصل لازماً - استعمال المتعدى ،فقالوا : افعل كذا وكذا ،وخلاك ذم ، أي تجاوزك ، فإذا استعملا في الاستثناء كان فيهما ضمير مستتر مرتفع بأنه فاعل ، والمنصوب بعدهما مفعولهما .

---

(١) انظر الجمل صفحة ٢١ .

ومعنى الكلام معنى الاستثناء وربما أجروا "عدا" و"خلا" مجرى حروف الجر، فجروا بهما، فقالوا "جاءني القوم خلا زيدٍ وعدا عمروٍ"، فإن أدخلت عليهما "ما" تمحضتا فعلا وكان النصب بهما لا غير؛ لأنّ "ما" مصدرية في هذا الوجه، والمصدرية لا توصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل المحض.

وأجاز أبو الحسن الأخفش الجر بهما مع "ما" على أن تكون "ما" زائدة).(١)

وقال الجرجاني في شرحه :

(وأما "خلا" و"عدا" ففيهما إضمار فاعل، وهو "بعضهم" كما ذكرنا في "لا يكون" و"ليس"، فإذا قلت : "جاءني القوم خلا زيداً، وعدا زيداً" كان المعنى : خلا بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيداً، أي جاوز بعضهم زيداً، ثم المعنى : لم يكن بعضهم زيداً.

وأما إذا جررت بهما فهما حرفا جر فيهما معنى الاستثناء، وهو لغة شاذة. فإن أدخلت "ما" عليهما لم يكونا إلا فعلين ولم يجز إلا النصب، نحو : ما خلا زيدا، وما عدا زيدا على ما قدرنا من قولك : ما خلا بعضهم زيدا، وما عدا بعضهم زيدا).(٢)

وأقول : إن كلاً من الجرجاني وابن الخشاب قد شرحا "خلا، وعدا" شرحا واضحا، غير أن الجرجاني ذكر أن الجر بهما وفيهما معنى الاستثناء لغة شاذة، ولم يذكر ذلك ابن الخشاب. في حين ذكر ابن الخشاب أن أبا الحسن الأخفش يجوّز الجر بهما إذا سبقا بـ"ما" ولم يذكر ذلك الجرجاني،

---

(١) انظر المرتجل / ١٨٨ فمابعدها.

(٢) انظر ص ١١٠.

كما أن ابن الخشاب ذكر المعنى اللغوى لـ "عدا ،وخلا " ولم يفعل الجرجاني .

أما من ناحية الاستشهاد فالموضوعات الأخرى تدل على أن شواهد ابن الخشاب فاقت شواهد الجرجاني .

والخلاصة : إن كلاً من الجرجاني وابن الخشاب تناولا الجمل بالشرح والتفصيل ،ولكن هناك أموراً أدركها الجرجاني فذكرها في شرحه ولم يذكرها ابن الخشاب ،وأموراً أخرى أدركها ابن الخشاب فذكرها في مرتجله ولم يذكرها الجرجاني . على أن هناك أبواباً مهمة من وسط الجمل تركها ابن الخشاب وأموراً مهمة في الجمل تركها الجرجاني أيضا فلم يتناولاها بالشرح - وقد أشرت إليها فيما سبق .

*

(ب) - موازنة بين شرحي الجرجاني والبعلي :

قال عبد القاهر في "الجمل " في باب المعرفة :

" والثالث ما فيه الألف واللام نحو "الرجل والفرس" ،ولام التعريف يكون للعهد كقولك : فعل الرجل كذا ، تريد واحداً بعينه ،وقد عهده المخاطَبُ والمخاطِبُ ،وعرفه بأمر ،وللجنس كقولك : الرجل خير من المرأة ".(١)

قال البعلي في شرحه :

" الثالث من المعارف ما عرف بالألف واللام ،وقد ذكر الاختلاف في أن المعرف هل هو الألف واللام ،أو اللام وحدها ،فلاحاجة إلى إعادة لكن نذكر الآن أنواع تعريف اللام ،فأولها :

تعريف العهد ،وهو ما عهد فيه مصحوبها بتقدم ذكرٍ أو علمٍ كقوله تعالى * إِنَّا أَرسَلنَا إِلَيكُم رَسولاً شَاهِدًا عَلَيكُم كَمَا أَرسَلنَا إِلَى فِرعَونَ رَسُولاً ،فَعَصَى فِرعونُ الرَّسُولَ *(٢) وقوله تعالى * وَرَضِيتُ لَكُم الإِسلَامَ دِينًا *(٣)

---

(١) انظر الجمل صفحة ٣١ .

(٢) سورة المزمل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة المائدة : ٣ .

ومنه قولك لشاتم رجل حاضر : لا تشتم الرجل ، ومنه صفة المشار إليه كقولك : هذا الرجل ؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما فيكون له قسط من العهد ويلحق به ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل : اشترِ اللحم ؛ لأن هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً عنده بالعلم.

والثاني : تعريف الجنس على جهة الاستغراق ،كقولك : الرجل خير من المرأة ،والفرس خير من الحمار . ومن علامته قيام الألف واللام فيه مقام "كل" . وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾(١) وجواز وصفه بجمع كقولهم "أهلك الناس الدينار الحُمر" وقوله تعالى ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾(٢).

قال شيخنا - رحمه الله - فلمصحوب هذه الألف واللام جمعية وتنكير من حيث المعنى ،وإفراد وتعريف من حيث اللفظ ،فلواصفه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى إلا أن مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة التنكير باعتبار المعنى [كـ](٣) قوله تعالى ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾(٤) فوصف الليل بالجملة كأنه تعالى قال : وآية لهم لَيلٌ نسلخ منه نهاراً ،وقد قال النحويون في "يسبني" من قول الشاعر :

وَلَقد أَمُرُّ عَلَى اللئيمِ يَسبُّني ... وَأَعفُ ثُمَّ أقولُ مَا يَعنِيني(٥)

---

(١) سورة العصر : ٢ ، ٣ .

(٢) سورة النور : ٣١ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) سورة يس : ٣٧ .

(٥) البيت من الكامل وهو لرجل من بني سلول انظر الخصائص ٣ / ٣٣٠ ، والتصريح ٢ / ١١١ ،والهمع ١ / ٩ ، ٢ / ١٤٠ ،وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٧١ .

إنَّ "يسبُّني" صفة لـ "لئيم" لا حال ؛لأنّ المقصود : ولقد أمر على لئيم سابٍّ لا على لئيم في حال سبِّهِ ،والله أعلم.

الثالث : تعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك : الدينار خير من الدرهم ،أي : أي دينار كان فهو خير من أي درهم كان .."(١)

وقال عبد القاهر في شرحه :

"والألف واللام على ضربين :

أحدهما : أن يكون لتعريف العهد ،ومعنى العهد أن تقول : جاءني الرجل ، وأنت تعني واحداً قد عهده المخاطب فعرفه إما بمشاهدة أو صفة ، ومعنى الصفة أن يكون رجل في بلد يختص بمعانٍ وتكون أنت والمخاطب قد عرفتما أوصافه وبلغكما خبره ،فإذا قلت له : قد كتب الرجل إليّ بكذا ،عرف أنك تعنيه.

والثاني : أن يكون للجنس ،وذاك أن لا يراد واحد من الجنس ولكن الجنس على الإطلاق ،كقولك : خلق الله الرجل على صفة كذا ،وكقولهم : أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ ،وكقوله تعالى ﴿ وَالعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ".(٢)

وأقول : إن الجرجاني قد شرح كلامه الآنف الذكر بإيجاز وتركيز ، أما البعلي فيظهر طول نَفَسه من خلال الشرح والتحليل وكثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية ،والشعر ،وضرب الأمثلة المختلفة ، كما أنه أضاف وجهاً ثالثاً للألف واللام لم يذكره الجرجاني في الجمل وشرحه ،

---

(١) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحة /٢٠٨.

(٢) انظر ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وبها تخريج الآية الكريمة.

وهو " تعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك " الدينار خير من الدرهم " أي : أي دينار كان فهو خير من أي درهم كان ...". فكان -بحق - أكثر وضوحاً من الجرجاني في هذا الباب .

٢ - قال عبد القاهر في " الجمل " في عوامل الحروف وما يجر فقط:
" وهي سبعة عشر حرفاً ، " الباء " وأصلها للإلصاق نحو كتبت بالقلم ، ومررت بزيد ، وعمل النجار بالقدوم ، و " اللام " أصله الملك ، نحو المال لزيد ..." (١)

وسأكتفي هنا بذكر شرح البعلي والجرجاني لـ " اللام " فقط خشية الإطالة المملة .

قال البعلي في شرحه :
" الثاني من حروف الجر " اللام " وهي مع الظاهر كله مكسورة إلا مع المستغاث به ، ومع المضمر كله مفتوحة إلا مع ياء المتكلم ، وخزاعة يكسرونها مع المضمر ، فـ " اللام " حرف وحقه أن يبنى على السكون ، وإنما حركت لاستحالة الابتداء بالساكن وكانت حركتها كسرة لوجهين :

أحدهما : الفرق بينها وبين لام الابتداء فإنها تلتبس بها في بعض المواضع فجعل كسرها مانعا من وقوع اللبس ولا لبس في المضمر ؛ لأن الضمير الواقع مع لام الابتداء منفصل ، ومع لام الجر متصل ، ومتى اختلف اللفظان فلا لبس وإنما كسرت مع ياء المتكلم إتباعا .

والثاني : أن عملها الجر فجعلت حركتها من جنس عملها ، ومع المضمر لا عمل لها لفظاً فحركت بالفتح ؛ لأنه أخف ، والله أعلم .

---

(١) انظر الجمل صفحة ٢٥ .

وترد بمعان :

أحدها : الملك ،وقد جعلها الجرجاني أصلاً فيه فمتى استعملت في غيره فبقرينة وجعلها غيره أصلا في الاختصاص ،وهو أولى ؛لأنه معنى عام لجميع موارد استعمالها ،فبأي معنى استعملت لا تخلو من معنى الاختصاص .

الثاني : الاختصاص نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾(١) وقوله تعالى ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾(٢) ونحو ذلك من الكلام "السرج للفرس ،والباب للدار" ،ونحو ذلك .

الثالث : للتعدية ،كقوله تعالى ﴿وَهَبْ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾(٣) ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا﴾(٤) ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾(٥) ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ﴾(٦) .

الرابع : أن تكون بمعنى "عند" كقوله تعالى ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾(٧)، وكقولهم : "كانَ ذلِكَ لِلَيلةٍ بَقِيت مِنَ الشَّهرِ" .

الخامس : أن تكون بمعنى "مع" كقول الشاعر :

فَلَمَّا تَفَرَّقنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجتماعٍ لَم نَبِت لَيلَةً مَعَا

أى مع طول اجتماع .

السادس : أن تكون للتعليل ،كقوله تعالى ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾(٨) وقول الشاعر :

وَإِنِّي لَتَعرُونِي لِذِكرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انتَفَضَ العصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

السابع : أن تكون زائدة ،وذلك في مواضع :

أحدها : تزاد مقوية لعامل ضَعُفَ بالتأخر ،كقوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٩) وقوله تعالى ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾(١٠) .

---

(١) سورة فاطر : ٣٦ .
(٢) سورة الأعراف : ٤١ .
(٣) سورة الشعراء : ٢١ .
(٤) سورة مريم : ٥٣ .
(٥) سورة النساء : ١٥٤ .
(٦) سورة ق : ٣٠ .
(٧) سورة الأعراف : ١٨٧ .
(٨) سورة الحديد : ١٦ .
(٩) سورة يوسف : ٤٣ .
(١٠) سورة الأعراف : ١٥٤ .

الثاني : أن يكون العامل فرعاً على الفعل كقوله تعالى ﴿ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُم ﴾ [1] ،وقوله تعالى ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [2] ،ولا يفعل ذلك إلا بمتعدٍّ إلى واحد ،ولا يفعل ذلك بمتعد إلى اثنين؛ لأن دخول اللام على أحدهما ترجيح من غير مرجح ،ودخولهما عليهما تعدية لفعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له .

الثالث : ما عدا ذلك فيقتصر فيه على السماع كقوله تعالى ﴿ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [3] أى ردفكم .

الثامن : أن تكون بمعنى "إلى" كقوله تعالى ﴿ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ [4] أى إلى أجل ،وقوله تعالى ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾ [5] أى إلى بلد ،وقوله تعالى ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ أى إلى أجل ،وقد ترد "اللام" لمعانٍ أخر ،وقد تحذف "اللام" ويبقى عملها كقولهم "لاهِ أبوك" يريدون : لله أبوك ،قال الشاعر :

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفضلتَ في حَسَبٍ ... عَنِّي ولا أَنتَ دَيَّاني فتخزونِ [6]

وقال عبد القاهر في شرحه :

(و "اللام" الأصل فيها الإضافة ،والشيء يضاف إلى الشيء ،من جهة اختصاصه به في معنى من المعاني ،فإذا قيل : غلام زيد ،كان إضافة "الغلام" إلى "زيد" من جهة اختصاص ملكه به ،فإذا قيل "دار زيد" [كان] [7] كذلك ،أو لأنه مختص بكونها مسكناً له ،وقد جرت العادة بأن يقال : إنها تكون للملك ،وذاك شيء قالوه على سبيل التقريب

---

(١) سورة البقرة : ٨٩ .
(٢) سورة البروج : ١٦ .
(٣) سورة النمل : ٧٢ .
(٤) سورة الرعد : ٢ .
(٥) سورة الأعراف : ٥٧ .
(٦) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحة ١٦٢ أ - ب.
(٧) إضافة يوجبها السياق .

على المتعلم ، وإلا فإن الملك نفسه يضاف فيقال : " هذا ملك زيد ، وملك لزيد " فيكون المعنى على الاختصاص لا محالة ، وكيف يكون الملك حقيقة معناها ! وهي تجيء ، فيما لا يتصور وصفه بالملك كقولنا : هو ابن لزيد ، وأخ لعمرو وصديق لبكر ، ومثل لزيد " وما شاكل ذلك ، وكذلك تقول : " هذا صفة لزيد ، وهذا الشعر لزيد " وأشباه ذلك مما لا يحصى ولا يكون المعنى فيه إلا الاختصاص . وتكون للتعليل كقولك : جئتك لتكرمني ، وجئتك لمحبتي لك . وتكون لتأكيد النفي ، وذلك على الحقيقة ليس هو معنى لها ؛ لأن ذلك التأكيد إنما حصل بإضمار شيء مثل أنك إذا قلت : ما كنت لأفعل كذا ، كان المعنى : ما كنت مريداً لذاك ومستعداً لذاك ، وما شاكل ذلك) . (١)

وأقول : إن الجرجاني بيّن الأصل في " اللام " وهو الإضافة ؛ لأن الشيء يضاف إلى الشيء من جهة اختصاصه به . أما قولهم بأنها تكون للملك فهو على سبيل التقريب للمتعلم ، والمعنى على الاختصاص لا محالة لا كما وصفه في نصه المتقدم . وذكر أيضا من معانيها التعليل وتأكيد النفي فقط ، كما أنه اكتفى من الشواهد بما يزيل الغموض ، ولم يستشهد بالآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية ، وعموماً فشرحه يعتبر وافياً لقوله في الجمل - فيما يختص باللام - حيث لم يحرص فيه على الزيادة .

أما البعلي فبدأ في شرحه بذكر حركة " اللام " أولاً مع الظاهر والمضمر ، وذكر لغة بعض القبائل - كخزاعة - في حركتها مع المضمر ، كما أنه ذكر أسباب كسرها مع الظاهر ، ثم أورد ثمانية من معاني " اللام " ، ورأى أنها أصل في الاختصاص . وهو رأى الجرجاني أيضا كما ترى في شرحه - غير أنه لم يفسر معنى كونها للملك ولم يمثل له ، أما ذكره لباقي معاني " اللام " فجاء واضحاً مدعماً بالشواهد القرآنية والشعرية .

---

(١) انظر ١٦٥ - ١٦٦ .

والخلاصة : إن شرح الجرجاني -كما أشرت سابقا- كان سهلاً بعيداً عن التعقيد ، مدعماً من الاستشهادات بما يزيل الغموض . أما شرح البعلي فشرح مطول ، وشواهده القرآنية والنبوية والشعرية والنثرية كثيرة جداً ، وقد ذكر في مقدمة شرحه أن غير واحد من المشتغلين بالنحو سألوه أن يعلق شرحا على الجمل لعبد القاهر يكون أكثر وضوحاً من شرحي مصنفه والإمام أبي محمد بن الخشاب . فجاء الشرح لذلك مستوفياً لمعظم أبواب النحو ، كما أنه أضاف في نهاية كتابه أبواباً ستة لم يذكرها الجرجاني في الجمل وهي : باب جمع التكسير ، وباب التصغير ، وباب النسب ، وباب التصريف ، وباب أبنية الأفعال ، وباب الوقف ، وباب ما يجوز في ضرورة الشعر .(١)

ومن خلال النظر في شرح البعلي تبدو إفادته من شرح الجرجاني ، يدل على ذلك ما يأتي :

(أ) - تصريح البعلي بالأخذ عن شرح الجرجاني - وقد مرّ النص في مبحث توثيق نسبة الكتاب .

(ب) - تشابه النصوص والعبارات بينهما ، ومما يدل على ذلك مثلاً ما يأتي :

---

(١) انظر الفاخر اللوحات الأخيرة / ٢٤١ فمابعدها .

١ - قال البعلى في باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي :

" الإعراب الأصلي هو المستحق بطريق الأصالة ، وغير الأصلي هو ما كان ملحقاً بغيره ، فمستحق الرفع بطريق الأصالة الفاعل ، لأن أصل الكلام الخبر ، والأصل في الخبر الفعل ، لأنه يكون خبراً لا مخبراً عنه فقد خلص للخبر والفاعل كالجزء منه ، ومعمول له فكان أصلا ، والمبتدأ والخبر محمولان عليه لما بينهما وبينه من المشابهة ، ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه فجعل العلة جامعة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعا ، والصحيح الأول ".(١)

وفي شرح الجرجاني نرى قوله :

" ثم اعلم أنا إنما جعلنا الفاعل الأصل في الرفع وحملنا المبتدأ والخبر عليه من حيث إن أصل الكلام الخبر ، والأصل في الخبر الفعل من غير شبهة حيث إنا رأينا الفعل يكون خبرا ولا يكون مخبرا عنه ، فلما كان الفعل قد خلص للخبر ، وكان الفاعل معمول الفعل كان هو ، بأن يكون أصلا أولى من

----

(١) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحة ٢٣١ أ.

المبتدأ . هذا ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه فيجعل العلة جامعة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعا ، والأول أولى ". (١)

ومن خلال الموازنة أستطيع أن أقول : إن البعلي كان من جهة معالجة الموضوع أشد عمقاً وتحليلاً وأكثر استقصاءً وتعليلاً واستشهاداً ،وأطول نفساً ، والجرجاني أسهل شرحاً ، وأقل وضوحاً في بعض المواطن .

سابعاً : قيمة الكتاب العلمية :

تتمثل قيمة الكتاب في حصره لكثير من مسائل النحو الدقيقة ، واستيعابه لكثير من مسائل الجمل . ومما يبرهن على قيمته العلمية - على الرغم من اختصاره الشديد - تأثر كثير من المتأخرين بما حواه من مادة علمية دسمة ، فقد كان مصدراً هاماً لكثير من الكتب المتأخرة حيث اعتمدت عليه وأفادت منه ، فمن هذه الكتب - فيما أعلم - :

---

(١) انظر ص ٣٠٨-٣٠٩ .

١ - كتاب الأمالي النحوية لابن الحاجب.

٢ - كتاب التبيين في بيان مذاهب النحويين للعكبرى .

٣ - كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي .

٤ - كتاب شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى .

وقد أشرت في مبحث توثيق نسبة الكتاب إلى النصوص التي وردت في تلك الكتب المعتمدة على شرح الجرجاني ، ولا حاجة إلى اعادتها .

ثامنا : وصف المخطوط :

رغم إطلاعي على كثير من فهارس المخطوطات لم أوفق في العثور على نسخ أخرى لهذا الكتاب .

أما هذه النسخة فقد أشار إليها بروكلمان (١) ،ولم ينسبها إلى الجرجاني .

وتقع هذه النسخة في (٩٢) لوحة ،وتساوى (١٨٤) صفحة ، ومقاسها (٣٥ × ٢٨ سم) ،وتحتوى كل صفحة على (١٥) سطراً ،وبكل سطر (١١) كلمة تقريباً .

وهي نسخة بقلم معتاد ،ناسخها مجهول فرغ منها في العاشر من ربيع الأول سنة (٥٩٦ هـ) ،وليس عليها أى تملكات .

وأصل النسخة موجود في مكتبة الأسكوريال تحت رقم (١٧٢) نحو ، ومنها نسخة مصورة على ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (٥٤٧) نحو.

وتحمل صفحة العنوان اسم الكتاب واسم مؤلفه بخط واضح ومضبوط.

وجاء في وسط الصفحة من اليسار بخط مائل مشكول :

بِتَفَاضُلِ الهِمَمِ تَتَفاوتُ القِيَمُ

دُخُولُ المَرْءِ في العَزماتِ سَهلٌ ... وَلكِن رُبَّما صَعُبَ الإيابُ

فَلا تَكثُرنَ عَلَى صَاحِبٍ ... فَمَا مُلَّ قَطُّ سِوَى الوَاصِلِ

وجاء بعده بخط معجم خالٍ من النقط - حسب قراءتي له - :

ملك الخلائق مبين الخلائق وإكرام الحرمة زمام السلامة

وسوء الطمع مباين الورع وتهيئة النوال من السوءال

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٦ ،ومبحث توثيق الكتاب.

وجاء في أسفل الصفحة :

إلَهي أنتَ ذُو فضلٍ وَمَنِّ ... فَإنِي ذُو الخَطَايَا فَاعْفُ عَنِّي
وظني فِيكَ يَا رَبي جَمِيلٌ ... فحقق يا إلَهي حُسنَ ظَنِّي

وتبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

"بسم الله الرحمن الرحيم ... رب يسر ولا تعسر .

قال الشيخ الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن قدّس الله روحه ونوّر ضريحه :

اعلم أن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة ، وتجمع الكلمة على الكلمات والكلم . ثم الكلم ينقسم ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، وليس ها هنا قسم رابع . وهذا هو القسمة في سائر اللغات وذلك لأنه من الحقائق ، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات ..."

وينتهي المخطوط بقوله :

"... ولا يكون القصد بالجملة أن الفعل وقع من ذى الحال وهو بصفة كذا ، لأنّ طلوع الشمس لا يكون هيئة للخارج في ذلك الوقت .

هذا آخر الإملاء في شرح الجمل . فرغ من تحريره وتدبيره يوم الخميس وقت الضحى العاشر من شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وخمس مائة . رحم الله من نظر فيه ودعا لكاتبه ولصاحبه بالمغفرة والرضوان . آمين رب العالمين ."

وجاء في الصفحة الأخيرة في أسفلها من جهة اليمين : " أُلُوْ واحدةُ الآلاء ".

والنسخة مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً تقريباً إلا في بعض كلماتٍ منها ، وقد جاء في بعض هوامشها ما يدل على أنها قوبلت على نسخة أخرى

من ذلك مثلاً :

١ - ما جاء في حد الحرف : " وأما الحرف فأوضح الحدود فيه أن يقال : الحرف ما دل على معنى في غيره .

تفسير هذا أنه لا يدل على معنى يتصور منفرداً ، ولكنه يدل على ما هو خصوصية في هذا ".(١)

وجاء في هامش الصفحة بالإشارة إلى كلمة "في هذا" قوله "في معنى" وكتب فوقها الرمز "خ" بخط صغير بمعنى أنها كذلك في نسخة أخرى .

٢ - ما جاء في حديثه عن "أم" : "وأما "أم" فإنه يكون على وجهين : متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة هي التي تكون مع الهمزة بمعنى "أيّ" كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ تريد : أيهما عندك ؟ وإنما يسأل بهذا من عرف كون أحدهما عنده إلا أنه لا يعرف عينه ، فهو يسأل ليعيّن له على واحد ".(٢)

وجاء في هامش الصفحة بالإشارة إلى كلمة "ليعين" قوله "لينص" وكتب فوقها الرمز "خ" بخط صغير بمعنى أنها كذلك في نسخة أخرى .

هذا وقد استعنت في تحقيق هذا الكتاب بكتاب "المقتصد في شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني ، مع حرصي على عدم تغيير النص ما أمكن .

---

(١) انظر ص ٧ .

(٢) انظر ص ٢٨٠ .

تاسعا : منهجي في التحقيق :

١ - تقويم النص ومحاولة إخراجه سليماً قدر الإمكان.

٢ - كتابة النص وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم.

٣ - تخريج الشواهد الواردة في الشرح . فالآيات الكريمة ذكرت لها اسم السورة ورقم الآية ، والأحاديث النبوية ذكرت روايتها ومظانها ، أما الشواهد الشعرية فذكرت قائلها - قدر الإمكان - وترجمت له إذا كان مغموراً ، وذكرت موطن الشاهد ، والأمثال والأقوال خرجتها من مظانها .

٤ - وضع عناوين مناسبة للأبواب التي جاءت خالية من العنوان ، وقد وضعتها بين معقوفين هكذا [ ] .

٥ - توثيق الآراء النحوية الموجودة في الشرح قدر الإمكان .

٦ - شرح غوامض النص شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

٧ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح .

٨ - محاولة ضبط ما يشكل ضبطه قدر الإمكان.

٩ - الإشارة إلى بداية النسخة بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة " أ " أو " ب " على يسار الهامش .

١٠- عمل فهارس فنية متعددة للكتاب ، ومنها مصادر البحث ومراجعه .

والله وليّ التوفيق ،،،

خديجة محمد حسين باكستاني

كتاب شرح الجمل في النحو

مما صنفه الشيخ الإمام العالم

كمال الدين مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر

بن عبد الرحمن الجرجاني بل الله ثراه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

إلهي أنت ذو فضل ومَنٍّ فإني ذو خطايا فاعفُ عني

وظني فيك يا ربي جميل فحقق يا إلهي حسن ظني

صورة صفحة العنوان من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر
قال الشيخ الامام مجد الاسلام ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن قدس
الله روحه ونور ضريحه اعلم ان كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة وتجمع
الكلمة على كلمات والكلم ثم الكلم ينقسم ثلثة اقسام اسم وفعل
وحرف وليس ها هنا قسم رابع وهذا هو القسمة في ساير اللغات وذلك
لانه من الحقايق والحقايق لا تختلف باختلاف اللغات ثم انه ينبغي من
بعد العلم بان القسمة الى هذه الثلثة ان تعلم ما تميز بعضها من بعض
واولاها ان نبدأ به الاسم وقد قالوا ان الاسم ما جاز الاخبار عنه ثم انك
ترى في ظاهر كلامهم من بعده ايوهم انه وصف الاسم وليس كذلك وذلك
انهم قالوا من صفات الاسم دخول الالف واللام عليه والالف واللام
علامة للاسم وليس بحد له لان الحد ما يطرد وينعكس مثل ان تقول كل
ما كان بصفة كذا فهو كذا وكل ما لم يكن بهذه الصفة فليس هو اياه و
لا يمكننا ان نقول كل ما لا تدخله الالف واللام فليس باسم والذي
له توهموا ان سبيل قولهم ما جاز الاخبار عنه هذا السبيل انهم راوا
في الكلام اسماء كثيرة لا يصح ان يعامل معاملة زيد وعمرو والرجل

والفرس والعلم والجهل في ابتدائك فيها لما يشبه قولنا زيد منطلق
وقام بكر والعلم حسن والجهل قبيح وتلك الاسماء نحو اذ واين ومتى
وحيث وكيف لا يمكنك ان تقول خرج اذ او اتسع اين وصح كيف
وما اشبه ذلك والصحيح اذا حققنا النظر علمنا انه حد للاسم وان
هذه التي ذكرنا ما داخلة فيه والاصل في هذا ان نعلم انا اذا قلنا في الاسم
انه ما جاز الاخبار عنه فانه لا بد من ان نريد ما جاز الاخبار عن معناه
لانا نعلم ضرورة ان الاخبار انما يكون عن الاسم لا عن لفظه فانا اذا قلنا
جاء زيد كانا اخبرنا عن الشخص المسمى زيدا بالمجيء لا عن لفظ زيد واذا
كان هذا ثابتا فانا اذا نظرنا في هذه الاسماء التي وقعت فيها الشبهة
وجدناها دالة على معان يصح الاخبار عنها ولكن تحت الفاظ اخر
لا تحتها تفسير ذلك انك اذا قلت اتيك اذا طلعت الشمس او اتيك
فان المعنى اتيك وقت طلوع الشمس واذا ثبت ان معنى اذا هو
معنى الوقت فقد صح انه دال على معنى يصح الاخبار عنه من حيث
ترى انك تقول مضى الوقت ودخل الوقت ولما امتناع الاخبار
عن هذا المعنى تحت اذ اذا كنا اخبرنا عنه تحت الوقت فالسبب

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

فأما التمييز في التمييز الثالث التمييز بين ... يجري مجرى المفعول
كقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث اما اللام الابتداء او الحروف المكنونة
فقد تقدم القول فيها وذكرنا ان الامر ان حملها ان تعلق علمت واخواتها
عن ان تعمل فيما بعدها لحاجة الامر فلا يجوز ان يتقدم عليها شيء يكون
معمولا لعامل كان بعدها والوقات نيدا العمر ضاربه زيد لعمرو
ضارب زيد كلم الجر للموصوف والتبيين فلا يشكل الامر كما انهما لا يعملان
لان سبيلهما في الاعمال سبيل لام التعريف في انهما موصوف والتبيين في
يحدثان في الفعل المضارع الاختصاص بالمستقبل كما يحدث لام التعريف
اختصاص الاسم بواحد من الجنس الذي هو شائع فيه وكذلك قد يحدث
في الفعل الماضي تقريبا من الحال وفيما انك اخبرت بامر كان متوقع كونه

فصل المعنى في قولنا ان العشرون تعمل عمل الفعل على المجاز
مثل اذا قلت عشرون درهما كان نصب درهما من اجل انه في الاسماء
ممتنع من الاضافة وهو النون لما امتنع الاضافة نصب على التشبيه
بالمفعول في مثل ضارب زيدا فجاز هذا التشبيه من حيث ان
التمييز يحتاج اليه في بيان المعدود فوجب ان يكون له اعراب على

جهة التمييز كما كان تشبيهها بالمفعول من جهة تشبيه الفاعل
من حيث انه يكون فضلة في الكلام ولا يكون احد جزئي الجملة وانما يعمل
عمل الفعل على الحقيقة الخمسة المذكورة في الكتاب ومن جهة الحقيقة
انك اذا قلت زيد ضارب عمرا وجدت معناه يضرب وتحتوي في نفس
المعنى على ما تضمنه الفعل اذا قلت يضرب زيد ثم اعلم ان قولنا
اسم الفاعل الجاري على الفعل نعني به ان يكون على زنة المضارع من فعله
مثل ان ضاربا على زنة يضرب ومكرما على زنة يكرم ومنطلق
على زنة ينطلق وعلى هذا القياس فان لم يكن كذلك لم يستجر في معنى
الفعل ثلاثيا لسر فكيف ما انما اسم فاعل جار على الفعل ولكن لاجل ما له الشبه يقال
الشبه بالمعلم الفاعل ثم اعلم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل الفعل اذا
كان بمعنى الحال والاستقبال كقولك زيد ضارب ابوه عمرا اليوم
او غدا ولا يعمل بمعنى الماضي فلا يجوز ان تقول زيد ضارب ابوه
عمرا امس واما قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فعلى حكاية
الحال والحالة الماضية لا انك حكيت حكم الفعل في الحال اذا
كان الفعل موجودا في الحال الا ترى انك تحكي بالفعل على هيئة الحال

صورة الصفحة ٥٦ من المخطوطة

الا جملة ولا يقع فيها المفرد البتة ولذا لا يتصور ان يكون في موضع
مفرد يصح تقدير اعرابه فيها الا ان لا يجب ان يكون ثم مفرد واعلم
ان الجملة اذا وقعت موقع الحال فانها تجيء مرة مع الواو واخرى بغير
الواو فمثال الاول جاءني زيد وغلامه يسعى بين يديه ورأيت زيدا وهو على
كتفه جاءني زيد وهو راكب ومثال الثاني قولك اتاني زيد يسعى
بفرسه كقول دعاد ولقد اغتدي يدافع ركني احوذي ذو ميعة
اضريج مسحج يعنوا به فرسه حال وكذلك بيت التعريف الى آخر البيت
ثم ان الجملة الواحدة في هذه المسألة فيه وحسنة انا رأيتهم يعدون
في مسألة الحال ما ليس بمعنى الحال فيها الا المستور وذلك لانهم قد
شغلوا مجيء الحال الزيادة في الخبر اذا قلت جاءني زيد راكبا كنت
اخبرت عن زيد بالركوب كما اخبرت عنه بالمجيء وقالوا ايضا ان
حد الحال ان يكون جوابا لكيف ثم انهم يذكرون شيئا يجعلون
الجملة فيها حالا اجلالا من الكلام لا يتصور هذا الذي اصلوه فيها تفسير
ذلك انهم يقولون في مثل خرجت وقد طلعت الشمس وقول
القائل كان حاجي وقد زال النهار بنا يتبع تلك السنان وحلم

ان الاولى والثانية ان الجملة حال مع علمنا ان قولنا والشمس طلعت الشمس
لا يكون خبرا عن زيد ولا هي فيه يكون جوابا لكيف فكأن ذكر ذلك حسب
ان يقيم الكلام في هذه القسمة بحيث يكون جزء الحال يختص بصفته
والهيئة التي يكون عليها الانسان كالذي يكون عليه وهيئته وكيف
تسوق عن الاحوال وكيف الاخرجني الوقت تقول خرجت حين
طلوع الشمس وهم بالاتيان فتخفضوا بهذا التسمية بآخر وتحقيق
ما ذكرته واعلم ان من شأن الجملة الواقعة حالا ان تجيء وجوبها من
الكلام عن ذكر يعود منها الى صاحبها لذلك قول الشاعر
خرجت والوطن يحني كسليب من مكانه الاثم
قولهم انه يحني حال من المتكلم فهذا لا يصح من حيث
علم انه اراد الوطن لا الواو على الاطلاق ومثل هذا ان تقول رأيت
زيدا والفرس لم يستقيم بحيث تعلم انما يستقيم بهذا
ولو سقطت الواو فقلت خرجت الوطن يحني لم يثبت الترتيب
لم يجز لان الواو هي التي تجعل الجملة التي تليها في ذلك
اردت فرسه واراد المتكلم وما تليه من معنى حتى تجيء

صورة الصفحة قبل الاخيرة من المخطوطة

حصلوه الجملة من ان يكون فيه اذكر يعلم من طريق المعنى كما شرطوا انها يتبعون
ذلك لذا اليه فخر الى التوقيت كمثل خرجت وقد طلعت الشمس لان
المعنى اذ لكان على التوقيت ثم تقضى ان يكون في الجملة ذكر يعود الى ذي
الحال لانها لا يكون صفة له لا يكون الشمس بالجملة اي البعل وقع من ذي الحال
وهو مستند الا ان طلوع الشمس لا يكون فيه شيء لح في ذلك الوقت
اخر املاء في شرح الجمل ... فرغ من تحريره وتبييضه يوم
الخميس وقت الضحى الرابع عشر من شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وستمائة
رحم الله من نظر فيه ودعا للكاتب ولصاحبه بالمغفرة والرضوان امين يا رب العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

البابُ الثاني :

التحقيق

كِتَابُ شَرحِ الجُمَلِ فِي النَّحوِ

****

مِمَّا صَنَّفَهُ الشَّيخُ الإِمَامُ العَالِمُ

كَمَالُ الدِّينِ مَجدُ الإِسلَامِ أَبُو بَكرٍ

عَبدُ القَاهِرِ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ الجُرجَانِيّ

- بَلَّ اللَّهُ ثَرَاهُ -

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّر

قَالَ الشَّيخُ الإمامُ مَجدُ الإسلامِ أبو بكرٍ عَبدُ القَاهِرِ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ :

اعلَم أنَّ كُلَّ لَفظَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعنًى فَهِيَ كَلِمَةٌ ، وَتُجمَعُ الكَلِمَةُ عَلَى الكَلِمَاتِ وَالكَلِمِ ، ثُمَّ الكَلِمُ يَنقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقسَامٍ : اسمٌ ، وَفِعلٌ ، وَحَرفٌ ، وَلَيسَ هَا هُنَا قِسمٌ رَابِعٌ(١) . وَهَذا هُوَ القِسمَةُ فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الحَقَائِقِ ، وَالحَقَائِقُ لَا تَختَلِفُ بِاختِلَافِ اللُّغَاتِ . ثُمَّ إنَّهُ يَنبَغِي - مِن بَعدِ العِلمِ بِأَنَّ القِسمَةَ إلى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ - أن تَعلَمَ مَا يُمَيِّزُ بَعضَهَا مِن بَعضٍ ، وَأَولَاهَا أَن يُبدَأَ بِالاسمِ ، وَقَد قَالُوا : إنَّ الاسمَ مَا جَازَ الإخبَارُ عَنهُ(٢) .

ثُمَّ إنَّكَ تَرَى فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِم مِن بَعدِ مَا يُوهِمُ أَنَّهُ وَصفُ الاسمِ ، وَلَيسَ بِحَدٍّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا : " وَمِن صِفَاتِ الاسمِ دُخُولُ الألِفِ واللَّامِ عَلَيهِ " ، وَالألِفُ وَاللَّامُ عَلَامَةٌ لِلاسمِ ، وَلَيسَ بِحَدٍّ لَهُ(٣) ؛ لِأنَّ الحَدَّ

---

(١) يرى أبو جعفر بن صابر أن للكلمة قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو اسم الفعل ، وسماه " الخالفة " انظر الهمع ٥/١٢١ .

(٢) انظر الأصول في النحو ١/٣٧ .

(٣) انظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٦ .

ما يَطَّرِدُ وَيَنعكِسُ ، مِثلُ أن تَقولَ : كُلُّ ما كَانَ بِصِفَةِ كَذَا فَهوَ كَذا ، وَكُلُّ ما لَم يَكُن بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَيسَ هُوَ إِيَّاهُ ، وَلَا يُمكِنُنَا أَن نَقُولَ : كُلُّ ما [لَم](١) يَدخُلهُ الألِفُ واللامُ فَلَيسَ بِاسمٍ ، وَالذي لَهُ تَوَهَّمُوا أَنَّ سَبِيلَ قَولِهِم : "ما جَازَ الإِخبَارُ عَنهُ" هَذَا السَّبِيلُ أَنَّهُم رَأَوا فِي الكَلامِ أَسمَاءً كَثِيرَةً لَا تَصِحُّ أَن تُعَامَلَ مُعَامَلَةَ زَيدٍ وَعَمرٍو وَالرَّجُلِ / وَالفَرَسِ وَالعِلمِ وَالجَهلِ ، فِي أَن يُقَالَ ٢/ب فِيهَا مَا يُشبِهُ قَولَنَا : "زَيدٌ مُنطَلِقٌ ، وَقَامَ بَكرٌ ، وَالعِلمُ حَسَنٌ ، وَالجَهلُ قَبِيحٌ" وَتِلكَ الأَسمَاءُ مِثلُ "إِذَا"(٢) وَ"أَينَ" وَ "مَتَى" وَ "حَيثُ" وَ"كَيفَ" لَا يُمكِنُكَ أَن تَقُولَ : "خَرَجَ إِذَا ، وَاتَّسَعَ أَينَ ، وَصَحَّ كَيفَ" وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ(٣).

وَالصَّحِيحُ إِذَا حَقَّقنَا النَّظَرَ عَلِمنَا أَنَّهُ حَدٌّ لِلاسمِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرنَاهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ ، وَالأَصلُ فِي هَذَا أَن يُعلَمَ أَنَّا إِذَا قُلنَا فِي الاسمِ : إِنَّهُ مَا جَازَ الإِخبَارُ عَنهُ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِن أَن يُرِيدَ مَا جَازَ الإِخبَارُ عَن مَعنَاهُ ؛ لِأَنَّا نَعلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ الإِخبَارَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الاسمِ لَا عَن لَفظِهِ ، فَإِنَّا إِذَا قُلنَا : "جَاءَ زَيدٌ" كُنَّا قَد أَخبَرنَا عَنِ الشَّخصِ المُسَمَّى "زَيدًا" بِالمَجِيءِ لَا عَن لَفظِ زَيدٍ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا ثَابِتًا فَإِنَّا إِذَا نَظَرنَا فِي هَذِهِ الأَسمَاءِ الَّتِي وَقَعَت فِيهَا الشُّبهَةُ وَجَدنَاهَا دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ يَصِحُّ الإِخبَارُ

----

(١) إضافة يلتئم بها الكلام ، وانظر المقتصد ١/ ٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣ ، وشرح المفصل ١/ ٢٤.

(٢) في النسخة "ذا" والصواب ما أثبت بدليل ما بعده.

(٣) الصاحبي لابن فارس ص ٨٩.

عَنهَا ولكِن تَحتَ أَلفَاظٍ أُخَرَ لا تَحتَهَا.(١)

تَفسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: "آتِيكَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمسُ" لَم يُشَكَّ فِي أَنَّ المَعنَى آتِيكَ وَقتَ طُلُوعِ الشَّمسِ، وَإِذَا لَم يُشَكَّ فِي أَنَّ مَعنَى "إِذَا" هُوَ مَعنَى الوَقتِ فَقَد صَحَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعنًى يَصِحُّ الإِخبَارُ عَنهُ مِن حَيثُ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: "مَضَى الوَقتُ، وَدَخَلَ الوَقتُ"، وَأَمَّا امتِنَاعُ الإِخبَارِ عَن هَذَا المَعنَى تَحتَ "إِذَا" كَمَا أَخبَرتَ عَنهُ تَحتَ "الوَقتِ" فَالسَّبَبُ / ٣/أ فِي ذَلِكَ أَنَّهُم وَضَعُوا "إِذَا" اسمًا لِلوَقتِ بِشَرطِ أَن يَكُونَ ظَرفًا، وَمُحَالٌ أَن يَجتَمِعَ فِي الشَّيءِ الوَاحِدِ أَن يَكُونَ ظَرفًا وَمُخبَرًا عَنهُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الظَّرفَ مَا كَانَ مَنصُوبًا بِفِعلٍ وَقَعَ فِيهِ، وَالمُخبَرُ عَنهُ يَكُونُ إِمَّا مُبتَدَأً وَإِمَّا فَاعِلًا.

ثُمَّ إِنَّا إِذَا تَأَمَّلنَا كَلَامَ صَاحِبِ الكِتَابِ(٢) عَلِمنَا حَقِيقَةَ أَنَّهُ حَدٌّ لِلاسمِ عِندَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ: "هَذَا بَابُ عِلمِ مَا الكَلِمُ مِنَ العَرَبِيَّةِ"

---

(١) جاء في المقتصد ١/٧١ "اعلم أن الأسماء تكون موضوعة على المعاني كما تكون موضوعة على الأعيان والأشخاص، والموضوع على المعنى مثل العلم والجهل، والموضوع على العين نحو "زيد وعمرو والرجل والفرس، وهذان الضربان جاريان مجرى واحدا في استقامة الأخبار عنهما، تقول: "العلمُ حسنٌ" كما تقول "زيدٌ حسنٌ" فتخبر عن المعنى الذى هو "العلم" كما تخبر عن العين الذى هو "زيد".

(٢) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠ هـ وكتابه أشهر من ان يعرف به.

انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٣، ونزهة الألباء ٥٧٧، وبغية الوعاة ٢/٢٢٩، وتاريخ بغداد ١٢/١٩٥، ووفيات الأعيان ٣/٤٦٣.

ثُمَّ قالَ : " فَالكَلِمُ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وَحرفٌ جاءَ لِمعنًى لَيسَ بِاسمٍ وَلا فِعلٍ . فَالاِسمُ : رَجلٌ وَفرسٌ وَنحوهُما " (١)

وَقولُهُ : " ونَحوهُما " لا بُدَّ مِن أن يَكُونَ قد أَشارَ بِهِ إِلى شَيءٍ مَعلُومٍ ، وَمَعلُومٌ أَنَّهُ لَم يُشِر بِهِ إِلَى صِيغَةِ الاسم وَكَونِهِ عَلَى زِنَةِ كَذا مَثَلًا ، ولَكِن أَشارَ إِلى مَعنًى بِهِ كَانَتِ الكَلِمُ عِندَهُ اسماءً ، وَلَيسَ ذَلِكَ المَعنَى إِلَّا جَوازُ الإِخبَارِ عَنهُ . ثُمَّ إِنَّه ذَكَرَ ذَلِكَ فِيما بَعدُ صَرِيحًا ، فَقَالَ - وهوَ يَذكُرُ الأفعَالَ المُضَارِعَةَ - : " وَيُبيِّنُ لَكَ أَنَّهَا لَيستْ بِأَسماءٍ أَنَّكَ لَو وَضَعْتَها مَوضِعَ الأَسماءِ لَم يَجُز ذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو قُلتَ : " إِنَّ يَضْرِبَ يأتِينا " وما أَشبهَ ذَلِكَ (٢) لَم يَكُن كَلامًا " (٣) ؛ وَوَجهُ الدَّليلِ مِنهُ أَنَّهُ استَدَلَّ بِالعَكسِ ، فَجَعَلَ امتِناعَ الإِخبَارِ عَن " يَفْعَلُ " دَليلًا عَلَى أَنَّهُ لَيسَ بِاسمٍ ، وَذَلِكَ يَقتَضِي كَونَهُ حَدًّا جَامِعًا لِلأَسماءِ كُلِّهَا ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوجَبَ بِهِ أَنَّ كُلَّ مَا لا يَصِحُّ الإِخبَارُ عَنهُ فَلَيسَ بِاسمٍ ، وَهَذا / نَصٌّ فِي أَنَّ جَوازَ الإِخبَارِ عَنِ الكَلِمَةِ هُوَ المَعنَى فِي كَونِهَا اسمًا ، إِذ لَو لَم يَكُنِ المَعنَى فِي كَونِهَا كَـ " زَيدٍ " اسمًا لَم يَصِحَّ أَن تُنفَى الاسمِيَّةُ عَمَّا لا يَصِحُّ الإِخبَارُ عَنهُ فَاعرِفهُ . ٣/ب

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢ .

(٢) كذا في النسخة وفي الكتاب " وأشباه هذا " .

(٣) انظر الكتاب ١/١٤ .

[الفِعْلُ]

وأمَّا الفِعلُ فقد بيَّنَ بما لا يَقعُ شُبهةٌ في أنَّهُ حَدٌّ ، وهو قولُهم :
"الفِعلُ ما أُسنِدَ إلى شيءٍ ولم يُسْنَد إليهِ شيءٌ" (١) .

وتفسيرُ ذلكَ : أنَّ الأفعالَ كُلَّها لا تخلُو مِن معنًى لا يتصورُ ذلكَ إلَّا بينَ شيئينِ ، وأوَّلُ معاني الفِعلِ : الإثْبَاتُ ، ولَا يُتصوَّرُ الإثْبَاتُ إلَّا بينَ مُثْبَتٍ ومُثبِتٍ لَهُ ، كإثباتِكَ الضَّربَ لِ " زيدٍ " إذا قُلتَ : " ضَرَبَ زيدٌ " ، ويكُونُ في الفِعلِ دليلٌ عَلَى المُثْبَتِ كَما تَرى أنَّ " ضَرَبَ " يَدُلُّ عَلَى إثبَاتِ الضَّربِ ، ولا يكُونُ فِيهِ دَليلٌ على المُثبَتِ لَهُ ، [فإذًا لا يكُونُ] (٢) لَهُ بُدٌّ مِن مُثبتٍ لَهُ تُسنِدُهُ إليهِ كَ " زيدٍ " في قولِكَ : " ضَرَبَ زيدٌ " ، وهذا بَيانُ أنَّ الفِعلَ مَا أُسنِدَ إلى شيءٍ .

فأمَّا بيانُ أنَّهُ يَصِحُّ أن يُسنَدَ إليهِ شيءٌ ، ففيهِ سُؤالٌ . وهو أن يُقالَ : إنَّهُ عَلَى كُلِّ حالٍ يَدُلُّ عَلَى إثبَاتِ المَعنَى ، ويتَصوَّرُ أن يُخبرَ عَنِ الإثبَاتِ فيُقالَ : إنَّ الإثبَاتَ يُوجِبُ كَذا ؟

---

(١) الإيضاح ص٧ .

(٢) ورد في الهامش مع إشارة إلى أنه من المتن .

والغالب أن الخوانسارى قد وهم في أمر هذه التلمذة ،فالجرجاني الذى أخذ عن الصاحب واختص بخدمته هو أبو مسعود المظفر بن إبراهيم (١) ،أما الجرجاني الذى أخذ عن ابن جني فهو أبو الفتوح ثابت بن محمد الاندلسي (٢). والله أعلم بالصواب وإليه المآب .

تلاميذه :

عبد القاهر الجرجاني إمام لم يبرح بلده لأمرٍ ما حتى لطلب العلم، ولما ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق شُدت إليه الرحال ،فتصدر ببلده يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه (٣) ،وقد تخرج في مدرسته العلمية الكبرى علماء أجلاء ،أشهرهم :

- ١ - أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجرى ،قال القفطي : "قال ابن غياض الشامي الكفرطابي النحوى- ونقلته بخطه في تذكرته في آخر نسخة "المقتصد" لعبد القاهر الجرجاني بالري مكتوبًا ما حكايته : "قرأ عليَّ الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجرى -أيده الله- هذا الكتاب من أوّله إلى آخره قراءة ضبطٍ وتحصيل ، وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمن بخطه في شهر رمضان المبارك من سنة أربع وخمسين وأربعمائة ،حامدًا لربه ،ومصليًا على محمد رسوله وآله". (٤) توفى سنة ٤٩٠ هـ .
- ٢ - أحمد بن عبد الله المهاباذى الضرير النحوى المتوفى سنة (٥٠٠ هـ) (٥)، له شرح على "اللمع" لابن جني .

---

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ٢/ ٣١ .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٨٢ ،والصلة لابن بشكوال ١٢٣ .

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) إنباه الرواة ٢/ ١٩٠ ،والنجوم الزاهرة ٥/ ١٦٠ .

(٥) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣/ ٢١٩ .

كَذلِكَ كَانَ الذِي يَحدُثُ بِالحَرفِ فِي قَولِكَ : " إِنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ " ، الـذِي هُوَ حُكمٌ بِوجُودِ الإنطِلاَقِ مِن " زَيـدٍ " يَصِيرُ إِذَا قُلتَ : " مَا زَيدٌ مُنْطَلِقٌ " حُكمًا بِعَدَمِهِ مِنهُ . وَإِذَا كَانَ كَذلِكَ بَانَ مِنهُ أَنَّ الحَرفَ يَدلُّ عَلَى مَعنًى فِـي غَيرِه ؛ لِأنَّ كَونَ الحُكمِ حُكمًا بِعَدَمِ المَعنَى خُصوصِيةٌ فِي الحُكمِ وَوَجهٌ مِنـهُ ، وَلَيسَ بِمعنًى يُتَصوَّرُ مُنفَرِدًا فَاعرِفْهُ .

فَصــــلٌ

(فِي بَيَانِ شَــيْءٍ قَالُوهُ فِي الفِعْلِ)

وَهوَ أَنَّهُم ذَكَرُوا أَنَّ السَّبَبَ فِي أَن كَانَ الفِعلُ عَلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَــةٍ ، أَنَّهُم أَرَادُوا أَن يَدُلُّوا عَلَى الزَّمَانِ الذِي يَقَعُ فِيهِ المَعنَى الذِي اُشْتُقَّ مِنــهُ ، وأَن يَكُونَ فِي صِيغَتِهِ دَلِيلٌ يفصلُ المَاضِي مِن الحَالِ وَالمُستَقبَلِ ؛ قَالُــوا : لِأَنَّ المَصَادِرَ تُعرَفُ بِأَسمَائِهَا ،فَلَو قِيلَ لِزَيدٍ: "ضَربٌ" عُلِمَ الغَــرَضُ، إِلَّا أَنَّه كَانَ لَا يُعلَمُ أَنَّ هَذَا الضَّربَ وَقَعَ فِي زَمانٍ مَاضٍ أَو فِي غَيرِهِ (١) ، وَهَذَا مِن قَولِهِم يُوهِمُ أَن يَكُونَ الغَرَضُ مِن هَذَا الفِعلِ / إِفَادَةَ ٤/ب الزَّمَانِ ، وَهَذا ظَنٌّ يَعظُمُ الخَطَأُ فِيهِ ؛وَذَلِكَ أَنَا نَعلَمُ أَنَّ القَصدَ فِي وَضعِ الفِعلِ أَوَّلَ شَيءٍ هُوَ الخَبَرُ ،يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِجمَاعُهُم عَلَى أَنَّ لَهُ فِيهِ مَزِيَّةً لَيسَت لِغَيرِهِ ،وَهِيَ : أَنَّ الصِيغَةَ المُجَرَّدَةَ مِنهُ تَخلُصُ لِلخَبَرِ حَتَّى لَا تَكُونَ لِغَيرِهِ ،وَعَلَى ذَلِكَ يَقُولُونَ فِي " فَعَلَ وَيَفعَلُ " إِذا أُرِيدَ بِهِمَا غَيــرُ الخَبَرِ كَمِثلِ قَولِهِم : " رَحِمَهُ اللَّهُ " ، وَ " يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ " : إِنَّهُ مُــزَالٌ عَن حَقِيقَتِهِ ،وَيَقُولُونَ : لَفظُهُ لَفظُ الخَبَرِ وَمَعنَاهُ مَعنَى الدُّعَاءِ ،وَلَــولَا أَنَّ الاَصْلَ فِي وَضعِهِ الخَبَرُ لَمَا كَانَ لِهَذَا الكَلَامِ مَعنًى ،وَهَذا أَظْهَرُ مِن أَن يَخفَى ،وَلَكِنَّا أَردنَا التَّنبِيهَ عَلَيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَد كَثُرَ فِي كَلَامِهِم مَا يُوهِــمُ أَنَّ الغَرَضَ مِنَ الفِعــلِ إِفَادَةُ الزَّمَانِ ،وَزَادَ فِي إِيهَامِ ذَلِكَ أَنَّهُم قَــد اعتَمَدُوا كَثِيرًا فِي حَدِّهِ عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمانِ كَقَولِ أَبِي بَكْــرِ مُحَمَّد بنِ السَّرِيِّ (٢) : إِنَّ الفِعلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى مُقْتَــرِنٍ

---

(١) انظر المقتصد ١/ ٨٢ ، والمرتجل ١٤ .

(٢) هو أبو بكر بن السراج ،مات سنة ٣١٦ هـ ،وله من الكتب الأصول الكبير، والموجز والجمل . .وغيرها ،انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٠٩ .

بِزمانٍ مُحَصَّلٍ (١) . يَعني أنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ .

وَهَاهُنَا نُكْتَةٌ ، وَهيَ أنَ المَعنَى الذِي يكُونُ الغَرضُ الخَاصُّ مِنَ اللَّفظِ هُوَ مَا يَعرفُ السامعُ منهُ [ما] (٢) قَصدَ المتكلِّمُ إلَى إعلامِهِ إيَّاهُ .

تَفسيرُ هَذَا : أنَّ مَعَانِيَ الأسمَاءِ إنَّمَا كانَت مَعَانِيَ لَهَا مِن حَيثُ إنَّ السَّامِعَ يَعرفُ بِذكرِكَ لَهَا قَصدَكَ إلَيهَا ، مِثلَ أنَّكَ إذَا قلتَ : " زَيدٌ " عَلِمَ أنَّكَ قَصدتَ بِأمرٍ مِنَ الأمورِ إلَى الشَّخصِ الذِي هَذَا اللَّفظُ اسمٌ لَهُ . وَإذَا ثَبتَ هَذا فإنَّا نَعلمُ / أنَّا إذَا قُلنَا : "ضَرَبَ زَيدٌ" ٥/أ
كَانَ الغَرضُ الذِي نَقصِدُ أن نُفيدَ السَّامِعَ إثبَاتَنَا الضَّربَ لِزَيدٍ وَالخَبَرَ بِهِ عَنهُ ، فَأمَّا الزَّمَانُ فَلا يَكُونُ الغَرضُ الذِي يَكُونُ القَصدُ بدءًا إلَيهِ ، وإنَّمَا يَدخُلُ فِي القَصدِ عَلَى سَبيلِ التَّبعِ والصِّلَةِ مِن حَيثُ أرَدنَا أن نُفِيدَهُ أنَّ هَذَا الضَّربَ الذِي أثبَتنَاهُ لَهُ وَادَّعينَا وُقُوعَهُ مِنهُ وَقَعَ فِي زَمَانٍ مَاضٍ .

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ١/٣٧ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١/٧٤ .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

" بَابُ الإِعْـــــرَابِ "

الإِعرَابُ : أَن يَختَلِفَ آخِرُ الكَلِمَةِ بِاختِلَافِ العَوَامِلِ . ثُمَّ الاختِلَافُ عَلَى ضَربَينِ : اِختلَافٌ بِالحَرَكَاتِ ، وَاختِلَافٌ بِالحُرُوفِ .

فَمِثَالُ الأَوَّلِ : " جَاءَنِي زَيدٌ " وَ " رَأَيتُ زَيدًا " وَ " مَرَرْتُ بِزَيدٍ " ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا الاختِلَافُ الذِي تَرَاهُ مِن أَجلِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهِ التِي هِيَ " جَاءَنِي " ، وَ " رَأَيتُ " ، وَ " البَاءُ " ، وَهِيَ - كَمَا لَا تَخْفَى - مُخْتَلِفَــــةٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهَا يَقْتَضِي فِي الاسمِ مَعنًى غَيرَ مَا يَقتَضِيهِ الآخَرَانِ . (١)

وَمِثَالُ الاختِلَافِ بِالحُرُوفِ قَولُهُم : " جَاءَنِي أَبُوهُ " ، وَ " رَأَيـــتُ أَبَاهُ " ، وَ " مَرَرْتُ بِأَبِيهِ " ، وَلَيسَ هَذَا بِأَصلٍ ، وَإِنَّمَا الأَصلُ فِي الإِعرَابِ

---

(١) انظر الإيضاح ص ١١ ، والمقتصد ١/٩٧ فمـــا بعدها ، والمرتجل ٣٦ .

أَن يَكُونَ بِاختِلافِ الحَرَكَاتِ ،وإِنَّما أَقَامُوا الحُرُوفَ فِيهِ مُقَامَ الحَرَكَاتِ فِي أَشياءَ مَخْصُوصةٍ ، ثُمَّ هُو عَلَى ضَربَينِ :

ضَربٌ تُستَوفَى فِيهِ الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ ، فَيُقَامُ بِإِزاءِ كُلِّ حَرَكَةٍ / حَرفٌ ، فَتكُونُ "الوَاوُ" عَلامَةً لِلرَّفعِ ، وَ"الأَلِفُ" عَلامَةً لِلنَّصبِ، وَ"اليَاءُ" عَلامَةً لِلجَرِّ . ٥/ب

وَجُملَةُ مَا يَكُونُ الإِعرَابُ فِيهِ عَلَى هَذَا الوَجهِ سِتَّةُ أَسماءٍ : "أَبُوهُ" ، وَأَخُوهُ ،وفُوهُ ،وحَمُوهُ ،وهَنُوهُ ،وذُو مَالٍ" ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّما يَكُونُ فِيهَا إِذا كَانَت مُضَافَةً ،فَإِذَا زَالَت عَنهَا الإِضَافَةُ زَالَ عَنْهَا حُروفُ اللِّينِ ، وَعَادَ الإِعرَابُ فِيهَا إِلَى الحَرَكَاتِ تَقُولُ : "جَاءَنِي أَبٌ لَهُ" ،وَ"رأَيتُ أَبًا لَهُ" ، وَ"مَرَرْتُ بِأَبٍ لَهُ" ،وَكَذَا البَاقِي إِلَّا "ذُو" فَإِنَّه لا تَزولُ عَنهُ الإِضَافَةُ ،فالإِعرابُ بِاختِلَافِ الحُرُوفِ يَلزَمُهَا .

وَهَذَا الضَّربُ مِنَ الإِعرَابِ -الذِي أُقيمَ فِيهِ اِختِلَافُ الحُرُوفِ مُقَامَ اختِلَافِ الحَرَكَاتِ - مَقصُورٌ عَلَى هَذِهِ الأَسماءِ السِّتَّةِ ،فَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ الأَسمَاءِ المُفرَدَةِ - وَنعنِي بِالمُفرَدَةِ هَاهُنَا مَا لَا يَكُونُ مُثنًى وَلَا مَجمُوعًا بِالواوِ وَالنُّونِ - فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا .

والضَّربُ الثَّاني :

وهو ما لا تُستوفى فِيه الوُجُوه الثَّلاثَةُ ،هُو التَّثْنِيَةُ والجَمعُ عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ في الكِتَابِ (١) ،وقَالَ النَّحويُّونَ : إنَّهم إنَّمَا جَعَلُوا إعرابَ هَــذِهِ الأسماءِ السِّتَّةِ بِالحُرُوفِ توطِئَةً لِمَا أرادُوا أن يَفعَلُوهُ فِي التَّثنِيَةِ والجَمعِ (٢) ، وَذلِكَ أنّهُ لَم يكُن بُدٌّ فِيهمَا مِن أن يكُونَ الإعرَابُ بِاختِلافِ الحُرُوفِ عَلَى مَا نذكُرهُ مِن بَعدُ إن شَاءَ اللَّهُ . وَلَو أنَّهم طَردُوا هَذَا الحُكمَ فِي جَميعِ الأسمَاءِ التِي يكُونُ فِي آخرِهَا حَرفُ عِلَّةٍ لأدَّى ذَلِكَ إلى نَقضِ الصِّيَغِ وَإبطَالِهَا / إذ لَو حَاولتَ فِي " القَاضِي " وَ " الدَّاعِي " ٦/أ وَنَحوِهمَا أن تُعامِلَهُ مُعَامَلَةَ " أَبُوهُ ،وأَبَاهُ ،وأَبِيهِ " لانتَقَضَت صِيغَتُهُ وَبَطُلَت دَلالَتُهُ ،إذ كُنتَ تَحتَاجُ إلَى أن تَقُولَ فِي "الدَّاعِي " مَثَلًا : " دَاعُوهُ ، ودَاعَاهُ ،وَدَاعِيهِ " ،وَكَذلِكَ نَحوَ " حُبْلَى " ، وَ " بُشْرَى " ، وَ " عَصًا " ، وَ " رَحًى " . وَكُلُّ مَا فِي آخرِهِ ألِفٌ لَو حَاولتَ فِيهِ الانقِلابَ وأن يكُونَ واوًا مَرَّةً ،وألِفًا ثَانِيَةً ،وَيَاءً ثَالِثَةً أفسَدتَ صِيغَهَا .

----

(١) يعني كتابه الجمل ،وانظر الجمل ص٧ .

(٢) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٣ ،وشرح المفصل ١/٥٢ .

[إِعرابُ الأَسمَاءِ المُعتَلةِ]

وإنْ قد عَرَفتَ هَذِهِ الجُملَةَ فَإِنَّ الواجِبَ في المُعتَلِّ الآخر من الأَسماءِ أَن تَنظُرَهُ، فَإِن كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا كَانَ في الأَحوالِ الثَّلاثِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ (١)، تَقُولُ: "جَاءَتْنِي سُعْدَى، وَرَأَيتُ سُعدَى، ومررتُ بِسُعدَى"، فَتكُونُ الأَلِفُ بَاقِيةً بِكُلِّ حَالٍ، وذَلِكَ أَنَّهَا لا تَحتَمِلُ الحَرَكَةَ فَكَانَ يَظهرُ فِيهَا اختِلافٌ بِالحَرَكَاتِ كَمَا يكُونُ في الحُروفِ الصَّحِيحَةِ (٢).

وإِن كَانَ آخِرُ الاسمِ يَاءً فانظُر، فَإِن كَانَ مَا قَبلَهُ سَاكِنًا كَقَولِكَ: "ظَبْيٌ" وَ"رَمْيٌ" كَانَ حُكمُهُ حُكمَ الصَّحِيحِ في أَنَّه يَجرِي بِوجُوهِ الإِعرابِ، تَقُولُ: "هَذَا ظَبْيٌ، وَرأَيتُ ظَبيًا، ومررتُ بِظَبْيٍ" (٣).

وإِن كَانَ مَا قَبلَ اليَاءِ مُتَحرِّكًا (٤) نَحوَ "القَاضِي، والدَّاعِي" سَكَنَتِ اليَاءُ في الرَّفعِ والجَرِّ، وتَحَرَّكَت في النَّصبِ، تَقولُ: "جَاءَنِي القَاضِي، وَمَررتُ بِالقَاضِي، وَرأَيتُ القَاضِيَ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (٥).

----

(١) انظر الإيضاح ص ١٨.

(٢) انظر المقتصد ١/١٠٥ فما بعدها، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٨١.

(٣) انظر الإيضاح ص ١٨.

(٤) وهو المنقوص وسمي بذلك لأنه نقص الرفع والجر، انظر أسرار العربية ٣٧، وشرح المفصل ١/٥٦.

(٥) سورة الأحقاف: ٣١.

وإنّمَا أسكنُوهَا فِي الرَّفعِ والجرِّ ؛لِأنَّ الضَّمةَ / والكَسرةَ تُستثقلانِ ٦/ب
عَلَيهَا مع انكِسارِ مَا قَبلهَا ،والفتحةُ خفِيفةٌ لا تثقلُ ثِقلَهُمَا ، قالُوا : والدَّليلُ عَلَى خِفَّتِها ،أنَّها مِن جنسِ الألِفِ ،بِدَلالةِ أنَّهُ لا يُمكنُ النُّطقُ بِألِفٍ حَتَّى يكُونَ قبلَهَا فتحةٌ مُتّصِلةٌ بِهَا ،والألفُ أخفُّ هَذهِ الحَرَكاتِ وألطفُهَا ؛ لِأنَّها كالنَّفسِ ،ولِتَنَاهِيهِمَا فِي الخِفَّةِ لَم تَحتمِلِ الحَرَكَةَ فَاحتمَلتهَا الواوُ والياءُ.

وإِن كَانَ آخِرُ الاسمِ واوًا فإنَّها لا تكُونُ إلَّا ومَا قَبلهَا سَاكِنٌ نَحوَ " دَلْوٍ ، وغَزْوٍ " ،وإذا سُكِّنَ مَا قَبلَ حَرفِ اللِّينِ كَانَ حُكمُهُ حُكمَ الصَّحِيحِ .
وجُمْلةُ الأمرِ أنّهُ لا يكُونُ فِي آخِرِ الأسماءِ المُتمكِّنةِ واوٌ مُتحرِّكٌ مَا قبلَهُ ؛ لِأنَّ الحَركةَ إن كَانَت فَتحةً قُلِبَتِ الواوُ ألفًا ،كَمَا تَراهُم(١) صَنعُوا فِي " عَصًا وقَفًا " ، فالأصلُ " عَصَوٌ وقَفَوٌ " ،بِدَلالةِ قَولِهِم فِي التَّثنيةِ " عَصَوانِ وقَفَوانِ ".

وإن كَانَتِ الحَرَكةُ كَسرةً قُلِبتِ الواوُ يَاءً(٢) كَقولِهِم : " الدَّاعِي والغَازِي" وهُمَا مِن " دَعَوْتُ وغَزَوْتُ " ، وإن كَانَتِ الحَرَكةُ ضَمَّةً أُبدِلَ(٣) مِنهَا الكَسرةُ لِينقَلِبَ الواوُ يَاءً كقولِهِم فِي جَمعِ " دَلْوٍ " : "أدْلي " ،والأصلُ "أدْلُوٌ " ،مِثلَ : "أكْلُبٍ فِي "كَلْبٍ " ،ولَيسَ كَمِثالِ "أفْعِلٍ" بكسرِ العينِ كما هو لفظ "أدلي" [فذاك](٤) أصلٌ فِي أمثلةِ التكسِيرِ ،وحكمُ الياءِ إذا كَانَ فِي آخرِ الاسمِ أنّهُ إذا كانَ مَا قَبلَهَا مُتحرِّكًا لَم تكُنِ الحَرَكةُ إلّا الكَسرةَ .

---

(١) في النسخة " ترلهم " تحريف.
(٢) في النسخة " يا " دون همزة وهكذا في باقي الكتاب.
(٣) في النسخة "بدل " والأولى - في نظرى - ما أثبت.
(٤) إضافة يوجبها السياق.

فَصــــلٌ

فِيمَا لَا يَنْصَـــــرِفُ

/ هَذَا البَابُ مَبنيٌّ عَلَى أَسْبابٍ تِسعَةٍ مَتَى اجتَمعَ مِنهَا سَببَانِ فِي اسمٍ 7/أ
أَو تكَرر سَبَبٌ واحِدٌ فَإنَّهُ لَا يَنصَرِفُ ،وَهِي :

وَزنُ الفِعلِ ،والوَصفُ ،والتَّعريفُ ،والتَّأْنِيثُ ، والعُجمَةُ ،والعَدلُ ،
والأَلِفُ والنُّونُ المُضَارِعَتَانِ لِأَلِفَي التَّأْنِيثِ ،وَالجَمعُ ،وَجعلُ الاسمَينِ اسمًا
وَاحِدًا.(١)

وَجَمِيعُ مَا لَا يَنصَرِفُ أَحَدَ عَشَرَ . خَمسَةٌ لَا تَنصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نَكِرةٌ ،وَسِتَّةٌ
لَا تَنصَرِفُ فِي المَعرِفَةِ وَتَنصَرِفُ فِي النَّكِرةِ .

فَالخَمسَةُ التِي لَا تَنصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نَكِرةٌ يَكُونُ فِيهَا أَبدًا سَببَانِ ،
"فَأَحْمَدُ"(٢) فِيهِ وَزنُ الفِعلِ وَالصِّفَةُ ،وَ"فَعلَانُ" مُؤَنَّثُهُ "فَعْلَى" نَحـــوَ
"سَكْرَان" فِيهِ الأَلِفُ والنُّونُ والوَصفُ ،وَمَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِيهِ سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ،
وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "بُشْرَى" أَو "صَحْرَاء" كَانَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ التِـي
هِيَ الأَلِفُ وَلُزُومُ التَّأْنِيثِ(٣) ،وَذَلِكَ أَنَّ مِن شَأنِ مَا تَأْنِيثه بِالأَلفِ أَن
تُصَاغَ عَلَيهَا الكَلِمَةُ فَلا يَكُونُ هَاهُنَا "سَكْرٌ" ثُمَّ "سَكْرَى" مَثَلًا ، كَمَـا
يَكُونُ هَاهُنَا "ضَارِبٌ" ثُمَّ "ضَارِبةٌ" ،فَلَمَّا كَانَ كَذلِكَ جَرَى ذَلِـكَ
مَجرَى تَأْنِيثَيـنِ(٤) ،وَكَذلِكَ حُكمُ الجمعِ الذِي بَعدَ أَلفِهِ حَرفَانِ أَو ثَلاثَةٌ

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢٩٤ ،والمقتصد ٢/٩٦٣-٩٦٥ ،وشرح المفصل ١/٥٩

(٢) في النسخة "أحمر" والأولى - في نظري - ما أثبت.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح ٢٩٧ ،والمقتصد ٢/٩٨٤ فمابعدها ،والمقتضب ٣/٣٨٥.

(٤) انظر المقتصد ٢/٩٨٦.

أَوسَطهَا سَاكِنٌ (١) ،وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِن الجُمُوع كَذلِكَ كَانَ فِيهِ الجَمـعُ وَاختِصَاصُ الصِّيغَةِ بِالجَمعِ ،وَمعنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لا يَكُونُ لَهُ فِي الآحَادِ الأُوَلِ التِي هِيَ أَسمَاءُ الأَجنَاسِ نَظِيرٌ ، فَصَارَ اختِصَاصُهُ بِالجَمعِ تَكرِيرًا لِمعنَى الجَمعِ فِيهِ (٢).

وَأَمَّا السِّتَّةُ التِي / لَا تَنصَرِفُ فِي حَالٍ وَتنصَرِفُ فِي أُخـرَى ٧/ب فَيَجمَعُهَا كُلَّهَا أَن يَكُونَ التَّعرِيفُ أَحَدَ السَّبَبَينِ فِي الاسمِ ،فَإِذَا نكرَ وأُزِيلَ (٣) تَعرِيفُهُ انصَرَفَ،لِأَنَّهُ يكُونُ فِيهِ حِينَئذٍ سَبَبٌ وَاحِدٌ ،والسَّبَبُ الوَاحِدُ لا يَمنعُ الصَّرفَ (٤).

وَيَجِبُ أَن تَعلَمَ أَنَّ المرَادَ بِالتَّعرِيفِ فِي هَذَا البَابِ أَن يكُونَ الاسمُ عَلَمًا مَوضُوعًا لِشَيءٍ بِعَينِهِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِن ضُروبِ التَّعرِيفِ فَلَا تَدخُلُ فِي هَـذَا البَابِ .

وَيَجِبُ أَن تَعلَمَ أَنَّ المَعنَى فِي قولِنَا : " الأَلِفُ والنُّونُ المُضَارِعتَانِ لِأَلِفَي التَّأنِيثِ " أَنَّهُ يَمتَنِعُ (٥) دُخُولُ تَاءِ التَّأنِيثِ عَلَيهِمَا كَمَا يَمتَنِعُ ذَلِكَ فِي أَلِفَي التَّأنِيثِ فَلَا يُقَالُ " سَكْرَانَةٌ " (٦) كَمَا لَا يُقَالُ " حَمْرَاءَةٌ " ؛

---

(١) يعني صيغة منتهى الجموع نحو مساجد ومصابيح ،وفي النسخة كتبت كلمة "أو" في آخر السطر ،و "سطها" في أوله.

(٢) انظر الجمل للجرجاني ٨ ،والإيضاح ص ٣٠٣ ،والمرتجل ٨٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦.

(٣) في النسخة "وأزال" وصوابه ما أثبت.

(٤) انظر شرح المفصل ٦٩/١.

(٥) في النسخة "يمنع" والصواب ما أثبت بدليل ما بعده ،وانظر المقتصد ٩٩٩/٢.

(٦) خلافًا لبني أسد ،فإنهم يقولون : "سكرانة" انظر الصحاح واللسان(سكر) وانظر المسألة في الإيضاح ص ٢٩٩ ، والمقتصد ٩٩٨/٢ ،والمقتضب ٣٣٥/٣ ، وإصلاح المنطق ٣٥٨ ،وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٣/٤.

والسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُم أَفردُوا المؤنَّث بِصِيغَةٍ فَقَالُوا : " سَكْرَى " ،وإِفرادُهُم لَهُ بِالصِيغَةِ يَقتَضِي أَن يكُونَ "فَعْلَانُ" مَخصُوصًا بِالمُذَكَّرِ ، فَإِذَا وَجَبَ أَن يَختَصَّ بِالمُذَكَّرِ امتَنَعَ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيهِ ،لِأَنَّها إِنَّمَا تَدخُلُ لِلفَرقِ بَينَ المُؤنَّثِ والمُذَكَّرِ ،فَلَا تَدخُلُ حَتَّى تَكُونَ الصِّيغَةُ مُشتَرِكَةً ،كَمِثلِ " ضَارِبٍ ، وَضَارِبَةٍ" ، وَلِذَلِكَ صَرَفُوا "نَدْمَانًا " وَإِن كَانَ صِفَةً كَ "سَكْرَان " ،لِأَنَّهم لَمَّا قَالُوا : "نَدْمَانَةٌ " فَأَدخَلُوا التَّاءَ لم تكُنِ الأَلِفُ والنُّونُ فِيهِ مُضَارِعَتَينِ لِأَلِفَي التَّأنِيثِ .

ثُمَّ اعلَم أَنَّه إِذا كَانَ الأَلِفُ والنُّونُ فِي اسمٍ عَلَمٍ ثُمَّ كانَا[1] مَزِيدَتَينِ كَمِثلِ " سَعْدَانَ ،وَمَرْوَانَ " فَإِنَّ الاسمَ لا يَنصَرِفُ ،لِأَنَّه يَمتَنِعُ بِالتَّسمِيَةِ مِن دُخُولِ تَاءِ التَّأنِيثِ عَليهِ ،فَإِذا سُمِّي / رَجُلٌ بِ "سَعْدَانَ" لَم يَجُز أَن يُقَالَ " سَعْدَانَةٌ "[2] فَيَحدُثُ فِي الأَلِفِ والنُّونِ شِبهُ أَلِفَي التَّأنِيثِ فَيُعَدَّانِ بِذَلِكَ سَبَبًا مَانِعًا مِن الصَّرفِ ،ثُمَّ يَنبَغِي أَن تعلَمَ أَنَّ الحُكمَ فِي كُلِّ أَلِفٍ وَنُونٍ كَانَا فِي آخرِ اسمٍ الزِّيَادةُ حَتَّى يَقُومَ دَليلٌ عَلَى كَونِ النُّونِ أَصلًا مِن طَرِيقِ الاشتِقَاقِ كَما قَامَ فِي " فَيْنَانٍ " أَنَّ النُّونَ فِيهِ الأَصلُ ، وَأَنَّهُ "فَيْعَالٌ " مِن حَيثُ كَانَ مُشتَقًّا مِنَ " الفَنَنِ "[3] ، وَكَذَلِكَ "حُسَّانُ" ٨/أ

---

(١) في النسخة "كانا" والأولى ما أثبته .
(٢) انظر المقتصد ٢/٩٩٩ .
(٣) انظر المقتصد ٢/١٠٠١ ،والمقتضب ٣/٣٣٦ ،وشرح المفصل ٩/١٥٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٣٩ ،وعن اللسان (فنن) " فينان : فيعال من الفنن ،والياء زائدة ،وإن أخذت قولهم " شعر فينان" من الفنن وهو الغصن صرفته في حالي النكرة والمعرفة ،وإن أخذته من الفينة وهو الوقت ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة ".

بالضمِّ ،يُعلَمُ أنّ النُّونَ فيه أصلٌ ،لأنَّهُ مِن الحُسنِ ، فإذا سَمَّيتَ رجُلًا بِـ " حَسَّانٍ " صَرفتَهُ ،لأنَّهُ لا يكُونُ فيه مَعَ التَّعريفِ سَبَبٌ ثانٍ ،ويكُونُ في الأسماءِ ما يحتَمِلُ في النُّونِ مِنهُ أن يكُونَ أصلًا ، وأن يكُونَ زائِدًا لِجوازِ أن يكُونَ مُشتَقًّا مِن أصلَينِ ويكُونَ النُّونُ في أحدِهِما زائدًا ،وفي الآخرِ أصلًا .

تَفسيرُ ذلِكَ : أنَّهُ يَجُوزُ في " حَسَّانٍ " أن يكُونَ مِنَ " الحِسِّ " فيكُونَ وزنُهُ " فَعْلانَ " فلا ينصَرِفُ ،وأن يكُونَ مِنَ " الحُسْنِ " فيكُونَ وزنُهُ " فَعَّالًا " فينصرِفُ.(١)

واعلَم أنَّهُ إذا كانَ الثَّانِي مِنَ الحرفَينِ بَعدَ ألفِ الجَمعِ ياءً حُذِفَت حذفًا في الرَّفعِ والجَرِّ ، فنقَصَ الاسمُ عن مِثالِ " مَفاعِلَ " فيُصرَفُ ،لِخُروجِهِ إلى زِنَةِ الآحادِ ،كقولِكَ : " جَوارٍ ".(٢)

فإذا كانَ في موضعِ النَّصبِ حُرِّكَتِ الياءُ لا مَحالَةَ ، فَتكُونُ الزِّنَةُ التي هِيَ سَبَبُ مَنعِ الصَّرفِ ثابِتَةً فيهِ.

ونَظِيرُ هذا مِن طَريقِ العَكسِ صَرفُهُم " صَياقِلَةً "(٣) ،وذلِكَ لأنَّهُم إنَّما صَرَفُوهُ / مِن أجلِ أنَّهُ قد خَرَجَ بِزِيادَةِ التَّاءِ فيهِ إلى مِثالٍ يكُونُ في الآحادِ ، وَذلِكَ أنَّهُ يكُونُ علَى زِنَةِ ٨/ب

---

(١) انظر المقتصد ١٠٠٢/٢ ،والمقتضب ٣٣٦/٣ ،وشرح الشافية للرضي ٣٤٤/٢ ،والهمع ١٠١/١ (الكويت).

(٢) انظر المقتصد ١٠٢٩/٢ ،وشرح المفصل ٦٣/١.

(٣) " الصيقل : شحّاذ السيوف وجلاؤها ،والجمع صياقل وصياقلة ،دخلت فيه الهاء لغير علة ، وإنما على حدّ دخولها في الملائكة " عن اللسان (صقل).

" كَرَاهِيَـةٍ وَحَزَابِيَـةٍ "(١) ،وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ (٢).

المَعْدُولُ مِن هَذِهِ السِّتَّةِ يَكُونُ لَهُ فِي انصِرَافِهِ حَالَتَان :

إِحدَاهُمَا : التَّنكِيرُ ،كَقولِكَ : "هَذَا عُمَرُ وَمَرَرْتُ بِعُمَرٍ آخَرَ " .

وَالثَّانِيَـةُ : التَّصغِيرُ ، كَقولِكَ : "عُمَيْرٌ" تَصرِفُهُ وَإِن كُنتَ تُرِيـدُ بِهِ وَاحِدًا بِعَينِهِ ، لِأَنَّ التَّصغِيرَ يُزِيلُ صِيغَةَ العَدلِ فَيَبقَى التَّعرِيـفُ وَحدَهُ فَيُصرَفُ (٣).

مَسْـأَلَةٌ :

" مَاهُ وَجُورُ "(٤) امتَنَعَ صَرفُهُمَا وَإِن كَانَا فِي الخِفَّةِ بِمَنزِلَـةِ " هِنْدٍ وَدَعْدٍ وَنُوحٍ " ،لِأَنَّهُمَا قَد اجتَمَعَ فِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ :

---

(١) ((الحزابي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القِصَر ،والياء للإلحاق كالفهامية والعلانية ،من الفهم والعلن)) عن اللسان (حزب).

(٢) انظر المقتصد ١٠٢٧/٢ ،والمقتضب ٣٢٧/٣ ،وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٢/١ .

(٤) في معجم البلدان (ماه) ٤٩/٥ : " ماه وجور اسما بلدتين بأرض فارس ،وللنحويين هاهنا كلام ،وذلك أنهم يقولون : إن الاسم إذا كان فيه علتان تمنعان الصرف وكان وسطه ساكناً خفيفاً قاومت الخفـة إحدى العلتين فيصرفونه وذلك نحو "هندٍ ونوحٍ " لأن في "هند" التأنيث والعلمية ،وفي "نوح " العجمة والعلمية ،فإذا صاروا إلـى " ماه وجور " وسموا به بلدة . . . منعوه من الصرف وإن كان أوسطـه ساكنا ،لأن فيه ثلاث علل وهي التأنيث والتعريف والعجمة ،فقاومت خفته بسكون وسطه إحدى العلل الثلاث فبقي فيه علتان منعتاه مـن الصرف " . وانظر شرح المفصل ٧١/١ ،والمرتجل ٩٤ .

التَّعريفُ ،وَالتَّأنيثُ وَالعُجمَةُ . فَالخِفَّةُ إِذَا قَاوَمَت لَم تُقَاوِم أَكثَرَ مِن سَبَبٍ وَاحِدٍ . فَيَبقَى عَلَى كُلِّ حَالٍ سَبَبَانِ ،فَإِن نَكَّرتَهُمَا صَرَفتَ ،لِأَنَّهُ إِذَا زَالَ التَّعرِيفُ عَنهُمَا صَارَا بِمَنزِلَةِ " هِندٍ وَدَعْدٍ " فِي أَن لَيسَ فِيهِمَا أَكثَرُ مِن سَبَبَينِ ،فَوَجَبَ أَن يَجُوزَ تَركُ الاعتِدَادِ بِأَحَدِ السَّبَبَينِ لِأَجلِ الخِفَّةِ.(١)

وَهَاهُنَا سُؤَالٌ ،وَهوَ أَن يُقَالَ : قَد كَانَ يَنبَغِي أَن يَجُوزَ فِيهِمَا بَعدَ التَّنكِيرِ الصَّرفُ وَتَركُ الصَّرفِ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ الأَمرُ فِي " هِندٍ وَدَعْدٍ ".(٢)

وَالوَجهُ فِي الانفِصَالِ عَن هَذَا السُّؤَالِ أَن يُقَالَ : إِنَّهُمَا إِذَا زَالَ عَنهُمَا التَّعرِيفُ خَرَجَ بِذَلِكَ مَا فِيهِمَا مِنَ العُجمَةِ وَالتَّأنِيثِ عَن أَن يَكُونَ لَهُ تَأثِيرٌ مِن حَيثُ كَانَ مِن شَأنِ التَّنكِيرِ أَن لَا يَكُونَ لِلعُجمَةِ مَعَهُ وَالتَّأنِيثِ الذِي لَيسَ بِالأَلِفِ / تَأثِيرٌ ،وَلِذَلِكَ صَرَفتَ "لِجَامًا" - اسم رَجُلٍ - وَإِن كَانَ فِيهِ العُجمَةُ وَالتَّعرِيفُ ،وَصَرَفتَ " ضَارِبَةً " وَ " سُرُحًا "(٣) وَ "مِعطَارًا" وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا اجتَمَعَ فِيهِ الوَصفُ وَالتَّأنِيثُ فَاعرِفهُ.(٤) ٩/أ

مَسـأَلـةٌ :

المَقصُودُ بِالمَنعِ : هُوَ التَّنوِينُ ،لِأَنَّهُ عَلَمُ التَّمكُّنِ وَالأَولِيَّةِ ،وَإِنَّمَا

---

(١) انظر المرتجل ٩٢.

(٢) الزَّجاج لا يرى صرف نحو " هند ودعد وجمل ،ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن " انظر ماينصرف وما لا ينصرف ٤٩ فمابعدها ،وشرح المفصل ١/ ٧٠.

(٣) " السُّرح : السَّهل وإذا سهلت ولادة المرأة قيل : ولدت سُرحا " عن اللسان (سرح).

(٤) انظر المقتصد ٢/ ٩٩٤ فمابعدها.

مَنعَ الجَرُّ عَلى سَبيلِ التَّبعِ لِلتَّنوينِ مِن حَيثُ كَانَ يُعاقِبُهُ (١) . وَمعنى ذَلِكَ أَنَّ المُضافَ إِليهِ يُعاقِبُ التَّنوينَ تَقولُ : " غُلامٌ " فَإِذا أَضفتَ قُلتَ : " غُلامُ زَيدٍ " فَأَسقَطتَ التَّنوينَ ، وَلمَّا كَانَ كَذلِكَ ثُمَّ كَانَ لا يُتَصَوَّرُ أَن يَستَحِقَّ الاسمُ فِي حَالِ الأَلِفِ وَاللّامِ وَالإِضافَةِ التَّنوينَ (٢) لَم يُتَصَوَّرْ أَن يُقالَ : إِنَّ الجَرَّ تَبِعَهُ فِي الحَذفِ ، لِأَنَّ الشَّيءَ إِنَّما يَتبَعُهُ غَيرُه فِي الحَذفِ إِذا كَانَ هُوَ قَد استَحَقَّ ثُمَّ حُذِفَ ، فَأَمّا وَهوَ غَيرُ كَائِنٍ أَصلاً وَغيرُ مُستَحِقٍّ فَمُحالٌ أَن تَجعَلَ غَيرَهُ تَابِعًا لَهُ فِي الحَذفِ ، فَلَمّا كَانَ كَذلِكَ أَعادُوا الجَرَّ إِلى الاسمِ فِي حَالِ الأَلِفِ وَاللّامِ وَالإِضافَةِ فَقالُوا : " مَرَرتُ بِالأَحْمَرِ ، وَمَرَرتُ بِعُمَرِكُم ، وَعُثمانِنا " وَلَيسَ قَولُ مَن قَالَ فِي هَذا : إِنَّ السَّبَبَ فِي أَن أُعيدَ الجَرُّ إِلى الاسمِ هُوَ أَنَّهُ خَرَجَ بِدُخولِ الأَلِفِ وَاللّامِ عَليهِ مِن شِبهِ الفِعلِ ، لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَا لا يَدخُلُ الفِعلَ بِشَيءٍ (٣) ، لِأَجلِ أَنَّ بَابَ مَا لا يَنصَرِفُ إِنَّما أَشبَهَ الفِعلَ مِن حَيثُ كَانَ قَد دَخَلَهُ مَا صَارَ بِهِ ثَانِيًا مِن وَجهَينِ (٤)

وَتَفسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مَا لا يَنصَرِفُ / فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ سَبَبانِ ٩/ب كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا ثَانٍ لِأَصلٍ كَمَا كَانَ الفِعلُ ثَانِيًا لِلاسمِ ، وَلَيسَ مِن شَرطِ الشَّبهِ أَن يَدخُلَهُ مَا يَدخُلُ الفِعلَ حَتَّى إِذا دَخَلَهُ مَا لا يَدخُلُ الفِعلَ كَانَ ذَلِكَ خُروجًا مِنَ الشَّبَهِ ، وَلَو جَازَ ذَلِكَ لَجازَ أَن يُقالَ : إِنَّ كَونَ الاسمِ غَيرِ المُنصَرِفِ فَاعِلاً يُخرِجُهُ مِن شَبَهِ الفِعلِ مِن حَيثُ كَانَ الفِعلُ لا يَكُونُ فَاعِلاً فَاعرِفهُ .

---

(١) انظر المقتصد ٢/٩٦٦ ، والمرتجل ٧١ .

(٢) في هامش النسخة " في حال الألف واللام التنوين والإضافة " على أنها في نسخة أخرى ، انظر المقتصد ٢/٩٦٧ ، والإيضاح ص ١٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ١/٥٨ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٦ .

(٤) انظر المقتصد ٢/٩٦٤ .

مَسْأَلَة :

فِي المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ قَد جَعَلُوا عَامِلَ الرَّفعِ فِي قَولِنَا : " زَيدٌ مُنْطَلِقٌ " الابتِدَاءَ[١] ، وَحَقِيقَةُ الابتِدَاءِ جَعلُ الاسمِ أَوَّلاً لِثَانٍ ،ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثٌ عَنهُ ،وَكَونُهُ أَوَّلاً لِثَانٍ وَصفٌ فِيهِ،وَمَعنًى مَعقُولٌ وَلَيسَ بِلَفظٍ.[٢]

ثُمَّ يَنبَغِي أَن يُعلَمَ أَنَّ المعنَى فِي الابتِدَاءِ إِذَا حُقِّقَ هُوأَنَّهُ لا يُتَصَوَّر أَن تَعمَدَ إِلَى اسمٍ فَتَجعَلَهُ خَبَرًا عَن اسمٍ آخَرَ إِلَّا مِن بَعدِ أَن تُعَرِّيَهُما مِنَ العَوَامِلِ الحَقِيقِيةِ[٣] ،وَالعَوَامِلُ الحَقِيقِيَّةُ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الفَاعِلِيَةَ والمَفعُولِيَةَ والإِضَافَةَ ،وَمَعلُومٌ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الاسمِ أَن يَكُونَ فِي حَالِ كَونِهِ فَاعِلاً مُخبَرًا عَنهُ بِاسمٍ ،وَكَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِيهِ فِي حَالِ كَونِهِ مَفعُولاً أَو مُضَافًا إِليهِ.

---

(١) انظر الإيضاح ص٢٩.

(٢) انظر شرح المفصل ١/ ٨٥.

(٣) انظر المقتضب ٤/ ١٢٦ ،والمقتصد ١/ ٢١٤ ،والإيضاح ص٢٩.

فصل

إن سأل سائل فقال : بماذا يكون أولاً لثانٍ ؟ أبأن يبدأ به في اللفظ أم[1] بمعنى فيه يوجب له الأولية ؟

فالجواب : أنه لا يجوز أن يكون الاعتبار في ذلك كونه أولاً باللفظ، لأنهم يقدمون / الخبر على المبتدأ في اللفظ[2] ، فيقولون : ١٠/أ
" منطلق زيد " ولو كان المبتدأ يكون من جهة تقدمه في اللفظ أولاً لكان ينبغي أن لا يصح تقديم الخبر عليه ، وأن يسلبه تقديمه عليه وصف الأولية ، وإذا بطل ذلك ثبت أن الأولية تجب له لمعنى فيه .

فإن قال : ما ذلك المعنى ؟

فالجواب أنه كونه مثبتاً له أو منفياً عنه ، وإن شئت قلت : كونه مخبراً عنه[3] ؛ لأنه يجمع الأمرين ؛ لأن كل واحد من المثبت له والمنفي عنه يكون مخبراً عنه لا محالة .

فإن قيل : بماذا وجب أن يكون المخبر عنه أولاً ؟

فالجواب : أن ذلك من أجل أن المخبر عنه يكون مقصوداً إليه ، والخبر يكون مقصوداً به إلى المخبر عنه ، ولا شك في أن مرتبة المقصود إليه قبل مرتبة المقصود به .

----

(١) في النسخة " أو " والأصوب ما أثبت.
(٢) هذا ما جوزه البصريون مفرداً كان الخبر أم جملة ، وأما الكوفيون فلم يجوزوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة .
انظر آراءهم وحججهم في الإنصاف المسألة (٩) ٦٥/١ ، وشرح المفصل ٩٢/١ .
(٣) هذا معنى كلام الفارسي في الإيضاح ص ٢٩ .

ثُمَّ يَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّ وَجهَ الفَائِدَةِ[1] فِي أَن قَالَ : أَوّلاً لِثَانٍ ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثٌ عَنهُ[2] ،وَلَم يَقُل : أَوَّلٌ لِثَانٍ فَقَط ؛أَنَّ هَاهُنَا مَا هُوَ أَوَّلٌ لِثَانٍ ،ثُمَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثًا عَنهُ ،وَذَلِكَ المَوصُوفُ وَالصِّفَةُ وَذُو الحَالِ وَالحَالُ ،وَذَلِكَ أَنَّ المَوصُوفَ لا مَحَالَةَ مُقَدَّمٌ فِي الرُّتبَةِ عَلَى الصِّفَةِ وَأَوَّلٌ لَهَا ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لَهُ . وَكَذَلِكَ ذُو الحَالِ سَابِقٌ عَلَى الحَالِ وَمُتَقَدِّمٌ عَلَيهَا فِي المَنزِلَةِ حَتَّى إِذَا قُدِّمَ الحَالُ كَانَ النِّيَّةُ بِهَا التَّأخِيرَ . وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلا تُقَدَّمُ عَلَى المَوصُوفِ أَصلًا / وَفِيهِ أَيضًا احتِرَازٌ مِنَ الفِعلِ وَالفَاعِلِ ١٠/ب ،وَذَاكَ أَنَّ الفِعلَ أَوَّلٌ . وَالفَاعِلَ ثَانٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَرتَبَةَ الفَاعِلِ أَن يَكُونَ بَعدَ الفِعلِ حَتَّى لَا يَصِحَّ تَقَدُّمُهُ عَلَى الفِعلِ فِي اللَّفظِ ،فَلَو لَم يُقَيِّد بِكَونِ الثَّانِي حَدِيثًا عَنهُ لَكَانَ لِمُعتَرِضٍ أَن يَقُولَ : إِنَّهُ يَنتَقِضُ بِالفِعلِ وَالفَاعِلِ . فَلَمَّا قَيَّدَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَزَالَ الشُّبهَةَ ؛لِأَنَّ الفَاعِلَ لا يَكُونُ حَدِيثًا عَنِ الفِعلِ وَإِنَّمَا يَكُونُ الفِعلُ حَدِيثًا عَنِ الفَاعِلِ فَاعرِفهُ .

مَسأَلَةٌ :

إِنَّمَا جَعَلنَا الأَفعَالَ الأَصلَ فِي العَمَلِ ؛لِأَنَّ مَا عَدَاهَا مِنَ العَوَامِلِ تَبَعٌ لَهَا وَفُرُوعٌ .

تَفسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الذِي يَكُونُ مِنَ العَوَامِلِ وَغَيرِهَا إِن كَانَت حُرُوفًا ، كَانَت إِمَّا حُرُوفَ جَرٍّ وَإِمَّا حُرُوفًا شُبِّهَت بِالأَفعَالِ كَبَابِ " إِنَّ " ،وَحُرُوف

---

(١) في النسخة "الفايدة" بالياء ،وهكذا دأب عبد القاهر في كل كتابه على تسهيل الياء.

(٢) يعني قول ابي علي الفارسي ،قال عبد القاهر " وكان الشيخ أبو الحسين يحكى عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ : ان عامل الرفع فيه كونه أولا لثان ، ذلك الثاني حديث عنه . فهو بمنزلة أن تقول: ان العامل فيه تقربه من العوامل الظاهرة لأنه لا يتعرى من العوامل حتى يكون أولا لثان هو حديث عنه ،فاعرفه " انظر المقتصد ١/ ٢١٥ .

الجَرِّ هِيَ أَدَواتُ الأَفعَالِ تَصِلُ بِهَا إِلَى الأَسمَاءِ .

فَالجَرُّ الذِي هُو مَنسُوبٌ إِليهَا فِي الظَّاهِرِ لَا يُتَصَوَّرُ أَن يكُونَ إِلَّا مِن بَعدِ أَن يَتَّصِلَ بِأَفعَالٍ تكُونُ وَاسِطَةً بِينَهَا وَبينَ الأَسمَاءِ ،وَإِذَا كَانَ كَذلِكَ كَانَ هَذَا الجَرُّ الذِي يظَنُّ أَنَّهُ عَمَلُ الحُرُوفِ رَاجِعًا إِلَى الأَفعَالِ ،وَيَكفِي فِي الدَّلالَةِ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّا لَوفَرَضنَا أَن يكُونَ هَاهُنَا حَرفُ جَرٍّ مِن غَيرِ أَن يكُونَ لَهُ فِعلٌ يَتعَلَّقُ بِهِ فَرَضنَا مَا لَا يكُونَ ،وَلَا يَدخُلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الحُرُوفَ الجَارَّةَ قَد تكُونُ مَزِيدَةً ،لِأَنَّ الاعتِبَارَ بِحَالِ الأَصلِ وَحَيثُ لَا تكُونُ مَزِيدَةً ويكُونُ الكَلَامُ مُحتَاجًا إِلَيهَا .

وَأَمَّا بَابُ " إِنَّ " فَلَا يُشكِلُ الأَمرُ فِي كَونِهَا تَبعًا لِلأَفعَالِ ،لِأَنَّهَا إِذَا كَانَت إِنَّمَا تَعمَلُ لِتَشبِيهِهِم لَهَا بِالفِعلِ (١) كَانَ الفِعلُ / ١١/أ
لَا مَحَالَةَ مُقَدَّمًا عَلَيهَا وَأَصلًا مِن حَيثُ لا يُتَصَوَّرُ أَن يكُونَ المُشَبَّهُ قَبلَ المُشَبَّهِ بِهِ وَمُقَدَّمًا عَلَيهِ ،وَإِن كَانَ مَا عَدَا الأَفعَالَ مِنَ العَوامِلِ اسمًا كَانَ الأَمرُ بَيِّنًا فِي كونِهَا فُروعًا لِلأَفعَالِ ،لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعملُ الاسمُ عَمَلَ الفِعلِ إِذَا كَانَ مُشتَقًّا مِنهُ كَاسمِ الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ ،وَلَا شُبهَةَ فِي أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ تَبَعٌ لِلفِعلِ ،وكَانَ بَعدَهُ فِي الرُّتبَةِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الأَسماءَ فُروعٌ لِلأَفعَالِ فِي العَمَلِ أَنَّ مَا لَم يَكُن مِنهَا مُنَاسِبًا لِلفعلِ بِوجهٍ مِنَ الوُجُوهِ فَإِنَّهُ لَا يَعملُ ،أَلَا تَرى أَنَّ نَحوَ " رَجُلٍ ، وَفَرَسٍ ،وَثَوبٍ ،وَدَارٍ " وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ مِن أَسمَاءِ الأَجنَاسِ لَا يكُونُ لَهَا عَمَلٌ .

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٣١ .

وَأَمَّا المَصدرُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعمَلُ أَيضاً إِذا تُؤوِّلَ عَلَى معنَى "أَنْ" مَع الفِعلِ ، فَإِذَا قُلتَ : "عَجِبتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا" كَانَ المَعنَى : عَجِبتُ مِن أَنْ ضَرَبتَ زَيدًا ، وَإِذَا قُلتَ : "يُعجِبُني ضَربُكَ زَيدًا" كُنتَ كَأَنَّكَ قُلتَ : يُعجِبُني أَن تَضرِبَ زَيداً (١) ، وَإِذَا امتنَعَ فِي المَصدَرِ أَن يَكُونَ فِي معنَى "أَنْ" مَع الفِعلِ لَم يَعمَل ، وَذَلِكَ فِي حَالِ الأَلِفِ واللاَّمِ فَلا يُقَالُ : "عَجِبتُ مِنَ الضَّربِ زَيدٌ عَمرًا".

وَأَمَّا عَمَلُ الأَسماءِ الجَرَّ فِي الإِضَافَةِ كَقَولِكَ : "غُلامُ زَيدٍ" وَ "دَارُ عَمرٍو" ، فَلا يَدلُّ عَلَى خِلافِ مَا ذَكَرنَا مِن أَنَّ الأَصلَ فِي الأَسمَاءِ أَن لاَ يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ ، لِأَنَّ الجَرَّ الذِي يَقَعُ بِالإِضَافَةِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَع إِرَادَةِ مَعنَى حَرفِ جَرٍّ ، / كَإِرَادَتِكَ (٢) مَعنَى "اللاَمِ" فِي قَولِكَ : "غُلاَمُ زَيدٍ" ، ١١/ب
وَمَعنَى "مِنْ" فِي قَولِكَ : "خَاتَمُ فِضَّةٍ" ، وَ "بَابُ سَاجٍ" (٣).

وَإِعمَالُ المَصدَرِ مَعَ الأَلِفِ وَاللاَمِ مِن ضَرُورَاتِ الشِّعرِ ، وَهوَ مُستَكرَهٌ جِدًّا (٤) ،

---

(١) انظر شرح المفصل ٥٩/٦ .

(٢) في النسخة "كارادتك" سقط .

(٣) الساج : خشب يجلب من الهند ، واحدته ساجه .
اللسان (سوج) ٣٠٣/٢ .

(٤) اختلف النحويون في إعمال المصدر المقترن بـ "أل" عمل فعله ، ففي الكتاب ١٩٢/١ ذهب سيبويه إلى إعماله لأنه يرى أن اللام معاقبة للتنوين فأعمله عمل المنون . وذهب غيره إلى عدم إعماله . انظر المقتصد ٥٦٣/١ وأوضح المسالك ٢٤١/٢ فما بعدها ، وشرح المفصل ٦٣/٦ فما بعدها .

مِن ذَلِكَ قَولُ المُتَنبي (١) :

١ - كَيْفَ الرَّجَـاءُ مِنَ الخُطُوبِ تَخَلُّصًـا (٢)

وَبَعضُهم يَقُولُ : إِنَّهُ لَيسَ مَنصُوبًا بِالمَصدرِ ،وإنَّمَا نَصبُهُ بِإِضمَارِ فِعلٍ دَلَّ المَصدرُ عَلَيهِ ،كَأَنَّهُ قَدَّرَ : كَيفَ أَرجُو تَخَلُّصًا ،ومِثلُهُ :

٢ - لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرِرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَـا (٣)

" المُغِيرَةُ : الخَيلُ المُغِيرةُ والجَماعَةُ المغِيرَةُ .

مَسـأَلَةٌ : فِي تَقدِيمِ الخَبَرِ مِن بَابِ " كَانَ " :

كُلُّ مَا لَيسَ فِيهِ " مَا " مِن هَذِهِ الأَفعَالِ سِوى " لَيسَ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا تَقدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ والفِعلِ أَيضًا .

----

(١) وهو أبو الطيب أحمد بن الحسين من أشهر شعراء القرن الرابع الهجرى ،وشهرته تغني عن التعريف به . والاستشهاد بأشعاره على سبيل الاستئناس لأنه من المتأخرين .

(٢) هذا صدر بيت للمتنبي في ديوانه بالشرح المنسوب للعكبرى ١/ ١٢٤، وعجزه :

مِن بَعدِ مَا أَنْشَبْنَ فِيَّ مَخَالِبَـا .

(٣) البيت للمرار بن سعيد الأسدى ،ونسبه البغدادى في الخزانة ١٢٩/٨ إلى مالك بن زغبة الباهلي ، وهو في الكتاب ١٩٣/١ ،والمقتضب ١٥٢/١والإيضاح ١٦١ ،والمقتصد ٥٦٧/١ ،والمرتجل ٢٤٥ ،والجمل

===

تَفسِيرُ هَذَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَن تَقُولَ : " كَانَ مُنْطَلِقًا زَيدٌ " ، وَيجُوزُ أَيضًا " مُنطَلِقًا كَانَ زيدٌ " ، وكَذلِكَ الحُكمُ فِي " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضحَى ، وَصَارَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ".

وَأَمَّا مَا فِيهِ " مَا " فَيَجُوزُ فِيهِ تَقدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ كَقولِكَ : " مَا زَالَ كَرِيمًا زَيدٌ " ، وَلَا يَجوزُ تَقدِيمُهُ عَلَى الفِعلِ (١) ، لَا يُقَالُ : " كَرِيمًا مَا زَالَ زَيدٌ ".

وَأَمَّا "لَيسَ" فَقَد اختَلَفَ النَّحوِيُّونَ فِيهِ : فَمِنهُم مَن أَجرَاهُ مُجْرَى "مَا زَالَ ، وَمَا فَتِيءَ " فِي أَنَّهُ يُقَدَّمُ الخَبَرُ فِيهِ عَلَى الاسمِ كَقَولِكَ : " لَيسَ مُنْطَلِقًا زَيدٌ " وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى نَفسِ " لَيسَ " فَلَا يُقَالُ : " مُنطَلِقًا لَيسَ زَيدٌ ".

وَمِنهُم مَنْ أَجرَاهَا مُجرَى "كَانَ " فَأَجَازَ فِيهَا الأَمرَينِ : تَقدِيمَ الخَبَرِ / عَلَى الاسمِ ، وَتَقدِيمَ الخَبَرِ عَلَى " لَيسَ " نَفسِهَا. (٢) ١٢/أ

=== للزجاجي ١٢٤ ، وشرح المفصل ٦٤٩/٦ ، وشرح الأشموني ٩/٤ ، والشاهد في قوله "الضرب مسمعا" حيث عمل المصدر وهو "الضرب" عمل فعله فنصب مفعولا به وهو "مسمعا" ، وقيل : هو منصوب بإضمار فعل دل عليه المصدر ، و"مسمعا" اسم رجل .

(١) وهذا مذهب البصريين ، وإليه ذهب الفراء . أما الكوفيون فيجيزون تقديم خبر "ما زال" عليها ، وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب ابن كيسان . وأجمع الفريقان على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" عليها .
انظر هذا الخلاف في الإنصاف المسألة رقم (١٧) ١٥٥/١ .

(٢) الأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب البصريين ، انظر حجة كل فريق في الإنصاف المسألة (١٨) ١٦٠/١ .
وقد مال الجرجاني هنا إلى مذهب الكوفيين .

وَالمَذهَبُ الصَّحِيحُ هُوَ الأَوَّلُ .

مَسْأَلَةٌ :

" مَا دَامَ " هُوَ لِتَقْدِيرِ زَمَانِ فِعلٍ بِزَمَانِ فِعلٍ آخَرَ ، تَقُولُ : " أَجْلِسْ مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسًا " تُرِيدُ أَن تَجعَلَ مُدةَ جُلُوسِهِ زَمانًا لِجلوسِكَ وَمِقدارًا لَهُ ، وَ " مَا " فِيهِ بِمَعنَى المَصدَرِ مِثلُها فِي قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ ضَاقَتْ عَلَيهِمِ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (١) ، أَي بِرحبِهَا . وَهوَ كَلامٌ مَوضُوعٌ فِي الأَصْلِ عَلَى تَقدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ ، فَالأَصلُ : " أَجْلِسْ مُدَّةَ دَوامِ جُلوسِ زَيدٍ ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ الذِي هُوَ " مُدَّةٌ " فَبَقِيَ " أَجْلِس دَوامَ جُلُوسِ زَيدٍ " ، ثُمَّ أُقِيمَ " مَا دَامَ " مُقَامَ الدَّوَامِ .

وَيَنبَغِي أَن يُعلَمَ أَنَّ فِي " مَادَامَ " شَيئًا لَيسَ فِي " مَا زَالَ " (٢) وَأَخَوَاتِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَكُونُ لِـ " مَا دَامَ " مَعنًى مَا لَم يَكُن قَبلَهُ كَلامٌ يَتَّصِلُ بِهِ ، لَو قُلتَ مُبتَدِئًا : " مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسًا " لَم يَكُن لَهُ مَعنًى ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ فِي حُكمِ ظَرفِ زَمَانٍ مِن حَيثُ كَانَ الغَرَضُ مِنهُ تَقدِيرَ زَمَانِ فِعلٍ بِزَمَانِ فِعلٍ آخَرَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكمُهُ حُكمَ قَولِكَ : مُدَّةَ جُلُوسِكَ . وَكَمَا لا بُدَّ مِن أَن تَقُولَ : " أَجلِسْ مُدَّةَ جُلُوسِكَ " فَتَأْتِيَ بِفِعلٍ (٣) يَكُونُ مُدَّةَ الجُلُوسِ زَمَانًا لَهُ كَذَلِكَ الحُكمُ فِي " مَا دَامَ " . (٤)

وَأَمَّا " مَا زَالَ " فَلَيسَ هُوَ زَمَانًا حَتَّى يَجِبَ أَن يَكُونَ قَبلَهُ فِعلٌ يَقَعُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا .

---

(١) سورة التوبة : ١١٨ ، وفي النسخة (وضاقت) بزيادة الواو .

(٢) في النسخة " فيمازال " بوصل الياء والميم .

(٣) في النسخة " يفعل " تصحيف .

(٤) انظر المقتصد ١ / ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١١١ .

وَمِمَّا يَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَن يُقالَ : " مَا زالَ زَيدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " كَمَا تَقُولُ : " مَا كَانَ زَيدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " / ،وَذَلِكَ أَنَّ " مَا " وَإِن كَانَ ١٢/ب لِلنَّفي فَإِنَّ نَفيَهُ قَد انتَقَضَ بِمَا فِي " زَالَ " مِن مَعنَى النَّفي إِذَا اجتَمَعَ مَعَ النَّفي نَقَضَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَحَصَلَ الكَلامُ مُوجبًا ،وَإِذَا كَانَ نَفيُ مَا كَانَ قَد انتَقَضَ لَم يكُن لِدُخولِ " إِلَّا " مَعنًى ،لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدخُلُ لِنَقضِ النَّفي ، فَإِذَا كَانَ النَّفيُ قَد انْتَقَضَ لَم يكُن لِدُخولِهِ مَعنًى . فَإِذًا كَمَا لا يَجُوزُ " كَانَ زَيدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " كَذلِكَ لَا يَجُوزُ "مَا زال زيد إِلَّا مُنطَلِقًا " ،لِأَنَّهُ مِثلُهُ فِي أَنَّهُ كَلَامٌ مُوجَبٌ (١) .

وَيَجِبُ أَن يُعلَمَ الآنَ حُكْمُ التَّعرِيفِ وَالتَّنكِيرِ فِي المُبتَدأِ وَالخَبَرِ ، ثُمَّ فِيهِمَا إِذَا دَخَلَ عَلَيهِمَا عَوامِلُ المُبتَدأِ وَالخَبَرِ .

وَالقَولُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الأَصْلَ أَن يكُونَ المُبتَدأُ مَعرِفَةً وَالخَبَرُ نَكِرَةً ، كَقَولِكَ : "زَيدٌ مُنْطَلِقٌ " ،وَلَا يَجُوزُ أَن يكُونَ المُبتَدأُ نَكِرَةً وَالخَبَرُ مَعرِفَةً ، لَو قُلتَ : " مُنْطَلِقٌ زَيدٌ " عَلَى أَن يكُونَ "مُنطَلِقٌ " مُبتَدأً وَ " زَيدٌ " خَبرًا كَانَ مُحالًا (٢) . إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَن يكُونَ "مُنطَلِقٌ " خَبَرًا مُقَدَّمًا .

---

(١) انظر المقتصد ١/٣٩٩ ،والإنصاف ١/١٥٦ ،والفاخر لوحة/٧٤ب.

(٢) "لِأجل أن الإخبار بما يُعرفاها لا يعرف عكس العادة ،فلو ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئا ،فإن أتيت بمعرفة ذكرت له ما يعرفه. وذلك أن تقول "منطلق زيد " فتزعم أن "منطلقا " مخبر عنه و "زيد" خبر ،فتجعل ما يعرفه خبرا عما لا يعرفه وهذا محال لا يتصور ،وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه ،وهو منطلق ،عما يعرفه وهو "زيد" فاعرفه ". انظر المقتصد ١/٣٠٦.

وفي هذا الباب أصلٌ عظيمٌ قد قلَّ نظرُ النَّاسِ فيه ،وهو أن يُعلم أنَّه لا بُدَّ مِن معرفةِ أصلٍ يُرجعُ إليه في الفرقِ بينَ المُبتدأ والخبر ،ولا سبيلَ إلى معرفةِ ذلكَ مِن جِهةِ اللَّفظِ ،مِن حيثُ يظنُّ النَّاسُ أنَّهُ يُمكنُ الفرقُ بينهُما بِأنَّ المُبتدأ أوَّلٌ والخبرَ ثانٍ ؛وذلكَ لأنَّهُ إنَّما كانَ يكونُ هذا فرقًا لو كانَ الخبرُ لا يُقدَّمُ على المُبتدأ في اللَّفظِ ،وكانَ لا يكونُ الاسمُ مُبتدأً إلَّا وهو مُقدَّمٌ ،ولا خبرًا إلَّا وهو مؤخَّرٌ ،وذلكَ مُحالٌ . / وإذا كانَ كذلكَ ١٣/أ

وجبَ أن يُطلبَ الفرقُ بينهُما مِن طريقِ المعنَى . والواجبُ في ذلكَ أن يُقالَ : إنَّ الخبرَ ينقسمُ إلى قسمينِ وهُما : الإثباتُ ،والنَّفيُ ،وكُلُّ واحدٍ منهُما كما مضَى (١) يقتضِي شيئينِ :

فالإثباتُ : يقتضِي مُثبتًا ومُثبتًا لهُ ،والنَّفيُ يقتضِي منفيًّا ومنفيًّا عنهُ .

وإذْ قد ثبتَ ذلكَ فالمُبتدأُ أبدًا يكونُ الذي يدلُّ على المُثبتِ لهُ أو المنفيِّ عنهُ ، والخبرُ هُوَ الذي يدلُّ على المُثبتِ أو المنفيِّ . فإذا قُلتَ : " زيدٌ منطلقٌ " ، أو " ما زيدٌ منطلقٌ " علِمتَ أنَّ المُبتدأ هُوَ " زيدٌ " ،بأن تنظرَ فتعلمَ أنَّ الغرضَ مِن كلامكَ هذا أن تُثبتَ الانطلاقَ لِزيدٍ أو تنفيهُ عنهُ ،وتعلمَ أنَّ " منطلقًا " هُوَ الخبرُ ؛لأنَّكَ تراهُ دالًّا على الانطلاقِ الذي هُوَ المُثبتُ أو المنفيُّ.(٢)

وإذْ قد عرفتَ هذهِ الجُملةَ في المُبتدأ والخبرِ مِن قبلِ دُخولِ العوامِلِ عليهِما فكذلكَ الحُكمُ بعدَ دُخولِ العوامِلِ .

---

(١) راجع ذلك ص ٦ .

(٢) انظر دلائل الإعجاز ١٨٩ .

وَجُمْلَةُ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ثَلاثَةُ أَبْوابٍ :

بَابُ " كَانَ " وَهوَ يَرفَعُ المُبْتَدَأَ وينصبُ الخَبَرَ .

وَبَابُ " إِنَّ " وَهوَ يَنصبُ المُبْتَدَأَ ويرفعُ الخَبَرَ.

وَبَابُ " ظَنَنْتُ " وهوَ ينصبُهُمَا مَعاً .

وَاعلَم أَنَّ مِن مَسَائِلِ هَذَا البَابِ أَن يُعلَمَ أَنَّ هَاهُنَا ضَمِيرٌ يُسَمَّى "الفَصْلَ " يَقَعُ بينَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ، ثُمَّ لا يَكُونُ [لَهُ](١) مَوضِعٌ مِنَ الإِعرَابِ(٢) ، ويَكُونُ مِن حَيثُ الحُكم اللَّفْظِيّ / بِمَنزِلَةِ مَا يَكُونُ ثُبُوتُهُ كَسُقُوطِهِ . ١٣/ب

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : " كَانَ زَيدٌ هُوَ المُنْطَلِقَ " فَتَنصِبُ "المُنطَلِقَ " كَمَا تَنصِبُهُ إِذَا لَم تَدْخُل " هُوَ "(٣) . غَيرَ أَنَّهُ وَإِن كَانَ

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام ، انظر المقتصد ١/ ٤١٤ .

(٢) وهذا مذهب البصريين ، وإليه جنح الجرجاني ، أما الكوفيون فضمير الفصل عندهم يسمى " عماداً " وله موضع من الإعراب .
انظر المسألة (١٠٠) من الإنصاف ٢/ ٧٠٦ .

(٣) انظر المقتصد ١/ ٤١٤ .

مِن حَيثُ اللَّفظُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِن حيثُ المَعنَى بِخِلَافِهِ ،وَذَاكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: "كَانَ زَيدٌ هُوَ المُنطَلِقَ " كَانَ أَبلغَ - فِي تَحقِيقِ أَنَّ المُنطَلِقَ لَيسَ إِنسَانًا غيرَ زَيدٍ - مِن أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "كَانَ زَيدٌ المُنطَلِقَ " بِغَيرِ " هُوَ " . وَلَهُ فَائِدَةٌ أُخرَى ،وَهيَ : أَنَّهُ يُنبِيءُ -مِن أَوَّلِ الأَمرِ- أَنَّ الذِي تُرِيدُ أَن تَذكُرَهُ - مِن بَعدِ الاسمِ الذِي جَعَلتَهُ اسمَ "كَانَ " - خَبرًا وَلَيسَ بِصِفَةٍ ، حَتَّى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الاسمُ مِمَّا لَا يَظهَرُ فِيهِ الإِعرَابُ لَم يَشتَبِه عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ خَبَرٌ وَلَيسَ بِصِفَةٍ ،وَإِذَا لَم يَدخُل "هُوَ " وَقَعَ الاشتِبَاهُ .

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " كَانَ زَيدٌ هُوَ الأَوَّلَ " لَم يَقَع شَكٌّ فِي أَنَّ "الأَوَّلَ " خَبَرٌ ،وَإِذَا لَم تُدخِل "هُوَ "وَقُلتَ : "كَانَ زَيدٌ الأَوَّلَ " جَازَ أَن يُتَوَهَّمَ أَنَّ "الأَوَّلَ " صِفَةٌ لِزَيدٍ وَأَنَّ الخَبَرَ مُنتَظَرٌ .

ثُمَّ يَنبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّ هَذَا الفَصلَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَينَ مَعرِفَتَينِ ،أَو مَا يَقرُبُ مِن ذَلِكَ .

فَالمَعرِفَتَانِ كَقَولِكَ : "كَانَ زَيدٌ هُوَ المُنطَلِقَ ".

وَمَا يَقرُبُ مِن ذَلِكَ هُوَ كَقَولِكَ : " كَانَ زَيدٌ هُوَ خَيرًا مِن عَمْرٍو ".(١)

فَإِن كَانَا جَمِيعًا نَكِرَتَينِ ،أَو كَانَ أَحَدُهُمَا مَعرِفَةً وَالثَّانِي نَكِرَةً لَا يُشبِهُ المَعرِفَةَ لَم يَصِحَّ وُقُوعُ الفَصلِ بَينَهُمَا ،لَو قُلتَ : " كَانَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيمٍ هُوَ شَاعِرًا " ،وَقُلتَ : " كَانَ زَيدٌ هُوَ مُنطَلِقًا" خَطَأٌ .

---

(١) انظر المقتضب ١/ ١٠٤ .

وَاعلَم أَنَّ الذِي يُوجِبُهُ الاعتِبَارُ / أَن يَكُونَ المُبتَدَأُ مَعرِفَةً ١٤/أ
وَالخَبَرُ نَكِرَةً ، ذَلِكَ لِأَنَّ الفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَن يُخبَرَ السَّامِعُ عَن شَيءٍ يَعرِفُهُ بِشَيءٍ لَا يَعرِفُهُ لَهُ (١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَن يُعلَمَ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعرِفَتَينِ فَلَا بُدَّ مِن أَن يَكُونَ فِي الثَّانِي ضَربٌ مِن التَّنكِيرِ.

وَإِذَا كَانَا نَكِرَتَينِ فَلَا بُدَّ مِن أَن يَكُونَ فِي الأَوَّلِ ضَربٌ مِن التَّعرِيفِ.

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " زَيدٌ أَخُوكَ " لَم تَقُلهُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ وَجهَينِ يَكُونُ المُخَاطَبُ فِيهِمَا مُحتَاجًا إِلَى مَعرِفَةِ الأُخُوَّةِ :

فَالأَوَّلُ : أَن تَقُولَهُ لِإِنسَانٍ قَد عَرَفَ زَيدًا وَلَم يَعلَم أَنَّهُ أَخٌ لَهُ ، بِأَن يَكُونَ قَد وُلِدَ زَيدٌ وَهوَ غَائِبٌ فَعَرَّفتَهُ ذَلِكَ (٢).

وَالثَّانِي : أَن تَقُولَهُ لِمَن تُرِيدُ تَنبِيهَهُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيهِ مِن مُرَاعَاةِ حَقِّ الأُخُوَّةِ ، فَتُنَزِّلَهُ لِتَقصِيرِهِ فِي قَضَاءِ حَقِّهِ وَصِلَةِ رَحِمِهِ مَنزِلَةَ مَن يَجهَلُ أَنَّهُ أَخُوهُ (٣).

----

(١) " ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت " زيد قائم " عُدَّ لغوا ، وإن لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز أن تقول : رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه ".
انظر شرح الكافية للرضي ١/٨٩.

(٢) انظر شرح المفصل ١/٩٨.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/٦٥ فمابعدها ، والمقتصد ١/٣٠٦.

وَاعلَم أَنَّ الوَاجِبَ فِي قَولِنَا : لِأَنَّ الفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَن يُخبرَ السَّامِعُ عَن شَيءٍ يَعرِفُهُ بِشَيءٍ لَا يُعرِّفُهُ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَم يُقيِّد بِـ " لَهُ " أَوهَمَ المُحَالَ ، وَهوَ أَن يَكُونَ المَعنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيهِ الخَبَرُ - كَالانطِلَاقِ فِي قَولِكَ : " زَيدٌ مُنطَلِقٌ " - غَيرَ مَعلُومٍ لِلمُخَاطَبِ أَصلاً ، وَأَن يَكُونَ أَنتَ تُعلِمُهُ إِيَّاهُ بِخَبَرِكَ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، فَإِنَّ مِن شَرطِ المَعنَى المُخبَرِ بِهِ أَن يكُونَ مَعلُوماً فِي نَفسِهِ وَجِنسِهِ .

وَأَمَّا الَّذِي تُفِيدُهُ أَنتَ فَكَونُهُ فِعلاً أَو وَصفاً لِلمُخبَرِ عَنهُ ، فَإِذَا قُلتَ :
" زَيدٌ / مُنطَلِقٌ " كَانَ الَّذِي يَستَفِيدُهُ السَّامِعُ هُوَ كَونُ الانطِلَاقِ ١٤/ب
وَاقِعاً مِن زَيدٍ لَا الانطِلَاق نَفسه عَلَى الجُملَةِ .

وَإِذ قَد عَرفتَ هَذَا فَاعلَم أَنَّا إِنَّمَا جَعَلنَا التَّنكِيرَ الأَصلَ ؛ لِأَنَّهُ يَقتَضِي أَنَّ المَعنَى لَم يكُن مَعلُوماً لِلمُخَاطَبِ فِي جُملَةٍ وَلَا تَفصِيلٍ .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " زَيدٌ بَانٍ دَارًا " فَأَنتَ تُعلِمُهُ وُجُودَ بِنَاءٍ هُوَ يُحدِثُهُ الآنَ أَو هُوَ مُحدِثٌ لَهُ فِي المُستَقبَلِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ وُجُوبًا فِي النَّكِرَةِ .

فَأَمَّا المَعرِفَةُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِن أَن يَكُونَ المُخَاطَبُ قَد عَرَفَ وُجُودَ المَعنَى الَّذِي يُخبِرُهُ بِهِ ، فَإِذَا قُلتَ : " زَيدٌ البَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ "

لَم يَكُن غَرَضُكَ مِن كَلَامِكَ أَن تُعلِمَهُ وُجُودَ البِنَاءِ ، كَيفَ ، وَهوَ يَـرَاهُ مَوجُودًا ! ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الغَرَضُ أَن تُعلِمَهُ كَونَهُ فِعلًا لِزيدٍ وَتُبَيِّنَهُ لَهُ ، وَهَـذَا أَردنَا بِقَولِنَا : "إِنَّ المَعرِفَةَ لا تَكُونُ خَبَرًا حَتَّى يَكُونَ فِيهَا ضَربٌ مِنَ التَّنكِيرِ"، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِن كَانَ المُخَاطَبُ قَد عَرِفَ كَونَ البِنَاءِ فِعلاً لِزيدٍ كَانَ قَولُكَ : "زَيدٌ البَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ" لَغوًا

وَكَذلِكَ إِذَا اتُّفِقَ فِي الرَّجُلِ أَن يَكُونَ اشتِهَارُهُ بِكَونِهِ أَخًا لِلمُخَاطَبِ كَاشتِهَارِهِ بِأَنَّ اسمَهُ " زَيدٌ " كَانَ لَغوًا أَن تَقُولَ : "زَيدٌ أَخُوكَ". وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ مِنهُ أَنَّ التَّنكِيرَ الاَصلُ . وَأَمَّا الخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ فَقَالُوا : إِنَّهُ إِنَّمَا يَصلُحُ إِذَا خُصِّصَت بِصِفَةٍ ، فَقَرُبَت مِنَ المَعرِفَةِ كَمِثلِ أَن تَقُولَ :
/ " كَانَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيمٍ فَارِسًا أَو شَاعِرًا " وَلَيسَ يَكفِي هَذَا حَتَّى ١٥/أ
يُشتَرَطَ فِي الخَبَرِ أَن يَكُونَ دَالًّا عَلَى مَعنًى لَا يَكُونُ لِكُلِّ شَيءٍ وَفِي كُلِّ قَبِيلَةٍ ، كَالفُرُوسِيَّةِ وَالشِّعرِ ، فَإِنَّهُ [ما](١) لَم يَكُن كَذَلِكَ لَم يَكُن لِتَخصِيصِ المُبتَدَأ تَأثِيرٌ فِي الفَائِدَةِ .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِن قُلتَ : "كَانَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيمٍ ذَاهِبًا "

---

(١) زيادة يلتئم بها الكلام .

كَانَ بِمَنزِلَةِ أَن تَقُولَ : " كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا " فِي عَدَمِ الفَائِدَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَعلَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الدُّنيَا لَا تَخلُو مِن أَن يَكُونَ فِيهَا رَجُلٌ ذَاهِبٌ ، كَذَلِكَ يَعلَمُ أَنَّ القَبِيلَةَ لَا تَخلُو مِن ذَلِكَ.(١)

فَمَدَارُ الأَمرِ إِذًا فِي حُصُولِ الفَائِدَةِ عَلَى أَن يَكُونَ الخَبَرُ بِأَمرٍ لَا تَشتَرِكُ النُّفُوسُ فِي مَعرِفَتِهِ .

وَيَصلُحُ الخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ فِي النَّفيِ عَن غَيرِ تَخصِيصٍ كَقَولِكَ : " مَا شَيءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِن أَن أَرَاكَ " وَ " مَا شَيءٌ أَصلَحَ لِلمَرءِ مِن أَن يَحفَظَ لِسَانَهُ " ، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصلُحُ إِذَا كَانَ الخَبَرُ مِثلَ الذِي تَرَى مِن كَونِهِ دَالًّا عَلَى حُصُولِ(٢) مَعنًى يَكُونُ فِي شَيءٍ دُونَ شَيءٍ(٣) ، فَإِن لَم يَكُن كَذَلِكَ لَم يَستَقِم ، لَو قُلتَ : " مَاشَيءٌ حَسَنًا " أَو " مَاشَيءٌ نَافِعًا " وَلَم تَزِد عَلَى ذَلِكَ لَم يَكُن كَلَامًا ، لِاستِحَالَةِ أَن تَخلُو الأَشيَاءُ كُلُّهَا مِنَ الحُسنِ وَالنَّفعِ ، وَتَقُولُ : " مَا كَانَ أَحَدٌ مِثلَكَ " وَ " مَا كَانَ أَحَدٌ مُجتَرِئًا عَلَيكَ " فَيَحسُنُ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يَكُونَ المُخَاطَبُ مُنفَرِدًا بِصِفَةٍ لَا تَكُونُ لِغَيرِهِ ، وَأَن يَكُونَ مِنَ الحِشمَةِ وَالقُدرَةِ بِحَيثُ لَا يَجتَرِىءُ عَلَيهِ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِن قُلتَ : " مَا كَانَ أَحَدٌ ذَاهِبًا " / ١٥/ب أَو " مَا كَانَ أَحَدٌ قَائِمًا " كَانَ لَغوًا .

---

(١) انظر المقتضب ١/٣٠٨ .

(٢) من هامش النسخة على أنها في نسخة أخرى ، وفي المتن "خصوص".

(٣) انظر شرح التصريح ١/١٦٨ .

فصـــل

مِن أُصُولِ المُبْتَدَأِ والخَبَـــرِ : أَنَّ الخَبَرَ يَكُونُ مُفرَدًا وجُملَةً.(١)

ثُمَّ المُفرَدُ عَلَى ضَربَينِ :

ضَربٌ يَحتَمِلُ ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى المُبتَدَأ . وضَربٌ لا يَحتَمِلُ الضَّمِيرَ.

فَمِثَالُ الأَوَّلِ قَولُكَ : "زَيدٌ مُنطَلِقٌ" وَ "عَمرُو ذَاهِبٌ" وَ "زَيدٌ كَرِيمٌ" فِي هَذَا كُلِّهِ ضَمِيرٌ مُستَكِنٌ يَعُودُ إِلَى المُبتَدَأِ ، لِأَنَّ المَعنَى زَيدٌ مُنطَلِـــقٌ هُوَ ، وَعَمرُو ذَاهِبٌ هُـــوَ ، وزَيدٌ كَرِيمٌ هُـوَ .

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا نَعطِفُ عَلَيهِ فَنَقُولُ : " زَيدٌ ذَاهِبٌ هُوَ وَعَمرُو " ، وَذَلِكَ أَنَّ "عَمرًا" مَعطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي "ذَاهِبٍ" لا عَلَى "ذَاهِبٍ" نَفسِهِ ، كَيفَ . وَلَو كَانَ مَعطُوفًا عَلَى "ذَاهِبٍ" لَكَانَ يَكُونُ خَبَرًا عَن زَيدٍ كَمَا أَنَّ "ذَاهِبًا" خَبَرٌ عَنهُ ! وَذَلِكَ مُحَالٌ ، لِأَنَّا نَعلَمُ أَنَّ "عَمرًا" مُخبَرٌ عَنهُ بِالذِّهَابِ كَ "زَيدٍ" بِسَبَبِ أَن كَانَ مَعطُوفًا عَلَى ضَمِيرِهِ.

وَدَلِيلٌ آخَرُ وَهوَ أَنَّا نَقُولُ : "كَانَ زَيدٌ ذَاهِبًا هُوَ وَعَمرُو" فَنَرفَـــعُ "عَمرًا" لا مَحَالَةَ مَعَ أَنَّ "ذَاهِبًا" مَنصُوبٌ ، والأَدِلَّةُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا .

---

(١) الإيضاح ص ٣٧.

وَالثَّانِي : وَهوَ مَا لَا يَحتَمِلُ الضَّمِيرَ " هُوَ " ، كَقَولِكَ : " هَـذَا زَيدٌ " ، وَ " أَخُوكَ عَمرُو " ، فَ " زَيدٌ " خَبَرٌ عَن " هَذَا " ، وَ " عَمرٌو " خَبَـرٌ عَن " أَخُوكَ " .

ثُمَّ لَا يُتَصَوَّرُ ، تَقدِيرُ ضَمِيرٍ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَن تَقُولَ : " هَـذَا زَيدٌ هُوَ وَخَالِدٌ " مِن حَيثُ يُؤَدِّي إِلى أَن تَجعَلَ " خَالِدًا " شَرِيكًا فِـي كَونِ المُشَارِ إِلَيهِ / " زَيدًا " ، وَهوَ مِنَ الإِحَالَةِ بِحَيثُ لَا يُتَصَوَّرُ فِـي الوَهمِ.(١) ١٦/أ

وَأَمَّا الجُملَةُ فَمِثَالُهُ قَولُكَ : " زَيدٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ ، وَعَمرٌو قَامَ غُلَامُـهُ " ، " زَيدٌ " مُبتَـدَأٌ ، وَ " أَبُوهُ " مُبتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ " كَرِيمٌ " خَبَرُ المُبتَدَإِ الثَّانِـي الذِي هُوَ " أَبُوهُ " ، ثُمَّ جُملَةُ قَولِكَ : " أَبُوهُ كَرِيمٌ " خَبَرٌ عَن " زَيدٍ " . وَهَذَا هُوَ الحُكمُ فِي المَسأَلَةِ الثَّانِيَةِ فَ " قَامَ غُلَامُهُ " بِمَجمُوعِهَا خَبَرٌ عَن عَمرٍو .

وَلَا بُدَّ لِلجُـملَةِ إِذَا جُـعِلَت خَبَرًا لِلمبتَدَإِ مِن أَن يَكُونَ فِيهَا ذِكـرٌ يَرجِعُ إِلَيهِ كَالهَاءِ فِي " أَبُوهُ وَغُلَامُهُ ".(٢)

----

(١) ذهب الكوفيون والرماني من المتأخرين البصريين إلى أن الخبر يتحمل الضمير إذا كان اسماً محضاً غير مشتق من فعل .." انظر شرح المفصل ٨٨/١ .

(٢) انظر اللمع لابن جني ٧٣ ، يقصد بالذكر الضمير وهو مصطلح ورد في الإيضاح ص ٥٠ .

وَإِن عَرِيتْ مِن الذِّكرِ لَم يَصِحَّ الكَلامُ. لَو قُلتَ : " زَيدٌ قَامَ عَمرُو " كَانَ مُحالاً حَتَّى تَصِلَ بِهِ شَيئًا يَكُونُ فِيهِ ذِكرٌ لِزيدٍ ،مِثلَ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ قَامَ عَمرُو فِي حَاجَتِهِ ".(١)

وَقَد تَجِيءُ الجُملَةُ فِي بَعضِ الكَلامِ وَلَيسَ فِيهَا ذِكرٌ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُقَدَّرًا وَمنويًّا فِيهِ ،وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " السَّمنُ مَنَوانِ (٢) بِدِرهَمٍ "، المَعنَى : السَّمنُ مَنَوانِ مِنهُ بِدِرهَمٍ ،ثُمَّ حُذِفَ "مِنهُ " فِي (٣) اللَّفظِ وَأُرِيدَ فِي المَعنَى ،وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الكَلامِ أَو الحَالِ دَلِيلٌ عَلَيهِ .(٤)

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّهُ لَمَّا سَاغَ حَذفُ " مِنهُ " مِنَ المَسأَلَةِ ،لِأَنَّ المُخَاطَبَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الغَرَضَ مِن قَولِكَ : "مَنَوانِ بِدِرهَمٍ " بَيَانُ السِّعرِ عَلِمَ ضَرُورَةً أَنَّ القَصدَ بِهَذَا التَّسعِيرِ إِلَى السَّمن ،إِذ مِنَ المُحَالِ أَن تَقصِدَ بِالتَّسعِيرِ إِلَى مَا لَم تَذكُرهُ وَتَدَعِ المَذكُورَ بِمَضِيعَةٍ (٥) ،وَلَو قُلتَ : "زَيدٌ أَخَذتُ دِرهَمًا" تَزعمُ أَنَّكَ / أَخَذتَ مِنهُ دِرهَمًا لَم يَكُن كَلامًا ،لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَدُلُّ الحَالُ عَلَيهِ دَلَالَةً يَكُونُ فِي ظُهورِ مَا ذَكَرنَا مِن مَسأَلَةِ السَّمنِ . وَيَنبَغِي أَن يُعلَمَ ١٦/ب

---

(١) انظر اللمع ص ٧٤ ،والإيضاح ص ٤٤ ، والأصول ١/ ٦٩ .

(٢) " المنا ،الكيل أو الميزان الذى يوزن به ،وتثنيته منوان ،ومنيان " اللسان (منو).

(٣) في النسخة " ذي " وكتبت " عن " فوقها ،والراجح-في نظري- ما أثبت .

(٤) انظر اللمع ٧٤ ،والمقتصد ١/ ٢٨١ ، وشرح المفصل ١/ ٩١.

(٥) انظر المقتصد ١/ ٢٨١.

أَنَّهُ قد يَكُونُ أَن تَجرِيَ الجُملَتَانِ مَجرَى جُملَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَن تَكُونَ وَاحِدَةٌ مِنهُمَا عَلَى إنفِرَادِهَا[1] خَبَرًا عَنِ المُبتَدَأِ مِن دُونِ أَن تَكُونَ الأُخرَى مَضمُومَةً إِلَيهَا ،وَيكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّرطِ وَالجَزَاءِ ،وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يكُونُ شَرطٌ وَجَزَاءٌ إِلَّا بِجُملَتَينِ مِن الكَلامِ كَقولِكَ : " إِن أَعطَيتَنِي شَكَرتُكَ " ،وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَتَا مِن حَيثُ ارتِبَاطُ أَحَدِاهِمَا[2] بِالأُخرَى مَجرَى الجُملَةِ الوَاحِدَةِ .

وَإِذ قَد عَرفتَ ذَلِكَ فَاعلَم أَنَّكَ إِذَا وَضَعتَ الشَّرطَ وَالجَزاءَ فِي مَوضِعِ خَبَرِ المُبتَدَأِ جَازَ أَن يَعُودَ الذِّكرُ[3] إِلَيهِ مِن إِحدَاهُمَا دُونَ الأُخرَى . تَقُولُ : " زَيدٌ إِن تُعطِهِ يَشكُركَ عَمرٌو " فَتُعِيدُ ذِكرًا مِنَ الشَّرطِ وَحدَهُ دُونَ الجَزَاءِ ، وَتَقُولُ : " زَيدٌ إِن تُعطِ عَمرًا يَشكُركَ " ، تَجعَلُ الضَّمِيرَ فِي " يَشكُركَ " لِـ " زَيدٍ " فَيكُونُ الذِّكرُ عَائِدًا مِنَ الجَزَاءِ وَحدَهُ دُونَ الشَّرطِ .

---

(١) في النسخة (انفرادهما) بالتثنية .

(٢) في النسخة (أحدهما) والأولى ما أثبت .

(٣) الذكر يعني به الضمير وانظر الإيضاح ص ٤٧ .

وَلا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيمَا لا يَكُونُ شَرطًا وَجَزاءً بِحَالٍ ، لَو قُلتَ : " زَيدٌ أَخُوهُ مُنطَلِقٌ وَعَمرٌو ذَاهِبٌ " لَم يَكُن كَلَامًا ؛ لِأَنَّ قَولَكَ : " وَعَمرٌو ذَاهِبٌ " جُملَةٌ مُنفَرِدَةٌ بِنَفسِهَا لَيسَت مُرتَبِطَةً مِن طَرِيقِ المَعنَى بِالجُملَةِ التِي هِيَ " أَخُوهُ مُنطَلِقٌ " وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ / كَانَ خَبَرًا عَنِ الشَّيءِ بِمَا لَيسَ مِنهُ بِسَبِيلٍ . ١٧/أ

ثُمَّ اعلَم أَنَّكَ إِن أَعَدتَ الذِّكرَ مِن كُلِّ وَاحِدَةٍ مِن جُملَتَي الشَّرطِ وَالجَزاءِ إِلَى المُبتَدَإِ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " زَيدٌ إِن تُعطِهِ يَشكُركَ ، وَعَمرٌو إِن تَأتِهِ تَجِدهُ " .

وَمِمَّا يُفتَقَرُ إِلَى مَعرِفَتِهِ فِي هَذَا البَابِ أَنَّ الظَّرفَ يَكُونُ خَبَرًا عَنِ المُبتَدَإِ[1] . وَالوَاجِبُ أَوَّلًا أَن يُحَصَّلَ جُملَةُ مَا يَقَعُ عَلَيهِ اسمُ الظَّرفِ فِي اصطِلَاحِ النَّحوِيِّينَ .

وَالقَولُ فِي ذَلِكَ : إِنَّ الظَّرفَ فِي الأَصلِ هُوَ الزَّمَانُ وَالمَكَانُ ،

---

(١) انظر الإيضاح ص ٤٧ .

ثُمَّ إِنَّهُم يُطلِقُونَ اسمَ الظَّرفِ عَلَى كُلِّ جَارٍّ وَمَجرُورٍ (١) ،فَإِذَا قَالُوا : " المُرُورُ بِزيدٍ " سَمَّوا "بِزيدٍ " ظَرفًا ،كَمَا يُسَمُّونَ الزَّمَانَ والمكَانَ مِثل "القِتَالُ يَومَ الجُمُعَةِ ،وَزيدٌ أَمَامَكَ ".

وَإِذ قَد عَرفتَ هَذِهِ الجُملَةَ فَاعلَم أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ ظَرفٍ مِن فِعلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَو شَيءٍ جَارٍ مَجرَى الفِعلِ ،ثُمَّ يَتَعَلَّقُ تَارَةً بِشَيءٍ ظَاهِرٍ: فِعلٍ أَو اسمٍ جَارٍ مَجرَى الفِعلِ ،وَأُخرَى بِمُضمَرٍ فِعلٍ أَو اسمٍ جَارٍ مَجرَى الفِعلِ.

فَمِثَالُ المُتَعَلِّقِ بِالظَّاهِرِ قَولُكَ : "خَرَجتُ يَومَ الجُمُعَةِ ، وَوَقَفتُ أَمَامَكَ ،وَمَرَرتُ بِزَيدٍ ،وَأَخَذتُ مِن عَمرٍو " ،وَأَشبَاهُ ذَلِكَ .

وَمِثَالُ المُتَعَلِّقِ بِالمُضمَرِ قَولُكَ : "الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَةِ ، والرَّحِيلُ غَدًا ،وَزيدٌ أَمَامَكَ ،وَالمُرُورُ بِزيدٍ ،والحَقُّ عَلَى عَمرٍو ، / وَالمَالُ لِزيدٍ ". ١٧/ب

وَالظَّرفُ فِي هَذَا كُلِّهِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ . ثُمَّ ذَلِكَ المَحذُوفُ يكُونُ فِعلًا إِن شِئتَ ،وَاسمًا إِن شِئتَ .

تَفسِيرُ هَذَا : أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَةِ " كُنتَ بِالخيَارِ إِن شِئتَ قُلتَ إِنَّ التَّقدِيرَ " يَقَعُ يَومَ الجُمُعَةِ " ،وَإِن شِئتَ قُلتَ "وَاقِعٌ يَومَ الجُمُعَةِ ".

وَهكَذَا الحُكمُ فِي البَابِ كُلِّهِ فَإِذَا قُلتَ : "المُرُورُ بِزيدٍ " جَازَ أَن يكُونَ التَّقدِيرُ "يَقَعُ بِزيدٍ أَو يَكُونُ بِزيدٍ " ، وَجَازَ أَن يُقَدَّرَ "وَاقِعٌ بِزيدٍ أَو كَائِنٌ بِزيدٍ ".

---

(١) انظر اللمع لابن جني ٧٦.

ثُمَّ إِنَّكَ إِذا رَأَيتَهُم يَقُولُونَ فِي شَيءٍ مِن هَذِهِ الضُّروبِ التِي (١) ذَكَرنَاهَا : إِنَّ اسمَ الظَّرفِ يَجمَعُهَا أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبتَدَإٍ فَاعلَم أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِن أَن يَكُونَ هُنَاكَ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ الظَّرفُ بِهِ ، وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَن يُقَالَ فِي الظَّرفِ : إِنَّهُ خَبَرُ مُبتَدَإٍ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ هُنَاكَ تَقدِيرُ فِعلٍ أَو اسمٍ جَارٍ مَجرَى الفِعلِ .

---

(١) في النسخة " الذى " والصواب ما أثبته .

فَصـــلٌ

فِي أَفعَـالِ المُقَارَبَـةِ

يَجِبُ أَن تعلَمَ أَنَّا وَإِن أَطلَقنَا فِي " كَادَ " وَ " عَسَى " أَنَّهُمَا مُشتَرِكَانِ فِي مَعنَى المُقَارَبَةِ فَإِنَّ بَينَهُمَا فَرقًا فِي ذَلِكَ[1]، فَهوَ أَنَّ المُقَارَبَةَ فِي " عَسَى " تَكُونُ مِن طَرِيقِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ[2] وَمَا يَقَعُ فِي الظَّنِّ، وَفِي " كَادَ " عَنِ الإِخبَارِ بِقُربِ الشَّيءِ مِنَ الوُجُودِ عَلَى الحَقِيقَـةِ.

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ " فَأَنتَ فِيـهِ بِمَنزِلَةِ أَن تَقُولَ : أَرجُو أَن يَخرُجَ، وَالَّذِي يَقَعُ فِي ظَنِّي أَنَّهُ يَخرُجُ .

١٨/أ وَإِذَا قُلتَ : " كَادَ زَيدٌ / يَخرُجُ " كَانَ المَعنَى أَنَّه كَـانَ قَد هَمَّ بِالخُرُوجِ عَلَى الحَقِيقَةِ[3]؛ وَلِذَلِكَ يُستَعمَلُ فِيمَا لَا بُدَّ مِـن وُجُودِهِ كَقَولِهِم : " خَرَجتُ وَقَد كَادَتِ الشَّمسُ تَزولُ "؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّمسَ تَزُولُ لَامَحَالَةَ، فَهوَ لَم يُرِد بِـ " كَادَ " قُربَ ذَلِكَ مِن طَرِيقِ الرَّجَاءِ، وَلَكِـن مِن طَرِيقِ الحَقِيقَـةِ، وَلَا يَصِحُّ أَن تَقُولَ : " خَرَجتُ وَعَسَتِ الشَّمسُ أَن تَأفُلَ "[4]، وَإِذَا قُلتَ : " كَادَ زَيدٌ يَخرُجُ " ثُمَّ لَم يَخرُج لَم يَكُن

---

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٢/ ٤٢٥ " وتقول : عسى عمرو أن يحج العام القابل، ولا تقول : كاد عمرو أن يحج العام القابل، لأن كاد أشد مطالبة للفعل من عسى " فبحسب مطالبتها للفعل لزم أن يليها لفظ الفعل، فهي لضرب من الحال، و" أن " و" لن " لا تدخل على الحال " وانظر شرح المفصل ٧/ ١١٩ والإيضاح ص ٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٣ وعبارة سيبويه " ولعل وعسى : طمع واشفاق " .

(٣) انظر شرح المفصل ٧/ ١١٩.

(٤) (أفل : أى غاب) عن اللسان (أفل) ١١/ ١٨.

ذَلِكَ خِلَافاً لِمَا أَصَّلنَا مِن أَنَّهَا لِلإِخبَارِ بِقُربِ الشَّيءِ مِن الوُجُودِ ،وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِنسَانَ إِذَا عُلِمَ مِنهُ أَنَّهُ قد هَمَّ بِأَن يَفعلَ الشَّيءَ كَانَ الإِخبَارُ بِقُربِ مَاكَانَ هَمَّ بِهِ مِنَ الوُجُودِ حَقِيقَةً ،وَإِن لَم يُوجَد ذَلِكَ لِمَانِعٍ مَنَع ،أَو لِرَأْيٍ مِنهُ يُغَيِّرُهُ ، فَهَذَا هُوَ المَعنَى فِيهِمَا .

ثُمَّ لِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنهُمَا مَذهَبٌ فِي الِاستِعمَالِ ،فَ " عَسَى " فِيهِ مَذهَبَانِ (١) :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ بِمَنزِلَةِ " قَارَبَ ".(٢)

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ بِمَنزِلَةِ " قَرُبَ ".(٣)

فَمِثَالُ الأَوَّلِ قَولُكَ : " عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ " ،فَ " زَيدٌ " فِي حُكمِ الفَاعِلِ ،وَ " أَن يَخرُجَ " فِي حُكمِ المَفعُولِ ،كَمَا أَنَّهُمَا كَذَلِكَ فِي " قَارَبَ " إِلَّا أَنَّهُ يَصِحُّ فِي " قَارَبَ " أَن يُستَعمَلَ المَصدَرُ فَتَقُولَ : " قَارَبَ زَيدٌ الخُرُوجَ "، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي " عَسَى " ،فَلَا يُقَالُ : " عَسَى زَيدٌ الخُرُوجَ ".(٤)

وَالمَذهَبُ الثَّانِي : أَن يَكُونَ بِمَنزِلَةِ " قَرُبَ " ،وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " عَسَى أَن يَخرُجَ زَيدٌ "(٥) هُوَ بِمَنزِلَةِ أَن تَقُولَ : " قَرُبَ أَن

---

(١) انظر المفصل ٢٦٩ ،وشرحه لابن يعيش ١١٥/٧ .

(٢) انظر المقتصد ٣٥٦/١ ،والمرتجل ١٢٩ .

(٣) انظر المقتصد ٣٥٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتصد ٣٥٦/١ .

(٥) وهي هنا تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب ،ولا يكون مرفوعها إلا " أن والفعل " نحو قوله تعالى ﴿وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم﴾ انظر الجمل للزجاجي ٢٠٠ ،وشرح المفصل ١١٨/٧ ، والمرتجل ١٣٠ .

يَخرُجَ زَيدُ " / عَلى تَقدِيرِ قَرُبَ خُرُوجُ زَيدٍ ، إلَّا أنَّهُ لَا يَصلُحُ ١٨/ب
المَصدَرُ مَكَانَهُ وَإن كَانَ هُوَ فِي تَقدِيرِهِ فَلَا يُقَالُ : " عَسَى خُرُوجُ زَيدٍ "
كَمَا يُقَالُ : " قَرُبَ خُرُوجُ زَيدٍ ".(١)

وَأَمَّا "كَادَ " فَالأَصلُ فِيهِ أَن يَكُونَ مِثلَ "كَانَ " فِي كَونِ مَا بَعدَهُ شَيئًا يَصلُحُ أَن يَكُونَ مُبتَدأً.(٢)

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ : " كَادَ زَيدٌ يَذهَبُ " فَتَجِدُهُ مِثلَ "كَانَ زَيدٌ يَذهَبُ " فِي أَنَّكَ إِن أَسقَطتَ " كَادَ " كَانَ مَا بَقِيَ مَعَكَ مُبتَدأً وَخَبَرًا ، إِلَّا أَنَّ الفَرقَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَبَرِ "كَانَ " الاسمُ وَالفِعلُ أَن تَقُولَ : " كَانَ زَيدٌ ذَاهِبًا " كَمَا تَقُولُ : " كَانَ زَيدٌ يَذهَبُ " ،وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ الفِعلُ الوَاقِعُ فِي الخَبَرِ مَاضِيًا مَثَلًا كَقَولِكَ : " كَانَ زَيدٌ خَرَجَ " ،وَلَا يَصِحُّ شَيءٌ مِن ذَلِكَ فِي "كَادَ " بَل لَا يَجُوزُ أَن يَقَعَ فِي خَبَرِهِ إِلَّا الفِعلُ المُضَارِعُ.(٣)
فَهَذَا هُوَ الأَصلُ فِي " عَسَى ،وَكَادَ " .

ثُمَّ إِنَّهُم رُبَّمَا شَبَّهُوا "كَادَ " بِـ "عَسَى " فَأَدخَلُوا "أَن " فِي خَبَرِهِ(٤) ،وَذَلِكَ قَولُهُم " كَادَ زَيدٌ أَن يَخرُجَ " ، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) انظر المقتضد ١/٣٥٨.

(٢) انظر الكتاب ٣/١١ ، وشرح المفصل ٧/١١٩.

(٣) الكتاب ٣/١٦٠ والفاخر / ٧٧أ وفيه أن "كاد وأخواتها " أفعال جامدة غالبا لذا جعلت قسما على حدة.

(٤) انظر الكتاب ٣/١٦٠ والجمل للزجاجي ص ٢٠٢ والإيضاح ص ٧٩-٨٠.

٣ - * قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا * (١)

وَلَيسَ ذَلِكَ بِالأَصْلِ . (٢)

وَكَمَا شَبَّهُوا " كَادَ " بِـ " عَسَى " فَأَدخَلُوا " أَن " فِي خَبَرِهِ كَذَلِكَ شَبَّهُوا " عَسَى " بِـ " كَادَ " فَحَذَفُوا " أَن " مِن (٣) خَبَرِهِ ، فَقَالُوا : " عَسَى زَيدٌ يَخرُجُ " وَهوَ كَثِيرٌ فِي الشِّعرِ ،

----

(١) هذا بيت من الرجز لروءبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٧٢ ،وقبله :

* رَسمٌ عَفَا مِن بَعدِ مَا قَد امَّحى *

وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٦٠ ،والمقتضب ٣ / ٧٥ ،والمفصل ٢٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٢١ ،والجمل للزجاجي ص٢٠٢ ؛ والإيضاح ص ٨٠ ،والمرتجل ١٣٤ ،والإنصاف ٢ / ٥٦٦ ،واللسان (كود)٣/ ٣٨٣ .

و (يمصحا) : يذهب ويتلف.

والشاهد فيه قوله " كاد أن يمصحا " حيث دخلت " أن " في خبر " كاد " حملا لها على " عسى ".

وفي النسخة كتبت كلمة " درس " بعد البيت ،والصواب عدم ذكرها ،لأنها تفسير لكلمة " يمصح " وهي من إضافة الناسخ حتماً .

(٢) وإنما يجوز في الشعر . انظر المصادر السابقة .

(٣) في النسخة " من في " بإقحام " في ".

فَمِنهُ قَولُهُ :

٤ - عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
بِمُنْهَمِرٍ جَوْنَ الرَّبَابِ سَكُوبِ (١)

/ لَيسَ مِن الأَصْلِ . ١٩/أ

نُكتَةٌ "فِي عَسَى"

الذِي قُلنَاهُ فِي " كَادَ " مِن أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهَا بِمَنزِلَةِ "كَانَ" أَنَّكَ إِذَا أَسقَطتَهَا وَجَدتَ مَابَعدَهَا خَبَرًا وَمُبتَدَأً (٢) ، إِذ لَا شُبهَةَ فِي أَنَّ قَولَكَ : " زَيدٌ يَذهَبُ " مُبتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَلَيسَ الأَمرُ كَذَلِكَ فِي "عَسَى" ، لِأَنَّكَ إِذَا أَسقَطتَهَا مِن قَولِكَ : " عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ " لَم يَصلُح مَا يَبقَى مَعَكَ لِأَن يَكُونَ مُبتَدَأً وَخَبَرًا ، كَيفَ ! وَخَبَرُ المُبتَدَإِ يَنبَغِي أَن يَكُونَ المُبتَدَأُ فِي المَعنَى إِذَا كَانَ مُفرَدًا وَلَم يَكُن جُملَةً ، وَ "أَن يَخرُجَ" مُفرَدٌ ، وَلَيسَ بِجُملَةٍ ، لأَنَّ " أَن " مَعَ الفِعلِ يَكُونُ بِمَعنَى "المَصدَرِ" ، وَ "أَن يَخرُجَ" بِمَنزِلَةِ الخُرُوجِ ، وَالخُرُوجُ لَا يَكُونُ مُبتَدَأً فِي المَعنَى .

---

(١) البيت لهُدبة بن خشرم العذري يهجو رجلا من بني نمير بن قادر (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٩٥).
وهو في ديوانه ص ٧٦ /والكتاب ٣/ ١٥٩ ، ٤/ ١٣٩ ،وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٤١ ،والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧١٥ ،وشرح المفصل ٧/ ١١٧ ،٩/ ٦٢ ،وأوضح المسالك ٣/ ٣٠١ ،

والمنهمر : السائل ،والجون : بمعنى الأبيض والأسود ،والرباب: السحاب .
والشاهد فيه قوله : " عسى الله يغني " حيث حذفت "أن" من خبر "عسى" وهو نادر في النثر وكثير في الشعر .

(٢) هكذا في النسخة . ولعل فيه تقديما وتأخيرا ،وصوابه "مبتدأ وخبرا".

فَصـــــلٌ

"نِعْمَ وَبِئْسَ" أَصلَانِ فِي المَدحِ وَالذَّمِّ . فَإِذَا قُلتَ : "نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ" فَقد جَعلتَهُ نِهايَةً فِي الصَّلاحِ ، وَإِذَا قُلتَ : "بِئسَ الرَّجُلُ زَيدٌ" فَقَد جَعلتَهُ نِهايَةً فِي الرَّداءَةِ (١) .

ثُمَّ إِنَّ الذِي يَجِبُ أَن تَعلَمَ مِن أَمرِهِمَا أَنهُمَا يَقتَضِيَانِ فِي الذِي يُجعَلُ فَاعِلاً لَهُمَا وَصفًا مَخصُوصًا ، وَهوَ أَن يَكُونَ اسمًا فِيهِ الأَلفُ واللَّامُ لِلجِنسِ (٢) ، وَأَن يَكُونَ بِحَيثُ لَا يَصِحُّ تَقدِيرُ العَهدِ فِيهِ أَلبَتَّةَ (٣) .

----

(١) انظر المقتصد ٣٦٣/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٨٣- ٨٤ والجمل للزجاجي ١٠٨ .

(٣) انظر المقتصد ٣٦٣/١ وشرح التصريح ٩٥/٢ ، وهمع الهوامع ٣١/٥ .

تَفسِيرُهُ : أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ " لَم يَجُز أَن تَكُونَ أَشَرتَ لِلمُخَاطَبِ إِلى مَعهُودٍ ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَن تَصِفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى العَهدِ ، فَلَا تَقُولَ : " نِعمَ الرَّجلُ الذِي كَانَ مَعنَا أَمسِ / زَيدٌ " ، وَلَكِنَّكَ ١٩/ب تُبهِمُ فَتُوقِعُ فِي نَفسِ السَّامِعِ أَنَّكَ قَصَدتَ بِالمَدحِ إِلى وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ ، بِشَرطِ أَن تُبَيِّنَهُ وَتُعَرِّفَهُ إِيَّاهُ فِي ثَانِي الحَالِ (١).

بَيَانُ هَذَا : أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " نِعمَ الرَّجُلُ " لَم يَعلَمِ المُخَاطَبُ أَنَّكَ أَرَدتَ " زَيدًا " إِلَّا مِن بَعدِ أَن تَذكُرَهُ ، فَتَقُولَ : " زَيدٌ " ، وَلَو كَانَ الأَلِفُ واللَّامُ لِلعَهدِ لَكَانَ يَنبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّكَ عَنَيتَ " زَيدًا " مِن أَوَّلِ الأَمرِ ، وَمِن قَبلِ أَن يُسَمَّى .

وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : " نِعمَ رَجُلًا " (٢) فَإِنَّهُ فِي المَعنَى بِهَذِهِ المَنزِلَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُم وَضَعُوا الكَلَامَ عَلَى أَن أَضمَرُوا شَيئًا ، فَقَدَّرُوا " نِعمَ هُوَ " مَثَلًا ، ثُمَّ فَسَّرُوا هَذَا الضَّمِيرَ بِقَولِهِم : " رَجُلًا " فَعُلِمَ مِنهُ مَا يُعلَمُ مِن قَولِهِم : " نِعمَ الرَّجُلُ " .

وَيُسَمَّى هَذَا إِضمَارًا قَبلَ الذِّكرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ (٣).

وَاعلَم أَنَّ مِن شَرطِ المَخصُوصِ بِالمَدحِ وَالذَّمِّ أَن يَكُونَ مِن جِنسِ فَاعِلِ " نِعمَ " فَلَو قُلتَ : [" نِعمَ الرَّجُلُ] (٤) فَرَسُ زَيدٍ " كَانَ مُحَالًا (٥).

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ١٣٠.

(٢) وهذا الضرب الثاني لفاعل " نعم وبئس " وهو أن يكون مضمراً فيفسر بنكرة منصوبة ، انظر المقتصد ١/ ٣٦٤ ، وشرح المفصل ٧/ ١٣١ ، وشرح التصريح ٢/ ٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ١٦١.

(٣) انظر الجمل للزجاجي ١٠٨. (٤) وردت في الهامش مع إشارة إلى أنها من المتن.

(٥) انظر المقتصد ١/ ٣٦٩ ، وشرح المفصل ٧/ ١٣٧.

وَيَجِبُ أيضًا أن يَكُونَ مَعرِفَةً كَ" زَيدٍ " فِي قَولِكَ : " نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ " ، أَو نَكِرَةً مُخَصَّصَةً كَقَولِكَ : "نِعمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ قَد كَانَ مَعَنَا فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ " . وَلَو قُلتَ : " نِعمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ " وَلَم تَزِد ، لَم يَكُن كَلامًا .

ثُمَّ إِنَّ الأَصلَ فِي نِعْمَ وَبِئْسَ : "نَعِمَ وَبَئِسَ " عَلَى "فَعِلَ " بِفَتحِ الفَاءِ وَكَسرِ العَينِ ، ثُمَّ نُقِلَتِ الكَسرَةُ مِنَ العَينِ إِلى الفَاءِ كَمَا قَالُوا : "شِهْدَ" فِي "شَهِدَ" [1] ، وَقَد جَاءَ مُستَعمَلاً عَلَى الأَصلِ ، وَذَلِكَ فِي قَولِ الشَّاعِرِ:

٥ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ المُبِرّ [2]

/ وَيَجُوزُ فِيهِ وَجهَانِ آخَرَانِ : ٢٠/أ

" نِعِمَ " بِكَسرِ النُّونِ وَالعَينِ جَمِيعًا ، وَ" نَعْمَ " بِفَتحِ النُّونِ وَسُكُونِ العَينِ . [3]

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٤ ، والمرتجل ١٣٧ .

(٢) البيت لطرفة بن العبد البكرى أحد شعراء المعلقات (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧ فمابعدها ، والشعر والشعراء ١/ ١٩١) وهو في ديوانه ٧٢ ، ورواية الديوان :

خَالَتِي والنَّفسُ ، قدماً ، أَنَّهم نَعِمَ السَّاعُونَ في القومِ الشُّطُر

وعجز الصدر المذكور :

* غُفُرٌ ذَنبهم غيرُ فُخُر *

وهو من شواهد الكتاب ٤/ ٤٤٠ ، والمقتضب ٢/ ١٣٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٨٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٥ ، والمرتجل ١٣٨ ، والخزانة ٩/ ٣٧٦ ، والدرر ٢/ ١٠٨ ، واللسان (نعم ١٢/ ٥٨٧)
والشاهد فيه مجيء "نعم" مستعملا على الأصل .

(٣) انظر شرح المفصل ٧/ ١٢٨ ، والمرتجل ١٣٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١٨ .

فَصــــلٌ

[فِـي التَّعَجُّــبِ]

" التَّعَجُّبُ " مَعنًى مِنَ المَعَانِي التِي تَعرِضُ فِي النُّفُوسِ[(١)] كَالنَّفي ، وَالاِستِفهَامِ ، وَالتَّمَنِّي ، وَلَم يَضَعُوا لَـهُ حَرفاً يَدُلُّ عَلَيهِ كَمَا وَضَعُوا " هَـلْ ، وَمَا ، وَلَيتَ " لِمَعَانِيهَا ، وَلَكِنَّهُم جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيهِ مَوضِعَ كَلَامٍ قَصَـرُوهُ عَلَيهِ ، وَلَزِمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً[(٢)] ، فَلَم يُجَوِّزُوا وَضعَ لَفظَةٍ مَوضِعَ أُخـرَى ، وَلَا تَقدِيمَ بَعضِ أَجزَائِهِ عَلَى بَعضٍ[(٣)] ، وَذَلِكَ أَن أَتَوا بِـ " مَا " عَلَـى مَعنَى " شَيءٍ "[(٤)] مُبهَمًا هَكَذِي غَيرَ مَوصُولٍ وَلَا مَوصُوفٍ . وَبَنَوا مِـنَ

---

(١) انظر المرتجل ١٤٥ ، ونلاحظ إفادة ابن الخشاب من شرح الجرجاني ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧ .

(٢) " وذلك بأن جعلوا للتعجب صيغتين مخصوصتي اللفظ تدلان عليـه من غير احتياج إلى حرف معنى ، والصيغتان " ما أَفعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ ". انظر المرتجل ١٤٦ .

(٣) انظر الكتاب ١/٧٣ .

(٤) ويقال إن " ما " في غاية الإبهام ، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظـم في النفس لاحتماله أمورا كثيرة ، فلهذا كانت زيادتها في التعجـب أولى من غيرها . انظر أسرار العربية ١١٢ .

الصِّفَةِ التي أرادُوا التَّعجُّبَ منها مثال "أفْعَلَ" الذي يكونُ همزتُهُ للتَّعدِيَةِ، وجَعلُوا ضمِيرَ "ما" فاعِلَهُ، والمُتعَجَّب منهُ مفعُولاً له(١)، فقالُوا: "ما أحسَنَ زيدًا" أي: شيءٌ جعلَهُ حسَنًا، فصارَ هذا الكلامُ على هذا النَّظْمِ دليلاً على التَّعجُّبِ، هذا تقديرُ "ما أفعَلَ".

وأمَّا "أفْعِلْ بِهِ" فهوَ كلامٌ موضُوعٌ أيضًا على وجهٍ مخصُوصٍ لا يُستعمَلُ على ذلِكَ الوَجهِ إلَّا في التَّعجُّبِ، فصَارَ لِذلِكَ دليلاً عليهِ.

تفسِيرُ هذَا: أنَّهم إذا قالُوا: "أكرِمْ بزَيدٍ" كانَ التَّقدِيرُ في "أكرِمْ" أنَّهُ "أكرَمَ" في المعنَى، وفي "زيدٍ" أنَّهُ فاعِلُهُ علَى معنَى صَارَ ذا كرَمٍ(٢)، كما قالُوا: "أغَدَّ(٣) البَعيرُ(٤)" إذَا صارَ / ذا غُدَّةٍ، ٢٠/ب

----

(١) انظر المرتجل ١٤٦ فما بعدها، والجمل للزجاجي ص٩٩، والإيضاح ص ٨٩-٩١

(٢) انظر شرح المفصل ٧/١٤٧.

(٣) في النسخة "أغدَّا البعير" بألف مقحمة بعد الفعل.

(٤) "الغُدَّة، والغدد: طاعون الإبل" وغُدَّ البعير فأغَدَّ، فهو مُغَدٌّ، أي به غُدَّة، والأنثى مُغِدٌّ بغير هاء. ولما مثل سيبويه قولهم "أغُدَّةً كغُدَّةِ البعير قال أغَدَّ غُدَّةً، فجاء به على صيغة فعل المفعول، وأغدَّت الإبل: صارت لها غدد من اللحم والجلد من داء. قال ابن الأعرابي: الغُدَّة لا تكون إلا في البطن فإذا مضت إلى نحره ورُفْغِه قيل: بعير دابر". عن اللسان (غدد).

ثُمَّ زَادُوا البَاءَ فِي الفَاعِلِ كَمَا زَادُوهَا فِي " كَفَى بِاللَّهِ " وَالأَصلُ " كَفَى اللَّهُ "(١)
فَصَارَ نَقلُ الفِعلِ الذِي هُوَ " أَفعَلَ " عَن صِيغَةِ الخَبَرِ إِلَى صِيغَةِ الأَمـــرِ ،
وَزِيَادَةُ البَاءِ فِي الفَاعِلِ عَلَماً لِلتَعَجُّبِ ، مِن حَيثُ لَم يُستَعمَل عَلَى هَـــذَا
الوَجهِ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ التَّعَجُّبُ.(٢)

----

(١) " زيادة البـاء في المرفوع قليلة ، وانما يتسع ذلك فـــي المنصوب ، انظر المقتصد ١/ ٣٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٠ والأصول ١/ ١٠١ ، والإيضاح ص ٩٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ٧/ ١٤٧ .

وَإِذَا قُلنَا فِي "أَفعِلْ بِهِ" إِنَّهُ بِمَعنَى "مَا أَفعَلَهُ" فَإِنَّا لَا نَعنِي أَنَّ مَوضُوعَ أَحَدِ الكَلَامَينِ هُوَ مَوضُوعُ الآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعنِي أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مَوضُوعٌ عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، صَارَ اختِصَاصُهُ بِالتَّعَجُّبِ دَلِيلًا عَلَيهِ كَمَا كَانَ الآخَرُ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا امتِنَاعُ بِنَاءِ فِعلِ التَّعَجُّبِ مِمَّا زَادَ مِنَ الأَفعَالِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ فَلِأَجلِ أَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَن يُبنَى مِثَالُ "أَفعَلَ" أَو "أَفعِلْ بِهِ" مِمَّا يَكُونُ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ أَو أَكثَرَ إِلَّا مِن بَعدِ أَن يُحذَفَ مِنهُ، حَتَّى يَعُودَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ، وَالحَذفُ يُخِلُّ بِالمَعنَى (١)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَوَصَّلُوا إِلَى إِفَادَةِ التَّعَجُّبِ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ الفِعلُ فِيهَا عَلَى أَكثَرَ مِن ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ، بِأَن بَنَوا فِعلَ التَّعَجُّبِ مِن فِعلٍ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ، ثُمَّ أَوقَعُوا التَّعَجُّبَ

---

(١) قال عبد القاهر " وقد يجيء الحذف في الشعر كقوله :

ماشَنَّتَا خرقاء واهيتا الكُلَى سقى بهما ساقٍ فلم تتبلَّلا
بِأَضيعَ من عينيكِ للدمع كلَّما توهَّمتَ ربعا أو تذكَّرت منزلا

المعنى : بأشد إضاعةً، إلا أنه حذف الهمزة من "أضاع" حتى كأنه قال: ضاعت عيناك الدمع، ثم أدخل فيه "أفعل" الذى هو جار مجرى "ما أفعله" في الحكم، وقالوا : ما أعطاه، وما أولاه، من أعطى وأولى، فحذفوا الزيادة ثم أدخلوا عليه همزة التعجب. ألا ترى أن المعنى ما أكثر إعطاءه، ولا يقاس هذا في حال الاختيار". انظر المقتصد ٣٧٩/١.

عَلَى مَصدَرِ ذَلِكَ الفِعلِ فقَالُوا فِي "إِستَخرَجَ" : "مَا أَشَدَّ استِخرَاجَهُ" ، وَفي" انطَلَقَ" : "مَا أَشَدَّ انطِلَاقَهُ" أَو "مَا أَسرَعَ انطِلَاقَهُ".(١)

ثُمَّ خصُّوا الأَلوَانَ(٢) وَالعُيُوبَ بِأَن امتَنَعُوا مِن بِنَاءِ فِعلِ التَّعَجُّبِ مِنهَا وَإِن كَانَت عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ ،فَلَم يَقُولُوا فِي "عَوِرَ" : "مَا أَعوَرَهُ" ،/ ١/٢١أ وَلَا فِي "حَوِلَ" : "مَا أَحوَلَهُ" وَلَا فِي "صَمَّ" "مَا أَصَمَّهُ" ، وَلَا فِي "عَمِيَ" "مَا أَعمَاهُ" ،وَلكِن قَالُوا : "مَا أَشَدَّ عَوَرَهُ ،وَمَا أَشَدَّ حَوَلَهُ ، وَمَا أَشَدَّ صَمَمَهُ ،وَمَا أَشَدَّ عَمَاهُ".

وَإِنَّمَا اختَارُوا ذَلِكَ ،لِأَنَّ الأَصلَ فِي الأَلوَانِ وَالعُيُوبِ أَن يَكُونَ عَلَى أَكثَرَ مِن ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ(٣) ،لِأَنَّ الأَصلَ فِيهَا "اِفعَلَّ وَافعَالَّ"،

-----

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٠٠ ،والمقتصد ١/٣٧٩ ،وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/١٥٥.

(٢) انظر الأصول ١/١٠٢-١٠٣.

(٣) قال ابن الخشاب : "وأما العيوب الظاهرة ،فاعتلوا فيها بعلتين: إحداهما : علة للخليل وهي أنها جرت مجرى الخلق ، فكما لا تقول إذا تعجبت من "اليد" ما أيداه ومن "الرجل" ما أرجله ، كذلك لا تقول من العمى "ما أعماه"، ولا من "الصمم" ما أصمّه ، ولكن تقول : ما أقبح عماه ،وما أشدّ صممه".
المرتجل ١٤٩ فمابعدها ،وانظر المقتصد ١/٣٨١ ،وشرح المفصل ١/١٤٦ ،والجمل للزجاجي ١٠١ ،وأسرار العربية ١٢١.

فَكَانَ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ مِنهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ نَحوَ " عَوِرَ ،وَحَوِلَ " كَانَ التَّقدِيرُ فِيهِ " اِفعَلَّ " بِدَلَالَةِ أَنَّهُم قَالُوا : "عَوِرَ " ، فَصَحَّحُوا الوَاوَ وَإِن كَانَ مِن حُكمِ الوَاوِ وَاليَاءِ إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانفَتَحَ مَا قَبلَهَا أَن يُقلَبَا أَلِفًا [(١)] ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقدِيرِ " اِعْوَرَّ " كَانَ فَاءُ الفِعلِ الَّذِي هُوَ "العَينُ " مِن "عَوِرَ " فِي تَقدِيرِ السُّكُونِ فِي المَعنَى وَإِن كَانَ مُتَحَرِّكًا فِي اللَّفظِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا : "عَارَت عَينُهُ " بِمَعنَى " رَمدَت " فَقَلَبُوا فِيهِ الوَاوَ أَلِفًا ،لِأَنَّهُ لَم يَكُن فِي تَقدِيرِ " اِفعَلَّ " مِن حَيثُ لَم يَكُن مِنَ العُيُوبِ ،وإِنَّمَا كَانَ بِمَنزِلَةِ " مَرِضَ ،وَأَلِمَ " [(٢)]

وَاعلَم أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَولُنَا : "أَكْرِمْ بِزَيدٍ " عَلَى صِيغَةِ الأَمرِ فِي اللَّفظِ دُونَ المَعنَى استَوَى الحَالُ/ بَينَ أَن يَكُونَ المُخَاطَبُ وَاحِدًا ، وَبَينَ أَن يَكُونَ اثنَينِ أَو جَمَاعَةً ،وَبَينَ أَن يَكُونَ مُؤَنَّثًا وَمُذَكَّرًا [(٣)] ، فَقُلتَ : " يَا رَجلُ أَكرِم بِزَيدٍ ،وَيَا رَجُلَانِ أَكرِم بِزَيدٍ ،وَيَا رِجَالُ أَكرِم بِزَيدٍ ،وَيَا هِندُ أَكرِم بِزَيدٍ " ،وَلَم تَقُل : "أَكرِمَا ،وَأَكرِمُوا ،وَأَكرِمِي " ،لِأَنَّكَ لَستَ تَأمُرُ المُخَاطَبَ بِشَيءٍ وَإِنَّمَا تُخبِرُهُ أَنَّ زَيدًا ذُو كَرَمٍ، وَأَنَّهُ قَد تَنَاهَى / فِيهِ ٢١/ب
إِلَى حَدٍّ يُتَعَجَّبُ مِنهُ .

---

(١) انظر الإيضاح ص ٩٣ .

(٢) انظر المقتصد ١/ ٣٨٠ فمابعدها ،والمرتجل ١٥٠ .

(٣) " ولو كان أمراً فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين " ،انظر شرح المفصل ٧/ ١٤٨، والمقتصد ١/ ٣٧٧ .

" بَابُ حَسِبتُ وَأَخَوَاتِهَا "

هَذِهِ الأَفعَالُ إِنَّمَا لَم يَجُز فِيهَا أَن تَقتَصِرَ عَلَى أَحَدِ المَفعُولَينِ ؛ لِأَنَّ المَفعُولَينِ فِيهَا مُبتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الأَصلِ (١) ، فَإِذَا قُلتَ : " حَسِبتُ زَيدًا مُنطَلِقًا " كُنتَ أَدخَلتَ " حَسِبتُ " عَلَى قَولِكَ : " زَيدٌ مُنطَلِقٌ " ، وَكَمَا لَا يَصِحُّ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ " وَلَا تَذكُر " مُنطَلِقًا " [أَو تَذكُر " مُنطَلِقًا "] (٢) وَلَا تَذكُر " زَيدًا " كَذَلِكَ الحُكمُ إِذَا أَدخَلتَ " حَسِبتُ ".

ثُمَّ اعلَم أَنَّ ثَلَاثَةً مِن هَذِهِ الأَفعَالِ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا لِلشَّكِّ وَهِيَ " حَسِبتُ ، وَخِلتُ ، وَظَنَنتُ " ، وَأَربَعَةٌ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا لِليَقِينِ وَهِيَ " عَلِمتُ ، وَرَأَيتُ ، وَوَجَدتُ ، وَزَعَمتُ " (٣) إِذَا كُنَّ بِمَعنَى " عَلِمتُ ".

ثُمَّ يَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّ " عَلِمتُ " يَكُونُ عَلَى وَجهَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ المَعنَى فِيهِ العِلمَ بِنَفسِ الشَّيءِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَولِكَ : " عَلِمتُ زَيدًا " تُرِيدُ : أَنَّكَ عَلِمتَهُ فِي نَفسِكَ ، كَمَا تَقُولُ : " عَلِمتُ المَسأَلَةَ ، وَعَلِمتُ مَعنَى البَيتِ " ،

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ٦٤ ، والمرتجل ١٥٢ ، والايضاح ص ١٣٣ .
(٢) وردت بالهامش مع إشارة إلى أنها من المتن .
(٣) ذكر ابن الخشاب في المرتجل ١٥٢ أنها متوسطة بين الشك واليقين ، وقال الاسفراييني " ل " زعم " من بين الألفاظ اختصاص بعدم الوثوق بالمظنون حتى أنه يشعر بكذبه ، وجاء منه التزعم بمعنى التكذب ، وقالوا : " زعموا : مطية الكذب " أى كل كلام كاذب يصدر به " زعموا " . انظر شرح الفريد ٢٩٦ ، والمقتصد ١/ ٤٩٥ .

وَإِذَا كَانَ بِهَذَا المَعنَى فَإِنَّهُم يَقُولُونَ إِنَّهُ بِمَعنَى "عَرَفتُ".(١)

وَالوَجهُ الثَّانِي : أَن يَكُونَ المَعنَى فِيهِ عَلَى عِلمِ الشَّيءِ بِصِفَةٍ ،وَذَلِكَ كَقَولِكَ : "عَلِمتُ زَيدًا عَاقِلًا " لَا تُرِيدُ أَنَّكَ لَم تَكُن تَعلَمُ زَيدًا فِي نَفسِهِ ثُمَّ عَلِمتَهُ ، وَلَكِنَّكَ أَرَدتَ أَنَّكَ عَلِمتَهُ بِصِفَةِ العَقلِ ، وَإِذَا أَرَدتَ هَذَا المَعنَى لَم يَكُن بُدٌّ مِن ذِكرِ مَفعُولَينِ ؛ لِأَنَّكَ تَحتَاجُ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى تَعَلُّقِ العِلمِ بِالمَوصُوفِ وَالصِّفَةِ جَمِيعًا.(٢)

وَالثَّلَاثَةُ / التِي قُلنَا إِنَّهَا بِمَعنَى " عَلِمتُ " يَكُونُ فِيهَا وَجهَانِ أَيضًا : يَتَعَدَّى فِي أَحدِهِمَا إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ ،وَفِي الثَّانِي إِلَى مَفعُولَينِ ،فَإِذَا كَانَ "رَأَيتُ " بِمَعنَى "أَبصَرتُ " تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ(٣) ، تَقُولُ : "رَأَيتُ الهِلَالَ " كَمَا تَقُولُ : " أَبصَرتُ الهِلَالَ "(٤) . وَإِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ تَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ(٥) ، كَقَولِكَ : "رَأَيتُ زَيدًا كَرِيمًا ". ٢٢/أ

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ٣٠ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٤ .

(٢) انظر شرح المفصل ٧/٧٨ .

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٣٠ ،وشرح المفصل ٧/٨١ .

(٤) " ورأيت من أفعال الحواس الخمس ومعها شممت ،وذقت ، ولمست وسمعت ، وكلها تتعدى إلى مفعول واحد ما عدا " سمعت " فتتعدى إلى مفعولين " . انظر المقتصد ١/٥٩٧ .

(٥) " وله معنيان : الحسبان والعلم ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّهم يرونه بعيداً ونراه قريبا ﴾ أى يحسبونه بعيداً ونراه قريباً أى نعلمه ، لأن القديم سبحانه عالم بالأشياء من غير شك ولا حسبان من ذلك " انظر شرح المفصل ١/٨١ فمابعدها .

وَ " وَجَدتُ " إِذَا كَانَ بِمَعنَى وجدان الضَّالَةِ تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ (١) كَ " فَقَدتُ " الذِي هُوَ ضِدُّهُ (٢) ، وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى " عَلِمتُ " تَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ (٣) كقولِكَ : " وَجَدتُ زَيداً ذَا الحِفَاظِ " (٤) تُرِيدُ : عَلِمتهُ كَذَلِكَ .

وَ " زَعَمتُ " إِذَا كَانَ بِمَعنَى " قُلتُ " تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ قَولُكَ : " زَعَمتُ ذَاكَ " كَمَا تَقُولُ : " قُلتُ ذَاكَ " . وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى " عَلِمتُ " تَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ وَذَلِكَ كَقَولِ (٥) الشَّاعِرِ :

٦ - عَدَدْتَ قُشَيْرًا إِذْ فَخَرْتَ فَلَمْ أُسَأْ
بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلَا (٦)

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/١١٥ ، وشرح المفصل ٧/٨٢ ، والهمع ٢/٢١٣ (الكويت) .

(٢) لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .

(٣) انظر شرح المفصل ٧/٨٢ .

(٤) " المحافظة بمعنى المراقبة ، ويقال : إنه لذو حفاظٍ وذو محافظة اذا كانت له أَنَفَة " ، اللسان (حفظ) ٧/٤٤١ .

(٥) في النسخة " كقولك " خطأ .

(٦) البيت للنابغة الجعدي واسمه قيس بن عبدالله بن عدس بن ربيعة ابن جعدة ، يكنى أبا ليلى ، كان شاعرا مفلقا طوّل البقاء في الجاهلية والإسلام ، عاش ١٢٠ وقيل ٢٠٠ سنة . (انظر ترجمته في معجم الشعراء ٣٢١ ، وطبقات فحول الشعراء ١/١٢٣) .

وهو في الديوان ١١٤ ، والكتاب ١/١٢١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤ ، ورواية الديوان " أزمعك " وقد أشار المحقق الى أن الرواية المعروفة " ازعمك " هي الصواب .

والشاهد فيه تعدي الفعل " زعم " إلى مفعولين وهما " الكاف " و " معزلا " لأن الفعل بمعنى " علم " .

أي وَلم أُعلمك كَذلِكَ ،إلاّ أَنّهُ يَجِبُ أَن يُعلَمَ أنّهُ يَدُلُّ عَلَى عِلـمٍ مَع دَعوى ،فَإذا قُلتَ : "زَعَمتهُ فَاضِلًا " كُنتَ أَخبرتَ بِأَنَّكَ ادَّعيتَ العِلمَ بِأَنَّهُ فَاضِلٌ .

وَقد ذَهبُوا فِي " ظَنَنتُ "إلَى أَنَّ لَهُ أَيضاً حَالتَينِ : حَالَةٌ يتَعدّى فِيهَا إلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ ،وَذَلِكَ إذا كَانَ بِمَعنَى "اتَّهمتُ " ،وَعلَى ذَلِكَ "جَاءَ ظَنِينٌ " بِمَعنَى "مُتَّهَمٌ ".(١)

وَحَالَةٌ يَتَعَدّى فِيهَا إلى / مَفعُولَينِ وَهيَ المَعرُوفَةُ كَقَولِكَ : " ظَنَنتُ زَيدًا أَخَاكَ ". ٢٢/ب

وَأَمّا "خِلتُ ،وَحَسِبْتُ " فَليسَ فِيهِمَا إلاَّ وَجهٌ وَاحِدٌ وَهوَ التَّعـدّى إلى المَفعُولَينِ ،فَلو قُلتَ : "حَسِبتُ زيداً ،أَوخِلتُ زَيداً " وَسَكَتَّ لَم يَكُن شَيئاً .

وَلِهَذا البَابُ خَواصٌ لَا يَكُونُ لِغَيرِهَا مِنَ الأَفعَالِ :

---

(١) وفي القرآن الكريم سورة التكوير٢٤* وما هو على الغيب بظنين * أى بمتهم ،وانظر الجمل للزجاجي ٣٠ والبسيط ٤٤٤/١ ،وهذا على قراءة الشيخين والكسائي . انظر السبعة ص ٦٧٣ وحجة القراءات ص ٧٥٢ ، والمقتصد ٥٠٣/١ وتوضيح المقاصد للمرادى ٣٨٦/١ ،والهمع ٢١٥/٢ (الكويت) .

إحداها : أنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهَا الاقتصارُ عَلَى أحَدِ المَفعُولَيـنِ[(١)] كَمَا يَجُوزُ فِيمَا عَدَاهَا مِن الأفعَالِ التِي تَتَعَدّى إلى مَفعُولَينِ[(٢)].

وَالثَّانِيـةُ : أنَّ المَفعُولَ الثَّانِي فِيهَا يَكُونُ الأوَّلَ فِي المَعنَى ،وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهَا ، فَإِذَا قُلتَ : " أعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا " لَم يَكُن " الدِّرهَمُ " " زَيدًا " كَمَا كَانَ "مُنطَلِقٌ " فِي " حَسِبتُ زَيدًا مُنطَلِقًا " " زَيدًا " فِي المَعنَى .

وَالثَّالِثَةُ : أنَّها تُلغَى[(٣)] إذَا وَقَعَت بينَ المَفعُولَينِ ، أو تَأخَّرت عَنهُمَا[(٤)] كَمَا هُوَ مَذكُورٌ فِي الكِتَابِ[(٥)] ،وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيـرِهَا

---

(١) لأنَّ أصلهما مبتدأ وخبر ،انظر الجمل للزجاجي ٢٨ فمابعدها ، والمقتصد ١/ ٦٠٧ ،وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٠ ،والمرتجل ١٥٢.

(٢) يشير بذلك إلى باب " أعطى " وأخواتها . انظر المقتصد ١/ ٦٠٧ فمابعدها .

(٣) "الإلغاء : هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع " . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٤٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٧٨.

(٤) انظر الجمل للزجاجي ٢٩.

(٥) الكتاب ١/ ١١٩ ،وانظر الإيضاح ص ١٣٤.

فَلَا يَجُوزُ إِذَا قُلتَ : " أَعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا " أن تُلغِيَ " أَعطَيتُ " ، وذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَن تُلغِي " ظَنَنتُ " وَأَخَوَاتِهَا ، لِأَنَّ مَفعُولَيهَا مُبتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الأَصلِ ، فَأَنتَ إِذَا أَلغَيتَهُمَا رَدَدتَهُمَا إِلى أَصلِ الابتِدَاءِ فَقُلتَ : " زَيدٌ ظَنَنتُ مُقِيمٌ "(١) . وَلَيسَ المَفعُولَانِ فِي " أَعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا " مُبتَدَأً وَخَبَرًا فِي الأَصلِ ، فَتَزعُمُ أَنَّكَ تَترُكُ إِعمَالَ " أَعطَيتُ " فِيهِمَا وَرَفَعتَهُمَا بِالابتِدَاءِ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنَّهَا تُعَلِّقُ ، وَمَعنَى التَّعلِيقِ : أَن تَعمَلَ / فِي المَعنَى وَلَا تَعمَلُ فِي اللَّفظِ(٢) ، كَقَولِكَ : " عَلِمتُ أَزَيدٌ أَخُوكَ أَم عَمرٌو " ؟ ، ٢٣/أ

---

(١) انظر المقتضب ٤٩٨/١ .

(٢) وذلك لمجيء ماله صدر الكلام بعده . انظر شرح التصريح ٢٥٤/١ .

مَنَعَت هَمزَةُ الإستِفهَامِ " " عَلِمتُ " مِن أَن تَعمَلَ فِي " زَيدٌ أَخُوكَ " فِي اللَّفظِ ،وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ عَامِلَةٌ فِي المَعنَى ؛ لِأَنَّ العِلمَ قَد نَفَذَ فِي مَضمُونِ الجُملَةِ (١) . وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي بَابِ " أَعطَيتُ ". (٢)

وَالخَامِسَةُ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الأَفعَالِ أَن يَتَعَدَّى فِعلُ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ أَو المُستَكِنِّ إِلَى مِثلِهِ . كَقَولِكَ : " حَسِبتُكَ تَقدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَحسَبُنِي لَا أَعجِزُ عَن ذَلِكَ ،وَحَسِبتُنِي قَد أَحسَنتُ إِلَيكَ ". وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي غَيرِ هَذَا البَابِ ،فَلَو قُلتَ : " أَعطَيتَكَ مُرَادَكَ " أَو " أَعطَيتُنِي مُرَادِي " لَم يَكُن كَلَامًا . (٣)

وَيَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّ " جَعَلتُ " تَلحَقُ بِهَذَا البَابِ فِي أَحَدِ وُجُوهِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَت بِمَعنَى " صَيَّرتُ " ،كَقَولِكَ :

---

(١) اكتفى عبد القاهر الجرجاني هنا بذكر واحدة من المعلقات وهي "الاستفهام" وفي جمله ١٥ ذكر لام الابتداء والاستفهام . وانظر المقتصد ١/٤٩٩ .

(٢) "فلا تقول : أعطيت لزيدٌ درهم ،ولا أعطيت أزيدٌ درهمٌ ،لأنّ ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام" . انظر المقتصد ١/٤٩٩ .

(٣) انظر المقتصد ١/٤٩٩ .

" جَعَلْتُ زَيدًا أَمِيرًا ، وَجَعلتُهُ مَلِكًا لَكَ " أَى صَيَّرتُهُ كَذلِكَ ، قَالَ اللهُ تعالى * وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا * (١) ، وهو يُشَارِكُ الأَفعَالَ السَّبعَةَ فِي كَونِ المَفعُولَينِ فِيهَا مُبتَدَأً وَخَبرًا فِي الأَصلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " الأَمِيرَ " فِي قَولِكَ : " جَعَلْتُ زَيدًا أَمِيرًا " هُوَ " زَيدٌ " فِي المَعنَى ؟ ، وَيُشَارِكُهَا أَيضًا فِي جَوازِ أَن يَتَعَدَّى فِيهَا فِعلُ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ وَالمُستَكِنِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " جَعَلتَكَ أَمِيرًا " أَى قَدَّرتَ ذَلِكَ فِي نَفسِكَ ، وَأَحسِبُ أَنَّكَ تَجعَلُكَ نَظِيرًا لِزَيدٍ .

فَأَمَّا الإِلغَاءُ وَالتَّعلِيقُ / فَلَا يَكُونَانِ فِيهِ (٢) . ثُمَّ إِنَّ " جَعَلتُ " يَجِيءُ عَلَى وَجهَينِ آخَرَينِ : ٢٣/ب

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ بِمَعنَى " صَنَعَ وَفَعَلَ " كَقَولِهِ تَعَالَى : * وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ * (٣) ، وَكَقَولِكَ : " اِجْعَلْ لِي مِن هَذِهِ الفِضَّةِ خَاتَمًا " .

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ بِمَنزِلَةِ " أَخَذَ " ، وَذَلِكَ فِي قَولِهِم : " جَعَلَ يَفعَلُ كَذَا " كَمَا يُقَالُ : " أَخَذَ يَفعَلُ كَذَا ، وَبَدَأَ يَفعَلُ كَذَا " (٤) .

----

(١) سورة المائدة : ٢٠ .

(٢) وإنما يختصان بالأفعال القلبية المتصرفة . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٤ .

(٣) سورة الأنعام : ١ ، وانظر الإيضاح ص ٣٢ .

(٤) انظر الإيضاح ص ٣٣ .

فَصـــــلٌ

الأَفعَالُ المُتَعَدِّيَـةُ إِلَى ثَـلاثَةِ مَفعُولِيـنَ لا تَتَجَاوزُ أَربَعَةً وَهيَ : " أَعلَمتُ ،وَأَريتُ ،وَأَنبَأتُ ،وَنبَّأتُ ".(١)

ثُمَّ إِنَّهَا تَختَلِفُ فِي كَونِهَا أَصلًا فِي ذَلِكَ وَغَيرَ أَصلٍ ،فَـ "أَعلَمتُ" وَ "أَريتُ" - إِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا أَصلٌ فِي التَّعَـدِّي إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ(٢) ،وَذَاكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن " عَلِمتُ " وَ "رَأَيـتُ" - إِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ- يَتَعَدَّى إِلى مَفعُولَينِ ،كَقَولِكَ : "عَلِمتُ زَيـدًا مُنطَلِقًا" ،وَ "رَأَيتُ زَيـدًا كَرِيمًا" ، وَإِذَا كَانَا أَصلًا فِي التَّعَدِّي إِلَـى مَفعُولَينِ وَجَبَ أَن يَكُونَ " أَفعَلتُ " مِنهُمَا أَصلًا فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَـــةِ مَفعُولِين ، مِن حَيثُ إِنَّ مِن شَأنِ نَقلِ الفِعلِ بِهَمزَةِ التَّعَدِّي أَن يَزِيـدَ فِي الكَـلامِ مَفعُولًا(٣) . فَإِذَا كَانَ " فَعَلتُ " غَيرَ مُتَعَدٍّ كَانَ "أَفعَلـتُ" مُتَعَدِّيـــًا إِلَى مَفعُـولٍ وَاحِـدٍ ،وَإِذَا كَـانَ " فَعَلتُ " مُتَعَدِّيـًا إِلَـــى

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٥ ، وزاد بعضهم "أخبر ،وخبَّر ،وحدَّث" وزاد الأخفش : أظنَّ ،وأحسبَ ،وأخالَ ،وأزعمَ ،وأوجدَ " قياسـاً انظر توضيح المقاصد للمرادى ١/٣٩٨ ،والمقرب ١/١٢٢ ، وشرح المفصل ٧/٦٦ ،وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٤ ،وشرح الفريد ٣٠٧ .

(٢) "وألحق سيبويه بهما (نبأ) ، انظر الكتاب ١/٤١ ، توضيح المقاصد للمرادى ١/٣٩٨ ،وشرح الفريد ٣٠٦ .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادى ١/٣٩٦ ،والهمع ٢/٢٤٨ ، (الكويت) .

مَفْعُولَين ،كَقَولِكَ فِي : "حَفَرتُ بِئرًا " [أحفَرتُ زَيدًا بِئرًا](١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ "فَعَلتُ " مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَينِ أَن يَتَعَدَّى " أَفعَلتُ "إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ.(٢)

/ إِلَّا أَنَّ هَا هُنَا أَمرًا ، وَهوَ إِنَّ نَقلَ " فَعَلتُ "المُتَعَدِّي إِلَى مَفعُولَينِ بِالهَمزَةِ لَا يَتَجَاوزُ هَذَينِ الفِعلَينِ ،أَعنِي "عَلِمتُ " وَ "رَأَيتُ " فَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي "حَسِبتُ زَيدًا عَاقِلًا " : "أَحسَبْتُ زَيدًا عَمرًا عَاقِلًا"، كَمَا قُلتَ : " أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا عَاقِلًا " ،وَلَيسَ امتِنَاعُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَستَحِيلُ فِي المَعنَى ؛ بَل لِأَنَّهُ لَم يُستَعمَل(٣) ، ٢٤/أ

---

(١) زيادة من المقتصد ١/٦١٢.

(٢) انظر الأصول في النحو ٢/٢٨٥.

(٣) وأجازه الأخفش وابن السراج ،انظر الأصول ٢/٢٨٥، وشرح المفصل ٧/٦٦.

وَلِصِحَّتِهِ فِي المَعنَى أَجَازَ أَبُو عُثْمَانَ (١) أَنْ يُستَعمَلَ عَلَى القِيَاسِ (٢).

وَأَمَّا " نَبَّأْتُ " وَ " أَنْبَأْتُ " فَلَيسَ لَهُمَا أَصلٌ فِي التَّعَدِّي إِلى ثَلاثَـــةِ مَفعُولِين ،وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيسَ هَاهُنَا " نَبَأَ "(٣) مُتَعَدِّيًا إِلى مَفعُولَيـــنِ كَـ " عَلِمَ " حَتَّى يَجِبُ أَن يُعَدَّى " أَفعَلَ ، وَفَعَّـلَ " إِلَى ثَلَاثَـــةِ مَفعُولِين ،وَإِنَّمَا الأَصلُ فِيهِمَا أَن يَتَعَدَّيَا إِلَى مَفعُولٍ بِأَنفُسِهِمَا ،وَإِلَى مَفعُولٍ ثَانٍ بِحَرفِ الجَرِّ ، كَقَولِكَ : " أَنبَأْتُ زَيدًا بِكَذَا ،وَنَبَّأتُهُ بِكَذَا " مِثلَ " أَخبَرتُهُ بِكَذَا " ، ثُمَّ يُتَّسَعُ فَيُحذَفُ حَرفُ الجَرِّ مِنَ المَفعُولِ الثَّانِـــي فَيُقَالُ : " أَنبَأْتُ زَيدًا كَذَا ،وَنَبَّأْتُ زَيدًا كَذَا "(٤) ،وَعَلَى ذَلِـــكَ قَولُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾(٥).

---

(١) هو بكر بن محمد أبو عثمان المازني ،أحد علماء المدرسة البصرية مات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(انظرترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٥ ،ونزهة الألباء ١٤٠ ،وبغية الوعاة ٤٦٣/١ ،وتاريخ بغداد ٩٣/٧ ،ووفيات الأعيان ٢٨٣/١ ،وغيرها).

(٢) الذى أجاز ذلك على القياس أبو الحسن الأخفش - كما ذكرت - أما أبو عثمان المازني فمنع أن يقاس على "أعلمت ".

انظر المقتصد ٦٢٩/١ ،والخصائص ٢٧١/١ ،والمرتجل ١٥٧ ، وشرح المفصل ٦٦/٧ ، والإيضاح ص ١٧ .

(٣) في النسخة "بنأ " تحريف .

(٤) انظر المقتصد ٦٢٢/١ ،والمرتجل ١٥٦.

(٥) سورة التحريم : ٣.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الإِخبارُ طَرِيقًا إِلَى العِلمِ أَجرَوهُمَا مُجرَى "أَعلَمتُ" فَعَدُّوهُمَا إلى ثلاثةِ مَفعُولِينَ ، فقالوا : "أَنبَأْتُ زيدًا عمرًا خَيرَ النَّاسِ" وَ "نَبَّأْتُكَ زيدًا فَاضِلًا".(١)

ثُمَّ يَجِبُ أَن تَعلَمَ أَنَّ المَفعُولَ الثَّالِثَ فِي هَذَا البَابِ يَكُونُ الَّذِي كَانَ المَفعُولَ الثَّانِي فِي بَابِ "عَلِمتُ" ، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ هُنَاكَ مِن وُقُوعِ الجُملَةِ مَوقِعَ المُفرَدِ . وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ / قَولُهُم : ٢٤/ب "نُبِّئتُ زيدًا يَقُولُ ذَاكَ ، أَو قَالَ ذَاكَ" ، وَذَلِكَ أَنَّ بِنَاءَ الفِعلِ لِلمَفعُولِ بِهِ يَجعَلُ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا مَفعُولًا . فَـ "التَّاءُ" فِي "نُبِّئتُ" مَفعُولٌ فِي الأَصلِ ، إِذِ التَّقدِيرُ "نَبَّأَنِي فُلانٌ زيدًا يَقُولُ ذَاكَ".

فَصلٌ

الَّذِي يَقُولُ : "أَعلَمتُ أَزيدٌ أَخُوكَ أَم عَمرٌو ؟" يَأتِي بِلَفظِ الإِستِفهَامِ ، وَلَيسَ غَرَضُهُ الإِستِفهَامَ ، وَلَكِن أَن يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَد عُلِمَ مَا يَطلُبُهُ المُستَفهِمُ بِمِثلِ هَذَا الكَلامِ ، وَالَّذِي يَطلُبُهُ هُوَ مَعرِفَةُ عَينِ الَّذِي هُوَ أَخُو المُخَاطَبِ مِن بَينِ "زَيدٍ" وَ "عَمرٍو".

---

(١) انظر المقتضب ١/٦٢٣ .

"فَصلٌ فِي التَّمييز"

التَّمييزُ عَلَى ضَربَين :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ عَن تَمامِ الكَلامِ .

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ عَن تَمامِ الاسمِ .(١)

فَمِثَالُ الأَوَّلِ قولُنَا : " طَابَ زَيدٌ نَفسًا ، وَكَرُمَ أَصلًا ، وَتَصَبَّبَ عَرَقًا " وَما أَشبَهَ ذَلِكَ . فَالمَنصُوبُ فِي كُلِّ هَذَا قَد جَاءَ بَعدَ أَن تَمَّ الكَلَامُ بِالفِعلِ وَالفَاعِلِ .(٢)

ثُمَّ إِنَّ الحَاجَةَ إِلَى التَّمييزِ إِذَا كَانَت مِن أَجلِ احتِمَالِ الشَّيءِ أَجنَاسًا مُختَلِفَةً سُمِّيَ الجِنسُ المَقصُودُ إِذَا ذُكِرَ تَمييزًا ، وَالإِبهَامُ فِي هَذَا الضَّربِ الذِي يَجِيءُ بَعدَ تَمَامِ الكَلَامِ يَكُونُ فِي إِسنَادِ الفِعلِ إِلَى مَا أُسنِدَ إِلَيهِ .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِنَّمَا احتَجتَ(٣) أَن تَقُولَ : " طَابَ زَيدٌ نَفسًا " مِن حَيثُ كَانَ إِسنَادُ " طَابَ " إِلَى " زَيدٍ " يَحتَمِلُ أَن يَكُونَ مِن أَجلِ النَّفسِ وَغَيرِ النَّفسِ(٤) ، وَلَيسَ الإِبهَامُ فِي نَفسِ الطِّيبِ ، وَلَكِن فِي جَعلِهِ وَصفًا / لِزَيدٍ ، ثُمَّ إِنَّ المَنصُوبَ فِي هَذَا عَلَى ضَربَينِ : ٢٥/أ

----

(١) قال أبو علي الفارسي " أكثر ما يكون هذا الضرب في الأعداد والمقادير " . انظر المقتصد ٢ / ٧٢٢ ، والإيضاح ص ٣١٢ .

(٢) انظر الجمل للجرجاني ١٦ ، والمقتصد ٢ / ٧٢٣ .

(٣) في النسخة " احتجب " تصحيف ، وصوابه من المقتصد ٢ / ٦٩١ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢ / ٧٠ .

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ فَاعِلًا فِي المَعنَى.(١)

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ الفَاعِـلَ .

تَفسِيرُ هَذَا أَن " نَفسًا "(٢) فِي قَولِكَ : " طَابَ زَيدٌ نَفسًـا " فَاعِلُ " طَابَ " فِي الحَقِيقَةِ ، وَالأَصلُ " طَابَ نَفسُ زَيدٍ "(٣) ، ثُمَّ نُسِبَ الطِّيبُ إِلَى " زَيدٍ " مِن أَجلِ أَنَّ الشَّيءَ يُنسَبُ إِلَيهِ فِعلُ مَا هُوَ مِن سَبَبِهِ(٤) ، فَيُجعَلُ الرَّجُلُ حَسَنًا بِحُسنِ وَجهِهِ ، وَكَرِيمًا بِكَرمِ خُلُقِهِ ، وَشَرِيفًا بِشَرَفِ أَصلِهِ ، وَعَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، فَأَمَّا " اِمتَلَأَ الإِنَاءُ مَاءً " فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ لَا يَصِحُّ رَفعُ " المَاءِ " بِـ " امتَلَأَ " فَإِنَّا إِذَا رَجَعنَا إِلَى المَعنَى وَجَدنَا " المَاءَ " فَاعِلًا عَلَى الجُملَةِ مِن حَيثُ كَانَ الاِمتِلَاءُ يَقتَضِي مَالِيًـا ، وَكَانَ " المَاءُ " هُوَ المَالِي .(٥)

وَمِثَالُ الثَّانِي(٦) قَولُهُم : " كَفَى بِزَيدٍ رَجُلًا " . وَذَلِكَ أَنَّ مَعنَى هَذَا الكَلَامِ أَنَّ " زَيدًا " قَد تَكَامَلَ فِي مَعنَى الرُّجُولِيَّةِ وَتَنَاهَى فِيهَا إِلَى حَدٍّ لَا يَكُونُ مِن بَعدِهِ مُستَزَادٌ . وَ " البَاءُ " مَزِيدَةٌ ، وَ " زَيدٌ " فَاعِلُ " كَفَى " ، وَمَفعُولُ " كَفَى " مَحذُوفٌ ، وَالأَصلُ " كَفَاكَ بِزَيدٍ رَجُلًا " .

---

(١) انظر المقتصد ٢/٦٩٢ ، والأصول في النحو ١/٢٢٢ .

(٢) في النسخة " نفيا " تحريف .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٨٧ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢/٧٥ .

(٥) انظر المقتصد ٢/٦٩٣ .

(٦) يريد به الآخر ، وهو الأول في كلامه .

ثُمَّ إِنَّا إِنَّمَا قُلنَا فِي المَنصُوبِ هَاهُنَا: إِنَّهُ الفَاعِلُ فِي المَعنَى وَلَم نَقُل إِنَّهُ فَاعِلٌ كَمَا قُلنَا فِي الوَجهِ الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمكِنُنَا أَن نَجعَلَ "رَجُلًا" فَاعِلَ "كَفَى" فَنَقُولَ مَثَلًا : "كَفَى رَجُلُ زَيدٍ" كَمَا قُلنَا فِي "طَابَ زَيدٌ نَفسًا" : "طَابَ نَفسُ زَيدٍ" ؛ لِاستِحَالَةِ ذَلِكَ ، وَوَجَدنَا المَنكُورَ الذِي هُوَ "رَجُلٌ" "زَيدًا" فِي المَعنَى مِن حَيثُ كَانَ / غَرَضُنَا أَن نَصِفَهُ بِالرُّجُولِيَّةِ . كَمَا أَنَّا إِذَا قُلنَا : "كَفَى بِزَيدٍ صَاحِبًا ، وَكَفَى بِهِ صَدِيقًا ، وَكَفَى بِهِ فَارِسًا" كَانَ الغَرَضُ أَن نَمدَحَهُ بِهَذِهِ الأَوصَافِ ، وَصَحِيحٌ أَن يُقَالَ إِنَّ "الصَّاحِبَ ، وَالصَّدِيقَ ، وَالفَارِسَ" هُوَ "زَيدٌ" الذِي هُوَ فَاعِلُ "كَفَى" ، وَلَا يَصِحُّ أَن يُقَالَ هُوَ نَفسُهُ فَاعِلُ "كَفَى" فَاعرِفهُ .(١) ٢٥/ب

وَأَمَّا التَّميِيزُ المُنتَصِبُ عَن تَمَامِ الاسمِ فَنَحوَ "عِشرُونَ دِرهَمًا" . "دِرهَمُ" تَميِيزٌ لِلعِشرِينَ فِي نَفسِهِ ، لِأَنَّ الاشتِبَاهَ وَقَعَ فِيهِ ، أَهُوَ دَرَاهِمُ أَم دَنَانِيرُ أَم غَيرُهُمَا ؟ (٢) وَلَم يَقَعِ الاشتِبَاهُ فِي إِسنَادِ فِعلٍ إِلَى اسمٍ ، فَيَكُونَ تَميِيزًا عَن تَمَامِ الكَلَامِ .

ثُمَّ إِنَّا جَعَلنَا التَّميِيزَ الذِي يَنتَصِبُ عَن تَمَامِ الكَلَامِ خَاصًّا مِن حَيثُ إِنَّهُ لَيسَ كُلُّ فِعلٍ يَصِحُّ فِيهِ أَن يُنسَبَ إِلَى شَيءٍ هُوَ لِبَعضِهِ أَو لِشَيءٍ هُوَ مِن سَبَبِهِ . فَإِذَا قُلتَ : "ضَرَبَ زَيدٌ ، وَخَرَجَ عَمرٌو" لَم يَجِيء(٣) فِي شَيءٍ مِن ذَلِكَ أَن يُسنَدَ الفِعلُ إِلَى مَا هُوَ مِن سَبَبِهِ ، فَلَا يُقَالُ : "ضَرَبَ زَيدٌ غُلَامًا" أَي غُلَامُهُ ، وَ "عَدَا زَيدٌ فَرَسًا" أَي فَرَسُهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : "مَشَى زَيدٌ رِجلًا ، وَضَرَبَ زَيدٌ يَدًا" .

---

(١) يلاحظ أن المؤلف تجاهل هنا تمييز المقادير كالمساحة والوزن والكيل .

(٢) انظر الإيضاح ٣١٥ والمقتصد ٧٢٩/٢ .

(٣) هكذا في النسخة ، ولعله "لم يجز" .

فَصلٌ

إِنَّما سُمِّيَ المَصدَرُ إِذَا نُصِبَ بِالفِعلِ مَفعُولاً مُطلَقاً ، لِأَجلِ أَنَّكَ تَجِدُ المَعنَى فِي قَولِكَ : "ضَرَبتُ ضَرباً" إِنَّكَ فَعَلتَ ضَرباً ، وَهَكَذَا الحُكمُ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِهِ . وَلَيسَ كَذَلِكَ الأَمرُ فِيمَا عَدَاهُ مِن أَقسَامِ المَفعُولِ ، فَإِذَا قُلتَ : "ضَرَبتُ / زَيداً" استَحَالَ أَن يَكُونَ المَعنَى "فَعَلتُ زَيداً" ، وَإِنَّمَا يَكُونُ المَعنَى فَعَلتُ بِهِ الضَّربَ ، ٢٦/أ فَلَمَّا كَانَ لَا يَصِحُّ إِلاَّ بِالتَّقيِيدِ وَكَانَ المَصدَرُ يَكُونُ مَفعُولاً مِن غَيرِ تَقيِيدٍ وَجَبَ أَن يُسَمَّى مُطلَقاً .(١)

---

(١) هذا تلخيص كلام الفارسي في الإيضاح ص١٦٧ .

[أنواعُ المَصدَرِ]

ثُمَّ إنَّ المَصدَرَ يَكُونُ مُبهَمًا كَقولِكَ : " ضَرَبتُ ضَربًا " ،وَمَعنَى المُبهَمِ أنَّهُ يَحتَمِلُ القَلِيلَ وَالكَثِيرَ ، وَالشَّدِيدَ وَالضَّعِيفَ (١) .

وَمُؤقَّتًا (٢) : وَمَعنَى المُؤَقَّتِ أن يَكُونَ مُقدَّرًا بِالعَدَدِ كَقَولِكَ : " ضَرَبتُ ضَربَةً وَضَربَتَينِ " (٣).

وَمَعرِفَةً كَقَولِكَ : " ضَرَبتُ الضَّربَ الذِي تَعلَمُ " (٤).

----

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/١١١ : " إن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو " قمت قياما وجلست جلوسا " ،فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ،ألا ترى أنك إذا قلت : " ضربت " دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته ،فإذا قلت : " ضربت ضربا " كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في " كلهم " زيادة على ما في القوم " ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/١١٤ ، والمقتصد ١/٥٨٢ .

(٢) " المؤقت : يعني الذى له مقدار معين وإن لم يتعين هو في نفسه كقولك في الأزمنة " سرت يوماً وليلةً " ،وفي الأمكنة " سرت فرسخاً وميلاً ". انظر شرح المفصل ١/١١١ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١/١١٥ ،وشرح الفريد ٢٦٤ وفيه " يطلق على منصوب الفعل المبين المؤقت ،وإنما قلنا يطلق ،لأنه أعم منه ، لصدقه كذلك على المنصوب بشبه الفعل ".

(٤) " فأل هنا عهدية تريد ضربا معهوداً بينك وبين المخاطب . وقد تكون جنسية نحو " زيد يجلس الجلوس " تريد الجنس ". انظر الهمع ٣/١٠١ .

وَأمّا المُضافُ فَلا يَكُونُ هُوَ المَصدَرُ بِالحَقِيقَةِ ،وَلَكِن يَكُونُ الإعرابُ فِيهِ مَنقُولاً عَن مَحذُوفٍ بِتَرتِيبٍ ،وَذلِكَ أنَّكَ إذا قُلتَ : "ضَرَبتُ ضَربَ زَيدٍ " كَانَ التَّقدِيرُ " ضَرَبتُ ضَرباً مِثلَ ضَربِ زَيدٍ " ، ثُمَّ يُحذَفُ المَوصُوفُ وَتُقَامُ الصِّفَةُ مُقَامَهُ فَيَبقَى "ضَرَبتُ مِثلَ ضَربِ زَيدٍ " ثُمَّ يُحذَفُ المُضَافُ وَيُقَامُ المُضَافُ إلَيهِ مُقَامَهُ ، وَمِن شَأنِ المُضَافِ إلَيهِ إذا حُذِفَ المُضَافُ أن يَكتَسِي إعرَابَهُ (١) كَمِثلِ مَا تَرَى فِي قَولِهِ تَعَالَى ﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ (٢) ، لَمَّا حُذِفَ "الأهلُ " نُقِلَ النَّصبُ الذِي كَانَ لَهُ إلَى "القَريَةِ ".

فَقَد ثَبَتَ إذاً أن لَيسَ النَّصبُ الذِي تَرَاهُ فِي قَولِكَ : " ضَرَبتُ ضَربَ زَيدٍ "لَهُ بِالحَقِيقَةِ ،وَلَكِن لِصِفَةِ المَصدَرِ التِي هِيَ " مِثلُ " فِي قَولِكَ : ضَرَبتُ ضَرباً مِثلَ ضَربِ زَيدٍ " (٣).

---

(١) انظر المقتصد ٣٧١/١ ، والإيضاح ص ١٦٨ والهمع ١٠١/٣ .

(٢) سورة يوسف : ٨٢ ، والتقدير : "أهل القرية " انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٤١/٢ .

(٣) انظر المرتجل ١٦٠ والإيضاح ص ١٦٨ .

/ فَصـــلٌ

٢٦/ب

" وَسْطَ " إِذَا أُسكِنَ السِّينُ لَم يُستَعمَل فِي حَالِ الاختِيـــارِ إِلَّا ظَرفًا (١) ، وَمَعنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَلَا مَفعُولًا وَلَا مَجرُورًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنصُوبًا عَلَى مَعنَى " فِي " (٢) [كَـ] (٣) قَولِكَ : " جَلَستُ وَسْطَ القَومِ ".

وَيَكُونُ مُبهَمًا مِثلَ " خَلفَكَ ، وَقُدَّامَكَ " (٤) . أَلَا تَرَى أَنَّكَ

---

(١) انظر الكتاب ١/٤١١ ،وتوضيح المقاصد للمرادى ٢/٩٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٨٠ فما بعدها ، والهمع ٣/١٥٧.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/١٨٤ ،وشرح الفريد للاسفراييني ٢٦٥.

(٣) في النسخة "قولك" وصوابه ما أثبت. انظر المقتصد ١/٦٣٢.

(٤) وباقي الجهات الست. انظر شرح الكافية للرضي ١/١٨٤ ، والمرتجل ١٦١ ،وشرح المفصل ٢/٤٣.

إذا قلتَ : " جلَستُ وسْطَ القومِ " كانَ بمنزلةِ قولِكَ : " جلَستُ عِندَ القومِ " في أنَّهُ يكونُ عِبارةً عن مكانٍ غيرِ مُتَعَيِّنٍ (١) ، كما أنَّ " عِندَ " كذلِكَ ، ألا ترى أنَّ القومَ إذا تفرَّقُوا عن مَجلِسِهِم لم يقَع اسمُ الوَسْطِ على ما كانَ يقعُ عليهِ عِندَ اجتماعِهِم ! كما أنَّكَ إذا قلتَ : " جلَستُ عِندَ زيدٍ " لم يتعَيَّنِ المكانُ الذي تُريدُهُ بهِ بدَلالةِ أنَّهُ إذا قامَ مِن موضِعِهِ الذي هُوَ جالِسٌ فيهِ وتَحَوَّلَ إلى موضِعٍ آخَرَ انتقَلَ اسمُ " عِندَ " إلى ذلِكَ الموضِعِ ، فهوَ إذًا يكونُ اسمًا للمكانِ الذي يَقرُبُ مِن الإنسانِ في مجلِسِهِ . ثُمَّ قد يكونُ عِبارةً عن كونِ الشَّيءِ في ملكِ الإنسانِ كقولِهِم : " عِندَهُ مالٌ " .

وأمَّا " وسَطٌ " بالتَّحريكِ فإنَّه يكونُ اسمًا مُتَصَرِّفًا بوجُودِ الإعرابِ .

---

(١) انظر المرتجل ١٦١ .

مَعنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفعُولًا وَمَجرُورًا وَمُبتَدَأً وَخَبَرَ مُبتَدَإٍ ، تَقُولُ : " قَد اِشتَدَّ وَسَطُهُ ، وَانقَطَعَ وَسَطُهُ ، وَأَخَذتُ بِوَسَطِهِ ، وَوَضَعتُهُ فِي وَسَطِهِ ، وَوَسَطُهُ خَيرٌ مِن طَرفِهِ ، وَلَيسَ الوَسَطُ كَالطَّرَفِ " وَأَشبَاهُ ذَلِكَ .

فَصـــــلٌ

اِنتِصَابُ الحَالِ عَنِ النَّكِـــرَةِ

/ وَإِن كَانَ ظَنُّ النَّاسِ أَنَّهُ يَضعُفُ أَبَدًا ، وَأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا جَـاءَت ٢٧/أ
نَكِرَةً بَعدَ نَكِرَةٍ كَانَ الأَولَى فِيهَا أَبَدًا أَن يُجعَلَ تَابِعَةً لِلاسمِ النَّكِرَةِ قَبلَهَـا ، مِثلَ قَولِكَ : " جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ " ، وَأَنَّكَ إِذَا نَصَبتَهَا فَقُلتَ : " جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبًا " قَبُحَ (١) ، وَأَنَّ الحُكمَ ذَاكَ فِي أَي شَيءٍ كَانَ ، وَلَيسَ (٢) الأَمرُ كَذَلِكَ ، بَل يَكُونُ مِنَ الكَلَامِ مَا يَقتَضِي مَعنَاهُ أَن يُنصبَ ، وَمِثَالُهُ مَا جَاءَ فِي الخَبَرِ مِن أَنَّ النَّبِيَّ صَلَى اللَّهُ عَلَيهِ [وَسَلَّمَ] (٣) " سَبَّقَ بَينَ الخَيـلِ ، فَأَتَى فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا " (٤) . " سَابِقًا " هَا هُنَا حَالٌ مِنَ النَّكِرَةِ ، ثُمَّ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَن يُجعَلَ صِفَةً وَلَا يُنصَبُ عَلَى الحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَقتَضِي حِينَئذٍ أَن يَكُـــونَ

----

(١) مجيء الحال من النكرة غالباً لا يكون إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ، واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً ، ونقله عن سيبويه ، وإن كان دون الاتباع في القوة " ، الكتاب ٢/١١٢ ، والهمع ٤/٢١ وابن الطراوة النحوى ص ١٩١ .

(٢) في النسخة " فليس " والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة يقتضيها المقام .

(٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٢/٥ ، ١١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، من حديث ابن عمر ، قال : " سبّق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل ما ضُمّر منها من الحفياء أو الحيفاء إلى ثنية الوداع ، وأرسل ما لم يضمر منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق " الحديث ، وأخرجه أبو داود في سننه ٣/٣٩ من حديث ابن عمر رقم ٢٥٧٧ بلفظ : " أن النبي صلى الله عليه وسلم سبّق بين الخيل ،

===

المَعنَى : فَأَتَى لَهُ فَرَسٌ قَد عُرِفَ بِالسَّبقِ قَدِيمًا ، وَذَلِكَ خِلافُ الغَرَضِ ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ هُوَ وُجُودُ السَّبقِ مِنهُ فِي حَالِ إِتيَانِهِ ذَلِكَ (١) ، فَاعرِفهُ .

بَيَانٌ آخَرُ فِي الحَالِ :

قَولُهُم فِي تَفسِيرِ الحَالِ ، إِنَّكَ إِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِبًا " ، كَانَ فِي الأَصلِ بِمَعنَى : جَاءَنِي فِي حَالِ رُكُوبِهِ (٢) ، هَذِهِ اللَّفظَةُ التِي هِيَ قَولُهُم " فِي حَالِ كَذَا " يُوهِمُ بَعضَ النَّاسِ أَنَّهُ كَالتَّوقِيتِ لِمَجِيئِهِ ، وَأَنَّهُ بِمَنزِلَةِ أَن تَقُولَ جَاءَنِي فِي الوَقتِ الذِي كَانَ فِيهِ رَاكِبًا ، وَهَذَا خَطَأٌ ؛ وَذَاكَ لِأَنَّ المُرَادَ بِالحَالِ هُوَ الصِّفَةُ وَالهَيئَةُ لَا الوَقتُ ، فَهِيَ إِذًا لَفظَةٌ تُستَعمَلُ فِي مَعنَيَينِ ، وَالمُرَادُ فِي هَذَا البَابِ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ ، / يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدُّهُم الحَالَ بِأَنَّهُ الذِي يَصلُحُ جَوَابًا لِـ " كَيفَ " ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَنبَغِي أَن تَنظُرَ فِي مَعنَى " كَيفَ " أَهُوَ سُؤَالٌ عَن أَوصَافِ الأَشيَاءِ ، وَهَيآتِهَا ، وَالحَالَاتِ التِي يَكُونُ عَلَيهَا ؟ أَو (٣) عَن أَوقَاتِهَا ؟ ٢٧/ب

=== وفضّل القُرَّح في الغاية ". أما عبارة : " فجاء فرس سابقاً " فلم أجدها في كتب الحديث التي رجعت إليها ، والحديث موجود في المرتجل ١٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٤ ، والصفوة الصفية ٢/ ٤٩٨ ، والله أعلم .

(١) في النسخة كتبت " تلك " وتحتها " ذلك " والراجح - في نظري - ما أثبت .

(٢) هذا قول لأبي علي الفارسي . انظر المقتصد ١/ ٦٧١ فمابعدها .

(٣) كذا في النسخة ، والأولى " أم " .

وَلَا شُبهَةَ فِي بُطلَانِ أَن يَكُونَ سُوءَالًا عَن الأَوقَاتِ، فَإذَا قُلتَ: "كَيفَ زَيدٌ"؟ كَأنَّكَ قُلتَ: "أَسَقِيمٌ زَيدٌ أَم صَحِيحٌ؟" "أَعَالِمٌ أَم جَاهِلٌ؟"، وَلَا يَكُونُ بِمَعنَى أَهوَ فِي حَالِ طُلُوعِ الشَّمسِ أَم فِي حَالِ غُرُوبِهَا مَثَلًا؟!

*

فَصلٌ

فِي بَابِ "إِنَّ"

وَهوَ القَولُ فِيمَا يَحدُثُ مِن الأَحكَامِ بِالتَّخفِيفِ. اعلَم أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِن "إِنَّ" وَ"أَنَّ" تُخَفَّفُ وَيَبطُلُ عَمَلُهَا بِالتَّخفِيفِ.(١)

----

(١) ذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ" إذا خففت لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل.

واحتج الكوفيون بأن "إنَّ" المشددة تعمل لشبهها بالفعل الماضي في كونها على ثلاثة أحرف، فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها. واحتج البصريون بقوله تعالى: ﴿وإنْ كُلًّا لما ليوفيهم ربك أعمالَهم﴾ في قراءة من قرأ بالتخفيف.

انظر المسألة (٢٤) من الإنصاف ١/١٩٥، ومغني اللبيب ١/٢٤.

[" إنْ " المُخَفَّفَة]

ثُمَّ " إنَّ " المكسُورَةُ إذَا خُفِّفَت وَجَبَ أن يَلزَمَ اللامُ خَبَرَها (١) ،تَقُولُ : " إنْ زَيدًا لَمُنطَلِقٌ " ،وَلَا يَجُوزُ أن تَقُولَ : " إنْ زَيدٌ مُنطَلِقٌ " بِغَيرِ اللامِ ،كَمَا كَانَ يَجُوزُ فِي حَالِ التَّثقِيلِ ؛والسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أنَّها إذَا خُفِّفَت صَارَت فِي اللَّفظِ مِثلَ " إنْ " النَّافِيةِ ،فَلو لَم تُدخِلِ اللامَ لَم يُعلَم إذَا قُلتَ : " إنْ زَيدٌ مُنطَلِقٌ " أنَّكَ تُرِيدُ مَعنَى : مَا زَيدٌ مُنطَلِقٌ ، أو تُرِيدُ : إنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ . وَأمَّا فِي حَالِ التَّثقِيلِ فَلَا تَلتَبِسُ ،لِأنَّ " النَّافِيةَ" لَا تَكُونُ مُثقَلةً .

وَاعلَم أنَّ " إنَّ " المَكسُورَةَ إذَا خُفِّفَت لَم يَقَع بَعدَها مِنَ الأفعَالِ إلَّا مَا تَدخُلُ عَلَى المُبتَدأِ وَالخَبَرِ ،وَهوَ بَابُ " كَانَ " ،وَبَابُ " ظَنَنتُ ".

فَمِثالُ وُقُوعِ " كَانَ " بَعدَها قَولُه تَعالَى : / * وَإنْ كَانَ ٢٨/أ
مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ * (٢) ،وَمِثلُهُ : * وَإنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً * (٣) ،

---

(١) اختلف النحويون في هذه اللام ،فذهب سيبويه إلى أنها لام الابتداء، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وذهب بعضهم إلى أنها لام الابتداء إن دخلت على الجملة الاسمية ، والفارقة إن دخلن على الجملة الفعلية . وزعم الكوفيون إلى أن "اللام" في ذلك بمعنى " إلا " وأن " إن " قبلها نافية .
انظر هذا الخلاف في الهمع ١٨١/٢ (الكويت) ،ومغني اللبيب ٢٣١/١ فمابعدها .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٦ .

(٣) سورة البقرة : ١٤٣ .

وَاللَّامُ الَّتِي تَرَاهَا هِيَ الَّتِي قُلنَا إِنَّهَا تَلزَمُ الخَبَرَ لِلفَرقِ بَينَهَا وَبَينَ النَّافِيةِ ، وَلَو قُلتَ : " إِنْ كَانَ زَيدُ مُنطَلِقًا ، وَأَنتَ تُرِيدُ " إِنَّ زَيدًا كَانَ مُنطَلِقًا " لَم يَجُز .

وَأَمَّا وُقُوعُ " ظَنَنتُ " بَعدَهَا فَمِثَالُهُ قَولُكَ : " إِن ظَنَنتُ زَيدًا لَمُنطَلِقًا " ، اللَّامُ يَلزَمُ المَفعُولَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ المَفعُولَ الثَّانِي هُوَ خَبَرُ المُبتَدَأِ فِي الأَصلِ .

وَقَد أَجَازَ الكُوفِيُّونَ وُقُوعَ غَيرِ مَا ذَكَرنَا مِنَ الأَفعَالِ بَعدَهَا (١) ، وَأَنشَدُوا :

٧ - بِاللّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلتَ لَمُسلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ (٢)

وَيَقُولُون : إِنَّ المَعنَى : مَا قَتَلتَ إِلَّا مُسلِمًا .

---

(١) وحكوا : " إن يَزِينُك لَنَفسُكَ ، وإن يشِينُكَ لَهِيَهْ " .
انظر شرح المفصل ٨ / ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥٠٤
وأجاز الأخفش " إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت " انظر مغني اللبيب ١ / ٢٥ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية تخاطب عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام .

وللبيت روايات متعددة . انظر المفصل ٢٩٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٧١ - ٧٢ ، والجني الداني ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٥١٠ ، والخزانة ١٠ / ٣٧٣ ، والمقرب ١ / ١١٢ ، والهمع ١ / ١٤٢ ، والدرر ١ / ١١٩ . وهذه اللام تسمى الفارقة ؛ لأنها تفرق بين الإثبات والنفي ، والشاهد فيه دخول " أنْ " المخففة على الفعل " قتلت " وهو غير ناسخ .

[" أنْ " المُخَفَّفَـةُ]

وَأمَّا المَفتُوحَةُ فإنَّهَا إذا خُفِّفَت لَم يَخلُ الوَاقِعُ بَعدَهَا مِن أن يَكُونَ اسمًا أو فِعلًا .

فَإذَا كَانَ فِعلًا (١) وَجَبَ أَن يَكُونَ مَعَـهُ وَاحِدٌ مِن حُروفٍ أَربَعَـةٍ ، وَهيَ " قَد ،وَسَوفَ ،وَالسِّينُ ،وَحَرفٌ مِن حُروفِ النَّفي ".

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : " عَلِمتُ أَن قَد خَرَجَ زَيدٌ ، وَعَلِمتُ أَن سَوفَ يَخرُجُ زَيدٌ ،وَعَلِمتُ أَن سَيَخرُجُ زَيدٌ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرضَىٰ * (٢).

وَأَمَّا مِثَالُ حَرفِ النَّفيِ فَكَقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ : * وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ * (٣) في "وَحَسِبُوا أَلَّا" ،وَقَولِهِ تَعَالَى : * أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ * (٤) ثُمَّ أَنَّهُ لَا بُـدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِن تَقدِيرِهَا "هُوَ ضَمِيرُ القِصَّـةِ" ، فَالمَعنَى فِـي

---

(١) إن كان الفعل دعاءً ،أو غير متصرف باشرته " أن " كقوله تعالـى " والخامسة أن غضب الله عليها " انظر شرح الكافية الشافية ٤٩٧/١ ، والجنى الداني ٢٣٧.

(٢) سورة المزمل : ٢٠.

(٣) سورة المائدة : ٧١ ، انظر مشكل إعراب القرآن ٢٣٣/١.

(٤) سورة البلد : ٥.

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ ، وَفِي " عَلِمتُ أَنْ قَد خَرَجَ / زَيدٌ " ٢٨/ب
عَلِمتُ أَنَّهُ قَد خَرَجَ زَيدٌ ، [وَ](١) فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ ﴿ تَكُونُ فِتنَةٌ ﴾(٢)
أَنَّهُ لَا تَكُونُ فِتنَةٌ . وَفِي أَنْ لَنْ يَقدرَ عَلَيهِ أَحَدٌ [أَنَّهُ لَنْ يَقدرَ عَلَيهِ أَحَدٌ](٣).

وَإِذَا كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا اسماً كَانَ أَيضاً فِي تَقدِيرِ ضَمِيرِ القِصَّةِ كَمَا كَانَ عِندَ وُقُوعِ الفِعلِ بَعدَهَا ، فَإِذَا قُلتَ : " عَلِمتُ أَنْ زَيدٌ مُنطَلِقٌ " كَانَ التَّقدِيرُ : عَلِمتُ أَنَّهُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ ، أَي عَلِمتُ أَنَّ الأَمرَ وَالشَّأنَ هَذَا ، وَأَجمَعُوا عَلَى وُجُوبِ تَقدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ المَسَائِلِ ، فَقَالُوا فِي قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(٤) ، وَقَولِهِ تَعَالَى ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾(٥) ، إِنَّ التَّقدِيرَ : أَنَّهُ الحَمدُ لِلَّهِ ، وَأَنَّهُ لَعنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ، وَمِنَ البَيِّنِ فِي الدَّلَالَةِ

----

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) الرفع قراءة أبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٧ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥ ، والإقناع في القراءات السبع ٢/ ٦٣٥ .

(٣) إضافة يقتضيها المقام.

(٤) سورة يونس : ١٠ ، وقراءة ابن محيصن ، وبلال بن أبي بردة ، ويعقوب " أَنَّ الحَمدَ لِلَّهِ " . انظر المحتسب ١/ ٣٠٨ .

(٥) سورة الأعراف : ٤٤ .

عَلَى وُجُوبِ هَذَا التَّقْدِيرِ قَولُ الأَعشَى (١) :

٨ - فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ . (٢)

المَعنَى : لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَى ، وَمِن أَجلِ ذَلِكَ جَازَ تَقدِيمُ "هَالِكٍ" ، وَلَو كَانَ يَكُونُ الجُملَةُ بَعدَهَا إِذَا خُفِّفَت بَاقِيَةً عَلَى حُكمِهَا قَبلَ التَّخفِيفِ لَوَجَبَ أَن لَا يَجُوزَ تَقدِيمُ "هَالِكٍ" كَمَا لَا يَجُوزُ أَن يَقُولَ : "أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَى وَيَنتَعِلُ" .

---

(١) هو ميمون بن قيس من فحول شعراء الجاهلية ، لقب بالأعشى لأنه كان أعشى العينين ، وسمي صناجة العرب لأنه كان يُتغنى بشعره ، مات في السنة السابعة للهجرة . (ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٢/١ ، والأغاني ١٠٨/٩ ، والخزانة ١٧٥/١) .

(٢) ديوان الأعشى ١٩ ، ورواية الديوان :

.... أنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحيلُ

ولا شاهد على هذه الرواية .
وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، والمقتضب ٩/٣ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والتبصرة ٤٦٠/١ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، والهمع ١٤٢/١ ، والدرر ١١٩/١ .

وفي البيت "فتنة ، ويخفى" تصحيف ، وقد تكررت ثلاث مرات في تعليقه على البيت .

فَصــــلٌ

فِــي " مَـا " وَ " لَا "

اعلَم أَنَّ "مَا " حَرفٌ يَدخُلُ عَلَى القَبِيلَينِ - الإسمِ والفِعلِ - ، وَمِن حُكمِ مَا كَانَ مِن الحُرُوفِ مُشتَركًا بَينَ القَبِيلَينِ أَن لَا يَعمَلَ كَ " هَلْ ،وبَلْ ، وَهمزَةِ الإستِفهَامِ " ،إلَّا أَنَّ أَهلَ الحِجَازِ شَبَّهُوا " مَا " بِ " لَيسَ " فَأَعملُوهَا عَمَلَ" لَيسَ " / فِي رَفعِ المُبتَدأ وَنَصبِ الخَبَرِ (١) ، وَوَجهُ الشَّبَهِ أَنَّهَـا ٢٩/أ يَنفِي الحَالَ كَمَا أَنَّ " لَيسَ " كَذَلِكَ .

ثُمَّ إِنَّ تَشبِيهَهَا بِ " لَيسَ " لَا يَبلُغُ بِهَا أَن تَقوَى قُوَّةَ " لَيسَ " فِي العَمَلِ ، فَإذَا قُدِّمَ الخَبَرُ مَعَهَا بَطَلَ عَمَلُهَا ، تَقُولُ : " مَاقَائمٌ زَيدٌ " وَلَا يَجُوزُ : " مَا قَائِمًا زَيدٌ " [كَمَا جَازَ " لَيسَ قَائِمًا زَيدٌ "] (٢) ،وَذَلِكَ أَنَّ الفَرعَ يَقصُرُ لَا مَحَالَةَ عَنِ الأصلِ فِي التَّصَرُّفِ (٣) ،وَتَدخُلُ فِي خَبَرِهَـا البَاءُ لِتَأكِيدِ النَّفيِّ ،كَمَا تَدخُلُ فِي خَبَرِ لَيسَ " (٤) ، تَقُولُ : " مَا زَيـدٌ بِمُنطَلِقٍ " كَمَا تَقُولُ : " لَيسَ زَيدٌ بِمُنطَلِقٍ " .

---

(١) " ما " في لغة أهل الحجاز تعمل عمل " ليس " بشروط ،وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئا فيرتفع مابعدها بالابتداء والخبر .

الإيضـــــــاح ص ١١٠ ،والمقتصد ٤٢٩/١ ،والجمل للزجاجي ١٠٥ ،والنحو بين التميميين والحجازيين ٣٢ .

(٢) وردت بالهامش مع إشارة إلى أنها من المتن .

(٣) انظر المقتصد ٤٣٣/١ .

(٤) وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين ،وأما الكوفيون فعلى نصب الخبر بعدها بحذف حرف الجر ،لأن قياس " ما " ألا تعمل لعدم اختصاصها ، راجع الإنصاف مسألة رقم (١٩) ١٦٥/١ .

وَإِذَا نَقَضتَ (١) النَّفيَ بَطُلَ عَمَلُهَا (٢) ،تَقُولُ : " مَا زيدٌ إِلَّاقَائِمٌ" فَترفَعُ " قَائِمًا " البتَّةَ ،وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا كَانَ لَهَا عَملٌ مِن أَجلِ تَشبِيهِهَا بِ " لَيسَ " ،وَوَجهُ الشَّبهِ بَينَهَا وَبينَ " لَيسَ " هُوَ " النَّفيُ " [فَإِذَا بَطَلَ النَّفيُ] (٣) زَالَ الشَّبَهُ ،وَإِذَا زَالَ الشَّبَهُ وَجَبَ أَن يَزُولَ العَمَلُ الذِي كَانَ مِن أَجلِ الشَّبَهِ .

وَأَمَّا " لَيسَ " فَلَا يَبطُلُ عَمَلُهَا بِنَقضِ النَّفيِ ،وَذَلِكَ أَنْ لَم تَكُنِ العِلَّةُ فِي كَونِهَا عَامِلَةً أَنَّهَا تُفِيدُ النَّفي ،وَلَكِنَّ العِلَّةَ كَونُهَا فِعلًا ،وَنَقضُ النَّفيِ لَا يَسلُبُهَا الفِعلِيَّةَ ،أَلَا تَرَى أَنَّ الأَحكَامَ التِي لَهَا حَكَمُوا بِكَونِهَا فِعلًا مِن اتِّصَالِ ضَمِيرِ (٤) المَرفُوعِ بِهَا نَحوَ " لَستُ ،وَلَستُمَا " وَمن أَنَّ الضَّمِيرَ يَستَكِنُ فِيهَا نَحوَ " زيدٌ لَيسَ مُنطَلِقًا " لَا يَزُولُ عَنهَا بِنَقضِ النَّفيِ .

وَجُملَةُ الأَمرِ أَنَّهَا أَصلٌ بِنَفسِهَا فِي العَمَلِ ،وَلَيسَت مَحمُولَةً عَلَى شَيءٍ بِشَبهٍ ويزولَ عَمَلُهَا بِزَوَالِ ذَلِكَ الشَّبَهِ ،وَإِنَّمَا حُكمُهَا حُكمُ " كَانَ " وَأَخوَاتِهَا فِي أَنَّهَا أُصُولٌ بِأَنفُسِهَا / فِي العَمَلِ. ٢٩/ب

----

(١) في النسخة " نغضت " تصحيف .

(٢) انظر الكتاب ١/٥٩.

(٣) وردت بالهامش مع الإشارة إليها .

(٤) في النسخة " ضميره " والأولى ما أثبت.

[لَا النَّافِيَةُ لِلجِنسِ]

وَأَمَّا " لَا " فَإِنَّ الأَصلَ فِيهَا إِذا عَمِلَت أَن تَكونَ عَامِلَةً عَمَلَ نَقِيضِهَا الذِي هُوَ "إِنَّ" فَتَنصِبُ المُبتَدَأَ وَتَرفَعُ الخَبَرَ. ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَت عَلَى النَّكِرَةِ المُفرَدَةِ بُنِيَت مَعَهَا عَلَى الفَتحِ (١)، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا: "لَا خَيرًا مِن زَيدٍ عِندَنَا" فَنَصَبُوا "خَيرًا" وَنَوَّنُوهُ كَمَا تَرَى، فَلَولَا أَنَّهَا عِندَهُم عَامِلَةٌ عَمَلَ "إِنَّ" لَمَا كَانَ يَنبَغِي أَن يَجِيءَ الاسمُ بَعدَهَا مَنصُوبًا مُنَوَّنًا، وَهِيَ إِذَا دَخَلَت عَلَى المُضَافِ إِلَى النَّكِرَةِ كَانَ التَّقدِيرُ فِي الحَرَكَةِ الحَادِثَةِ بِدُخُولِهَا فِي المُضَافِ أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعرَابٍ، وَأَنَّهَا نَصبٌ صَحِيحٌ بِدَلَالَةِ أَنَّ الذِي هُوَ نَظِيرُ المُضَافِ وَهُوَ "المُضَارِعُ [لَه] (٢) قَد انتَصَبَ بِهَا انتِصَابًا صَحِيحًا، وَمَعنَى قَولِنَا: "انتِصَابًا صَحِيحًا" أَنَّكَ تَجِدُهُ مُنَوَّنًا.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَت عَلَى (٣) النَّكِرَةِ المُفرَدَةِ كَقَولِكَ: "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ" فَإِنَّ الأَصلَ كَانَ فِيهَا أَن يُقَالَ: "لَا رَجُلًا"

----

(١) ويحذف التنوين للبناء، نحو " لا ريبَ فيه " وتصير " لا " معها كالكلمة الواحدة تشبيهًا بـ " خمسة عشر ".
انظر الجنى الداني ٣٠٠، والمرتجل ١٧٩، واللمع ٩٧.

(٢) هو الشبيه بالمضاف وهومصطلح موجود في الايضاح ص ٢٣٩
وانظر المقتصد ٢/ ٨٠٨، ٨١٣.

(٣) في النسخة " عن " والصواب ما أثبت.

بِالتَّنوِينِ(١) ، مِن حَيثُ بَيَّنَا أَنَّهُم قَد نَزَّلُوهَا مَنزِلَةَ " إِنَّ " فِي العَمَلِ ،بِالدَّلِيلِ الذِي ذَكَرنَاهُ مِن مَجِيءِ الاسمِ بَعدَهَا مُنَوَّنًا كَقَولِكَ : " لَا خَيرًا مِن زَيدٍ " ، إِلَّا أَنَّهُم أَرَادُوا أَن يَكُونَ فِي اللَّفظِ دَلِيلٌ عَلَى قَصدِهِم استِغرَاقَ الجِنسِ بِالنَّفيِ ،فَبَنَوا الاِسمَ مَعَهَا عَلَى الحَرَكَةِ التِي مِن شَأنِهَا أَن تُحدِثَهَا فِيمَا تَدخُلُ عَلَيهِ ، فَحَذَفُوا التَّنوِينَ لِذَلِكَ .

وَلَفظُ صَاحِبِ الكِتَابِ فِي هَذَا أَن يَقُولَ : " فَنَصَبُوهُ نَصبًا بِغَيرِ تَنوِينٍ "(٢) / ، فَإِذَا قُلتَ : "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ" كُنتَ عَمَّمتَ بِالنَّفيِ قَلِيلَ هَذَا الجِنسِ وَكَثِيرَهُ ،وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَن تُثبِتَ بَعدَهَا شَيئًا مِن الجِنسِ الذِي نَفَيتَهُ بِهَا(٣) ،لَو قُلتَ : " لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَكِن رَجُلَانِ " كَانَ مُحَالًا . ٣٠/أ

وَأَمَّا المَذهَبُ الآخَرُ فِيهَا - الذِي هُوَ أَن تَعمَلَ عَمَلَ " لَيسَ " - كَقَولِكَ : " لَا رَجُلٌ أَفضَلَ مِنكَ " - فَإِنَّهُ قَلِيلٌ فِي الاستِعمَالِ(٤) ،

---

(١) اسم " لا " المفرد النكرة أمعرب أم مبنى ؟ هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ،ذهب فيها الكوفيون إلى أنه معرب منصوب، والبصريون إلى أنه مبنى على الفتح .

انظر حججهم في الإنصاف مسألة رقم (٥٣) ٣٦٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٤/٢ ،ولفظه (" لا " تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين) .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٧/٤ ،والمقتصد ٧٩٩/٢ .

(٤) وذهب إليه سيبويه وطائفة من البصريين ،ومنعه الأخفش والمبرد وانظر الكتاب ٣٠٠/٢ ، وشرح التصريح ١٩٩/١ .

ثُمَّ إنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَهَا القَطْعُ فِي هَذَا المَذهَبِ عَلَى أَنَّ القَصدَ استِغـــراقُ الجِنسِ بِالنَّفيِّ ،وَإِنَّمَا يُعلَمُ ذَلِكَ مِن طَرِيقِ المَعنَى والاستِدلَالِ بِالحَـالِ[١] ؛ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَن تَقُولَ : "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَكِن رَجُلَانِ " كَمَا يَجُوزُ ذَلِـكَ إِذَا قُلتَ : " مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ،وَلَيسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ".

وَمِن قُصُورِ " لَا " هَذِهِ أَنَّهَا لَا تَدخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكِرَةِ[٢] ، فَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : " لَا زَيدٌ أَفضَلَ مِنكَ " كَمَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : " مَا زَيدٌ أَفضَلَ مِنكَ ".

---

(١) راجع التبصرة والتذكرة ١/٣٨٧.

(٢) وأجاز ابن جني وابن الشجرى إعمالها عمل " ليس " في المعرفة ، وعلى ذلك جاء قول النابغة الجعدى :

وحلَّت سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا   سِواها ولا في حُبِّها مُتراخِيـــا

انظر : أمالي ابن الشجري ١/٢٨٢ ،ومغني اللبيب ١/٢٤٠ ، والجني الداني ٣٠٢.

فَصْــــــلٌ

إِذَا كُرِّرت "لَا" وَالاسمُ بَعدَهَا نَكِرَةٌ جَازَ فِيهِ أَربَعَةُ أَوجُـهٍ: فَتحُهُمَا مَعًا، كَقَولِكَ: "لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"، وَرَفعُهُمَا مَعًا، كَقَولِكَ: "لَا حَولٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ"، وَفَتحُ الأَوَّلِ وَرَفعُ الثَّانِي مَعَ التَّنوِينِ، كَقَولِكَ: "لَا حَولَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ"، وَفَتحُ الأَوَّلِ وَنَصبُ الثَّانِي مَعَ التَّنوِينِ (١)، كَقَولِكَ: "لَا حَولَ وَلا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ"، وَعَلَى ذَلِكَ أَنشَدُوا:

٩ - لَا نَسَبَ اليَومَ وَلَا خُلَّـــةً / اِتَّسَعَ الخَرقُ عَلَى الرَّاقِــــعِ (٢) ٣٠/ب

بِنَصبِ "خُلَّةٍ" وَالتَّنوِينِ.

---

(١) وزاد ابن يعيش في شرح المفصل ١١٣/٢، رفع الأول ونصب الثاني، فتقول: "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله" فيكون الرفع على أن "لا" بمعنى "ليس" ترفع الاسم وتنصب الخبر.
وقد منعه البعلي في الفاخر ١٢٧/أ، وأضاف عبد القاهر في المقتصد ٨٠٧/٢ اعتبار الأولى نافية مبنية على الاسم، والثانية بمعنى "ليس" كأنك تقول: لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله.

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل هو لأبي عامر جدّ العباس ابن مرداس وهو من شواهد الكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٣، ١٣٨/٩، واللمع ٩٨، وشرح التصريح ٢٤١/١، والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١، والهمع ١٤٤/٢، ٢١١، والدرر ١٩٨/٢، ٢٣٨.
و"الراقع" أو "الراتق" - كما جاء في بعض الروايات - هو الذى يصلح موضع الفساد من الثوب.
والشاهد فيه "ولا خُلَّةً" حيث نصب المعطوف - على تقدير زيادة "لا" لتأكيد النفي - عطفا على محل اسم "لا".

فإن كانَ الواقِعُ بعدها معرِفَةً لم يَجُز إلَّا الرَّفعُ ؛ لِأنَّها لا تعمَلُ في المَعارِفِ ،تَقُولُ : " لَا زَيدٌ في الدَّارِ ولَا عمرٌو " و " لَا زَيدٌ قَائِمٌ ولَا عمــرو قاعِدٌ " ،لَيسَ لِلمعرِفَةِ بَعدهَا إلَّا الرَّفعُ بِالابتِدَاءِ ،لِأنَّها إِذَا عمِلَت أوجبَت اِستِغرَاقَ الجِنسِ ،وَذَلِك مُحالٌ فِي المَعرِفَةِ ،لِأنَّ المَعرِفَةَ يَكُونُ لِلشَّيءِ بِعَينِــهِ وَلا يَكُونُ جِنسًا .

ثُمَّ يَجِبُ أن تعلَمَ أنَّهُ لا يَصِحُّ ارتِفَاعُ الاسمِ بَعدَهَا إلَّا مَعَ التَّكرِير ، فَلَــو قُلتَ : "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ" وَأَنتَ تُرِيدُ النَّافِيَةَ لِلجِنسِ لَا الَّتِي تَكُــو نُ بِمَعنَى "لَيسَ" لَم يَجُز ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفعُ الاِسمِ بَعدَهَا بِالابتِــدَاءِ إلَّا وَهِيَ مُكَرَّرَةٌ لَزِمَ مِن ذَلِكَ أنْ لَا يَصِحَّ وُقُوعُ المَعرِفَةِ بَعدَهَا إلَّا وَهِــيَ مُكَرَّرَةٌ (١) مِن حَيثُ كَانَتِ المَعرِفَةُ لَا تَقَعُ بَعدَهَا إلَّا مَرفُوعَةً بِالابتِدَاءِ .

ثُمَّ المَعنَى فِي التَّكرِيرِ أنَّهَا إِذَا كُرِّرَت كَانَت جَوَابًا لِمَن يَدَّعِي أَحَـــدَ شَيئَيــنِ ،فَإِذَا قُلتَ : " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امرَأَةٌ " كُنتَ أَجَبتَ بِهِ مَن يَقُولُ : " أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَم امرَأَةٌ ؟ " (٢) ، وَلَا يَقُولُ هَذَا - أَعنِي "أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَم امرَأَةٌ " - إلَّا [لِـ] (٣) مَن يُثبِتُ كَونَ أَحدِهِمَا فِي الدَّارِ لَا بِعَينِهِ ،لِأنَّهُ لَا يُسأَلُ بِـ " أَم وَالهمزَةِ " إلَّا بَعدَ أَن يُثبَتَ وُجُودُ أَحَـــدِ شَيئَيــنِ بِغَيرِ عينِهِ ،وَيُطلَبَ مِنَ المَسئُولِ أَن يُعيِّنَ الثَّابِتَ مِنهُمَا .

---

(١) كقولك : " لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو " ولا يحسن " لا زيدٌ في الدار وعمرٌو " من غير تكرير " لا " . انظر المقتصد ٨٢٠/٢ ،والتبصــرة والتذكرة ٣٩٠/١ .

(٢) في النسخة " امرأةً " بالنصب ،والصواب ما أثبت ، انظر المقتصد ٨٢٠/٢ .

(٣) إضافة يلتئم بها الكلام.

/ فَصــــــلٌ ١/٣١أ

وَفي " لَا " أَصلٌ آخرُ ،وَهوَ أَنَّهُ يَكُونُ لَها حالَتَانِ :

حَالَةٌ تَعمَلُ فِيهَـا لَفظـًا وَمَعنًى ،وَذلِكَ كَقَولِكَ : "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ،وَلَا خَيرًا مِن زَيدٍ ".

وَحالَةٌ يَكُونُ الِاسمُ بَعدَهَا مَحمُولًا عَلَى عَامِلٍ سِوَاهَا ،وَيَكُونُ دُخُولُهَا وَسُقُوطُهَا مِن حيثُ اللَّفظُ وَاحِدًا ، مِثالُ ذَلِكَ قَولُهُ :

١٠ - * أَمْسَى بِبَلْدَةِ لَا عَمّ وَلَا خَالِ * (١)

"العَمُّ والخَالُ "مَجرُورَانِ بِإِضَافَةِ " البَلدَةِ" إِلَيهِمَا ،كَمَا يَكُونَانِ إِذَا لَم يَدخُل " لَا " ،وَقُلتَ : " بِبَلدَةِ عَمٍّ وَخَالٍ " ،عَمِلَت " لَا " فِي المَعنَى دُونَ اللَّفظِ ،وَهوَ أَن نَفَت كَونَ " البَلدَةِ" التِي هِيَ بِهَا بَلَدُ عَمٍّ وَخَالٍ ،

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني -يرثى أخا له من أمه- في ديوانه ٢١٠ ، وصدره :

* بعد ابن عاتكةَ الثاوى على أَبَوَى *

وفيه " أضحى " بدل "أمسى ".

و "أبوى " اسم موضع بالشام أو جبل بالشام . وهو في الحماسة لأبي تمام ٤٣٨/١ ،وشرحها للمرزوقي ٩٠١/٢ ، والتبريزى ١٨٥/٢ ، ومعجم البلدان (أبوى) ٨٠/١ .

والشاهد فيه مجيء الاسمان بعد " لا " وهما "العم والخـال " مجرورين بإضافة "البلدة " إليهما ،كما يكونان إذا لم تدخل " لا " عليهما ،و " لا " ها هنا عاملة في المعنى دون اللفظ .

وَمِن هَذَا قَولُهُم : "بَقِيَ بِلَا مَالٍ"[١] ، "مَالٌ" مَجرُورٌ بِالبَاءِ كَما تَكُونُ إِذَا لَم تَدخل "لَا" ، لَا أَنَّهُ مَنفِيٌّ[٢] فِي المَعنَى كَما يَكُونُ إِذَا أَعمَلتَهَا فِي اللَّفظِ ، فَقُلتَ : "لَا مَالَ مَعَهُ".

---

(١) وحكى بعض النحاة عن الكوفيين أن "لا" في مثل هذا اسم بمعنى "غير" لدخول حرف الجر عليها .

انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٠ ، والجنى الداني ٣٠٦ .

(٢) كذا في النسخة ، ووجهه إلّا أنه منفي .

فَصـــــلٌ

فِـي الـــوَاوِ بِمَعنَى " مَعَ "

" الوَاوُ " أَصلُهَا أَن تَكُونَ عَاطِفَةً تُشرِكُ الثَّانِي فِيمَا دَخَلَ فِيـــهِ الأَوَّلُ ،فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو " كَانَ المَعنَى أَنَّهُمَا قَدِ اشتَرَكَـا فِي المَجِيءِ عَلَى الجُملَةِ ،وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا اصطَحَبَا فِيهِ ،بَل يَجُوزُ فِي الأَمرِ الأَكثَرِ أَن يَكُونَا قَد جَاءَا فِي وَقتَينِ (١) ،فَإِذَا نُصِبَ مَا بَعدَهَا أَوجَبَـتِ المُصَاحَبَةَ ،وَذَلِكَ فِي مِثلِ قَولِهِم : " جَـاءَ البَردُ وَالطَّيَالِسَةَ " (٢) ،المَعنَى هَا هُنَا عَلَى أَنَّ الطَّيَالِسَةَ وَالبَردَ كَانَا مَعًا ،وَذَلِكَ أَنَّهُم يَعنُونَ بِالطَّيَالِسَـةِ " الأَكسِيَةَ " (٣) وَهِيَ تُلبَسُ عِندَ البَردِ ،فَكَأَنَّهَا / تَجِيءُ مَعَـــهُ (٣١/ب) مِن حَيثُ إِنَّهَا إِذ لَم يُستَعمَل إِلا عِندَ وُقُوعِ البَردِ صَارَت كَالشَّيءِ يَجِـيءُ بِمَجِيءِ الشَّيءِ ،إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطَّرِدُ هَذَا فِي كُلِّ مُصطَحِبَيـنِ ، فَلَا يَجُوزُ أَن

----

(١) هذا مذهب البصريين ومفاده أن الواو لا تقتضي الترتيب ،وذهب بعضهم إلى أنها تفيد الترتيب .

راجع شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٤ ، والجني الداني ١٨٨ ، ومغني اللبيب ٢/٣٥٤ .

(٢) في الكتاب ١/٢٩٨ وانظر الأصول ١/٢١٠ ،والمقتصد ٢/٦٦٠ وشرح المفصل ٢/٤٨ ،وشرح الكافية للرضي ١/١٩٥ .

(٣) " الطَّيلَسُ الطَّيلَسَانُ : ضرب من الأكسية ،وجمع الطيلس والطيلسان طيالس وطيالسة . دخلت فيه الهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرَّب " . اللسان (طلس) ٦/١٢٥ .

تَقُولَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرًا " ،تَزعُمُ أَنَّكَ أَرَدتَ " مَعَ عَمرٍو " ،وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَيئَينِ يَجِبُ الإِصطِحَابُ فِيهِمَا عَلَى مَجرَى العَادَةِ كَمِثلِ الأكسِيَةِ وَالبردِ ،وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُكَ : " لَو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا [لِرَضِعَهَا] [(١)] ، المَعنَى " مَعَ فَصِيلِهَا " [(٢)] ،وَلَيسَ يُتَصَوَّرُ هَذَا التَّركُ إِلَّا فِيمَا بَينَ النَّاقَةِ وَالفَصِيلِ ، لِأَنَّ المَعنَى عَلَى أَن يُخَلَّ [(٣)] الفَصِيلُ ، فَلَا يُمنَعُ مِن أَن يَرضَعَ ، وَلا يُفَرَّقُ بَينَ النَّاقَةِ وَبَينَهُ ،وَلَو أَنَّكَ أَرَدتَ إِفرَادَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا بِالتَّركِ مِثلَ أَن تَقُولَ : " تُرِكَتِ النَّاقَةُ فِي المَرعَى وَتُرِكَ الفَصِيلُ فِي البَيتِ " لَم يَكُن هَذَا النَّصبُ ،لِأَنَّ التَّركَ هَاهُنَا يَكُونُ بِمَعنَى " الإِرسَالِ " فِي النَّاقَةِ ،وَبِمَعنَى " الحَبسِ " فِي الفَصِيلِ .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام ،انظر الكتاب ١/٢٩٧ والأصول ١/٢١٠ والجمل للجرجاني ٢٠ .

(٢) في الكتاب ١/٢٩٧ ،وانظر شرح المفصل ٢/٤٨ ،وتوضيح المقاصد للمرادى ٢/١٠٠ وفيه : " العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة ترأمُ فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعها ،وهذا تكلف وتكثير عبارة ،فهو ضعيف . والوجه النصبُ على معنى : لو تركت الناقة مع فصيلها ".

(٣) " يُخَلُّ من الخِلال وهو " عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع ولا يقدر على المص ، وفصيل مخلول إذا غُرز خِلالٌ على أنفه لئلا يرضع أمه " اللسان (خلل) ١١/٢١٩ " وخللتُ الفصيل : إذا جعلت في لسانه عوداً لئلا يرتضع " . مجمل اللغة (خلّ) ٢/٢٧٦ .

ثُمَّ إِنَّ فِيهِ أَصلًا آخَرَ ، وَهوَ أَنَّكَ إِذا قُلتَ : " جاءَني زيدٌ وعَمرو " لَم يَكُن أَحَدُهُمَا بِأَنَّ تَقَدُّمَهُ في الذِّكرِ أَولى مِنَ الآخَرِ ، وَلَم يَفتَرِقِ المَعنى بِأَن تَقُولَ : " جاءَني عَمرو وَزيدٌ ".

وَلَيسَ كَذَلِكَ المَسَائِلُ التِي تَكُونُ الوَاوُ فِيهَا بِمَعنَى " مَعَ " ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهَا التَّقدِيمُ وَالتَّأخِيرُ [١] ، فَلَو قُلتَ : " جاءَ الطَّيالِسَةُ وَالبَرْدَ " وَ " لَو تُرِكَ الفَصِيلُ وَالنَّاقَةَ " لَم يَستَقِم . ثُمَّ إِنَّهُ لا يَكُونُ هَذا النَّصبُ حَتَّى / يَكُونَ فِي الكَلامِ فِعلٌ مِثلُ " جاءَ " وَمِثلُ " تُرِكَ "، ٣٢/أ

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٨٣ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٩٥ .

فَلَيسَ كُلُّ مَوضِعٍ يَكُونُ فِيهَا بِمَعنَى " مَعَ " فَإِنَّ الاسمَ يُنصَبُ بَعدَهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُم قَالُوا : " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ "(١) وَ " كُلُّ طَيرٍ وَشَكْلُهُ " فَلَم يَنصبُوا وَإن كَانَ المَعنَى " مَعَ ضَيعَتِهِ ، وَمَعَ شَكلِهِ "(٢) ، وَمِثلُهُ : " أَنتَ أَعلَمُ وَزَيدٌ " أي مَعَ زَيدٍ .

وَقَد يَجِيءُ النَّصبُ فِي بَعضِ المَسَائِلِ عَلَى تَأوِيلِ مَعنَى فِعلٍ ، فَمِن ذَلِكَ قَولُهُم : " مَا شَأنُكَ وَزَيدًا " تَأَوَّلُوهُ(٣) عَلَى مَعنَى " مَا تَصنَعُ وَزَيداً " ، وَدَعَاهُم إلَى ذَلِكَ أَنَّهُم كَرِهُوا العَطفَ عَلَى ضَمِيرِ المَجرُورِ الذِي هُوَ " الكَافُ " ، وَإِذَا أَضَافُوا الشَّأنَ إِلَى اسمٍ ظَاهِرٍ كَانَ الاختِيَارُ فِيهِ العَطفَ(٤)

---

(١) في الكتاب ١/٢٩٩ ، " وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعتُه ، وما أنت وعبدُالله .." ، وانظر المصدر نفسه ١/٣٠٥ ، والإيضاح ص ٣٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٣٣٢ ، ٥٥٤ ، ٥٩٦ .

(٢) وأجازه الصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٢٥٧ وانظر تعليق محققه على ذلك ، والفاخر لوحة / ١٣٠ ب والهمع ٣/٢٤١ ، وشرح التصريح ١/٣٤٣ .

(٣) في النسخة " اتاولوه " ، تحريف .

(٤) ويجوز فيه النصب مفعولا معه ، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب وعدَّ العطف واجباً فيه لأنه أصل فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة . انظر شرح الكافية للرضي ١/١٩٦ ، والهمع ٣/٢٤٢ .

نَحو : " مَا شَأنُ عَبدِاللهِ وَزيدٍ ؟ " وَذلِكَ أَنّ العَطفَ عَلى الظَاهِرِ المجرُورِ لا يَمتَنِع(١) كَمَا يَمتَنِعُ عَلى الضَّمِيرِ إذَا كَانَ ضَمِيرَ مَجرُورٍ(٢)، فَلَمَّا كَانَ كَذلِكَ لَم يَتَكَلَّفُوا تأَوّلَ مَعنَى فِعلٍ كَمَا تَكَلَّفُوهُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَمَّا جَاءَت فِيهِ بِمَعنَى [مع](٣) ثم لَم يُنصَب الاسمُ بَعدَهَا لِخُلُوِّ الكَلَامِ مِن الفِعلِ قَولُهُم : " مَا أَنتَ وَزَيدٌ " وَأَنشَدَ :

١١- يَا زِبرِقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ مَا أَنتَ، وَيبَ أَبِيكَ، وَالفَخرُ ؟(٤)

أي : مَعَ الفَخرِ .

---

(١) في النسخة "لا يمتنع" والأولى - في نظري - إسقاط الواو.

(٢) يقول ابن مالك :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندى لازما، إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا

انظر شرح ابن عقيل على الالفية ٣/٢٣٩.

(٣) إضافة يقتضيها المقام.

(٤) البيت للمخبل السعدى واسمه ربيع بن ربيعة (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، والشعر والشعراء ١/٤٢١، والاغاني ١٣/١٩٣).

وهو من شواهد الكتاب ١/٢٩٩، والمفصل ٥٨، وشرحه لابن يعيش ٢/٥١، والمقتصد ٢/١٠٥٩، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٩، والخزانة ٤/١٥٠، والدرر ٢/١٩٦. ويب أبيك : تحقير له وتصغير، وويب مثل ويل .

والشاهد فيه : رفع "الفخر" عطفا على "أنت" مع أن "الواو" في معنى "مع"، ويمتنع النصب إذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه، وللصيمرى رأى مخالف . وانظر الكتاب ١/٢٩٩.

فَصلٌ فِي "إِلَّا"

أَوَّلُ مَا يَنبَغِي أَن تَعلَمَ فِي " إِلَّا " أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ:

حَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلَةً لَفظًا وَمَعنًى ،

وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا عَامِلَةً فِي المَعنَى دُونَ اللَّفظِ .

فَمِثَالُ / الأَوَّلِ قَولُنَا : "جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيدًا " ، عَمِلَت ٣٢/ب
كَمَا تَرَى فِي لَفظِ " زَيدٍ " فَنَصَبَتهُ (١) ،وَعَمِلَت فِي المَعنَى مِن حَيثُ أَخرَجَتهُ مِن إِثبَاتِ المَجِيءِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ القَومُ .

وَمِثَالُ الثَّانِي قَولُنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ " ،عَمِلَت فِي المَعنَى مِن حَيثُ إِنَّهَا أَوجَبَت إِثبَاتَ المَجِيءِ لِـ " زَيدٍ " وَنَفَيَهُ عَمَّن عَدَاهُ ،وَلَم تَعمَل فِي اللَّفظِ مِن حَيثُ كَانَ " زَيدٌ " مَرفُوعًا بِأَنَّهُ فَاعِلُ "جَاءَنِي " ،كَمَا كَانَ فِي قَولِكَ : "مَا جَاءَنِي زَيدٌ ".(٢)

----

(١) هذا مذهب طائفة من الكوفيين ،والمبرد والزجاج ،وذهب البصريون إلى أن ناصب المستثنى بفعل أو معناه بتوسط إلَّا ، وارتضاه الجرجاني في المقتصد ٢/ ٧٠٠ ،وانظر الإيضاح ص ٢٠٥ .

(٢) انظر المقتصد ٢/ ٧٠١ .

وإذ قد عرفت هذه الجملة فينبغي أن تعلم أنها لا يخلو من أن يجيء في كلام موجب أو غير موجب، وغير الموجب هو المنفي والنهي والاستفهام، والموجب ما لم يكن واحداً من هذه الثلاثة، وهو الخبر المثبت كقولك : " جاءني القوم "، والأمر كقولك : " ليذهب القوم ".

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنهم يقولون : إنها تأتي مرة بعد تمام الكلام، وأخرى قبل تمامه، وليس المراد بتمام الكلام ها هنا ما هو المعروف من أن يكون الفعل قد أخذ فاعله والمبتدأ خبره، ولكن المراد لمجيئها بعد تمام الكلام أن يجيء بعد أن يكون قد ذكر في الكلام مستثنى منه (١)، وعلق الحكم الذي يراد إخراج المستثنى منه بمذكور، ومثال ذلك قولنا : " جاءني القوم إلا زيداً "، قد جاءت " إلا " كما ترى بعد ذكر مستثنى منه وهو " القوم "، وتعليق الإثبات به، والمعنى في / مجيئها قبل تمام الكلام أن تجيء من قبل أن يكون قد ذكر في الكلام مستثنى منه، وعلق الحكم الذي أريد إخراج ما بعد " إلا " ٣٣/أ

----

(١) انظر الإيضاح ص ٢٠٦، والمقتصد ٢/ ٧٠١ - ٧٠٢.

مِنهُ بِمَذكُورٍ ،وَمِثَالُهُ قَولُنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ " ، لَيسَ فِي هَذَا الكَلَامِ مُستَثنَى مِنهُ مَذكُورٌ كَ "القَومِ" فِي "جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيدًا" ،والحُكمُ الذِي أَرَدتَ إِخرَاجَ " زَيدٍ " مِنهُ - وَهوَ نَفيُ المَجِيءِ - لَيسَ لَهُ فِي اللَّفظِ مَذكُورٌ تَزعُمُ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ ،وَإِنَّمَا يُعلَمُ ذَلِكَ فِي المَعنَى مِن حَيثُ يُعلَمُ أَنَّ المَعنَى عَلَى نَفيِ المَجِيءِ عَن كُلِّ مَن عَدَا زَيدًا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَن لَيسَ المَعنَى فِي تَمَامِ الكَلَامِ فِي هَذَا البَابِ هُوَ المَعرُوفُ المُعتَادُ أَنَّهُم يَعُدُّونَ نَحوَ " مَا رَأَيتُ إِلَّا زَيدًا ، وَمَا مَرَرتُ إِلَّا بِزَيدٍ " مَعَدَّى "مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ " فِي أَنَّهُم يَجعَلُونَ " إِلَّا " قَد جَاءَت قَبلَ تَمَامِ الكَلَامِ ، مَعَ عِلمِنَا بِأَنَّ قَولَنَا : " مَا رَأَيتُ ، وَمَا مَرَرتُ " كَلَامٌ تَامٌّ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّهَا لَا تَجِيءُ قَبلَ تَمَامِ الكَلَامِ إِلَّا فِي غَيرِ المُوجَبِ ، كَقَولِنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ ،وَهَل جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ ،وَلَا يَخرُجُ إِلَّا زَيدٌ ،وَلَا يَكُن مَعَكَ إِلَّا زَيدٌ " ،وَمِثلُهُ " مَا رَأَيتُ إِلَّا زَيدًا ،وَمَا مَرَرتُ إِلَّا بِزَيدٍ ،وَهَل رَأَيتَ إِلَّا زَيدًا ،وَهَل مَرَرتَ إِلَّا بِزَيدٍ ،وَلَا تَضرِب إِلَّا زَيدًا ،وَلَا تَمُرَّ إِلَّا بِزَيدٍ ".

فَأَمَّا فِي المُوجَبِ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا بَعدَ تَمَامِ الكَلَامِ، كَقولِكَ : "جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيدًا ، وَرَأَيتُ القَومَ إِلَّا زَيدًا ، وَمَرَرتُ بِالقَومِ إِلَّا زَيدًا" ، / وَلَا يَجُوزُ ٣٣/ب أَن تَجِيءَ بِهَا قَبلَ تَمَامِ الكَلَامِ ، فَلَو قُلتَ : "جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ ، وَرَأَيتُ (١) إِلَّا زَيدًا " لَم يَكُن كَلَامًا .

وَاعلَم أَنَّهَا إِذَا جَاءَت فِي غَيرِ المُوجَبِ بَعدَ كَلَامٍ تَامٍّ (٢) كَانَ فِي الِاسمِ بَعدَهَا وَجهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يُنصَبَ عَلَى الاستِثنَاءِ ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيدًا " ، وَكَقِرَاءَةِ مَن قَرَأَ ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنهُم ﴾ (٣).

وَالوَجهُ الثَّانِي : أَن يُجعَلَ [الِاسمُ] (٤) بَعدَ " إِلَّا " - الَّذِي هُوَ المُستَثنَى - تَابِعًا لِلاسمِ قَبلَ " إِلَّا " - الَّذِي هُوَ المُستَثنَى مِنهُ - فَتَقُولُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ ، وَمَا رَأَيتُ أَحَدًا إِلَّا زَيدًا ، وَمَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيدٍ " ،

---

(١) في النسخة " وريت " بإسقاط الهمزة ، تحريف .

(٢) انظر البحر المحيط ٣/٣٨٤ ، والمقتضب ٤/٤١٢ فما بعدها ، وشرح المفصل ٢/٧٩ .

(٣) سورة النساء : ٦٦.
والنصب قراءة ابن عامر ، أما سائر القراء فيقرأونها بالرفع على أنه بدل من فاعل " فعلوه " وهو المختار . انظر السبعة ٢٣٥ ، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٥٠ ، واتحاف فضلاء البشر ١٩٢ .

(٤) وردت بالهامش مع الإشارة إليها .

وَهَذَا الوجهُ هُوَ الاختِيَارُ (١) ،وَهُوَ عِندَهُم تَابِعٌ لِمَا قَبلَ " إلَّا " عَلَى البَدَلِ ، فَإن قَدَّمتَ المُستَثنَى عَلَى المُستَثنَى مِنهُ لَم يَجُز إلَّا النَّصبُ (٢) كَقَولِكَ : "مَا جَاءَنِي إلَّا زَيدًا أَحَدٌ " ، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

١٢ - وَمَالِيَ إلَّا آلَ أَحمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلَّا مَشعَبَ الحَقِّ مَشعَبُ (٣)

وَذَلِكَ أَنَّ تَقدِيمَ المُستَثنَى يَمنَعُ مِن إتبَاعِهِ الاسمَ الذِي هُوَ المُستَثنَى مِنهُ ،لِأَنَّ الإتبَاعَ يَكُونُ عَلَى البَدَلِ ،وَالبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى المُبدَلِ مِنهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : "جَعَلتُ بَعضَهُ مَتَاعَكَ فَوقَ بَعضٍ (٤)" ، تُرِيدُ : جَعَلتُ مَتَاعَكَ بَعضَهُ فَوقَ بَعضٍ .

---

(١) انظر الكتاب ٣١١/٢ ،والإيضاح ص ٢٠٦ .

(٢) وهذا مذهب البصريين ، وإليه ذهب الجرجاني قال سيبويه : " حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون " أحدا " بدلا ". الكتاب ٣٣٧/٢ ،وانظر شرح التصريح ٣٥٥/١ .

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي في شرح هاشميات الكميت ٥٠ وهو في الكامل للمبرد ٢٩٣/١ ،والمقتضب ٣٩٨/٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٥/٢ ،وأوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشذور الذهب ٢٦٣ ،والخزانة ٣١٤/٤، ٣١٩ ،والدرر ١٩٢/١ ، ومشعب الحق : طريقه ،ويروى "مذهب الحق ".
والشيعة : الأعوان والأحزاب .
والشاهد فيه : تقديم المستثنى في كل منهما على المستثنى منه ،فلزم النصب ،وأصل نظم الكلام ومالي شيعة إلا آل أحمد ،ومالي مشعب إلا مشعب الحق .

(٤) انظر الكتاب ١٥٦/١ .

فَصـــلٌ

قَولُهم : " جاءَنِي القَومُ لا يَكونُ زيدًا ، وَلَيسَ زَيدًا " ، النَّصبُ فِيهِ بِأَنَّهُ خبرُ " كَانَ " ، / وَلَيسَ " لا بِأَنَّهُ استِثناء ، وَلَكِنَّهم قَـد ٣٤/أ جَعَلُوا اسمَ " كَانَ " ، وَلَيسَ " هَا هُنَا شَيئًا مَخصُوصًا حَصَلَ بِهِ مَعنَى الإستِثنَاءِ(١) ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّقدِيرَ فِيهِ " جاءَنِي القَومُ لا يَكُونُ بَعضُهم زيدًا ، وَلَيسَ بَعضُهم زيدًا " ، وَإِذَا نَفَيتَ أَن يَكُونَ " زَيدٌ " بَعضَهم فَقَد أَخرَجتَهُ مِن جُملَتِهِم .

[لا سِيَّمَـــا]

وَأَمَّا " لا سِيَّمَا " فَالأَصلُ فِيهِ التَّشدِيدُ ، لِأَنَّهُ هُوَ " السِّـيُّ " الذِي مَعنَاهُ " المِثلُ "(٢) ، وَيَجوزُ فِي " زَيدٍ "(٣) الجَرُّ وَالرَّفعُ .

أَمَّا الجَرُّ فَعَلَى أَن يَكُونَ " مَا " مَزِيدَةً ، مِثلُهَا فِي ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾(٤) ، وَيَكُونُ " زَيدٌ " مَجرُورًا بِإِضَافَةِ " سِيّ " إِلَيهِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣٤٧/٢ ، والمقتضب ٤٢٨/٤ ، والمقتصد ٧١٤/٢ .

(٢) " قال الجوهري : والسِّيُّ المثلُ ، قال ابن بري : وأصله سِوْيٌ ، وسوَّيتُ الشيء فاستوى ، وهما على سويَّة من هذا الأمر ، أي على سواء ، والسِّيان : المثلان " اللسان (سوا) ٤١١/١٤ .

(٣) في نحو " جاءني القوم لا سيما زيد " ، انظر المقتصد ٧١٣/٢ .

(٤) سورة النساء : ١٥٥ ، وسورة المائدة : ١٣ .

وَأَمَّا الرَّفعُ فَعَلى أَن تكُونَ " مَا " بِمَعنَى " الذِي " ،وَيَكُونَ فِي الكَلَامِ مُبتَدأٌ مَحذُوفٌ ،كأَنَّهُ قَالَ : " لَا سِيَّ الذِي هُوَ زَيدٌ " ، ثُمَّ حُذِفَ " هُوَ " كَمَا حُذِفَ فِي قِرَاءَةِ مَن قَرَأَ ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) فِي قِرَاءَةِ مَن رَفَعَ ، وَيُستَثنَى بِـ " لَا سِيَّمَا " عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ ،وَهوَ أَن يُوصَفَ جَمَاعَةٌ بِالفَضلِ ، ثُمَّ يُخَصُّ وَاحِدٌ مِنهُم بِالزِّيَادَةِ عَلَيهِم فِيمَا وُصِفُوا بِهِ ، مِثَالُ ذَلِكَ أَن تَقُولَ فِي قَومٍ : " هُم فُضَلَاءُ كُرَمَاءُ لَا سِيَّمَا زَيدٌ " ، فَإِنَّهُ الذِي يُضرَبُ بِهِ المَثَلُ ،وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ قَولُ امرِئِ القَيسِ (٢) :

١٣ - أَلَا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحٍ   وَلَا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ (٣)

المَعنَى - كَمَا لَا يَخفَى - عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ لِليَومِ الذِي كَانَ لَهُ بِدَارَةِ جُلجُلٍ مَزِيَّةً عَلَى الأَيَامِ الصَّالِحَةِ التِي كَانَت لَهُ مِنهُنَّ ، وَإِذ قَد ثَبَتَ

---

(١) سورة الأنعام : ١٥٤.
و " أحسن " قرئ بالنصب والرفع ، والرفع قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق على تقدير : تماماً على الذي هو أحسن " . انظر: المحتسب ١/٢٣٤ ، فتح القدير ٢/١٨٠ ،والبحر المحيط ٤/٢٥٥ ،وإملاء ما منّ به الرحمن ١/٢٦٦.

(٢) هو جُندح بن حجر ،لقب بامرئ القيس والملك الضِّلّيل ،وشهرته تغني عن التعريف به . انظر ترجمته في (الأغاني ٩/٧٧ ، وطبقات فحول الشعراء ١/٥١).

(٣) البيت في ديوان امرئ القيس ١٠ ،وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٨ ، وهو من شواهد الخزانة ٣/٤٤٤ ،والجنى الداني ٣٣٣ ، ٤٢٠ ، والمقتصد ٢/٨٢٩ ،وشرح المفصل ٢/٨٦ ،وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٦ . والشاهد فيه :" لا سيما يومٍ " بالرفع على أن " ما " موصولة ، والجر على أن " ما " زائدة ،والنصب على الظرفية ،و " ما " موصولة ، و " بدارة جلجل " صلة الموصول .

أَنَّ هذا / هُوَ مَعناهُ فَيَجِبُ أَن يكُونَ لَهُ خَبَرٌ مَحذُوفٌ ، كَأَنَّكَ إِذا ٣٤/ب
قُلتَ : " وَلا سِيَّما زَيدٌ " فَقد قُلتَ : وَلا سِيَّما زَيدٌ فِيهم ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ التَّقدِيرُ : وَلا مِثلَ يَومٍ بِدارَةِ جُلجُلٍ كانَ في تِلكَ الأَيّامِ ، أَي : وَلا مِثلَ يَومٍ دارَةِ جُلجُلٍ .

[خَلا - وَعَدا]

وَأَمّا " خَلا " وَ " عَدا " فَفِيهِما إِضمارُ فاعِلٍ ، وَهوَ " بَعضُهُم " ، كَما ذَكَرنا فِي " لا يَكُونُ ، وَلَيسَ " ، فَإِذا قُلتَ : " جاءَنِي القَومُ خَلا زَيدًا ، وَعَدا زَيدًا " كانَ المَعنَى : خَلا بَعضُهُم زَيدًا ، وَعَدا بَعضُهُم زَيدًا ، أَي جاوَزَ بَعضُهُم زَيدًا ، ثُمَّ المَعنَى : لَم يَكُن بَعضُهُم زَيدًا (١) .

وَأَمّا إِذا جَرَرتَ بِهِما فَهُما حَرفا جَرٍّ فِيهِما مَعنَى الاستِثناءِ ، وَهوَ (٢) لُغَةٌ شاذَّةٌ (٣) .

---

(١) انظر المقتصد ٧١٤/٢ .
(٢) كذا في الأصل ، ووجهه " وهي " .
(٣) وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وحيث جَرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان
ومجيئهما حرفين قليل ، ولقلته لم يحفظه سيبويه في "عدا" .
انظر المفصل ٦٧ ، وشرحه لابن يعيش ٤٩/٨ ، والهمع ٢٨٦/٣ ، وشرح التصريح ٣٦٣/١ .

فَإِن أَدخلتَ " مَا " عَلَيهِمَا لَم يَكُونَا إِلَّا فِعلَين ، وَلَم يَجُز إِلَّا النَّصبُ (١) ،نَحوَ " مَا خَلَا زَيدًا ،وَمَا عَدَا زَيدًا " عَلَى مَا قَدَّرنَا مِن قَولِكَ : مَا خَلَا بَعضُهم زَيدًا ،وَمَا عَدَا بَعضُهُم زَيدًا .

[حَاشَـا]

وَأَمَّا " حَاشَا " (٢) فَحَرفُ جَرٍّ فِيهِ مَعنَى الاستِثنَاءِ (٣) ،وَفِيهِ شَرطٌ ،وَهوَ أَنَّهُ لَا يُستَعمَلُ إِلَّا حَيثُ يُرَادُ التَّبرِئَةُ ، كَقَولِ الشَّاعِرِ :

١٤ - حَاشَا أَبِي ثَوبَانَ ،إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ المَلحَاةِ وَالشَّتمِ (٤)

قَد تَقَدَّمَ قَبلَ هَذَا البَيتِ ذَمٌّ لِقَومٍ (٥) واستَثنَى " أَبَا ثَوبَانَ " مِنهُم .

وَمَن نَصَبَ بِـ " حَاشَا " جَعَلَهُ فِعلًا عَلَى مَعنَى " جَانَبَ وَبَاعَدَ بَعضُهم زَيدًا ، أَى أَن يكُونَ زَيدًا ،وَلَيسَ هَذَا بِمُستَعمَلٍ .

---

(١) وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني والأخفش أنه يجوز الجر على تقدير " ما " زائدة ،وقال ابن هشام في المغني ١/١٣٤ " فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛لأنّ "ما " لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده ،وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ،وانظر المقتضب ٤/ ٤٢٦ ،والمرتجل ١٨٩ ،والهمع ٣/٢٨٧ ،وشرح التصريح ١/ ٣٦٥ .

(٢) وردت في النسخة "حاشي" بالياء ،وكذلك "التبرية" بعدها بالياء .

(٣) هذه مسألة خلافية ذهب فيها سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر دائما ،ومجيئها فعلا أمر شاذ ،وذهب الكوفيون إلى أنها فعل دائما ، أما المبرد والجرمي فتكون عندهم

===

. . . .

=== فعلا تارة وحرفا تارة .

انظر الإنصاف مسألة رقم (٣٧) ١/٢٧٨ بتصرف ،والجنى الداني ٥١٣ ،وشرح المفصل ٨/٤٨ ،ومغني اللبيب ١/١٢٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٤ ، وانظر الهمع ٣/٣٨٦ .

(٤) البيت للجُمَيح منقذ بن الطَّماح الأسدى ،والبيت مركب من بيتين هما :

حاشا أبا ثوبان أنَّ أبـا ثوبان ليس ببكمةٍ فَـــدْمِ

عمرو بن عبدالله إنَّ بـه ضِنًّا عن الملحاة والشَّــتمِ

انظر المفضليات ٣٦٧ ،والأصمعيات ٢١٨ ،والخزانة ٤/١٨٢ ، والجنى الداني ٥١٣ ،واللمع ١٥٤ ،والهمع ١/٢٣٢ ،والـدرر ١/١٩٦ .

والضّن : البخل ،والملحاة : المنازعة .

والشاهد فيه : "حاشا أبي ثوبان" حيث جرّ "حاشا" مابعده ، ويروى "أبا ثوبان" بالنصب .

(٥) في النسخة "بقوم" والأولى ما أثبت ، وهو يريد قوله :

وبنو رواحة ينظرون إذا نظرَ النَّديُّ بآنُفٍ خُشْمِ

انظر المفضليات ٣٦٧.

فَصْــــلٌ

(سِوَى) ظَرفٌ (١) ، فَإِذَا قُلتَ : جَاءَنِي القَومُ / سِوَى ٣٥/أ زَيدٍ " فَكَأَنَّكَ قُلتَ : " جَاءَنِي القَومُ مَكَانَ زَيدٍ ، وَيدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الصِّلَةَ تَستَقِلُّ بِهِ كَقَولِكَ : " جَاءَنِي مَنْ سِوَاهُ ، وَأَخَذْتُ مَا سِوَاهُ ، مُستَعمَلٌ ذَلِكَ عَلَى الإِطِّرَادِ ، وَفِي حَالِ السَّعَةِ ، وَذَلِكَ يَقتَضِي أَن يَكُونَ ظَرفًا حَتَّى يَكُونَ جُملَةً مِن حَيثُ إِنَّ الظَّرفَ يُقَدَّرُ فِيهِ فِعلٌ ، وَيكُونُ فِي ذَلِكَ الفِعلِ ضَمِيرٌ كَالذِي يَكُونُ فِي قَولِكَ : " زَيدٌ فِي الدَّارِ " ، إِذَا قَدَّرتَ " زَيدٌ اِستَقَرَّ فِي الدَّارِ " .

وَيَجِيءُ الظَّرفُ صِلَةً لِلذي ، وَمَا كَانَ بِمَعنَى " الذِي " (٢) ، وَصِحَّةُ الكَلَامِ بِهِ شَائِعٌ مُستَمِرٌّ ، تَقُولُ : " أَخَذتُ مَالَهُ وَمَا عَلَيهِ ، وَرَأَيتُ الذِي فِي الدَّارِ ، وَرَأَيتُ مَنْ فِي الدَّارِ " ، وَلَو لَم يَكُن ظَرفًا وَكَانَ مِثلَ غَيرِهِ لَكَانَ لَا تَتِمُّ الصِّلَةُ بِهِ حَتَّى يُؤتَى بِجُزءٍ آخَرَ (٣) .

---

(١) اختلف النحاة في " سوى " فهي تلزم الظرفية عند البصريين ، وعند الكوفيين تأتي اسماً وتأتي ظرفاً . انظر هذا الخلاف في الإنصاف مسألة رقم (٣٩) ٢٩٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ فمابعدها ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ .

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٣/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ٨٣/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ لَو قُلتَ : " أَخَذتُ مَا غَيرُهُ " لَم يَصِحَّ حَتَّى تَقُولَ " مَا هُوَ غَيرُهُ "، فَإِن جَاءَ كَانَ شَاذًّا، وَ" أَخَذتُ مَا سِوَاهُ " يَجِيءُ مَجِيئًا (١) مُستَمِرًّا .

وَأَمرٌ آخَرُ ، وَهوَ أَنَّهُ فِي الأَمرِ الأَكثَرِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفعُولًا وَمَجرُورًا ، نَحوَ " جَاءَنِي سِوَاهُ ، وَرَأَيتُ سِوَاهُ ، وَمَرَرتُ بِسِوَاهُ " ، إِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشِّعرِ (٢) ، كَقَولِهِ :

١٥ - ثُمَّ لَم يَبقَ مِنهَا سِوَى حَامِدِ (٣)

وَقَد أَجمَعُوا عَلَى هَذَا ، وَلَا اعتِبَارَ بِاستِعمَالِ العَامَّةِ لَهُ كَذَلِكَ (٤) ، وَإِنَّمَا الاعتِبَارُ بِمَوَاضِعِهِ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ .

---

(١) في النسخة غير واضحة ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) بمعنى أنها لا تتصرف إلا في الشعر . انظر الكتاب ١/٤٠٧ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٨٣ .

(٣) لم أعثر على هذا البيت في مظانه ، والله أعلم .

والشاهد فيه " لم يبق سوى حامد " حيث وقع " سوى " فاعلا للفعل " يبق " وهو عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في الشعر ، وعند الكوفيين جائز على سعة الكلام .

(٤) أراد الجرجاني ها هنا أن خروج " سوى " عن معنى الظرفية استعمال عامي لا اعتبار له ، أما مجيئه في الشعر فضرورة ، وقد روي عن بعض العرب أنه قال : " أتاني سواؤك " والصواب أنها رواية تفرّد بها الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة " .

انظر الإنصاف ١/٢٩٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/١١٨ فمابعدها .

فَصْــــــلٌ

فِــي النِّــــــدَاءِ

الذِي يَجِبُ أَن يُعلَمَ أَوَّلَ شَيءٍ فِي المُنَادَى أَنَّ الاسمَ / الظَّاهِرَ ٣٥/ب يَقَعُ فِي النِّدَاءِ مَوقِعَ الضَّمَائِرِ .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "يَا عَبدَاللهِ" كَانَ "عَبدُاللهِ" وَاقِعًا مَوقِعَ "إِيَّاكَ أَعنِي"(١) ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَو كَانَ الاسمُ الظَّاهِرُ فِي النِّدَاءِ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيهِ فِي غَيرِ النِّدَاءِ لَكَانَ يَنبَغِي أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيهِ عَلَى لَفظِ الغَيبَةِ ، وَكَانَ يُقَالُ : "يَا عَبدَاللهِ فَعَلَ كَذَا" كَمَا تَقُولُ : "عَبدُاللهِ فَعَلَ كَذَا" ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا وَكَانَ الكَلَامُ أَن تَقُولَ : "يَا عَبدَاللهِ فَعَلتَ كَذَا" عُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوقِعَ الضَّمِيرِ ، وَأَنَّهُ قَد دَخَلَهُ مَعنَى أَنتَ ، وَإِيَّاكَ.(٢)

وَهَا هُنَا مَعنًى لَطِيفٌ ، وَهوَ أَنَّ الأَسمَاءَ الظَّاهِرَةَ مَوضُوعَةٌ لِيَعرِفَ بِذِكرِهَا غَيرُ المُسَمَّى القَصدَ إِلَى المُسَمَّى .

----

(١) قال صاحب الكتاب : " ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن "يا" صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب "يا إياك" ، إنما قلت : ياإياك أعني ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل ". الكتاب ١/ ٢٩١ ، وانظر الإيضاح ص ٢٢٩ ، والأصول ١/ ٣٣٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٥٤ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ .

(٢) الدالين على ضميرى الخطاب .

تَفسِيرُ هَـذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "جَاءَنِي زَيـدٌ" كُنتَ عَرَّفتَ غَيرَ زَيدٍ قَصدَكَ إِلَى زَيدٍ بِإِثبَاتِ المَجِيءِ لَهُ ،وَإِذَا جِئتَ إِلى النِّدَاءِ وَجَـدتَ المَعنَى عَلَى تَعرِيفِ المُسَمَّى القَصدَ إِلَيهِ نفسِهِ ، فَإِذَا قُلتَ : "يَا عَبدَاللَّهِ" كُنتَ قَصَدتَ أَن تُعَرِّفَ "عَبدَاللَّهِ" نَفسَهُ قَصدَكَ إِلَيهِ نفسِهِ بِكَلَامِـكَ الذِي تُرِيدُ أَن تَتَكَلَّمَ بِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُم جَعَلُوا "يَا" نَفسَه دَلِيلًا عَلَـى هَذَا القَصدِ الذِي فَسَّرنَاهُ ،وَنَصَبُوا بِهِ الاسمَ عَلَى تَقدِيرِ مَعنَى "أَعنِـي ، وَأُرِيدُ" ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِظهَارُ هَذَا الفِعلِ مِن حَيثُ إِنَّكَ إِذَا أَظهَرتَهُ لَم يَخلُص بِهِ الذِي فَسَّرنَاهُ مِن كَونِ الإِسمِ الظَّاهِرِ فِي مَعنَـى المُضمَرِ وَبِمَنزِلَتِهِ / فِي أَنَّكَ تَذكُرُهُ لِتُعَرِّفَ المُسَمَّى القَصدَ إِلَيـهِ ١/٣٦أ نَفسِهِ ،وَصَارَ إِلَى مَا يَكُونُ عَلَيهِ فِي غَيرِ النِّدَاءِ مِن تَعرِيفِ غَيرِ المُسَمَّى القَصـدَ إِلَى المُسَمَّى .

فَالنِّدَاءُ إِذًا مَعنًى مَخصُوصٌ مِنَ المَعَانِي التِي هِيَ غَيرُ الخَبَرِ (١) كَالإِستِفهَامِ وَالتَّمَنِي ،وَلِكَونِـهِ غَيرَ خَبَرٍ لَم يَصِـحَّ وَصفُهُ بِالصِّدقِ وَالكَذِبِ ، وَكَانَ مُحَالًا إِذا قَالَ الرَّجُلَ : "يَا عَبدَاللَّهِ" أَن تَقُولَ : إِنَّهُ كَـذِبٌ أَو صِدقٌ .

وَمِنَ النُّكتَةِ فِي هَذَا أَنَّـكَ إِذَا قُلتَ : "يَا عَبدَاللَّـهِ" كُنـتَ دَلَّلتَ بِـ "يَا" وَالاسم بَعدَهُ عَلَى إِرَادَةٍ فِي نَفسِكَ لِـ "عَبدِاللَّهِ" بِالخِطَابِ،

---

(١) يعني أن النداء -كالاستفهام والتمني والأمر والنهي ... - من الكلام الانشائي الذى لا يحتمل الصدق أو الكذب . انظر المرتجل ١٩٢.

لَا عَلَى حَدِّ الإِخْبَارِ ، وَلَكِن عَلَى حَدِّ دَلَالَةِ الحُرُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا .

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " هَلْ خَرَجَ زَيدٌ ؟ " كُنتَ دَلَّلتَ بِ " هَلْ " عَلَى طَلَبِكَ مِنَ المُخَاطَبِ أَن يُعلِمَكَ الذِي هُوَ عِندَهُ مِن وُجُودِ الخُرُوجِ مِن زَيدٍ أَو انتِفَائِهِ ، وَلَم تَكُن مُخبِرًا عَنهُ بِهَذَا الطَّلَبِ . وَعَلَى هَذَا المَعنَى قَالُوا : إِنَّ النِّدَاءَ بِمَنزِلَةِ عَمَلٍ يَعمَلُهُ الإِنسَانُ ، فَإِذَا قَالَ : " يَا زَيدُ " كَانَ بِمَنزِلَةِ أَن يُشِيرَ لَهُ بِعَينِهِ ، أَو يُحَرِّكَهُ بِيَدِهِ ، أَو مَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ التِي يَقَعُ لِلمُخَاطَبِ العِلمُ بِمَا فِي نَفسِكَ ضَرُورَةً .

فَصـــــــلٌ

قَولُهم : " يا أَيُّها الرَّجلُ " ، " أَيٌّ " مُنادَى مُفْرَدٌ معرفَـةٌ ، إلَّا أَنَّهُ مُبهَمٌ ، وَمعنَى المُبهَمِ هَا هُنَا أَنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَى جِنسِ المَقصُـــودِ ، فَلا يَستَغنِي لِذَلِكَ عَنْ أَن يُوصَفَ بِاسمِ الجِنسِ فَيُقَالُ : / " يا أَيُّها ٣٦/ب الرَّجُلُ " ، نَظِيرُهُ فِي هَذَا اسمُ الإِشَارَةِ ، فَإِنَّ قَولَنَا : إذَا يكُونُ لا مَحَالَةَ مَعـرِفَـةً وَمَقصُودًا بِهِ شَيءٌ بِعَينِهِ ، إلَّا أَنَّهُ إذَا كَانَ بَينَ يَدَي المُشِيـــرِ شَيئَانِ أو أَكثَرُ افتَقَرَ إِلَى ذِكرِ اسمِ الجِنسِ (١) الذِي يَقصِدُهُ بِالإِشَارَةِ.

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّهُ إذَا كَانَ بَينَ يَدَيـهِ دِينَارٌ وَدِرهَمٌ وَقَصَدَ الإِشَارَةَ إلى الدِّينَارِ دُونَ الدِّرهَمِ ، أَو إِلَى الدِّرهَمِ دُونَ الدِّينَارِ فَإِنَّهُ يَحتَاجُ لا مَحَالَـةَ إِلَى أَن يَقُـولَ : " خُذْ هَذَا الدِّينَارَ " أَو " خُـذْ هَذَا الدِّرهَمَ ".

إلَّا أَنَّ بَينَ " أَيٍّ " وَبَينَ اسمِ الإِشَارَةِ فَرقًا ، وَهـوَ أَنَّهُ يُتَصَـوَّرُ فِي اسمِ الإِشَارَةِ أَن يَستَغنِي عَنِ الوَصفِ ، بِأَن لا يَكُونَ هُنَاكَ إلَّا شَيءٌ وَاحِدٌ ، وَلا يُتَصَوَّرُ فِي " أَيٍّ " أَن يَستَغنِي عَنِ الصِّفَةِ.(٢)

ثُمَّ اعلَم أَنَّهـم قَالُوا فِي " أَيٍّ " إِنَّـهُ وُصلَةٌ إِلَى نِدَاءِ مَا فِيــهِ الأَلِفُ والـلَّامُ ، كَمَا أَنَّ " الذِي " وُصـلَةٌ إِلى وَصفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ .

---

(١) في النسخـة كتبت كلمة " انـه " فوق " اسم الجنس " ، ولـم تتبع بكلمة " صح " الدالة على أنها من النص ، والصواب - في نظري - عدم ذكرها .

(٢) انظر شرح المفصل ٢/٨ ، والمقتصد ٢/٧٧٧ .

يَعنُونَ : أنَّهُ لا يُمكِنُ أن تدخلَ " يا " علَى ما فِيهِ الألِفُ واللامُ فيُقَالُ : " يا الرّجلُ "(١) ، فإذا أُتِيَ بِـ " أيّ " صَلُحَ ، كما أنَّهُ لا يَصلُحُ أن تَصِفَ المَعرِفَةَ بِالجُملَةِ فَتَقُولَ : " مررتُ بِزَيدٍ جاءَكَ بِالأمسِ " ، فإذَا جئتَ بِـ " الذِي " فَقُلتَ : " بِزَيدٍ الذِي جاءَكَ بِالأمسِ " صَحَّ .

ثُمَّ إنَّ الإشكَالَ فِي أن يُقَالَ : كَيفَ امتَنَعَ نِدَاءُ مَا فِيهِ الألِفُ واللامُ مِن غَيرِ " أيّ " وَصَحَّ مَعَ " أيّ " ؟ .

وَالقَولُ فِي ذَلِكَ إنَّ هَا هُنَا أمرًا خَفِيًّا قد غَفِلَ أكثَرُ النَّاسِ عَنهُ ، وَهوَ أن لَيسَ حَالُ الألِفِ وَاللّامِ إذَا كَانَ بَعدَ " أيّ " حَالَهُ / لَو ٣٧/أ جِيءَ بِهِ مِن غَيرِ " أيّ " وَأُولِيَ حرفَ النّدَاءِ ، فَقِيلَ : " يا الرَّجُلُ " .

تَفسِيرُ هَذَا أنَّكَ إذَا قُلتَ : " الرَّجُلُ " كَانَ الألِفُ وَاللّامُ لِلعَهدِ ، وَالعَهدُ أبَدًا يَكُونُ بَينَ الإثنَينِ فِي ثَالِثٍ(٢) .

مَعنَى هَذَا أنَّكَ إذَا قُلتَ : " جَاءَنِي الرَّجُلُ " كُنتَ أشَرتَ لِلمُخَاطَبِ إلَى رَجُلٍ قَد كَانَ بَينَكَ وَبَينَهُ عَهدٌ فِيهِ ، فَأنتُمَا الإثنَانِ وَالرَّجُلُ الثَّالِثُ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي النّدَاءِ ؛ لِأنَّ المُنَادَى يَكُونُ المُخَاطَبَ نَفسَهُ وَالثَّانِي المُتَكَلِّمَ ، وَلَا يَكُونُ - " أيُّ " المُنَادَى - ثَالِثًا ، فَلَو قُلتَ : " يا الرَّجُلُ "

---

(١) وجوزه الكوفيون والبغداديون ، ومنعه البصريون إلا في اسم الله تعالى . انظر آراءهم في الإنصاف المسألة رقم (٤٦) ١/٣٣٥ ، وشرح التصريح ٢/١٧٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ٢/٨ فمابعدها .

صِرتَ كأنَّكَ تُوَجِّهُ النِّدَاءَ إِلى غَائِبٍ ،أو تجعَلُ المُنَادَى مُخاطَبًا غَائِبًا مَعًا ، وَكِلاهُمَا مُحَالٌ (١) .

وَأَمَّا الأَلِفُ وَاللامُ فِي " الرَّجُلِ " إِذَا كَانَا بَعدَ " أَيّ " فَلَا يَكُونُ لِلعَهدِ ،لِأَنَّ الرَّجُلَ " يَكُونُ صِفَةً لِـ " أَيّ " ،وَلَا يَكُونُ تَعرِيفُ الصِّفَةِ فِي مَعنَى تَعرِيفِ الاسمِ.

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "جَاءَنِي الرَّجُلُ " اختَصَصتَ مِن بَيـنِ الرِّجَالِ وَاحِدًا قَد عَهِدَهُ المُخَاطَبُ ، وَإِذَا قُلتَ : "جَاءَنِي زَيدٌ الظَّرِيفُ" لَم يَكُن تَعرِيفُكَ " الظَّرِيفَ " ،لِأَنَّكَ أَرَدتَ أَن تَختَصَّ مِن الظُّرَفَاءِ وَاحِدًا ، هَذَا مُحَالٌ ؛ وَلَكِن لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً مَعرُوفٍ عِندَ المُخَاطَبِ ،وَذَلِكَ المَعرُوفُ هُوَ " زَيدٌ " ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَم يَلزَم مِن إِدخَالِ الأَلِفِ وَاللامِ فِـي

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٥١ ، وشرح المفصل ٢/ ٩.

" الرَّجُلِ " مِن قَولِكَ : " يَاأَيُّهَا الرَّجُلُ " مِنَ الفَسَادِ مَا يَلزَمُ لَو قُلتَ :
" يَا الرَّجُلُ " مِن أَن تَجعلَ المُخَاطَبَ غَائِبًا ، كَمَا لَم يَلزَم ذَلِكَ إِن قُلتَ :
" يَا زَيدُ الظَّرِيفُ " فَأَدخَلتَ / الأَلِفَ وَاللاَّمَ عَلَى " الظَّرِيفِ " ؛ لِأَنَّكَ ٣٧/ب
إِنَّمَا عَرَّفتَهُ لِكَونِهِ صِفَةً لِمعرِفَةٍ لَا لِأَنْ تَخُصَّ مِن الظُّرَفَاءِ وَاحِدًا
فَيكُونَ عَهدًا ، وَهَذَا هُوَ الذِي وَرَّطَ النَّاسَ فِي الشُّبهَةِ .

وَأَمَّا قَولُهُم : " يَا أَللَّهُ " فَإِنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ فِيهِ مُخَرَّجٌ عَن حَدِّهِ
وَمُنَزَّلٌ مَنزِلَةَ جُزءٍ مِن الِاسمِ (١) .

وَمِن أُصُولِهِم فِي هَذَا أَنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ فِي هَذَا الِاسمِ قَد صَارَ
عِوَضًا مِنَ الهَمزَةِ التِي هِيَ " فَاءُ الفِعلِ " فِي " أَلِهَ " (٢) ، بِدَلَالَةِ
أَنَّهُم رَفَضُوا الجَمعَ بَينَهُمَا ، فَلَم يَقُل " الإِلَهُ " إِلا فِي ضَرُورَةِ الشِّعرِ ، فَإِذَا
دَخَلَ حُرُوفُ النِّدَاءِ صَارَ الأَلِفُ وَاللاَّمُ كَأَنَّهُ قَد تَمَحَّضَ لِكَونِهِ عِوَضًا مِنَ
الهَمزَةِ فِي " أَلِهِ " ، وَلِذَلِكَ قَطَعُوا هَمزَةَ الوَصلِ فِيهِ (٣) ؛

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٩٥ ، والمقتضب ٤/٢٣٩ ، والإنصاف المسألة رقم (٤٦) ١/٣٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٥ ، وشرح التصريح ٢/١٧٢ .

(٢) وهذا رأى سيبويه حيث يقول : " وكأن الاسم - والله أعلم - إلهٌ ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها . فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف " . انظر الكتاب ٢/١٩٥ ، ٣/٤٩٨ .

(٣) " والألف في " الله " جل وعز ألف وصل على قول من قال : الأصل " لاهٌ " ، ومن العرب من يقطعها فيقول : بسم ألله ، للزومها كألف القطع " . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/١١٧ .

لِأَنَّهُم أَرَادُوا أَن يُبَيِّنُوا تَغَيُّرَ الأَلِفِ واللَّامِ فِي حَالِ النِّدَاءِ عَن حُكمِهِ فِي غَيرِ النِّدَاءِ .

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ تَعرِيفَ الصِّفَةِ عَلَى خِلَافِ تَعرِيفِ الِاسمِ ، وأَنَّهَا إِنَّمَا تُعَرَّفُ لِكَونِهَا صِفَةً مَعرُوفٍ عِندَ المُخَاطَبِ ، أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " مَرَرتُ بِزَيدٍ الظَّرِيفِ " فَإِنَّمَا تَصِفُهُ بِـ " الظَّرِيفِ " ، لِتُزِيلَ الاشتِبَاهَ عَنِ المُخَاطَبِ فِي الذِي أَرَدتَهُ مِن بَينِ مَنْ يُسَمَّى " زَيدًا " وَلَم يَزُل الِاشتِبَاهُ بِـ " الظَّرِيفِ " إِلَّا لِأَنَّ المُخَاطَبَ قَد عَرَفَهُ صِفَةَ الذِي عَيَّنتَهُ مِن بَينِ مَنْ يُسَمَّى " زَيدًا " .

فَصْــــــلٌ

إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الحَملُ عَلَى اللَّفظِ إِذَا كَانَت مُفرَدَةً ، فَأَمَّـــا إِذَا كَانَت مُضَافَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا / الحَملُ عَلَى المَوضِعِ وَالنَّصبُ ، ٣٨/أ تَقُولُ : " يَا زَيدُ أَخَا عمرٍو " وَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : " يَا زَيدُ أَخُو عمرٍو " ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيسَ لِلمُضَافِ فِي النِّدَاءِ إِلَّا النَّصبُ سَوَاءً كَانَ المُنَادَى أَو صِفَـــةَ المُنَادَى ، فَإِن وَصَفتَ صِفَةَ " أَيّ " بِالمُضَافِ لَم يَكُن فِيهِ إِلَّا الرَّفعُ ، تَقُولُ : " يَأَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الجُمَّةِ " ، وَلَا يَجُوزُ " ذَا الجُمَّةِ " (١) ، وَعَلَى ذَلِكَ أَنشَدُوا :

١٦- * يَأَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي * (٢)

----

(١) في النسخة " ذا لجمة " بسقوط الألف، والصواب ما أثبت ، انظـــر المقتضب ٢١٩/٤ .
و" الجُمَّة بالضم : مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة ، و في الحديث : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جُمَّةٌ جعدةٌ ، الجُمَّة من شعر الرأس : ما سقط على المنكبين ، ومنه حديث عائشـــة رضي الله عنها حين بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : وقد وَفَت لي جُمَيمَةٌ أي كَثُرَت ، والجُمَيمَةُ : تصغير الجمَّة " عـــن اللسان (جمم) .

(٢) هذا بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

* لَا تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكزِ *

انظر ديوانه ٦٣ ، والكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢١٨/٤ ، والأصول في النحو ٣٣٧/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٢١/٢ ، وشرح المفصل ١٣٨/٦ .

===

وَالسَّبَبُ فِي أَن لَم يَجُز انتِصَابُهُ أَنَّهُ لَم يَكُن صِفَةَ المُنَادَى ، وَإِنَّمَا كَانَ صِفَةَ الرَّجُلِ الذِي هُوَ صِفَةُ المُنَادَى ، ثُمَّ "الرَّجُل" وَإِن كَانَ صِفَةَ المُنَادَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ [فِيهِ] (١) مَا جَازَ فِي صِفَةِ "زَيدٍ" وَنَحوِهِ مِنَ الأَسمَاءِ التِي لَيسَت بِمُبهَمَةٍ [مِنَ الحَملِ عَلَى المَوضِعِ] (٢) ، فَلَم يَقُل : "يَا أَيُّهَا الرَّجُلَ" بِالنَّصبِ (٣) كَمَا قِيلَ : "يَا زَيدُ الظَّرِيفَ".

=== والتنزى : خفة الجهل ، وأصل التنزى : التوثب ، وروى ابن الشجرى في أماليه ٢/ ٣٠٠ هذا البيت بالنصب (ذا التنزى) وجعله على استئناف نداء ، والتنزى تسرع الإنسان إلى الشر ، ويقال : نكزته الحية نكزاً إذا ضربته بفيها ولم تنهشه .

والشاهد فيه : نعت "الجاهل" بذو التنزى "مرفوعة مع أنها مضافة ، لأن الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل . ويجوز النصب على أن تجعله بدلاً من "أيّ" . فكأنك قلت : يا أيها الرجل ياذا التنزى . انظر المقتضب ٢١٩/٤ .

(١) إضافة يلتئم بها الكلام . (٢) وردت بالهامش مع إشارة إليها

(٣) هذا مذهب الجمهور ، وأجاز أبو عثمان المازني حملها على المعنى ، ونصب الصفة قياساً على " يا زيدُ الظريفَ " انظر الأصول ١/ ٣٣٧ ، والإيضاح ص ٢٣٢ ، والمقتصد ٢/ ٧٨٨ ، وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٩٩ .

فَصـــــلٌ [في المعطوف على المنادى]

اِعلَم أَنَّ هَاهُنَا سُؤَالاً صَعبًا ،وَهوَ أَن يُقَالَ : إنَّ مِن حُكـــمِ المَعطُوفِ أَبدًا أَن يَمتَنِعَ فِيهِ مَا يَمتَنِعُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ ،وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ إِذَا لَم يَصِحَّ إِدخَالُ الأَلِفِ وَاللَامِ عَلَى المُنَادَى - فَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : "يَا الرَّجُلُ وَيَا الجِبَالُ " - أَن لَا يَصِحَّ ذَلِكَ فِي المَعطُوفِ أَيضًا ، وَأَن لَا يَجُوزَ "يَا جِبَالُ [أَوِّبِي مَعَهُ] وَالطَّيرُ"(١)

فَالجَوابُ : إِنَّ الذِي أَوجَبَ جَوَازَ ذَلِكَ فِي المَعطُوفِ مَعَ امتِنَاعِهِ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ أَنَّ الذِي لَهُ امتَنَعَ أَن تَقُولَ : "يَا الرَّجُلُ وَيَا الجِبَـالُ " مَا ذَكَرنَا مِن أَنَّ الأَلِفَ وَاللَامَ / فِي الاسمِ يَكُونُ لِلعَهدِ ، وَأَنَّ ٣٨/ب تَقدِيرَ العَهدِ فِي المُخَاطَبِ مُحَالٌ ،مِن حَيثُ كَانَ العَهدُ يَكُونُ فِـي ثَالِثٍ هُوَ غَائِبٌ ،وَالمَعطُوفُ عَلَى المُنَادَى لَا يَدخُلُ فِي الخِطَابِ ،وَيَكُـونُ فِي حُكمِ الغَيبَةِ ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " أَعنِيكَ(٢) وَزَيدًا"

---

(١) سورة سبأ : ١٠ ، و " أوبي معه " غير موجودة في النسخة .
ونصب "والطير" عطفا على محل "الجبال" قراءة السبعة ، والرفع عطفا على اللفظ قراءة الأعرج ،وعبد الرحمن بن هرمز ،وهو اختيار الخليل وسيبويه .
انظر البحر المحيط ٢٦٣/٧ ،والكتاب ١٨٧/٢ ،والمقتضب ٢١٢/٤ .

(٢) في النسخة "أعينك" تصحيف ،والصواب ما أثبت ، انظر الأمالي النحوية ٨٢/٤ حيث نقل ابن الحاجب نص الجرجاني في أماليه .

لَم يَدخُل " زَيدٌ " فِي الخِطَابِ ،وَإِن كَانَ مَعطُوفاً عَلَى ضَمِيرِ المُخَاطَبِ ،وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الجَمعُ بَينَ شَيئَينِ فِي الخِطَابِ عَلَى أَن تَبدَأَ بِأَحَدِهِمَا وَتُثَنِّي بِالآخَرِ .

مَعنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَن تَقُولَ : " أَنتَ فَعَلتَ كَذَا " وَأَنتَ تُخَاطِبُ " زَيدًا " ،ثُمَّ تَقُولَ : " وَأَنتَ لَم تَفعَل ذَلِكَ " وَأَنتَ تَعنِي " عَمرًا " ،وَتُقَدِّرُ أَنَّ خِطَابَكَ " زَيدًا " بَقِيَ عَلَى حَالِهِ فِي حَالِ خِطَابِكَ " عَمرًا " ،وَإِنَّمَا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَ شَيئَينِ فِي الخِطَابِ إِذَا لَم تُفَرِّق ،فَقُلتَ : " أَنتُمَا فَعَلتُمَا كَذَا ، وَأَنتُمَا ذَهَبتُمَا ،وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ ،وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ السَّبَبُ فِي جَوَازِ دُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى المَعطُوفِ عَلَى المُنَادَى وَإِن لَم يَصِحَّ دُخُولُهَا عَلَى نَفسِ المُنَادَى.(١)

وَأَمرٌ آخَرُ خَفِيٌّ فِي هَذَا المَوضِعِ ،وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " اذهَب أَنتَ وَزَيدٌ " لَم يَكُن " زَيدٌ " مُخَاطَباً ،وَلَكِن يَكُونُ فِي مَعنَى : وَليَذهَب زَيدٌ فِي كَونِهِ غَائِباً ، ثُمَّ إِن قُلتَ : " اِذهَب أَنتَ وَزَيدٌ فَإِنَّكُمَا مِن شَأنِكُمَا كَذَا وَكَذَا " كَانَ إِدخَالُ " زَيدٍ " فِي الخِطَابِ عَلَى سَبِيلِ التَّغلِيبِ(٢) لَا أَنَّ " زَيدًا " مُخَاطَبٌ ،كَيفَ وَأَنتَ تَقُولُ هَذَا / وَزَيدٌ غَائِبٌ. ٣٩/أ

---

(١) نقل ابن الحاجب في أماليه ٤/ ٨١ فما بعدها وفيه : " فافهمه فهذا موضع لطيف لم ينعم أصحابنا النظر فيه " ،وقد ناقش ابن الحاجب عبد القاهر فيما استشكله نقاشا لطيفا لم يخرج عن كلام النحاة .

(٢) التغليب هنا يعني أنه غلب المخاطب على الغائب وأتى بلفظ الخطاب .

وَمعنَى التَّغلِيبِ أَنَّكَ تقولُ لِلرَّجُلِ تُخَاطِبُهُ : " أَنتُم فَعَلتُم كَذَا " تعنِي : أَنتَ وَقومُكَ ، وَتَقُولُ : " جِئتَنِي وَجَاءَ زَيدٌ فَقلتُمَا لِي كَذَا وَكَذَا " فَتَجعَلُ " زَيدًا " شَرِيكًا لِلمُخَاطَبِ فِي لَفظِ الخِطَابِ ، وَإِن كَانَ يُعلَمُ أَنَّ المَعنَى " جِئتَنِي فَقُلتَ كَذَا ، وَجَاءَ زَيدٌ فَقَالَ كَذَا ".

وَمِثلُ هَذَا أَنَّ المُتَكَلِّمَ يَقُولُ : " نَحنُ فَعَلنَا " فَيُعَبِّرُ عَمَّن ضَمَّهُ إِلَى نَفسِهِ فِي الفِعلِ الذِي يَذكُرُهُ بِلَفظِ المُتَكَلِّمِ مَعَ العِلمِ بِاستِحَالَةِ أَن يَكُونَ لِكَلامٍ وَاحِدٍ مُتَكَلِّمَانِ .

فَصــــلٌ

"الإبنُ " إذَا وَقَعَ بَينَ عَلَمَينِ وَكَانَ صِفَةً جُعِلَ المَوصُوفُ مَعَهُ فِي حُكمِ اسمٍ وَاحِدٍ (١) ،وَدَلِيلُ ذَلِكَ إسقَاطُ التَّنوِينِ مِنهُ ؛ لِيُعلَمَ أَنَّهُ مَــعَ "الإبنِ " فِي حُكمِ الإسمَينِ يُجعَلَانِ اسمًا وَاحِدًا مِثلَ "حَضْرَمَوتَ " ،فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَن يَدخُلَ الإسمَ الأَوَّلَ مِنَ الإسمَينِ إذَا جُعِلَا اسمًا وَاحِدًا التَّنوِينُ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي كَونَهُ مُرَكَّبًا مَعَ الثَّانِي مِن حَيثُ كَانَ التَّنوِينُ يَكُونُ فِي آخِــرِ الإسمِ لَا فِي حَشوِهِ ،كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَن تَدخُلَ التَّنوِينَ عَلَى المَوصُـــوفِ بِالإبنِ مِنَ العَلَمَينِ (٢) ، وَلِهَذَا المَعنَى شَبَّهُوهُ بِقَولِنَا : "امرُؤٌ ،وَابنُمٌ " فِي أَن جَعَلُوا " زَيدًا " فِي قَولِكَ : "جَاءَنِي زَيدُ بنُ عَمرٍو ،وَرَأَيتُ زَيدَ ابنَ عَمرٍو ،وَمَرَرتُ بِزَيدِ بنِ عَمرٍو " تَابِعًا لِلإبنِ فِي الإعرَابِ ، كَمَا يَتبَـعُ الرَّاءُ مِن "امرِئٍ " ،وَالنُّونُ مِن " ابنِمٍ " مِنَ الهَمزَةِ وَالمِيمِ إِذَا قُلتَ : " امرُؤٌ وَامرَأً وَامرِئٍ ،وَابنُمٌ وَابنَمًا وَابنِمٍ " فِي أَنَّهُ لَا يُعَدُّ إعرَابًا (٣) / ٣٩/ب

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢٣٥ ، و المقتصد ٢/ ٧٨٥ .

(٢) انظر شرح التصريح ٢/ ١٧٠ .

(٣) في النسخة "لا يعد اعراً " والصواب ما أثبت ، " وذكر أبوحيان أن مذهب البصريين عدم اعتبارها إعرابا ،أما الكوفيون فذهبوا إلى أن "امرأً وابنماً " معربان من مكانين ،فالحركة في النون والراء ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم .

، وَلكِن اتبَاعًا لِمَا قَبلَ حَرفِ الإعرَابِ.(١)

وَإذ قَد ثَبتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ صِفَةُ المُنَادَى - إِذَا كَانَت مُضَافَةً - [حُكمُها](٢) النَّصبُ البَتَّةَ وَجبَ - إذَا وَصفتَ المُنَادَى بِـ "ابنٍ" وَهوَ عَلَمٌ وَالمُضَافُ إِلَيهِ "ابنٌ" كَذَلِكَ عَلَمٌ - أَن يَتبَعَ آخرُ الإسمِ المُنَادَى آخرَ "الابنِ" فَبُنِيَا جَمِيعًا عَلَى الفَتحِ.(٢)

ثُمَّ إِنَّهُ إن لَم يَكُنِ "الإبنُ" بَينَ عَلَمَينِ وَجَبَ تَركُ المُنَادَى عَلَى ضَمِّه ، وَذَلِكَ قَولُكَ : "يَا زَيدُ ابنَ أَخِينَا ، وَيَا رَجُلُ ابنَ عَمروٍ"(٣) كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي غَيرِ النِّدَاءِ وَجَبَ أَن يُنَوَّنَ الإسمُ المَوصُوفُ بِـ "ابنٍ" ، وَذَلِكَ قَولُكَ : "جَاءَنِي زَيدٌ ابنُ أَخِينَا" نَوَّنتَ ، لِأَنَّهُ لَيسَ فِي تَقدِيرِ المَجعُولِ مَعَ "الإبنِ" اِسمًا وَاحِدًا ، ثُمَّ إِن كَانَ "الإبنُ" خَبَرًا كَانَ كَذَلِكَ الإسمُ فِي وُجوبِ التَّنوِينِ مِن حَيثُ لَا يَصِحُّ أَن يَكُونَ الخَبَرُ مَجعُولًا مَعَ المُخبَرِ عَنهُ اِسمًا وَاحِدًا(٤) ، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالمَوصُوفِ ، فَأَنتَ تَقُولُ :

---

(١) انظر الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١/ ٣١.
(٢) إضافة يستقيم بها الكلام.
(٣) تقول "يا زيدَ بنَ عمروٍ" فتتبع حركة الموصوف حركة الصفة ولم تعكس فتتبع حركة الصفة حركة الموصوف؛ لأن حركة الموصوف حركة بناء ، وحركة الصفة حركة إعراب ، وحركة الإعراب لمعنى ، وحركة البناء لغير معنى فحركة الإعراب أولى بأن تكون متبوعة من حركة البناء ".
المرتجل ١٩٧ ، وانظر المقتصد ٢/ ٧٨٥.
(٤) انظر المرتجل ١٩٨ ، والفاخر لوحة / ١٤٣ ب.
(٥) في النسخة "واحد" تحريف.

" زَيدُ ابنُ عَمرٍو " تُنَوِّنُ ،لِأَنَّكَ لَم تُرِد أَن تَصِفَ " زَيدًا " بِأَنَّهُ " ابنُ عَمرٍو " ،وَإِنَّمَا أَردتَ أَن تُعلِمَهُ أَنَّهُ " ابنُ عَمرٍو ".

وَأَمَّا مَعرِفَةُ المَوضِعِ الذِي يَجِبُ فِيهِ حَذفُ الأَلِفِ فِي الخَطِّ وَإِثبَاتُهُ ، فَإِنَّ الأَصلَ فِيهِ أَنَّهُ يَتبَعُ التَّنوِينَ ،وَكُلُّ مَوضِعٍ يَجِبُ فِيهِ حَذفُ التَّنوِينِ مِن اللَّفظِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ / المَوضِعِ حَذفُ الأَلِفِ مِنَ ٤٠/أ الخَطِّ ،وَكُلُّ مَوضِعٍ يَجِبُ فِيهِ إِثبَاتُ التَّنوِينِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ المَوضِعِ إِثبَاتُ الأَلِفِ فِي الخَطِّ .

فَصـــــلٌ

إِذَا كَانَ النِّدَاءُ لِلاستِغَاثَةِ أُدخِلَ عَلَى المُنَادَى اللاَمُ الجَـــارَّةُ [١] ،
إِلَّا أَنَّهَــا تُفتَـحُ ،فَيُقَالُ : " يَالَزَيـدٍ " وَذَكَرُوا فِي فَتحِهَا وَجهَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لِلفَرقِ بَينَ المُستَغَاثِ وَالمُستَغَاثِ إِلَيهِ ، وَإِن شِئتَ قُلتَ : بَينَ المَدعُوِّ وَالمَدعُوِّ إِلَيهِ.

وَالثَّانِي : أَنَّ ذَلِكَ مِن أَجلِ أَنَّ المُنَادَى وَاقِعٌ مَوقِعَ المُضمَرَاتِ كَمَا ذَكَرنَا قَبلُ مِن أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "يَا زَيدُ " كَانَ الإِسمُ الظَّاهِرُ قَـــد وَقَعَ مَوقِــعَ "إِيَّاكَ " إِذَا قُلتَ : إِيَّاكَ أَعنِي ".

وَمِن شَأنِ اللاَمِ الجَارَّةِ أَن تُفتَحَ فِي المُضمَرِ ،كَقَولِنَا : "لَكَ ،وَلَهُ ".
ثُمَّ إِنَّهُ إِن عُطِفَ عَلَى المُنَادَى اسمٌ كُسِرَتِ اللاَمُ فِيهِ ،تَقُولُ : " يَا لَزَيــدٍ وَلِعَمرٍو " [٢] ، وَأَنشَدُوا :

١٧ - * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلْشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ * [٣]

---

(١) في النسخة "لام الجارة" والصواب ما أثبت بدليل ما بعده.

(٢) انظر الأصول ١/٣٥١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٩.

(٣) هذا عجز بيت لم ينسب لقائل معين ، وقبله :

* يُبكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغتَرِبُ *

وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٦ ،والكامل ٢/٢٠٠ ،والجمل للزجاجي ١٦٧ ،والإيضاح ص ٢٣٦ ،والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٩ ،والمقرب ١/١٨٤ ،والهمع ١/١٨٠ ،والنائي : البعيد النسب.

والشاهد فيه : كسر لام المستغاث لأن هناك عطفا بغير ياء ،وسبب الكسر هو أمن اللبس بين لام الاستغاثة والجارة.

وَإِذَا سُئِلَ عَنِ السَّبَبِ فَقِيلَ : فَلِمَ كُسِرَت فِي المَعطُوفِ وَهوَ مَعطُوفٌ عَلَى المُنَادَى ؟

فَإِنَّ الجَوَابَ فِيهِ يُبنَى عَلَى الوَجهَينِ ، فَإِن قُلنَا : إِنَّهَا فُتِحَت لِلفَرقِ بَينَ المَدعُوِّ وَالمَدعُوِّ إِلَيهِ كَانَ الأَمرُ بَيِّنًا أَنَّهُ يَجِبُ كَسرُهَا مِن حَيثُ إِنَّهُ لَا يَقَعُ لَبسٌ (١) فِي أَنَّ المَعطُوفَ عَلَى المَدعُوِّ لَا يَكُونُ مَدعُوًّا إِلَيهِ ، وَإِن قُلنَا : إِنَّهَا إِنَّمَا فُتِحَت لِأَنَّ المُنَادَى وَاقِعٌ مَوقِعَ المُضمَرَاتِ ، فَالجَوَابُ عَنهُ مَا تَقَدَّمَ مِن أَنَّ المَعطُوفَ / عَلَى المُنَادَى لَا يَدخُلُ فِي الخِطَابِ ، ٤٠/ب وَلَا يَكُونُ الِاسمُ الظَّاهِرُ وَاقِعًا مَوقِعَ المُضمَرِ حَتَّى يَدخُلَهُ مَعنَى الخِطَابِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَن يُترَكَ اللَّامُ عَلَى مَا هُوَ الأَصلُ فِيهَا مِنَ الكَسرِ إِذَا دَخَلَت عَلَى المُظهَرِ .

---

(١) في النسخة " ليس " تصحيف .

فَصــــلٌ

فِــي التَّرخِيـــــم (١)

اِعلَم أَنَّ الاِسمَ إِذَا رُخِّمَ كَانَ لَهُم فِيهِ مَذهَبَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يُنوَى المَحذُوفُ ،فَيُترَكَ الحَرفُ الذِي كَانَ قَبـلَ المَحذُوفِ عَلَى حَرَكَتِهِ أَو سُكُونِهِ ،فَيُقَالَ فِي "حَارِثٍ" : "يَا حَـارِ" بِكَسرِ الرَّاءِ ،وَفِي "جَعفَرٍ" : "يَا جَعفَ" بِفَتحِ الفَاءِ ،وَفِـي "هِرَقلَ" : "يَاهِرَقْ" بِسكُونِ القَافِ ،يُفرَضُ كَأَنَّ المَحذُوفَ مَنطُوقٌ بِهِ غَيرَ مَحذُوفٍ (٢) ،فَإِذَا فُرِضَ ذَلِكَ وَجَبَ أَن يُترَكَ الحَرفُ الذِي كَانَ قَبلَهُ عَلَى حَالِهِ.

وَالمَذهَبُ الثَّانِي : أَن لا يُنوَى المَحذُوفُ ،وَيُستَأنَفَ الإِسمُ ،وَيُجعَلَ الرَّاءُ مِن "حَارِثٍ" - إِذَا حُذِفَ الثَّاءُ لِلتَّرخِيمِ - آخِرَ الإِسمِ كَالدَّالِ مِن "زَيدٍ" مَثَلًا ،فَيُقَالَ : "يَا حَارُ" بالضَّمِّ (٣) ، كَمَا تَقُولُ : "يَا زَيدُ" (٤).

---

(١) "الترخيم في اللغة : التسهيل والتليين ،ورخم الكلام والصوت فهو رخيم أي لانَ وَسَهُلَ ،ومنه الترخيم في الأسماء ،لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليُسَهِّلوا النطق بها ،وقيل : الترخيم الحذف ، ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر" عن اللسان "رخم" ،وانظر التعريفات لعلي الجرجاني ٣٠ ،والإيضاح ص٢٣٧.

(٢) وهو ما يسمى بلغة من ينتظر.

(٣) وهو ما يسمى بلغة من لا ينتظر.

(٤) انظر الإيضاح ص٢٣٧ ،والأصول في النحو ١/ ٣٥٩.

ثُمَّ إِنَّ المَحذُوفَ لِلتَّرخِيمِ قَد يَكُونُ حَرفًا وَاحِدًا ،وَقد يَكُونُ حَرفَين ، وَالاَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اِسمٍ كَانَ فِي آخرِهِ زَائِدَتَانِ تُزَادَانِ مَعًا فَإِنَّهُمَا تُحذَفَانِ مَعًا ، فَمِن ذَلِكَ الاَلِفُ وَالنُّونُ فِيمَا كَانَ عَلَى " فَعْلَانَ " وَنحوِهِ ، تَقُولُ فِي " سَعْدَانَ ،وَمَرْوَانَ " : " يَاسَعْدَ ،وَيَا مَرْوَ " ، [وَ] (١) فِي " عُثْمَانَ " " يَا عُثْمَ " (٢).

١٤/أ وَمِنهُ مَا كَانَ فِي آخرِهِ يَاءُ النَّسَبِ / كَرَجُلٍ اسمُهُ " هَاشِمِيٌّ " تَقُولُ فِي تَرخِيمِهِ : " يَا هَاشِمِ أَقبِلْ " أَو " يَا هَاشِمُ " بِالضَّمِّ عَلَى مَذهَبِ مَن لَا يَنوِي المَحذُوفَ .

وَمِن ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الاِسمِ حَرفٌ صَحِيحٌ وَقَبلَ ذَلِكَ الحَرفِ الصَّحِيحِ حَرفُ مَدٍّ زَائِدٍ فَإِنَّهُمَا يُحذَفَانِ مَعًا ،وَذَلِكَ قَولُكَ فِي " مَنصُورٍ " : " يَا مَنصُ " ،إِلَّا أَنَّ فِيهِ شَرطًا ،وَهوَ أَنَّهُ يَجِبُ أَن يَبقَى بَعدَ حَذفِ الحَرفِ الزَّائِدِ ثَلَاثَةُ أَحرُفٍ كَمَا تَرَى فِي " يَا مَنصُ " ، فَإِن لَم يَبقَ ثَلَاثَةُ أَحرُفٍ لَم يَجُز حَذفُ الزَّائِدِ ،وَوَجَبَ الاِقتِصَارُ عَلَى حَذفِ الحَرفِ الاَخِيرِ الذِي هُوَ كَالرَّاءِ فِي " مَنصُورٍ " ، وَذَلِكَ قَولُكَ فِي " سَعِيدٍ " : " يَا سَعِي " (٣).

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) انظر الإيضاح صـ٢٣٨ ، وشرح المفصل ٢٢/٢ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٣٧٠/١ ،والمقتصد ٧٩٦/٢ ،والفوائد الضيائية ٣٤٤/١ .

هَـذَا وَفِي أَصلِ التَّرخِـيم شَـرَائِطُ :

إِحدَاهَا : أَن يَكُونَ الإِسمُ عَلَماً .

وَالثَّانِيَةُ : أَن يَكُونَ الإِسمُ عَلَى أَكثَرَ مِن ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ .

وَالثَّالِثَةُ : أَن يَكُونَ مُفرَدًا غَيرَ مُضَافٍ ،فَلَو قُلتَ فِي "رَاكِبٍ" : "يَا رَاكِ" لَم يَجُز ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ بِعَلَمٍ ،وَقَولُهُم : "يَا صَاحِ" شَاذٌّ ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا مِنهُ لِكَثرَتِهِ فِي الإِستِعمَالِ (١) ، وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُهُم : "يَا عَاذِلَ" يُرِيدُونَ : "يَا عَاذِلَةُ" ،وَلَو قُلتَ فِي "زَيدٍ" : "يَا زَي" لَم يَجُز ،لِأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ ،وَقَد أَجَازَ الكُوفِيُّونَ تَرخِيمَ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ إِذَا كَانَ أَوسَطُهُ مُتَحَرِّكاً كَ "عُمَرَ" (٢) ، [وَ] (٣) لَو قُلتَ فِي "ثَابِتِ قُطْنَةَ" (٤) :

---

(١) قال ابن الشجرى في أماليه ٢/ ٨٨ : " ولم يأتِ ترخيم مذكر منكر قصد قصده إلا ترخيم " صاحب " وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعَلَم من حيث وهنه النداء بالبناء ،فاستجازوا فيه يا صاحِ ولا يجوز يا صاحُ لأنّ من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسمٍ قائمٍ بنفسِه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا".

(٢) انظر الانصاف المسألة رقم (٤٩) ١/ ٣٥٦ ،وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩ ،وشرح التصريح ٢/ ١٨٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) هو ثابت بن كعب وقيل ثابت بن عبد الرحمن بن كعب من شعراء خراسان وفرسانهم ذهبت عينه وكان يحشوها بقطنة فسمي ثابت قطنة ، وفيه قال القائل :

لا يعرف الناس منه غير قطنته   وماسواه من الأنساب مجهول

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٤ .

"يَا ثَابُ " لَم يَجُز ،لِأنَّهُ مُضَافٌ.(١)

وَيَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الإِسمِ تَاءُ التَّأنِيثِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذفُهَا لِلتَّرخِيمِ وَإِن كَانَ الإِسمُ يَبقَى / عَلَى أَقَلَّ مِن ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ ، ٤١/ب تَقُولُ فِي رَجُلٍ إِسمُهُ " ثُبَةُ " : " يَا ثُبَ أَقبِلْ "(٢) ،وَإِذَا كَانَ الإِسمَانِ قَد جُعِلَا اسماً وَاحِدًا فَإِنَّ تَرخِيمَهُ أَن يُحذَفَ الإِسمُ الثَّانِي جُملَةً ، تَقُولُ فِي رَجُلٍ إِسمُهُ "حَضرَمَوتُ " : " يَا حَضْرَ أَقبِلْ "(٣) ،وَتَقُولُ فِي " مَعْدِيكَرِبَ": "يَا مَعْدِي أَقبِلْ " ،وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ .

----

(١) هل يجوز ترخيم المضاف ؟ مسألة خلافية بين النحاة جوّزها الكوفيون وأوقعوا الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ،وذهب البصريون إلى منعها . انظر حججهم في الإنصاف المسألة رقم (٤٨) ٣٤٧/١ ، والكافية ١٤٩/١ ،وشرح المفصل ٢٠/٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص٢٣٨ ،والتبصرة والتذكرة ٣٦٨/١ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٣٧٢/١ .

فَصــــــلٌ

الحُرُوفُ الكَائِنَةُ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ مَبنِيَّةٌ عَلَى الفَتحِ كَوَاوِ العَطفِ ، وَفَائِهِ ، وَلَامِ الابتِدَاءِ ، وَكَافِ التَّشبِيهِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : إِنَّ الأَصلَ فِي لَامِ الجَرِّ أَيضًا الفَتحُ ، وَإِنَّهَا إِنَّمَا كُسِرَت فِي المُظهَرَاتِ مِن أَجلِ أَن كَانَت تَلتَبِسُ فِيهَا بِلَامِ الابتِدَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحوَالِ (١) .

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَظهَرُ فِيهِ الإِعرَابُ لَو فَرَضنَا أَن يَكُونَ لَامُ الإِضَافَةِ مَفتُوحَةً لَم يَبِن لَنَا إِذَا قُلنَا : " إِنَّ هَذَا لَعِيسَى " أَنَّا نُرِيدُ أَنَّ المُشَارَ إِلَيهِ مِلكُهُ ، أَو أَنَّهُ هُوَ " عِيسَى " .

وَأَمَّا مَا يَظهَرُ فِيهِ الإِعرَابُ فَإِنَّ هَذَا اللَّبسَ كَانَ يَعرِضُ فِيهِ إِذَا وُقِفَ عَلَى الاسمِ ، فَلَو كَانَتِ اللَّامُ الجَارَّةُ تَكُونُ مَفتُوحَةً لَكُنتَ إِذَا قُلتَ : " إِنَّ هَذَا لَزَيدْ " - بِالوَقفِ - لَم يُعلَم أَنَّكَ تُرِيدُ أَن تَجعَلَ " زَيدًا " خَبَرًا لِهَذَا (٢) ، أَو أَن تُرِيدَ أَن تَجعَلَ " هَذَا " مِلكَ زَيدٍ ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَسَرُوهَا لِئَلَّا يَكُونَ هَذَا اللَّبسُ ، وَتُرِكَت فِي المُضمَرَاتِ عَلَى أَصلِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّبسَ لَا يَعرِضُ / فِيهَا فِي الأَكثَرِ ، وَذَاكَ أَنَّ ٤٢/أ مِن شَأنِ ضَمِيرِ المَجرُورِ أَن تَكُونَ صِيغَتُهُ غَيرَ صِيغَةِ المَرفُوعِ ،

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٢) في النسخة " خبرًا هذا " ، والصواب ما أثبت .

فَإِذَا أَرَدتَ لَامَ الإِبتِدَاءِ قُلتَ : "إِنَّ هَذَا لَأَنتَ " ، فَإِذَا أَرَدتَ الإِضَافَةَ قُلتَ : " إِنَّ هَذَا لَكَ "[١] ،فَبَانَ أَحَدُ المَعنَيَينِ مِنَ الآخَرِ ،وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " إِنَّ هَذَينِ لَأَنتُمَا ،وَإِنَّ هَذَينِ لَكُمَا ،وَإِنَّ هَذَا لَـهُـوَ - بِفَتحِ الوَاوِ - ،وَإِنَّ هَذَا لَهُ[٢] - بِسُكُونِ الــوَاوِ - وَإِنَّ هَذِهِ لَهِيَ ،وَإِنَّ هَذِهِ لَهَا ،وَإِنَّ المَأخُوذَ لِي ،وَإِنَّ المَأخُوذَ لَأَنَا ،وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَكُنَّ ،وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَأَنتُنَّ " وَأَشبَاهُ هَذَا .

وَإِنَّمَا يُعدَمُ الفَرقُ فِي قَلِيلٍ مِنَ الأَمرِ ،وَهوَ قَولُكَ : " إِنَّ الحَاضِرَاتِ لَهُنَّ " تُرِيدُ : إِنَّ الحَاضِرَاتِ الهِندَاتُ مَثَلًا ،وَ" إِنَّ الحَاضِرَاتِ لَهُنَّ " تُرِيدُ : إِنَّ الحَاضِرَاتِ مِلكٌ لِلهِندَاتِ . ثُمَّ لَا يَعرِضُ هَذَا اللَبسُ إِلَّا فِي أَشيَاءَ يَقِلُّ وُقُوعُهَا فِي الإِستِعمَالِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٧٦ ، ٤/٢١٧ ، وشرح المفصل ٨/٢٦

(٢) يقصد "إنه هذا لهوْ" بسكون الواو.

فَصـــلٌ

[فِي نَواصِبِ الفِعلِ المُضَارِعِ]

(أَنْ) الخَفِيفَةُ النَّاصِبَةُ لِلفِعلِ المُضَارِعِ مِن شَأْنِهَا أَن تَجعَلَ الجُملَةَ مِنَ المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ فِي تَأوِيلِ اِسمٍ مُفرَدٍ (١).

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " يَأْتِينِي زَيدٌ " كَانَ كَلَامًا تَامًّا ، فَإِذَا أَدخَلتَ " أَنْ " عَلَيهِ فَقُلتَ : " أَن يَأْتِينِي زَيدٌ " صَارَ فِي مَعنَى إِتيَانِ زَيدٍ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَأْتِيَ بِاسمٍ فَتَقُولَ : " أَنْ يَأْتِينِي زَيدٌ خَيرٌ لَهُ " ، أَو فِعلٍ فَتَقُولَ : " يَسُرُّنِي أَنْ يَأْتِيَنِي زَيدٌ ".

كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " زَيدٌ مُنطَلِقٌ " كَانَ كَلَاماً تَامّاً ، فَإِذَا قُلتَ : " أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ " صَارَ فِي مَعنَى انطِلَاقِ زَيدٍ ، فَلَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ / حَتَّى تَأْتِيَ بِاسمٍ ، فَتَقُولَ : " حَقٌّ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ " ، ٤٢/ب
أَو فِعلٍ كَقَولِكَ : " بَلَغَنِي أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ " (٢)

[لَـــنْ]

وَأَمَّا " لَنْ " (٣) فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنَفيِ الفِعلِ المُستَقبَلِ ، وَقَالُوا

---

(١) الاسم المفرد هو المصدر ، الكتاب ٣/ ٦ ، والجمل للزجاجي ص ٣٥٣ ، والمرتجل ٢٠١ .

(٢) انظر المقتصد ١/ ٤٧٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥ ، والمقتضب ٢/ ٨ .

إِنَّهُ نَفيُ " سَيَفعَلُ ،وَسَوفَ يَفعَلُ "(١) ، فَإِذَا قُلتَ : " لَن يَّخرُجَ زَيدٌ " كُنتَ نَفَيتَ وُجودَ الخُرُوجِ مِنهُ فِيمَا يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ،كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " سَيَخرُجُ ،أَو سَوفَ يَخرُجُ " كُنتَ أَثبَتَّ وُجُودَ الخُرُوجِ مِنهُ فِيمَا يُستَقبَلُ .

وَيكُونُ النَّفيُ بِـ " لَنْ " أَبَدًا أَبلَغَ وَأَقوَى مِن النَّفيِ بِـ " لَا " . إِذَا قُلتَ : " لَن يَخرُجَ " كَانَ أَشَدَّ لِانتِفَاءِ الخُرُوجِ مِن أَن تَقُولَ : " لَا يَخرُجُ " .

[كَـــي]

وَأَمَّا " كَيْ " فَفِيهِ ضَربٌ مِن التَّعلِيلِ وَالطَّمَعِ(٢) ، فَإِذَا قُلتَ : " جِئتُكَ كَي تُعطِيَنِي ،قَد جَعَلتَ الإِعطَاءَ عِلَّةً لِلمَجِيءِ ، وَدَلَّلتَ عَلَى أَنَّكَ رَجَوتَ مِنهُ ذَلِكَ .

فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ عَامِلَةً أَبَدًا ،وَلَا يَكُونُ لَهَا حَالَةٌ تُلغَى فِيهَا .

---

(١) القول لسيبويه ،انظر الكتاب ٣/١١٧ ، ٤٠/٢٢٠ ، والايضاح ص٣٠٩ .

(٢) لم أقف عليه عند غيره ،وانظر الإيضاح ص ٣١٠ .

وَ " أَنْ " مِن جُملَتِهَا تَنفَرِدُ بِأَنَّهَا تُضمَرُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ، ثُمَّ تَنقَسِمُ قِسمَينِ :

أَحَدُهمَا : أَن تُضمَرَ فِي مَوضِعٍ ، وَتَظهَرَ فِي ذَلِكَ المَوضِعِ.(١)

وَالثَّانِي : أَن تُضمَرَ فِي مَوضِعٍ وَلَا تَظهَرَ فِيهِ .

فَمِثَالُ الأَوَّلِ قَولُهُم : " تَسمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (٢) ، المَعنَى " أَنْ تَسمَعَ بِالمُعَيدِيِّ " ، ثُمَّ حُذِفَت " أَن " ، وَلَا بُدَّ مِن إِضمَارِهَا ، لِأَنَّ قَولَهُ : " خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " خَبَرٌ عَنهُ ، وَذَلِكَ يَقتَضِي أَن يَكُونَ فِي تَقدِيرِ " أَن " حَتَّى يَكُونَ فِي مَعنَى : سَمَاعُكَ خَيرٌ مِن رُؤيَتِهِ ، وَإِنْ لَم تُقَدِّر " أَنْ " أَحَلْتَ مِن حَيثُ تَكُونُ قَد أَخبَرتَ عَن الفِعلِ ، وَالفِعلُ / يَكُونُ خَبَرًا وَلَا يَكُونُ مُخبَرًا عَنهُ . ٤٣/أ

وَمِن ذَلِكَ - أَعنِي مِمَّا أُضمِرَ فِيهِ " أَنْ " وَيَصِحُّ أَن يَظهَرَ - قَولُهُ :

١٨ - * أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِيّ أَحْضُرُ الوَغَى * (٣)

---

(١) عبارة الفارسي . وانظر الإيضاح ص ٣١٢ .
(٢) انظر جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦ ، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩ ، والمستقصى في الأمثال ١/ ٣٧٠ ، وانظر توجيهه في الكتاب ٤/ ٤٤/٤ والخصائص ٢/ ٤٣٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥- ٢٨٨ ، ويروى " أن تسمع " و " لأن تسمع " . وفيه (تسمع بالمعيدى لا أن تراه)
(٣) هذا صدر بيت لطرفة بن العبد ، وعجزه :

* وَهَل أَشهَدُ اللَّذاتِ ، هَل أَنتَ مُخلِدِي ؟ *

وهو في ديوانه ٣١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٥٦ ، والكتاب ٣/ ٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنبارى ص ١٩٣ ، والخزانة ١/ ١١٩ ، و " أحضر " يروى بالضم والفتح .

المَعنَى : أَنْ أَحضُرَ الوَغَا لَا مَحَالَةَ ،لِأَنَّ التَّقدِيرَ : فِي أَنْ أَحضُرَ الوَغَى ،وَحَرفُ الجَرِّ لَا يَدخُلُ عَلَى الفِعلِ .

وَاعلَم أَنَّ الأَكثَرَ فِيهَا إِذَا أُضمِرَت فِي مَوضِعٍ يَصِحُّ إِظهَارُهَا فِيهِ أَن يَبطُلَ عَمَلُهَا بِالإِضمَارِ ،وَيُرفَعَ الفِعلُ كَمَا تَرَى فِي قَولِهِ : " تَسمَعُ بِالمُعَيدِيِ " ،وَفِي قَولِهِ : " أَحضُرَ الوَغَى " [1] ،وَيَجُوزُ أَن يَبقَى عَمَلُهَا مَعَ الإِضمَارِ ،وَلكِنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا شَاذًّا [2] ،ذَكَرُوا أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَن يُنشِدُ :

* أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحضُرَ الوَغَى * [3]

بِالنَّصبِ ،وَعَلَى هَذَا اعتَمَدَ المُتَنَبِي فِي قَولِهِ :

----

(١) في النسخة " الوغا " بالألف ،وفي الصحاح للجوهرى " الوغى " بالياء ،قال : الوغى مثل الوعى " وقيل للحرب وغى لما فيها من الصوت والجلبة " الصحاح (وغى) ٦/٢٥٢٦ .

(٢) الجرجاني في هذا على مذهب البصريين في رواية الرفع ،ورواية النصب عنده شاذة . انظر الإنصاف المسألة رقم (٧٧) ٢/٥٥٩ .

(٣) راجع الشاهد رقم (١٨) .

١٩ - وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّيْنَارُ صَاحِبَــهُ ... فِي مِلْكِهِ اِفْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَـا (١)

أَرَادَ " مِنْ قَبْلِ أَن يَصْطَحِبَا " فَحَذَفَ " النُّونَ " مَعَ الإِضْمَارِ، وَالاخْتِيَارُ أَن يُقَالَ : " مِن قَبْلِ يَصطَحِبَانِ ".

وَأَمَّا المَوضِعُ الذِي يُضْمَرُ فِيهِ " أَنْ " وَلَا يَظْهَرُ (٢) فَكَمِثْلِ قَولِهِم : " سِرتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا "، التَّقدِيرُ عِندَهُم : حَتَّى أَنْ أَدْخُلَهَا؛ وَلِذَلِكَ نُصِبَ (٣)، وَلَكِنَّهُ لَا يُستَعمَلُ الإِظْهَارُ.

[إِذَنْ]

وَأَمَّا " إِذَنْ " فَيَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ :

حَالَةٌ تَعمَلُ فِيهَا، وَحَالَةٌ تُلغَى.

وَالأَصلُ فِي هَذَا أَن يُعلَمَ أَنَّ الفِعلَ بَعدَهَا يَكُونُ فِي مَوضِعٍ مُعتَمِدًا عَلَى مَا قَبلَهَا، وَفِي آخَرَ غَيرَ مُعتَمِدٍ عَلَى شَيءٍ، وَمَعنَى الاعتِمَادِ

----

(١) البيت في ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبرى ١/١١٦. والشاهد فيه " يصطحبا " حيث نصب الفعل بـ " أنْ " المصدرية المحذوفة، وعلامة نصبه حذف النون من فعل الاثنين.

(٢) انظر الإيضاح ص ٢١٥ - ٢١٦، وشرح المفصل ٧/٣٠.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل منصوب بـ " حتى " من غير تقدير " أن " وجميع الحروف عندهم تعمل بأنفسها. انظر الإنصاف المسألة رقم (٨٣) ٢/٥٩٧.

أَن يَكُونَ قَبلَهَا / شَيءٌ يَقتَضِي الفِعلَ بَعدَهَا ،وَمِثَالُ ذَلِكَ أَن يَكُونَ ٤٣/ب
قَبلَهَا شَرطٌ قَد جُعِلَ الفِعلُ بَعدَهَا جَزَاءً لِذَلِكَ الشَّرطِ كَقَولِكَ : " إِنْ تَأتِنِي إِذَنْ أُكرِمْكَ " ،لَا يَكُونُ لِ " إِذَنْ " هَا هُنَا عَمَلٌ ،وَمِثلُهُ أَن تَقُولَ : " أَنَا إِذَنْ أُكرِمُكَ " بِالرَّفعِ ؛لِأَنَّ " أَنَا " مُبتَدَأٌ وَ " أُكرِمُكَ " خَبَرُهُ ، وَالفِعلُ المُضَارِعُ إِذَا وَقَعَ فِي خَبَرِ المُبتَدَأِ كَانَ مَرفُوعًا ؛لِأَنَّهُ يَكُونُ وَاقِعًا مَوقِعَ الِاسمِ ،وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَت " إِذَنْ " لَغوًا .

وَمِثَالُ أَن لَا يَكُونَ الفِعلُ مُعتَمِدًا عَلَى شَيءٍ قَبلَهَا أَن يَقُولَ القَائِلُ : " أَنَا آتِيكَ " فَتَقُولَ لَهُ : " إِذَنْ أُكرِمَكَ " ، لَيسَ فِي هَذَا إِلا أَن تَعمَلَ " إِذَنْ " ؛لِأَنَّهُ لَيسَ قَبلَهَا شَيءٌ يُوجِبُ الرَّفعَ وَالجَزمَ فَيَمتَنِعَ النَّصبُ.[1] وَالنَّحوِيُّونَ يَقُولُونَ فِي هَذَا المَوضِعِ : إِنَّ الفِعلَ مُفَرَّغٌ لَهَا ،وَفِي الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ " إِنْ تَأتِنِي إِذَنْ أُكرِمْكَ " إِنَّهُ غَيرُ مُفَرَّغٍ لَهَا .

---

(١) في النسخة " إذاً " بالتنوين

(٢) انظر الإيضاح ص٣١١ ، والمقتصد ١٠٥٤/٢، والمرتجل ٢٠٣ فما بعدها ، وشرح المفصل ١٦/٧ .

فَصْلٌ

(حَتَّى) يَكُونُ حَرفَ جَرٍّ كَقَولِهِ تَعَالَى : * حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ * (١) ،وَيَكُونُ حَرفًا يُبتَدَأُ مَا بَعدَهُ كَقَولِ الشَّاعِرِ :

٢٠ - فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ (٢)

" مَاءُ دِجْلَةَ " مُبتَدَأٌ ،وَ " أَشكَلُ " خَبَرُه ،وَلَيسَ لَهَا عَمَلٌ .

وَيَكُونُ فِيهَا وَجهٌ ثَالِثٌ وَهوَ أَن تَكُونَ عَاطِفَةً ،وَيَجِيءُ ذِكرُ ذَلِكَ فِي مَوضِعِهِ (٣) .

----

(١) سورة القدر : ٥٠

(٢) البيت لجرير في ديوانه ١٤٣/١ ،ورواية الديوان :

* وما زالت القتلى تمورُ دماؤُها *

وهو من شواهد الجنى الداني ٥٠٤ ،وشرح المفصل ١٨/٨ ،ومغني اللبيب ١٢٨/١ ،والهمع ٢٤٨/١ ، ٢٤/٢ ، والخزانة ٤٧٩/٩ ، والدرر ٢٠٧/١٠

وفي النسخة " تمحّ " تصحيف وباقي الروايات كما أثبت .

والشاهد فيه : مجيء " حتى " حرف ابتداء حيث استئنفت بعدها جملة اسمية وهي " ماء دجلة أشكل ".

(٣) سيأتي بيان ذلك في ص ١٧٣٠

وَالذِي يَتَعَلَّقُ بِهَذَا المَوضِعِ الوَجهَانِ الأَوَّلاَنِ ،فَإِذَا نُصِبَ الفِعلُ بَعدَهَا كَانَت حَرفَ جَرٍّ ؛لِأَنَّهُم إِنَّمَا يُضمِرُون " أَنْ " مِن أَجلِ أَنَّ حَرفَ الجَرِّ / لَا يَصِحُّ دُخُولُهُ عَلَى الفِعلِ ، فَلَمَّا كَانَ كَذلِكَ أَضمَرُوا ٤٤/أ
"أَنْ " لِيَصِيرَ الفِعلُ فِي مَعنَى المَصدَرِ ،وَيَكُونَ قَولُكَ : " سَرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا " فِي تَقدِيرِ : سِرتُ حَتَّى دُخُولِهَا "(١) ، ثُمَّ إِنَّ مَا قَبلَ " حَتَّى " يَكُونُ سَبَبَاً لِمَا بَعدَهَا مِثلُ أَنَّ السَّيرَ يَكُونُ سَبَبَاً لِلدُّخُولِ .

وَإِذ قَد عَرَفتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وُجُوهٍ :(٢)

أَحَدُهَا : أَن يَكُونَ السَّبَبُ وَالمُسَبَّبُ جَمِيعاً قَد مَضَيَا ، كَقَولِكَ : " سَرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا ".

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ السَّبَبُ قَد مَضَى وَالمُسَبَّبُ مُنتَظَرٌ ،وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " جِئتُكَ حَتَّى تُعطِيَنِي " ، السَّبَبُ الذِي هُوَ "المَجِيءُ " وَقَد كَانَ ، وَالمُسَبَّبُ الذِي هُوَ "الإِعطَاءُ " مُنتَظَرٌ لَم يَكُن بَعدُ ،وَمِثلُهُ قَولُ النَّاسِ : "أَسلَمتُ حَتَّى أَدخُلَ(٣) الجَنَّةَ " ،وَيقُولُون فِي " حَتَّى " هَذِهِ : إِنَّهَا تَكُونُ بِمَعنَى " كَي ".(٤)

----

(١) انظر الإيضاح ص ٣١٥-٣١٦ ، والمقتصد ٢/ ١٠٨٠ ، وشرح المفصل ٧/ ٢٠.

(٢) يعني أن "حتى " التي ينتصب الفعل بعدها تكون على وجوه .

(٣) في النسخة "أدخلت " تحريف ،والصواب ما أثبته ، انظر المقتصد ٢/ ١٠٨٤ ،والأصول في النحو ٢/ ١٥١ .

(٤) فيكون الفعل الأول في زمان والثاني في زمان آخر غير متصل بالأول . انظر الإيضاح ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ٧/ ٢٠ فما بعدها

وَقد يَجُوزُ أَن يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالمُسَبَّبِ لَم يَمضِ ، وَمِثَالُهُ أَن تَقُولَ : " أَسِيرُ غَداً حَتَّى أَدخُلَهَا ".

هَذِهِ وُجُوهُ النَّصبِ ، وَيُرفَعُ الفِعلُ بَعدَهَا فَيَكُونُ المَعنَى حِينَئِذٍ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ قَد كَانَ وَالمُسَبَّبُ الآنَ.(١)

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَن تَقُولَ : "سِرتُ حَتَّى أَدخُلُهَا مَا أُمنَعُ " ، وَإِذَا أَرَدتَ ذَلِكَ كَانَت " حَتَّى " حَرفاً يُبتَدَأُ مَا بَعدَهُ ، وَلَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ ، مِثلُهَا فِي :

* حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ *.(٢)

[لَامُ التَّعلِيلِ]

وَأَمَّا " اللَامُ " فَهِيَ لَامُ الجَرِّ التِي فِي قَولِكَ : "جِئتُكَ لِإِكْرَامِكَ إِيَّايَ ، أُضمِرَ "أَنْ " بَعدَهَا لِيَصِيرَ الفِعلُ فِي مَعنَى المَصدَرِ فَيَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَيهِ(٣) / إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ ٤٤/ب

---

(١) انظر الإيضاح ص ٣١٦ .

(٢) تقدم هذا الشاهد برقم (٢٠) والشاهد هنا أن "حتى" حرف ابتداء لا عمل لها كما ذكر الجرجاني .

(٣) " ويرى الكوفيون أن النصب في قولك " جئت لأكرمك ، وسرت حتى أدخلَ المدينة" إنما هو باللام وحتى ، فاللام هي الناصبة لأكرمك ، وهي بمنزلة "أن" ، وليست هي لام الخفض التي في الأسماء ، ولكنها لام تفيد الشرط ، وتستعمل على معنى "كي"".
عن شرح المفصل ١٩/٧ ، وانظر الإنصاف المسألة (٧٩) ٥٧٥/٢ .

لِلكَلام [(١)] - إذا ذُكِرَ الفِعلُ بَعدَهَا مَنصُوبًا بِإضمَارِ "أَنْ" - معنًى لَا يَكُونُ مَعَ المَصدَرِ ، وَهوَ أَنَّكَ إذَا قُلتَ : "جِئتُكَ لِتُكرِمَني" كَانَ المَعنَى أَنَّكَ رَجَوتَ مِنهُ أَن يُكرِمَكَ ، وَإذَا قُلتَ : "جِئتُكَ لِإكرَامِكَ [(٢)] إيَّاي" لَم تَخلُص لِهَذَا المَعنَى ، بَل يَكُونُ الذِي يَسبِقُ إلَى القَلبِ مِنهُ أَنَّكَ جِئتَهُ لِإكرَامٍ كَانَ مِنهُ فِيمَا مَضَى . ثُمَّ إنَّهُ يَجُوزُ في "أَنْ" هَا هُنَا أَن تُضمَرَ وَأَن تَظهَرَ ، تَقُولُ : "جِئتُكَ لِأَنْ تُكرِمَني" كَمَا تَقُولُ : "جِئتُكَ لِتُكرِمَني" ، فَإن أَدخَلتَ "لَا" لَم يَجُز إلَّا الإظهَارُ ، تَقُولُ : "جِئتُكَ لِأَنْ لَا تَفعَلَ كَذَا" ، وَلَا يَجُوزُ حَذفُ "أَنْ" فَلَا يُقَالُ : "لِـلَا يَفعَلَ كَذَا".

وَلِلَّامِ وَجهٌ آخَرُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الوَجهِ إضمَارُ "أَنْ" ، وَذَلِكَ إذَا جَاءَت لِتَأكِيدِ مَعنَى النَّفيِ [(٣)] ، كَقَولِهِم : "مَا كُنتُ لِأَضرِبَكَ" ، لَا يَجُوزُ

---

(١) في النسخة "الكلام" والأولى - في نظري - ما أثبت .

(٢) في النسخة مكررة .

(٣) وتسمى هذه اللام بـ "لام الجحود" وهي الواقعة بعد كون منفي . انظر الجنى الداني ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٣٨/٣ .

هَاهُنَا أَن تَقولَ : " مَا كُنتُ لِأَنْ أَضرِبَكَ ".(١)

وَمعنَى تَأكِيدِ النَّفيِ هَا هُنَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " مَا كُنتُ أَضرِبُكَ " جَازَ أَن يَكُونَ الضَّربُ مِمَّا يَجُوزُ كَونُهُ مِنكَ ، وَإِذَا قُلتَ : " مَا كُنتُ لِأَضرِبَكَ " جَعَلتَهُ بِمَنزِلَةِ الشَّيءِ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنكَ أَصلًا وَيَمتَنِعُ مِن حَيثُ عَادَتُكَ وَسَجِيَّتُكَ وَالحَالُ الَّتِي بَينَكَ وَبَينَ المُخَاطَبِ ، وَيَحصُلُ مِنَ المَعنَى مَا يَحصُلُ مِن قَولِكَ : " مَا كُنتُ مِمَّنْ يَكُونُ لَهُ إِرَادَةٌ أَن يَضرِبَكَ ".(٢) ، وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا قَولَهُ تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾(٣) عَلَى مَعنَى مَا كَانَ مُرِيدًا لِأَنْ يُعَذِّبَهُم ".

وَأَمَّا مَا عَدَا " اللَّامَ " مِنَ الحُرُوفِ السِّتَّةِ(٤) / فَلَا يَجُوزُ ٤٥/أ إِظهَارُ " أَن " بَعدَهَا .

---

(١) اختلف النحويون في إظهار " أن " هنا ، فذهب البصريون إلى عدم إظهارها ، وإلى أن ناصب الفعل " أن " مقدرة بعد لام الجحود ، وذهب الكوفيون إلى جواز إظهار " أن " بعد لام الجحود للتوكيد ، وأن لام الجحود هي الناصبة بنفسها للفعل .

انظر هذا الخلاف في الإنصاف المسألة رقم (٨٢) ٢/٥٩٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٧ ، وشرح الكافية ٤/٦٢ .

(٣) سورة الأنفال : ٣٣ ، وانظر تفسير القرطبي ٤/٢٨٣٥ .

(٤) التي هي : " حتى ، ولام كي ، ولام الجحود ، وواو الجمع ، وأو بمعنى إلى أن ، والفاء في جواب الأشياء الستة التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض " . انظر الجمل للجرجاني ٢٣ .

[الــواوُ]

أَمَّا "واوُ الجمعِ"(١) فإِنَّ الغَرَضَ مِن إِضمَارِ "أَنْ" بَعدَهـا الدَّلالَةُ علَى مَعنًى لَا يَحصُلُ ذَلِكَ المَعنَى مَعَ تَركِ إِضمَارِهَا ، وَذَاكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "لَا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشرَبِ اللَّبَنَ" فَجَزَمتَ عَلَى مَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ العَطفِ كَانَ المَعنَى عَلَى أَنَّكَ تَنهَاهُ عَن كُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الأَكلِ وَالشُّربِ ، وَإِذَا نَصَبتَ صَارَ المَعنَى إِلَى أَنَّكَ تَنهَاهُ عَن جَمعٍ بَينَهُمَا(٢) ، فَلَمَّا كَانَ هَـذَا المَعنَى لَا يَحصُلُ مَعَ تَركِ الكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَدَّرُوا الكَلَامَ تَقدِيرًا يَصِحُّ مَعَهُ ، وَيَصِيرُ العُدُولُ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ دَلِيلًا عَلَى هَذَا المعنى - الذِي هُوَ الجَمعُ - ، وَذَلِكَ التَّقدِيرُ أَنَّهُم نَزَّلُوا الفِعلَ الأَوَّلَ مَنزِلَةَ المَصدَرِ ، فَتَخَيَّلُوا كَأَنَّهُم قَالُوا : لَا يَكُن مِنكَ أَكلٌ لِلسَّمَكِ ، ثُمَّ أَضمَرُوا "أَنْ" فِي الثَّانِي لِيَصِيرَ بِهِ مَصدَرًا مِثلَ هَذَا الذِي قَدَّرُوه لِيَكُونُوا قَد عَطَفُوا اسمًا عَلَى اسمٍ ، وَيَصِيرُوا كَأَنَّهُم قَالُوا : لَا يَكُن مِنكَ أَكلٌ لِلسَّمَكِ وَشُربٌ لِلَّبَنِ(٣) .

----

(١) وهي واو المعية ، ويسميها الكوفيون واو الصرف لأنها تصرف في المعنى الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول . انظر الصاحبي ٥٧ ، والإنصاف ٢/٥٥٥ مسألة رقم (٧٥) .

(٢) وهذا ما قرره سيبويه في الكتاب ٣/٤٣ ، حيث قال : "فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال" وانظر المقتضب ٢/٢٥ ، والجمل للزجاجي ١٨٧ .

(٣) انظر المقتصد ٢/١٠٧١ ، وشرح المفصل ٧/٢٤ فمابعدها .

إنّ هذا الذي قدّروا الكلامَ عليه لا يدلُّ على ما أرادوه من حيث لا يكون لفظًا خاصًا به، وإنما يدلُّ النّصبُ فيما بعدَ الواوِ - مع كونِ الفعلِ قبلَها مجزومًا - على ذلكَ من حيثُ إنّهم جعلوا استعمالَهُ كذلك كوضعٍ يُوضعُ لمعنًى .

[أوْ]

وأمّا "أو" فبمنزلةِ "الواوِ" في أنّ انتصابَ الفعلِ بعدَهُ بإضمارِ "أنْ"، والذي ينبغي أن يُعادَ تأمُّلُهُ والنّظرُ فيهِ أنّ السّببَ / في إضمارِ ٤٥/ب "أنْ" في هذهِ المسائلِ هو أن يُصرفَ الكلامُ عن ظاهرِهِ ليدلَّ على غرضٍ لا يحصُلُ ذلكَ الغرضُ معَ تركِهِ على الظّاهرِ، كما بيّنّا في الواوِ من أنّ نصبَ الفعلِ بعدَها إنّما كانَ ليدُلَّ على أن القصدَ بالنّهيِ ليسَ إلى كلِّ واحدٍ منَ الفعلَينِ، ولكن إلى الجمعِ بينَهُما . وفي إضمارِها بعدَ "أو" معنًى أيضًا لا يحصُلُ ذلكَ المعنى معَ تركِ الكلامِ على ظاهرِهِ، وذلكَ أنّكَ إذا قلتَ : "لألزمنّكَ أو تُعطِيَني" كانَ المعنى أنّ اللّزومَ يكونُ ويَمتدُّ إلى أن يكونَ الإعطاءُ، وأنّهُ إنّما يكونُ من أجلِ أنّهُ سببٌ للإعطاءِ ومؤدٍّ إليهِ (١) ، ولو تُركَ الكلامُ على ظاهرِهِ فلم يُنصبِ الفعلُ بعدَ "أو" لم يُوجِبْ ذلكَ ما ذكرنا من كونِ اللّزومِ سببًا للإعطاءِ، وأنّهُ يكونُ إلى أن يكونَ الإعطاءُ، بل كانَ لا يزيدُ على أنّكَ تزعمُ أنّهُ يكونُ إمّا هذا وإمّا ذاكَ، ولا يكونانِ جميعًا، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : "أُعطيكَ أو أكسُوكَ" لم يكنِ المعنى على أنّكَ إنّما تفعلُ الإعطاءَ لأنْ(٢) تكسُوَهُ، وأنّ الإعطاءَ سببٌ للكسوةِ، وكذلكَ لو قلتَ : "يأتيكَ اليومَ

---

(١) انظر الإيضاح ص٣١٥، والمقتصد ٢/١٠٧٨.

(٢) في النسخة "لأنّ" مشددة، تحريف .

زَيدٌ أو يَبعَثُ أَخَاهُ إِلَيكَ " لم يَكُنِ المَعنَى أَنَّ إتيانَ زَيدٍ سَبَبٌ لِبَعثِهِ أَخَاهُ ، هَذا مُحالٌ ، وَإِنَّما يَكُونُ المَعنَى عَلَى الخَبَرِ يَكُونُ أَحَدَ الأَمرَينِ عَلَى الجُملَةِ .

[الفَـــاءُ]

وَأَمَّا "الفَاءُ" (١) فَهَذَا الذِي ذَكَرنَا مِن أَنَّهُم أَضمَرُوا " أَن " بَعدَ "الوَاوِ" وَبَعدَ " أَو " لِصَرفِ الكَلامِ عَن ظَاهِرِهِ ، / حَتَّى يَكُونَ ٤٦/أ
ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى مَعنًى لا يُعلَمُ إلَّا بِذَلِكَ - قَائِمٌ فِيهَا ، أَعنِي فِي "الفَاءِ" .

وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إذَا قُلتَ : " إئتِنِي فَأُكرِمَكَ " كَانَ المَعنَى أَنَّكَ إن أَتَيتَنِي أُكرِمْكَ ، وَلَا سَبيلَ إِلَى إِفَادَةِ هَذَا المَعنَى إِلَّا بِهَذَا الإِضمَارِ ، وَذَاكَ لِأَنَّ "إِئتِنِي" أَولاً أَمرٌ ، وَظَاهِرُ الفَاءِ أَن يُدخِلَ الثَّانِي فِي حُكمِ الأَوَّلِ ، فَلَو أَنَّ الكَلَامَ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَوَجَبَ أَن تَكُونَ قَد أَمَرتَهُ بِالإِكرَامِ كَمَا أَمَرتَهُ بِالإِتيَانِ ، هَذَا عَلَى فَسَادِ أَن يُعطَفَ مُعرَبٌ عَلَى مَبنِيٍّ ، وَكَذَلِكَ لَو قُلتَ فِي :

----

(١) انظر الكتاب ٣/٢٨ .

" لَا تَنقَطِعْ عَنَّا فَلَا نَجْفُكَ " فَنَهَيتَ نَفسكَ وَمَن مَعَكَ عَن جَفَائِهِ ، وَهَـــذَا بَعِيدٌ مِن المُرَادِ ، لِأَنَّ المُرَادَ أَنَّكَ إِن انقَطَعتَ عَنَّا جَفَونَاكَ .(١)

وَهكَذَا السَّبِيلُ فِي البَاقِي ، فَلَو قُلتَ : " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَـا " فَرَفَعتَ كَمَا يُوجِبُهُ الظَّاهِرُ كُنتَ قَد نَفَيتَ الإِتيَانَ وَالحَدِيثَ جَمِيعاً ، وَلَيسَ المَعنَـــى كَذَلِكَ ، إِنَّمَا المَعنَى أَنَّكَ لَو أَتَيتَنَا حَدَّثتَنَا (٢) ، وَلَو قُلتَ : " أَتَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ؟ " بِالرَّفعِ صِرتَ كَأَنَّكَ تَستَفهِمُ عَن الحَدِيثِ كَمَا تَستَفهِمُ عَن الإِتيَانِ ، وَلَيسَ ذَلِكَ المُرَادُ ، إِنَّمَا المُرَادُ إِن أَتَيتَنَا حَدَّثتَنَا ، وَلَو قُلتَ : " لَيتَهُ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا " بِالرَّفعِ أَدخَلتَ الحَدِيثَ فِي التَّمَنِي ، وَلَيسَ المَعنَى عَلَيهِ ، إِنَّمَا المَعنَى عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَتَانَا حَدَّثَنَا .

وَلَو قُلتَ : " أَلَا تَنزِلُ فَتُصِيبُ خَيرًا "(٣) بِالرَّفعِ ، / صِرتَ ٤٦/ب كَأَنَّكَ تَقُولُ : " أَلَا تَنزِلُ وَأَلَا تُصِيبُ خَيرًا ؟ " ، وَلَيسَ ذَلِكَ الغَرَضُ وَلَا هُوَ مِن كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا الغَرَضُ أَن تَقُولَ : إِنَّكَ إِن نَزَلتَ أَصَبتَ خَيرًا .

----

(١) انظر المقتضب ٢/ ١٠٦٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٠ .

(٣) " أَلا " للعرض وهو قريب من التمني ، انظر الإيضاح ص٣١٣ .

فَصـــلٌ

[فِي جَوَازِمِ الفِعلِ المُضَارِع]

[لَمْ]

" لَمْ " تَقلِبُ مَعنَى " يَفْعَلُ " إِلَى مَعنَى " فَعَلَ " ، فَـإِذَا قُلتَ : " لَم يَخْرُجِ زَيدٌ " كَانَ المَعنَى مَا خَرَجَ زَيدٌ ،وَلِذَلِكَ تَقُولُ : " لَم يَخرُج زَيدٌ أَمسِ " فَتَعلَّقُ بِهِ الزَّمَانَ المَاضِي.(١)

[لَمَّـا]

وَ " لَمَّا " مِثلُهَا فِي هَذَا المَعنَى إِلَّا أَنَّ فِيهَا شَيئًا لَيسَ فِي " لَم " ، وَهوَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ نَفَيتَ أَمرًا هُوَ مُتَوَقَّعٌ ،كَقولِكَ : " خَرَجتُ وَلَمَّا تَطْلُعِ الشَّمسُ " وَ " مَضَيتُ إِلَى البَابِ وَلَمَّا يَخرُجِ الأَميرُ بَعدُ " ؛(٢) وَلِهَذَا قَـالَ النَّحوِيُّونَ فِي " لَمَّا يَفعَلْ " إِنَّهُ نَفيُ " قَد فَعَلَ "(٣) ، وَذَاكَ أَنَّ " قَد " إِذَا دَخَلَ عَلَى المَاضِي دَلَّ عَلَى أَنَّ الأَمرَ [الذِي](٤) أَخبَرتَ بِوُجودِهِ قَد كَانَ مُنتَظَرًا ،أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " قَد رَكِبَ الأَميرُ " فَإِنَّمَا تَقُولُهُ لِقَومٍ كَانُوا يَتَوقَّعُونَ رُكُوبَهُ .

[لَامُ الأَمـرِ]

وَأَمَّا " اللَامُ " فَيكُونُ أَمرًا لِلغَائِبِ(٥) ،كَقَولِكَ : " لِيَخرُجْ زَيدٌ " ،

---

(١) انظر المقتصد ٢/١٠٩١.

(٢) انظر المرتجل ٢١٤.

(٣) القول لسيبويه في كتابه ٤/٢٢٣.

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٥) انظر شرح المفصل ٧/٤١.

لا يُؤمَرُ بِهِ المُخاطَبُ إلَّا فِي القَلِيلِ ،وَقد رُوِيَ فِي بَعضِ الأخبارِ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَليهِ [وسَلَّمَ] (١) قرأَ * فَبِذَلِكَ فَلتَفرَحُوا * (٢) بِالتَّاءِ .

وأمَّا قولُهُم : "لِتُعْنَ بِحَاجَتِي " فَإنَّما كَانَ الأمرُ فِيهِ بِاللَّامِ مِن حَيثُ إنَّ الأمرَ فِي فِعلِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَتَوجَّهُ فِي الحَقِيقَةِ إلَى الفَاعِلِ المَترُوكِ ذِكرُهُ ،فَقَولُكَ : "لِتُعْنَ " فِي مَعنَى " لِيُعْنِكَ أمرُ بِحَاجَتِي " (٣) ،فَالمَأمُورُ

---

(١) زيادة يقتضيها المقام .

(٢) سورة يونس : ٥٨ .

وذكر الأخفش : " وقال بعضهم "فلتفرحوا " ،وهي لغة للعرب رديئة ،لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذى لا يُقدَر فيه على " افعَلْ " يقولون : "ليقل زيد ، لأنك لا تقدر على "أفعَل " . انظر معاني القرآن ٢/٥٧٠.

وذكر ابن جني : " قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر -بخلاف - والسلمي وقتادة الجحدرى وهلال بن يساف والأعمش -بخلاف - وعباس بن الفضل وعمرو ابن فائد "فبذلك فلتفرحوا " . المحتسب ١/٣١٣.

وانظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٥٧ ،والبحر المحيط ١٧٢/٥ ،والنشر في القراءات العشر ٢/٢٨٥ ، والجمل للزجاجي ٢٠٨ ،والجنى الداني ١٥٣.

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ٥٧ ،وشرح الأشموني ٤/٣ ،وتوضيح المقاصد للمرادى ٤/٢٢٧ ،والصفوة الصفية ١/١٩١.

هُوَ الأمرُ المُقدَّرُ أنَّهُ يَحملُ المُخاطَبَ عَلَى العِنايَةِ بِحاجَتِكَ لا المُخاطِب
١/٤٧أ كَيفَ ؟ والأمرُ يَكُونُ بِشَيءٍ يَفعَلُهُ المَأمُورُ ، والمَفعُولُ لا يَكُونُ / فَاعِلاً شَيئًا ! إنّما يَكُونُ غَيرُهُ مُوقِعًا بِهِ فِعلًا ، ومِثلُ هَذَا فِي أنَّ اللفظَ فِي الأمرِ يَكُونُ عَلَى شَيءٍ والمَعنَى عَلَى غَيرِهِ ، قَولُكَ : " لا أُرَيَنَّكَ هاهُنا " ، اللَّفظُ فِي ظَاهِرِهِ يَقتَضِي أنَّ المُتَكَلِّمَ قَد جَعَلَ يَنهَى نَفسَهُ عَن أن يَرَى المُخَاطَبَ ، والمَعنَى أنَّهُ يَقُولُ لَهُ : " لا تَكُونَنَّ هاهُنا وبِحيثُ أراكَ " .

ومِثلُه مِن طَرِيقِ العَكسِ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ وَليَجِدُوا فِيكُم غِلظَةً ﴾ (١) ، وذاكَ أنَّ ظَاهِرَهُ أنَّهُ أمرٌ لِلمُشرِكِينَ ، والمَعنَى عَلَى أنَّهُ أمرٌ لِلمُؤمِنِينَ بِأن يُغلِظُوا عَلَى المُشرِكِينَ (٢) ، ومِثلُ هَذَا كَثيرٌ فِي الكَلامِ .

[لا النَّاهِيَةُ]

وأمَّا " لا " فيَكُونُ لِلنَّهي ، ويَصلُحُ لِلمُخَاطَبِ والغَائِبِ جَمِيعًا ، تَقُولُ : " لا تَخرُجْ ، ولا يَخرُجْ زَيدٌ " . (٣)

---

(١) سورة التوبة : ١٢٣ .

(٢) قال ابن كثير في تفسيره ٢/٤٠٢ " وليجدوا فيكم غلظة " أى وليجد الكفار منكم غلظة عليهم في قتالكم لهم ، فإن المؤمن الكامل هو الذى يكون رفيقاً لأخيه المؤمن غليظاً على عدوه الكافر " .

(٣) انظر الإيضاح ص ٣١٩ ، والمقتصد ٢/١٠٩٢ .

[إِنْ]

وَأَمَّا " إِنْ " فَإِنَّهَا لِلشَّرطِ وَالجَزَاءِ ،وَمَعنَى الشَّرطِ[١] أَنَّهُ سَبَبٌ ،وَمَعنَى الجَزَاءِ أَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنهُ[٢] ،مِثلُ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " إِن تَأْتِنِي أُكرِمْكَ " كُنتَ جَعلَتَ الإِتيَانَ سَبَباً لِلإِكرَامِ.

ثُمَّ العِبَارَةُ الجَامِعَةُ المُحَقّقَةُ أَن يُقَالَ إِنَّهَا لِتَعلِيقِ أَحَدِ الأَمرَينِ بِالآخَرِ فِي وُجُودِهِ أَو انتِفَائِهِ . ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَن تَكُونَ لِتَعلِيقِ وُجودِ الثَّانِي بِوُجُودِ الأَوَّلِ ،كَقَولِكَ : " إِنْ تَأْتِنِي أُكرِمْكَ ".

وَالثَّانِي : أَن تَكُونَ لِتَعلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِانتِفَاءِ الأَوَّلِ ، كَقَولِكَ : " إِنْ لَم تَخرُجْ خَرَجتُ ".

وَ الثَّالِثُ : أَن تَكُونَ[٣] لِتَعلِيقِ انتِفَاءِ / الثَّانِي بِوُجُودِ ٤٧/ب الأَوَّلِ ، كَقَولِكَ : " إِنْ خَرَجْتَ لَم أَخرُجْ ".

وَالرَّابِعُ : أَن تَكُونَ لِتَعلِيقِ انتِفَاءِ الثَّانِي بِانتِفَاءِ الأَوَّلِ ،كَقَولِكَ : " إِنْ لَم تَخرُجْ لَم أَخرُجْ ".

---

(١) "الشرط في اللغة : العلامة والأمارة فكأن وجود الشرط علامة لوجود جوابه ومنه أشراط الساعة أى علاماتها ".عن شرح المفصل ٧/٤١.

(٢) انظر المرتجل ٢١٦.

(٣) في النسخة "الثاني " والصواب ما أثبت .

ثُمَّ يَنبَغِي أَن يُعلَمَ أَنَّ الشَّرطَ وَالجَزاءَ إِذا كانَا فِعلَينِ لَم يَخلُ مِن ثَلاثَةِ أَوجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَن يَكُونَا مُضَارِعَينِ.

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَا مَاضِيَينِ .

وَالثَّالِثُ : أَن يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَاضِياً وَالآخَرُ مُضَارِعًا. (١)

فَإِذَا كانَا مُضَارِعَينِ لَم يَكُن فِيهِمَا إِلَّا الجَزمُ ،كَقَولِكَ : " إِنْ تُعطِنِي أَشكُرْكَ ".

وَإِن كَانَا مَاضِيَينِ لَم يَظهَر فِيهِمَا الجَزمُ ،إِلَّا أَنَّ المَاضِيَ يَنقَلِبُ مَعنَاهُ إِلَى مَعنَى المُستَقبَلِ ؛لِأَنَّ ذَلِكَ حُكمُ " إِنْ " ،فَتَقُولُ : "إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ " ،فَيَكُونُ المَعنَى : إِنْ تَخرُجْ أَخرُجْ. (٢)

وَإِن كَانَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا وَالآخَرُ مُضَارِعًا فَانظُر ، فَإِن كَانَ المُضَارِعُ هُوَ الشَّرطُ لَم يَكُن فِيهِ إِلَّا الجَزمُ ، وَمِثَالُه قَولُكَ :" إِن تَخرُجْ خَرَجْتُ"، وَإِن كَانَ المُضَارِعُ هُوَ الجَزَاءُ جَازَ فِيهِ الجَزمُ وَالرَّفعُ جَمِيعًا (٣) ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " إِن أَتَيتَنِي أُكرِمْكَ " يَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ (٤) ،

---

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتصد ٢/١١٠٢.

(٢) انظر المقتصد ٢/١٠٩٥.

(٣) انظر الكتاب ٣/٦٦،٦٨.

(٤) " الرفع لأجل أن الجزاء تابع للشرط ،فلما لم يظهر الجزم في الشرط - لكونه ماضيا - ترك في الجزاء على حاله ،فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى " عن المقتصد ٢/١١٠٤.

جاءَ فِي بَيتِ زُهَير (١) :

٢١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمُ (٢)

[اقتِرَانُ جوَابِ الشّرطِ بِالفَاءِ]

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الجَزَاءُ بِالفَاءِ فَيَجِبُ أَن يُعتَبَرَ فِيهِ أَصلٌ : وَهوَ أَنَّهُ إِذَا لَم يَكُن الذِي تُرِيدُ أَن تَجعَلَهُ جَزَاءً "يَفعَلُ" مُستَقبَلاً وَلَا "فَعَلَ" فِي مَعنَى "يَفعَلُ" مُستَقبَلاً وَجَبَ إِدخَالُ الفَاءِ لَا مَحَالَةَ ، فَمِن ذَلِكَ / أَن يَكُونَ جُملَةً مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ ،كَقَولِكَ "إِن تَأتِنِي فَأَنتَ مُكرَمٌ". ٤٨/أ

وَمِن ذَلِكَ أَن يَكُونَ أَمرًا ،كَقَولِكَ : "إِن لَقِيتَ زَيدًا فَأَكرِمْهُ" أَو يَكُونَ قَد دَخَلَ عَلَيهِ "قَدْ" أَو "سَوفَ" أَو "السِّينُ" ،كَقَولِكَ : "إِنْ تَنْفَعْنِي اليَومَ فَسَوفَ أَنفَعُكَ ،أَو فَسَأَنفَعُكَ غَدًا" ،وَ "إِنْ يَقُل زَيدٌ كَذَا فَقَد يَكُونُ مِنهُ الغَلَطُ" (٣).

---

(١) هو زهير بن أبى سلمى ،شاعر جاهلي ،وشهرته تغني عن التعريف به "انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/٥١ ،والأغاني ١٠/٢٨٨". والبيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان .

(٢) البيت في ديوان زهير "بشرح الأعلم الشنتمرى" ١٠٥ ، ورواية الديوان : "يوم مسألة".
وهو في الكتاب ٣/٦٦ ،والمقتضب ٢/٦٨ ، والمفصل ٣٢١ ،وشرحه لابن يعيش ٨/١٥٧ ،والمحتسب ٢/٦٥ ،وأمالي القالي ١/١٩١ ، وشواهد المغني ٢/١٣٨ ،واللسان (حرم) ،والخليل من الخلة : الفقير المحتاج ،ويوم مسغبة : يوم مجاعة ،والحرم : المنع .
والشاهد فيه : رفع "يقول" وهو جواب الشرط على نية التقديم عند سيبويه ،والتقدير : يقول إن أتاه خليل ،وعلى إضمار الفاء عند الكوفيين .

(٣) انظر المقتصد ٢/١١٠٠ ،وشرح ابن عقيل ٤/٣٧ ،وشفاء العليل ٣/٩٥٥ .

وَمِن ذَلِكَ أَن يَكُونَ مَاضِياً صَرِيحاً ،كَقَولِكَ : " إِنْ تَشكُرني اليَوم فَقَد أَحسَنتُ إِلَيكَ فِيمَا مَضَى " ،وَغَير هَذَا مِمَّا يَخرُجُ عَمَّا حَدَّدنَاهُ مِن كَونِهِ " يَفعَلُ " مُستَقبَلاً ،أَو " فَعَلَ " فِي مَعنَى " يَفعَلُ " مُستَقبَلاً .

وَطَرِيقَةٌ أُخرَى فِي هَذَا ،وَهِيَ أَن يُقَالَ : كُلُّ مَا لَو أَرَدتَ أَن تَجعَلَهُ شَرطاً لَم يَصلُح فَإِذَا أَرَدتَ أَن تَجعَلَهُ جَزَاءً وَجَبَ أَن يَكُونَ بِالفَاءِ (١).

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّ الجُملَةَ مِن الاسمِ لَا تَصلُحُ أَن تَكُونَ شَرطاً ،فَلَا يُقَالُ : "إِنْ أَنتَ مُكرَمٌ " ، وَالأَمرُ لَا يَصلُحُ أَن يَكُونَ شَرطاً ،وَكَذَلِكَ النَّهيُ ، وَكَذَلِكَ " سَيَفعَلُ ، وَسَوفَ يَفعَلُ ،وَقَدْ يَفعَلُ "، وَكَذَلِكَ " قَد فَعَلَ ".

وَمِن ذَلِكَ أَنَّ " مَا " إِذَا دَخَلَ عَلَى " يَفعَلُ " منعَ أَن يكُونَ شَرطاً ، فَلَو قُلتَ : " إِنْ مَا يَخرُجْ زَيدٌ خَرَجتُ " كَانَ مُحَالاً ؛لِأَنَّ " ما " يكونُ لِنَفيِ الحَالِ ،وَالحَالُ لَا يَكُونُ شَرطاً ؛لِأَنَّ الحَالَ يكُونُ مَوجُوداً ،وَحُكمُ الشَّرطِ أَن لَا يَكُونَ مَوجُوداً ،وَلَيسَ كَذَلِكَ الأَمرُ فِي " لَا " ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ لِنَفيِ المُستَقبَلِ ،فَتصلُحُ أَن تكُونَ شَرطاً ، وَإِذَا كَانَ جَزَاءً لَم يَحتَج فِيهِ إِلَى الفَاءِ ،تَقُولُ : " إِنْ / لَا تَخرُجْ لَا أَخرُجْ ". ٤٨/ب

وَ " لَمْ " بِمَنزِلَةِ " لَا " فِي أَنَّهُ يَكُونُ شَرطاً ،وَيَكُونُ جَزَاءً مِن غَيرِ فَاءٍ ،كَقَولِكَ : " إِنْ لَم تَخرُجْ لَم أَخرُجْ " .

وَمِمَّا يَجِبُ أَن يُعلَمَ فِي هَذَا البَابِ أَنَّ حُكمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِن الشَّرطِ وَالجَزَاءِ أَن يَكُونَ أَمراً غَيرَ مَوجُودٍ (٢) ، ثُمَّ إِنَّهُ قَد يَقَعُ المَاضِي الصَّرِيحُ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٤/١١٠.

(٢) انظر المقتصد ٢/١١٠٦.

فِي الجَزَاءِ ،كَقَولِكَ : "إنْ تَشكُرني فَقَد أَحسَنتُ إِلَيكَ قَدِيماً" ،لَكِنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِن تَأْوِيلٍ يَصِيرُ بِهِ المَعنَى إلَى الاستِقبَالِ ،وَذَلِكَ أَنَّكَ تُرِيدُ أَن تَقُولَ لَهُ : " إِن اعتَدَدْتَ عَلَيَّ بِشُكرِكَ اليَومَ اعتَدَدتُ عَلَيكَ بِإِحسَانِي فِيمَا مَضَى إِلَيكَ " . وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ يَجرِي هَذَا الجِنسُ .

[إِذَا]

وَأَمَّا (إِذَا) فَلَيسَت هِيَ التِي تَكُونُ ظَرفَ زَمَانٍ فِي مِثلِ "آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ "(١) ،وَلكِنَّهَا ظَرفُ مَكَانٍ(٢) ،وَتُسَمَّى ظَرفَ المُفَاجَأَةِ ،وَهِيَ تَجرِي مَجرَى الفَاءِ فِي رَبطِ الجُملَةِ بِمَا قَبلَهَا وَجَعلِهَا جَزَاءً . فَالجُملَةُ التِي هِيَ *هُمْ يَقْنَطُونَ*(٣) قَد صَارَت بِـ (إِذَا) جزاءً للشرط الذى هو *وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ* ،كَمَا تَصِيرُ بِالفَاءِ إِذَا قُلتَ : " فَهُم يَقْنَطُونَ ".(٤)

وَلَا تَدخُلُ " إِذَا " هَذِهِ إِلَّا عَلَى الجُملَةِ مِنَ المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ.(٥)

---

(١) "البسر : التمر قبل أن يُرطبَ لغَضَاضتِهِ ،واحدته "بُسْرَةٌ" اللسان (بسر) .

(٢) اختلف النحويون في "إذا" الفجائية على ثلاثة أقوال : الأول : أنها ظرف زمان ،والثاني : أنها ظرف مكان ،والثالث : أنها حرف . راجع الجنى الداني ٣٦٥ ،ومغني اللبيب ١/٨٧، والهمع ٣/١٨٢ .

(٣) سورة الروم : ٣٦ ،والآية بتمامها *وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون* .

(٤) انظر الإيضاح ٣٢٠ ،ورصف المباني ٦٢.

(٥) انظر توضيح المقاصد للمرادى ٤/٢٥٣ ،ومغني اللبيب ١/٨٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٤ ،ورصف المباني ٦٢ .

" فصـــل "

كُلُّ مَا يُجَابُ بِالفَاءِ يُجَابُ بِالجَزمِ إِلَّا النَّفي (١) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن يكُونَ لَهُ جَوابٌ بِالجَزمِ.

وَيَتَبَيَّنُ هَـذَا بِأَن تَنظُرَ إِلَى النَّهي ، وَذَاك أَنَّ المَعنَى يَختَلِفُ، فَإِذَا كَانَ الجَوَابُ بِالفَاءِ كَانَ المَعنَى عَلَى أَنَّ وُجُودَ الفِعلِ يَكُونُ سَبَبـاً لِمَا بَعدَ الفَاءِ ، / فَإِذا قُلتَ : " لَا تَنقَطِعْ عَنَّا فَنَجفُوكَ " كَـانَ ٤٩/أ المَعنَى : إِن انقَطَعتَ جَفَونَاكَ ، وَإِذَا جَزَمتَ وَجَبَ أَن يَكُونَ انتِفَاءُ الفِعلِ سَبَبَاً لِلذِي هُوَ جَوَابٌ ، تَقُولُ : " لَا تَفعَلْ يَكُن خَيراً لَكَ " فَيَكُون المَعنَى : فَإِنَّكَ إِن لَا تَفعَلْ يَكُن خَيرَاً لَكَ (٢) ، وَعلى هَذَا قَالُوا : " لَا تَدنُ مِـنَ الاَسَدِ فَيَأكُلَكَ " ، ولَم يَقُولُوا : " لَا تَدنُ مِنَ الاَسدِ يَأكُلْكَ " ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالفَاءِ كَانَ المَعنَى : فَإِنَّكَ إِن دَنَوتَ مِنهُ أَكَلَكَ ، وَهَذَا صَحِيحٌ ، وَإِذَا جَزَمتَ كَانَ المَعنَى : فَإِنَّكَ إِن لَا تَدنُ مِنهُ يَأكُلْكَ ، وَهَذَا مُحَالٌ (٣).

وَالنُّكتَةُ أَنَّ المَعنَى مَعَ الفَاءِ يَكُونُ عَلَى قَولِكَ : " فَإِنَّكَ إِن تَفعَلْ " ، وَمَعَ الجَزمِ " فَإِنَّكَ إِن لَا تَفعَلْ ".

---

(١) " وقد غلط في هذا الموضع أبو القاسم الزجاجي فزعم أن جواب النفي بغير الفاء يكون مجزوماً ، والصواب أنه لا يصح أن يكون جوابه إلاَّ بالفاء والنصب ".
انظر الجمل للزجاجي ٢١٠ ، ومقدمة في النحو للذكي ٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢ ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ٢٦٣.

(٢) انظر المقتصد ٢/١١٢٤.

(٣) انظر الأصول ٢/١٦٩ ، والمقتصد ٢/١١٢٤ فما بعدها.

ثُمَّ العِلَّةُ فِي امتِنَاعِ أَن تُقَدَّرَ فِي النَّفي " إن لَا تَفعَلْ " كَمَا قَدَّرتَ فِي النَّهيِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ أن تَقُولَ " إن لَا تَفعَلْ " مَعَ مَن هَمَّ بِفِعلٍ يَفعَلُهُ، وَالنَّهيُ يَكونُ أَبَدًا عَن فِعلٍ يَكُونُ المُخَاطَبُ قَد هَمَّ بِأَن يَفعَلَهُ، أَو يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ مَن هَمَّ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي النَّفي ذَلِكَ، فَإِذَا قُلتَ لِلرَّجُلِ: " مَا تَأتِينَا "[1] فَأَنتَ تَحكُمُ[2] عَلَيهِ بِعَدَمِ الفِعلِ مِنهُ، وَكَيفَ تَقُولُ: فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفعَلْ.

" فَصلٌ "

[فِي حُرُوفِ الجَرِّ]

الأَصلُ فِي حُرُوفِ الجَرِّ أَنَّهَا أُجتُلِبَت لِتُعَدِّيَ الأَفعَالَ التِي لَا تَتَعَدَّى إِلى الأَسمَاءِ[3]، تَقُولُ: " مَرَرتُ " فَلَا يَصِلُ إِلى " زَيدٍ "، فَإِذَا جِئتَ بِـ " البَاءِ " أَو بِـ " إِلى " أَو بِـ " عَلَى " وَصَلَ إِلَيهِ، كَقَولِكَ: " بِزَيدٍ، وَإِلَى زَيدٍ، وَعَلَى زَيدٍ "[4]. ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهَا ضَربًا مِنَ المَعنَى.

----

(١) في النسخة " ماتينا " والصواب ما أثبته، انظر المقتصد ٢/ ١١٢٥، والجمل للزجاجي ١٩٣.

(٢) في النسخة " تحلم " تحريف.

(٣) انظر المفصل ٢٨٣، وقد سمى الزمخشرى هذه الحروف حروف الإضافة، وعبّر عنها الكوفيون بحروف الخفض، وقد يسمونها حروف الصفات، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات، نحو " مررت برجل من الكرام " وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧.

(٤) انظر المقتصد ٢/ ٨٢٤.

[البـــاءُ]

فَ (الباءُ) / يَكونُ لِلإلصَاقِ ، كَقولِكَ : " كَتبتُ بِالقَلَــمِ " ، قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[١] : " أَلصَقتُ الكِتَابَةَ بِالقَلَمِ ". ٤٩/ب

وَقَد يُقالُ فِي مِثلِ هَذَا إِنَّهُ لِلاستِعَانَةِ[٢] مِن حيثُ إِنَّ مَا كَـانَ أَدَاةً فِي العَمَلِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَعنَى المُعِينِ عَلَى الفِعلِ .

وَيَكُونُ بِمَعنَى "فِي" [كَـ][٣] قَولِهِم : " مَا بِالدَّارِ أَحَـدٌ "، المَعنَى مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ .

وَيَكُونُ بِمَعنَى " مَعَ " كَقَولِهِم : " اشتَرَيتُ الدَّارَ بِآلَاتِهَـا " أَي مَعَ آلاتِهَا .

وَتَكُونُ مَزِيدَةً[٤] كَقَولِهِم : " أَلقَى بِيَدِهِ " ،وَالأَصلُ أَلقَى يَدَهُ ، وَقَد يَكُونُ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ ،وَذَلِكَ فِي قَولِهِم : " لَيسَ زَيدٌ بِخَارِجٍ ، وَمَا زَيدٌ بِخَـارِجٍ " قَد زَادَت بِدُخُولِهَا لِلنَّفيِ تَـأكِيداً[٥] لَا يَكُــونُ إِذَا

---

(١) انظر كتابه الجمل ص ٢٥ .

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣ ،شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٧، والجنى الداني ١٠٣ ،ورصف المباني ١٤٣ ،وشرح التصريح ٢/ ١٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) انظر الصاحبي ص ١٣١ فمابعدها ،الجنى الداني ١١٠ ،وشرح التصريح ٢/ ١٣ ،وانظر مواضع زيادتها في مغني اللبيب ١/ ١٠٦ .

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣ .

لَم تَدخُل ،وَتَدخلُ أَيضًا فِي خَبَرِ "كَانَ" إِذَا كَانَ قَد دَخلَ عَلَى "كَانَ" حَرفُ نَفي ،وَمِثَالُهُ قَولُكَ : "مَا كَانَ زَيدٌ بِخَارِجٍ ،وَلَم يَكُن زَيدٌ بِصَانِعٍ"، وَذَاكَ (١) قَالَ الشَّاعِرِ :

٢٢- وَإِذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوعَرِ (٢)

[اللاَّمُ]

وَ(اللاَّمُ) الأَصلُ فِيهَا الإِضَافَةُ ،وَالشَّيءُ يُضَافُ إِلَى الشَّيءِ مِن جِهَةِ اختِصَاصِهِ بِهِ فِي (٣) مَعنًى مِنَ المَعَانِي (٤) ، فَإِذَا قِيلَ :

---

(١) كذا في النسخة ،ولعل الأولى "وكذاك".

(٢) البيت لمحمد بن عبدالله بن مسلم بن المولى ،مولى الأنصار، شاعر متقدم من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .
"انظر ترجمته في سمط اللالئ ١/١٨٢ ،والأغاني ٣/٢٨٦، ومعجم الشعراء ٤١١". وهو في الحماسة لأبي تمام ٢/٣٧٧، وشرح الحماسة للتبريزي ٤/١٣٥ ،وشرحها للمرزوقي ١٦٧١.
والشاهد فيه دخول "الباء" في خبر "كان" المسبوقة بنفي وزيادتها لتأكيد النفي .

(٣) في النسخة "في" فوق "من" والراجح - في نظري - ما أثبت.

(٤) انظر شرح التصريح ٢/٢٣ .

" غلامُ زيدٍ " كانَ إضافةُ "الغُلَامِ" إلَى "زَيدٍ" مِن جِهَةِ اختِصَاصِ ملكِهِ بِهِ ،فَإِذَا قِيلَ : " دَارُ زَيدٍ "[كَانَ](١) كَذَلِكَ -أَولأَنَّهُ مُختَصٌّ بِكَونِهَا مَسكَناً لَهُ ،وَقَد جَرَتِ العَادَةُ بِأَن يُقَالَ : إِنَّهَا تَكونُ لِلملكِ(٢) ، وَذَاكَ شَيءٌ قَالُوهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقرِيبِ عَلَى المُتَعَلِّمِ ،وَإِلَّا فَإِنَّ الملكَ نَفسَهُ يُضَافُ / فَيُقَالُ : " هَذَا ملكُ زَيدٍ ،وَملكٌ لِزَيدٍ " ،فَيَكُونُ المَعنَى عَلَى ٥٠/أ الاختِصَاصِ لَا مَحَالَةَ(٣) ،وَكَيفَ يكُونُ الملكُ حَقِيقَةَ مَعنَاهَا! وَهِيَ تَجِيءُ

---

(١) إضافة يتضح بها الكلام ،والمعنى كان إضافة " الدار" إلى " زيد " من جهة اختصاص ملكه بها كإضافة "الغلام" إلى " زيد " من جهة اختصاص ملكه به .

(٢) في الإيضاح ص ٢٥٢ .

(٣) قال ابن سيده في المخصص ١٤/ ٥٠ : " وهذا كله راجع إلى معنى واحد وهو الاختصاص" . ولم يذكر الزمخشري في مفصله ٢٨٦ ل "اللام" معنى سوى الاختصاص ،أما المرادي فيرى أن معنى "اللام" في الأصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها ،وقد تصحبه معان أخر . انظر الجنى الداني ١٥٢ .

فيمَا لا يُتَصَوَّرُ وَصفُهُ بِالملكِ كقولِنا : هُو ابنٌ لزَيدٍ ،وَأَخٌ لعَمرٍو . وَصَدِيقٌ لِبَكرٍ ،وَمثلٌ لِزيدٍ "وما شَاكَلَ ذَلِكَ . وكذلِكَ تقولُ : " هَذَا صِفَةٌ لِزَيـدٍ ، وَهَذَا الشِّعرُ لِزيدٍ " وَأَشباهُ ذَلِكَ مِمَّا لا يُحصَى ،وَلا يكونُ المَعنَى فِيـهِ إِلَّا الاختِصَاص.(١)

وتكُونُ لِلتَّعلِيلِ (٢) ،كَقَولِكَ : " جِئتُكَ لِتكرِمَني " وَجِئتُكَ لِمَحَبَّتِـي لَكَ ".

وَتَكُونُ لِتأكِيدِ النَّفيِ (٣) ،وَذَلِكَ -عَلَى الحَقِيقَةِ- لَيسَ هُوَ مَعنًى لَهَا ،لِأَنَّ ذَلِكَ التَّأكِيدَ إِنَّمَا حَصَلَ بِإِضمَارِ شَيءٍ ، مِثلَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: "مَا كُنتُ لِأَفعلَ كَذَا " كَانَ المَعنَى مَا كُنتُ مُرِيداً لِذَلِكَ وَمُستَعِدّاً لِذَاكَ ، وَما شَاكَلَ ذَلِكَ .

----

(١) بعض النحويين يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنييـن الآخرين وهما " الملك والاستحقاق " . انظر مغني اللبيب ١/٢٠٨ .

(٢) لام التعليل تأتي مع الفعل ،ومع الاسم ،وينصب الفعل بعدهـا بأن مضمرة جوازاً ، و "أن" مع الفعل في تأويل مصدر مجرور باللام. هذا مذهب البصريين انظر الجنى الداني ١٥٠ ، والإنصاف المسألة رقم (٧٩) ٢/٥٧٥ .

(٣) راجع ص ١٤٨-١٤٩ فيما سبق .

[مِـــنْ]

وَأَمَّا (مِنْ) فَتَكُونُ لِابتِدَاءِ الغَايَةِ (١) ،كَقولِكَ : " سِرتُ مِـــن البَصرَةِ إِلَى الكُوفَةِ " جَعَلتَ البَصرَةَ مُبتَدَأَ السَّيرِ . وَتَكُونُ لِلتَّبعِيضِ ،كَقولِكَ : " أَخَذتُ مِنَ المَالِ " تُرِيدُ بَعضَ المَالِ. (٢)

وَتَكُونُ لِلتَّبيِينِ (٣) ،كَقَولِهِم : " عِشرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ " ،وَكَقولِـــهِ [تَعَالَى] (٤) ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ (٥) ، لَا تَكُونُ هَاهُنَـا

---

(١) في المكان باتفاق ، نحو ﴿من المسجد الحرام إلى المسجـــد الأقصى﴾ ،وما نُزِّل منزلة المكان نحو﴿ إنَّه من سليمان ﴾،وفـــي الزمان عند الكوفيين فقط نحو﴿من أول يوم أحق أن تقوم به ﴾ انظر المسألة (٥٤) من الإنصاف ١/ ٣٧٠ ، وأسرار العربيـــة ٢٧٢ ،وشرح المفصل ٩٣/٤ ،وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٠ فما بعدها ،والبرهان للزركشي ٤/ ٤١٥.

(٢) انظر معاني الحروف للرماني ٩٧ ،وشرح ابن عقيل على الألفيـــة ١٥/٣ ،ومغني اللبيب ١/ ٣١٩.

(٣) انظر رصف المباني ٣٢٣.

(٤) زيادة يقتضيها المقام.

(٥) سورة الحج : ٣٠ ،وعلامتها أن يحسن جعل " الذي " مكانهـــا ؛لأن المعنى : فاجتنبوا الرجس الذى هو وثن ،ومجيء " مِـنْ " لبيان الجنس قال به قوم من المتقدمين والمتأخرين ، وأنكره أكثـــر المغاربة وقالوا : هي في الآيـة الشريفة لابتداء الغاية ؛ لأن الرجس جامع للأوثان وغيرها ، وقيل : هي للتبعيض لأن الرجس منهـــا هو عبادتها ،واختاره ابن أبي الربيع .
انظر الجني الداني ٣١٥ ،والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٨٤٦ ،ومغني اللبيب ١/ ٣١٩ ،والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/ ٤١٨.

لِلتَّبعِيضِ مِن حَيثُ إنَّكَ لَم تُرِد بِقَولِكَ : " أَخَذتُ عِشرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ " أَنَّ هُنَاكَ جُملَةً مِن الدَّرَاهِمِ أَنتَ أَخَذتَ مِنهَا هَذَا القَدرَ ، وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي الآيَةِ ؛ / لِأَنَّ المَعنَى عَلَى الرِّجسِ المَأمُورِ بِاجتِنَابِهِ هَا هُنَا هُوَ ٥٠/ب " الأَوثَانُ " ،وَجَعلُهَا لِلتَّبعِيضِ يَقتَضِي أَن يَكُونَ فِي الأَوثَانِ مَا لَيسَ بِرِجسٍ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .(١)

وَتَكُونُ مَزِيدَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى استِغرَاقِ الجِنسِ(٢) ، تَقُولُ : "مَا جَاءَنِي رَجُلٌ " ، فَيُحتَمَل أَن تُرِيدَ " مَا جَاءَنِي وَاحِدٌ لَكِن أَكثَرُ مِن وَاحِدٍ " ، فَإِذَا أَدخَلتَ (مِنْ) فَقُلتَ : " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " كَانَ نَفيًا لِلجِنسِ كُلِّهِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ .(٣)

----

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٨ ،وفيه " وقد قيل في قول سيبويه " هذا باب علم ما الكلم من العربية" إنه من هذا الباب لأن "الكلم " قد تكون عربية وغير عربية فبين جنس الكلم بأنها عربية ".

(٢) وتكون مزيدة أيضا لتوكيد الاستغراق ،وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو " ما قام من أحد " عن الجنى الداني ٣٢٠ ،وانظر التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١ ،شرح التصريح ٨/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣/٨ ،والجنى الداني ٣٢٠ ،ومغني اللبيب ٣٢٢/١ .

[إلـــى]

وَأَمَّا (إِلَى) فَمَعناهُ انتِهاءُ الغَايَةِ (١) ،كَقولِكَ : " سِرتُ مِـنَ البَصرَةِ إِلَى الكُوفَـةِ " جَعَلتَ الكُوفَـةَ مُنقطَعَ السَّيرِ وَمُنتَهاهُ . وَقد يَكُـونُ بِمَعنَى (مَعَ) (٢) ،كَقولِهِم : " خُذْ هَذَا إِلَى ذَاكَ " أَي مَعَ ذَاكَ ،وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا قَولَهُ تَعالَى ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٣) أَي مَعَ اللَّهِ .

[فِـــي]

وَأَمَّا (فِي) فَمَعنَاهُ الوِعاءُ (٤) ،كَقولِكَ : " المَالُ فِي الكِيسِ ، واللِصُّ فِي الحَبسِ " .

---

(١) انظر المقتصد ٢/٨٢٤ ،ومعاني الحروف للرماني ١١٥ ،وشـرح الكافية للرضي ٢/٣٢٤ .

(٢) انظر رصف المباني ٨٣ ،والجنى الداني ٣٧٣ وفيه : " وكون "إلى" بمعنى "مع" حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ،وحكاه ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين " .

(٣) سورة آل عمران : ٥٢ ،والصف : ١٤ .

(٤) ويقصد به الظرفية ،وهي أصل معانيها . انظر معاني الحـروف للرماني ٩٦ ،ورصف المباني ٣٨٨ ،والجنى الداني ٢٦٦ ،ومغنى اللبيب ١/١٦٨ ،وفي الكتاب ٤/٢٢٦ " وأما "في" فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب وفي الكيس وهو في بطن أمه ،وكذلك هو في الغُلّ ،لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو فـي القبة ،وفي الدار . وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ،وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس بمثله " ،وانظـر المقتضب ٤/١٣٩ ،والإيضاح ص ٢٥٢ .

وَقَالُوا : إِنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى (عَلَى) ،كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (١) وَالمَعْنَى عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ ،وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢٣- بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ (٢)

أَيْ عَلَى سَرْحَةٍ .

[رُبَّ]

وَأَمَّا (رُبَّ) فَلَهَا خَوَاصُّ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الجَرِّ (٣) :

إِحْدَاهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي صَدْرِ الكَلَامِ (٤) ، وَحُرُوفُ الجَرِّ

---

(١) سورة طه : ٧١ ،وانظر الصاحبي ص٢٣٩ ،والبحر المحيط ٦ / ٢٦١.

(٢) البيت لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ٢١٢ ،وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٣٨ ، وهو من شواهد الخصائص ٢ / ٣١٢ ،والمنصف ٣ / ١٧ ،وشرح المفصل ٨ / ٢١ ،ورصف المباني ٣٨٩ ،وشرح الأشموني ٣ / ٢٥٨ ،والخزانة ٩ / ٤٨٥ ،وشرح أبيات مغني اللبيب ٤ / ٦٢ .
والسرحة : الشجرة العظيمة ،ويُحذى : أى تجعل حذاء له ، والسِّبت : جلود البقر ،أوكل نعال مدبوغة بالقرظ . يصف شخصا بطول القامة واستواء الخلق .
والشاهد فيه : مجيء "في" بمعنى "على".

(٣) هي حرف جرٍّ عند البصريين ،واسم عند الكوفيين والأخفش ،انظر حججهم في الإنصاف المسألة رقم (١٢١) ٢ / ٨٣٢ ،وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٠ ،وشرح المفصل ٨ / ٢٧ ،والبحر المحيط ٥ / ٤٤٢، وانظر «رب» في الإيضاح ص٢٥٢ .

(٤) انظر الجنى الداني ٣٢٧ فمابعدها ،والهمع ٤ / ١٧٦.

تَقَعُ فِي غَيرِ الصَّدرِ ،بَلِ الأَصلُ فِيهَا أَن تَكُونَ فِيمَا بَعدَ الفِعلِ الَّذِي يَعَدَّى بِهَا ،كَقَولِكَ : "مَرَرتُ بِزَيدٍ" ،وَإِذَا قُلتَ : "بِزَيدٍ مَرَرتُ" كَانَ فِي نِيَّةِ التَّأخِيرِ ،كَمَا يَكُونُ المَفعُولُ / الذِي يَتَعَدَّى إِلَيهِ الفِعلُ ١٥/أ
بِنَفسِهِ كَـ (زَيدٍ) فِي قَولِكَ : (زَيدًا ضَرَبتُ) ،وَمَرتَبَةُ المَفعُولِ عَلَى الجُملَةِ بَعدَ مَرتَبَةِ الفَاعِلِ .

وَالثَّانِيَةُ مِن خَوَاصِّهَا : أَنَّهَا لَا تَدخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكِرَةِ(١) ،كَقَولِكَ : "رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُهُ" ، وَلَا يَجُوزُ أَن تُدخِلَهَا عَلَى المَعرِفَةِ ، فَلَا يُقَالُ : "رُبَّ الرَّجُلِ"(٢) وَلَا "رُبَّ زَيدٍ" إِلَّا إِذَا قَدَّرتَ التَّنكِيرَ ، فَأَرَدتَ: رُبَّ إِنسَانٍ يُسَمَّى زَيدًا لَقِيتُهُ .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّكَ تَرَاهَا تَجِيءُ وَلَيسَ مَعَهَا فِعلٌ يَتَعَدَّى بِهَا كَالحُكمِ فِي حُرُوفِ الجَرِّ .

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : "رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ" ،فَيَكُونُ كَلَامًا صَحِيحًا(٣) ،ثُمَّ لَا يُتَصَوَّرُ أَن يُقَالَ إِنَّهَا قَد عُدِّت بِقَولٍ ؛لِأَنَّ التَّعدِيَةَ تَكُونُ إِلَى المَفعُولِ ،وَلَيسَ هَا هُنَا مَفعُولٌ .

----

(١) انظر الإيضاح ص ٢٥٢ فما بعدها ،ورصف المباني ١٨٩ ،وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/١٢ .

(٢) "وجوّز بعضهم جرّها المعرف بأل محتجاً بقوله :
رُبَّما الجاملِ المؤبلِ فيهم وعناجيجُ بينهن المهارُ
وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع ،وإن صحت بالجرّ خرّج على زيادة "أل".
انظر الجنى الداني ٤٢٤ ،والهمع ٤/١٧٧ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٤٢١ : "إذا قلت : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ "رُبَّ".

[حَتَّــى]

وَأَمَّا (حَتَّى) فَقَد ذَكَرنَا أَنَّها تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجهٍ :

أَحَدُهَا : أَن تَكُونَ حَرفَ جَرٍّ .

وَالثَّانِي : أَن تَكُونَ حَرفاً يُبتَدَأُ مَا بَعدَهُ ، وَقَد تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذَينِ الوَجهَينِ.(١)

وَالثَّالِثُ : أَن تَكُونَ عَاطِفَةً ، وَهَذا مَوضِعُ ذِكرِ هَذَا الوَجهِ ، وَيَنبَغِي أَن يُعلَم أَنَّ لَهَا فِي كَونِهَا عَاطِفَةً حُكماً لَيسَ هُوَ لِسَائِرِ حُرُوفِ الجَرِّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا أَن يَكُونَ المَعطُوفُ جُزءاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ(٢) ، فَإِذَا قُلتَ: " جَاءَنِي القَومُ حَتَّى زَيدٌ " وَجَبَ أَن يَكُونَ " زَيدٌ " مِنَ القَومِ ، وَلَا يَجِبُ ذَاكَ فِي حُرُوفِ العَطفِ ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي القَومُ وَزَيدٌ " لَم يَجِب أَن يَكُونَ " زَيدٌ " وَاحِداً مِنَ القَومِ ، بَل يَكُونُ / الظَّاهِرُ أَن لَا يَكُونَ مِنهُم ، وَكَذَلِكَ ١٥/ب تَجِد المَعطُوفَ فِيمَا لَا يُحصَى شَيئاً لَا يَصِحُّ كَونُهُ مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ ، كَقَولِكَ : " أَخَذتُ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ ، وَرَأَيتُ زَيداً وَعَمراً ، وَرَأَيتُ القَومَ وَحِمَاراً " ، وَلَا يَصلُحُ شَيءٌ مِن ذَلِكَ مَعَ " حَتَّى ".

ثُمَّ إِنَّهُم يَقُولُون فِي " حَتَّى " هَذِهِ إِنَّها تَكُونُ لِتَعظِيمٍ أَو تَحقِيرٍ،(٣) فَالتَّعظِيمُ كَقَولِهِم : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبِيَاءُ " ، وَالتَّحقِيرُ كَقَولِهِم : " قدمَ

---

(١) مضى ذلك في ص ١٤٥.

(٢) انظر المقتصد ٢/ ٨٤١ ، ومقدمة في النحو للذكي ٧٥ ، والمفصل ٣٠٤ ، والجنى الداني ٥٠١.

(٣) هذا نص الفارسي في الإيضاح ص ٢٥٧ وانظر المقتصد ٢/ ٨٤١ ، ورصف المباني ١٨١ وشرح المفصل ٨/ ٩٦.

الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ "، وَ" استَنَّتِ الفِصَالُ حَتَّى القَرعَى ".(١)

وَ إِنَّمَا وَجَبَ هَذَا فِيهَا مِن حَيثُ إِنَّ " حَتَّى " لَا تَنفَكُّ مِن مَعنَى الغَايَةِ(٢)، وَالأَشيَاءُ يَكُونُ لَهَا غَايَةٌ مِن جِهَةِ الفَضلِ، وَمِن جِهَةِ النَّقصِ، فَإِذَا اُعتُبِرَ الفَضلُ وَالشَّرفُ فِي النَّاسِ كَانَ الأَنبِيَاءُ الغَايَةَ، وَإِذَا اعتُبِرَ الضعفُ وَالعَجزُ فِي الحَجِيجِ كَانَ المُشَاةُ الغَايَةَ.

وَتَجِدُ مَعنَى الغَايَةِ فِيهَا إِذَا كَانَت جَارَّةً أَيضاً، كَقَولِكَ: (أَكَلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسِهَا) ؛ لِأَنَّ الرَّأسَ غَايَةُ السَّمَكَةِ، وَكَذلِكَ الأَمرُ فِيهَا إِذَا كَانَت حَرفاً يُبتَدَأُ مَا بَعدَهُ(٣)، أَفَلَا تَرى أَنَّ مَا بَعدَهَا فِي قَولِهِ: .... حَتَّى مَاءُ دِجلَةَ أَشكَلُ(٤) غَايَةُ مَا ذُكِرَ مِن كَثرَةِ القَتلَى وَانصِبَابِ الدِّمَاءِ!

---

(١) هذا مثلٌ، انظر فصل المقال ٤٠٢، والمستقصى في الأمثال ١/١٥٨، ومجمع الأمثال ١/٣٣٣، واللسان (سنن) يقول الميداني " يضرب - هذا المثل - للذي يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه لجلالة قدره، والقرعى: جمع قريع مثل مرضى ومريض، وهو الذي به قَرَعٌ، وهو بثر أبيض يخرج بالفصال، ودواؤه الملحُ وحبابُ ألبان الإبل، ومنه المثل " هو أحرُّ من القَرَعِ ".

(٢) يعني أن المعنى الذي أوجب كون ما بعد " حتى " من جنس ما قبلها هو أنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء. انظر المقتصد ٢/٨٤٢.

(٣) انظر المقتصد ٢/٨٤٢، والجنى الداني ٥٥٥.

(٤) قد تقدم هذا الشاهد برقم (٢٠)، والشاهد فيه هنا أن " حتى " حرف ابتداء وغاية كما ذكر الجرجاني.

" فَصلٌ "

[في حُرُوفِ القَسَمِ]

الأصلُ في القَسَمِ هُوَ البَاءُ ؛ لأنَّ القَسَمَ بِالحَقِيقَةِ هُو " حلفتُ ، وَ أقسمتُ ، وآليتُ "(١) ، والبَاءُ تُعدِّي هَذِهِ الأفعالَ إلى اسمِ المَحلُوفِ بِهِ ، فإذا قُلتَ : " حَلفتُ بِاللهِ " وصلَ " حلفتُ " إلى اسم " اللهِ " بالبَاءِ وُصولَ " مَررتُ " إلَى " زَيدٍ " إذَا قُلتَ : / " مَررتُ بِزَيدٍ "(٢) ، ٥٢/أ
ثُمَّ إنَّهم يَحذِفُونَ هَذِهِ الأفعالَ في الكَثيرِ مِن الكَلامِ ، فَيقولُونَ : " بِاللهِ " ثُمَّ يُبدِلُونَ " الوَاوَ " مِن " البَاءِ " فَيقُولُونَ : " وَاللهِ " ، وَإِذَا أبدَلُوهَا مِنهَا لَم يَستعمِلُوا الفِعلَ مَعَهَا كَمَا يَستَعمِلُونَه مَعَ " البَاءِ " ، فَلا يقُولُونَ : " حَلَفتُ وَاللهِ لأَخرجَنَّ " كَمَا يَقُولُونَ : " حَلفتُ بِاللهِ "(٣) ؛ وَالسَّبَبُ في ذَلِكَ أنَّكَ إذَا قُلتَ : " حَلفتُ بِاللهِ " احتَمَلَ أمرَينِ :

أَحَدُهُمَا : أن يَكُونَ عَقدَ يَمينٍ في الحَالِ .

وَالثَّانِي : أن يَكُونَ خَبرَ يَمينٍ(٤) قَد سبقَت ، وَإذَا أبدَلُوا " الوَاوَ " مِنَ " البَاءِ " أخلَصُوا اللَّفظَ لِعَقدِ اليَمِينِ ، وَذَلِكَ كَانَ غَرضَهُم في هَذَا الإبدَالِ ، فَلمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أن لا يُستَعمَلَ الفِعلُ حَتَّى

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢٥٥ ، والجمل للجرجاني ص ٢٦ .

(٢) انظر المقتصد ٢ / ٨٦٣ ، وسر الصناعة ١ / ١٤٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٣ والفاخر لوحة / ١٧٠ أ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٤ ، والصفوة الصفية ١ / ٣٣٠ .

(٤) في النسخة " خبرا يمين " ولعل الصواب ما أثبت .

لَا يَبطلَ الغَرضُ الذِي هُوَ خُلوصُ اللَّفظِ لِعقدِ اليَمِينِ ،فَإِن قُلتَ : "حَلفتُ وَاللَّهِ" لَم يَكُنِ المَعنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلتَ قَولَكَ : "وَاللَّهِ" يَمِينا يَعقِدُهَا عَلَى أَنَّكَ حَلفتَ فِيمَا مَضَى ،وَكَانَ كَذَلِكَ مِثلُ قَولِ الشَّاعِرِ :

٢٤ - ذَكَّرتُهَا أَيمَانَهَا
فَحَلَفَتْ مَا حَلَفَتْ (١)

وَأَمَّا امتِنَاعُ دُخُولِ "الوَاو" عَلَى الضَّمِيرِ فَلأَجلِ أَنَّهَا لَيسَت بِأَصلٍ (٢) ،وَالفُروعُ لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأُصولِ ،وَقَد يَقُولُونَ فِي هَذَا إِنَّ الضَّمَائِرَ تُرَدُّ الأَشيَاءُ فِيهَا إِلَى أُصُولِهَا (٣) ،وَيَذكُرُونَ "لَامَ الإِضَافَةِ" وَأَنَّهَا تُرَدُّ مَعَ الضَّمِيرِ إِلَى الفَتحِ الذِي هُوَ أَصلُهَا. (٤)

---

(١) لم أعثر على البيت في مظانه ،والله أعلم.

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٥٥.

(٣) انظر المقتضد ٨٣٩/٢ ،وشرح المفصل ٣٣/٨ فمابعدها .

(٤) وذلك نحو "لَكَ ،وَلَهُ" ،وقيل : إنما فتحت مع الضمير حتى لا تلتبس باللام الجارة للظاهر نحو "المال لِزيد" ، ولام الإضافة حقها الفتح ،وإنما كسرت مع المظهر للفرق بينها وبين لام التوكيد، فلو قلت : إنَّ هذا لَزيد" وأنت تريد أنه يملكه لالتبس بقولك : إنَّ هذا لَزيد وأنت تريد أنه هو ،فلما اتصلت اللام بالضمير استغنى عن الفرق ؛لأنَّ علامة الضمير المجرور تخالف علامة الضمير المرفوع فتقول "هذا لَكَ" وأنت تريد الملك ،و" إنَّ هذا لأنتَ" وأنت تريد التأكيد.

انظر الكتاب ٣٧٦/٢ ،ومعاني الحروف للرماني ٥٦ ،وشرح المفصل ٢٦/٨ .

[التَـــاءُ]

وَأَمَّا (التَّاءُ) فَمَقصُورَةٌ(١) عَلى الاسمِ الأَعظَمِ(٢) / يُقَـالُ: ٥٢/ب "تَاللَّهِ"، وَلَا يُقَالُ: "تَالرَّحمنِ(٣)، وَلَا تَالرَّحِيمِ، وَلَا تَربِّ الكَعبَةِ(٤)" وَمَاشَاكَلَ ذَلِكَ، لِأَنَّهَا فَرعُ الفَرعِ فَحُطَّت عَلَى الوَاوِ، فَلَم تُستَعمَل إِلَّا فِي هَذَا الاسمِ، وَقَد يَجُوزُ أَن يُجعَلَ ذَلِكَ اختِصَاصاً لِهَذَا الاسمِ العَظِيمِ بِشَيءٍ لَا يَكُونُ لِغَيرِهِ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّ القَسَمَ كَلَامٌ يَقتَضِي كَلَاماً آخَرَ، فَلَا يَكُونُ قَسَمٌ مِن دُونِ مُقسَمٍ عَلَيهِ يُسَمَّى جَوَابَ القَسَمِ كَمَا لَا يَكُونُ شَرطٌ مِن دُونِ جَزَاءٍ(٥).

ثُمَّ إِنَّ مِن شَرطِ جَوَابِ القَسَمِ أَن يَكُونَ فِيهِ وَاحِدٌ مِن أَربَعَةِ أَحرُفٍ "إِنَّ، وَاللَّامُ" فِي الإِثبَاتِ، وَ "مَا، وَلَا" فِي النَّفيِ، تَقُولُ: "وَاللَّهِ إِنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ، وَوَاللَّهِ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ، وَوَاللَّهِ لَقَد خَرَجَ زَيدٌ، وَوَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيدٌ، وَوَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيدٌ"(٦)، وَلَا يَجُوزُ خُلُوُّ جَوَابِ القَسَمِ

---

(١) في النسخة " فمقصودة " والصواب ما أثبت.
(٢) انظر الايضاح ٢٥٥، الكافية لابن الحاجب ٢١٨، والفوائد الضيائية ٢/٣٣٠.
(٣) قال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك ٣/١٢ " وسُمع أيضا تالرحمن .. ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا "تحياتك" وهذا غريب ".
(٤) " حكي عن الأخفش قوله " ترب الكعبة " وهو نادر، انظر الجنى الداني ١١٧، والمفصل ٢٨٧، وشرحه لابن يعيش ٨/٣٤، وشرح التصريح ٢/٤.
(٥) انظر الإيضاح ص ٢٦٣، المقتصد ٣/٨٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٦، والمقرب ١/٢٠٤.
(٦) انظر الإيضاح ص ٢٦٣ والمقتصد ٢/٨٦٥، والتبصرة والتذكرة ١/٤٥٢، والمقرب ١/٢٠٥.

مِنهَا كُلِّها ، فَلو قُلتَ : " وَاللّهِ زيدٌ خَارِجٌ " لَم يَستَقِم ، فَإن جَاءَ شَيءٌ مِن ذَلِكَ كَانَ فِي تَقدِيرِ " اللَّامِ " كَمَا قَدَّرُوها فِي قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (١).

وَقد تُحذَفُ " مَا وَلَا " مَعَ الفِعلِ المُضَارِعِ وَتُرادُ فَيُقَالُ : " وَاللّهِ يَخرُجُ زَيدٌ " وَيُرادُ " مَا خَرَجَ أَوَلَا يَخرُجُ " ، قَالَ اللّهُ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (٢) ، وَالمَعنَى - وَاللّهُ أَعلَمُ - لَا تَفتَأُ . وَهَذَا الحَذفُ شَائِعٌ مُستَمِرٌّ ؛ وَالسَّبَبُ فِي استِمرَارِهِ أَنَّ الفِعلَ المُضَارِعَ لَا يَكُونُ جَواباً لِلقَسَمِ فِي الإِثبَاتِ إِلَّا مَعَ " اللَّامِ وَالنُّونِ " أَو مَعَ " اللَّامِ " وَحدَهَا فِي القَلِيلِ ، كَقَولِكَ : " وَاللّهِ لَأَفعَلَنَّ " فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ - بِخُلُوِّهِ / مِن " اللَّامِ وَالنُّونِ " - أَنَّ حَرفَ النَّفيِ مُرادٌ فِيهِ ، فَجَرَى لِذَلِكَ مَجرَى المَنطُوقِ بِهِ . ٥٣/أ

وَاعلَم أَنَّ القَسَمَ إِذَا اعترَضَ فِي أَثنَاءِ مَا هُوَ جَوابُهُ فَتَقَدَّمَ شَيءٌ مِنَ الجُملَةِ الَّتِي جَعَلتَهَا جَواباً لَهُ عَلَيهِ جَازَ حِينَئِذٍ أَن يَخلُوَ مِنَ الحُرُوفِ الأَربَعَةِ .

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ وَاللّهِ مُنطَلِقٌ ، وَخَرَجَ وَاللّهِ زَيدٌ ، وَقد وَاللّهِ خَرَجَ زَيدٌ " ، وَإِن أَخَّرتَ القَسَمَ عَنِ الجَوابِ كُلِّهِ (٣)

---

(١) سورة الشمس : ٩ ، وقيل في " قد أفلح " أنّ هاهنا لامًا مضمرةً هي جواب القسم ، والأصل لقد أفلح ، وحذفت اللام لطول الكلام .
انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٠٠ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٨٨/٢ .

(٢) سورة يوسف : ٨٥ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٥٩٣/٢ .

(٣) نحو " خرج زيد والله ، وزيد منطلق والله " .

كَانَ أَقوى ؛ لِجَوازِ خُلوِّ الجملَةِ مِن الحُروفِ الأربَعَةِ ، فَهذا مِثالُ ذلِكَ فِي الإثبَاتِ .

فَأَمَّا مِثالُهُ فِي النَّفي فَأَن تَقُولَ : " لَن يَخرُجَ زيدٌ واللَّهِ ، ولَم يَخرُج زيدٌ وَاللَّهِ " فَتَجعَلَ حَرفَ النَّفي فِي الجَوابِ غَيرَ " لا وَمَا " فَبِهَذا تُبَيِّن أَنَّ القَسَمَ قَد صَارَ فِي حُكمِ اللَّغوِ ، وَإِذا قُلنَا فِيهِ : إِنَّهُ لَغوٌ فَإِنَّا نُرِيدُ أَنَّ الكَلامَ يَكُونُ مَعَهُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيهِ إِذا لَم يَكُن فِيهِ قَسَمٌ ؛ لأَنَّ القَسَمَ يَخرُجُ عَن أَن يَكُونَ لَهُ مَعنًى ، هَذا مُحَالٌ .

" فَصْــــلٌ "

[عَــنْ]

(عَنْ) مَعنَاهُ التَّعَدِّي (١) ،تَقُولُ : " رَميتُ السَّهمَ عَنِ القَوسِ " ؛ لِأَنَّ " السَّهمَ " يَتَعدَّى " القَوسَ " ،وَيدُلُّ أبداً عَلَى أَنَّ شَيئاً كَانَ مُلَابِساً لِشَيءٍ ثُمَّ عُرِّيَ عَن تِلكَ المُلَابَسَةِ ،وَلذَلِكَ يُقالُ انفَصلَ عَنهُ ،وَأَعرضَ ،وَبعدَ عَنهُ ،وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ (٢).

[عَلَــى]

(عَلَى)مَعنَاهُ كَونُ الشَّيءِ فَوقَ الشَّيءِ (٣) ،كَقَولِكَ : " هُوَ عَلَى السَّرِيرِ " ،وَلِذَلِكَ يُعدَّى بِهِ العُلُوُّ وَمَا كَانَ / فِي مَعنَاهُ مِنَ الأفعَالِ ، ٥٣/ب فَيُقَالُ : اِستَعلَى عَلَيهِ ،وَصَعدَ عَلَى السَّطحِ ،وَغَلَبَ عَلَيهِ ،وَظَهَرَ عَلَيــهِ (٤) ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِن " عَنْ ،وَعَلَى " اسماً . فَمِثَالُ ذَلِكَ فِــي "عَن " قَولُهُم : " مِنْ عَنْ يَمِينِ كَذَا " (٥) ،كَمَا قَالَ :

---

(١) التعدي يعني المجاوزة ،وهو أشهر معانيها ،ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى . انظر الجمل ص ٢٦ ،والجني الداني ٢٦١ ،ومغني اللبيب ١٤٧/١ ،وشرح التصريح ١٥/٢ .

(٢) انظر المقتصد ٨٤٧/٢ فمابعدها .

(٣) يقصد الاستعلاء ،ولم يذكر أكثر البصريين غير هذا المعنى ، انظر الجنى الداني ٤٤٤ .

(٤) " غلب على فلان الكرم : أى هو أكثر خصاله ،وظهرتُ عليه : أى أعنته ،وظهر عليَّ : أعانني ،وكلاهما عن ثعلب " انظر اللســـان (غلب) و (ظهر) .

(٥) انظر الإيضاح ص ٢٥٩ .

٢٥ - * مِنْ عَنْ يَمِيْنِي مَرَّةً وَأَمَامِي * (١)

تَقدِيرُهُ : مِن جِهَةِ يَمِينِي أَو مِن جَانِبِ يَمِينِي ،وَلَا يتَصَرَّفُ ، فَلَا يُقَالُ : " هَذَا عَن يَمِينِهِ " بِمَعنَى " جَانِبُ يمِينِهِ " بِالرَّفعِ .

وَأَمَّا استِعمَالُ " عَلَى " اسماً ، فَكَقَولِهِم : " أَخَذتُهُ مِن عَلَى الحَوضِ " ، يُرِيدُون " مِن أَعلَى الحَوضِ " ، وَكَقولِ الشَّاعِرِ :

٢٦ - غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيدَاءَ مَجْهَلِ (٢)

المَعنَى : غَدَتْ مِن أَعلَى ذَلِكَ المَكَانِ .

---

(١) هذا عجز بيت لقطري بن الفجاءة المازني ،وصدره :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً *

وهو من شواهد ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٣٦ ،وللتبريزى ١/٦٨ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٤٦ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٨ ،والخزانة ١٠/١٥٨ ،والدرر ١/١٣٨ ، والدريئة -بالهمزة - الحلقة يرمى فيها .

والشاهد فيه : مجيء "عن" اسم بمعنى الجهة بدلالة دخول حرف الجر عليه .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو شاعر إسلامي (انظر ترجمته في الأغاني ١٩/٩٨ ،وطبقات فحول الشعراء ٢/٧٧٢) .

وهومن شواهد الكتاب ٤/٢٣١ ،الايضاح ص ٢٥٩ ،والمقتصد ٢/٨٤٥ ،ورصف المباني ٣٧١ ، والمقرب ١/١٩٦ ،وشفاء العليل ٢/٦٥٨ ،والصفوة الصفية ١/٣٢٦ ،وأسرار العربية ٢٥٦ ،والحيوان ٤/٤١٨ .

ويروى "بعدما تم خِمْسُها " ،و "بزيزاء" .

===

[الكَـــافُ]

وَأَمَّا (كَافُ التَّشبِيهِ) فَالأَمرُ فِي كَونِهَا اسماً ظَاهِرٌ بَيِّـــنٌ (١) مِن حَيثُ إِنَّا نَرَاهَا أَبَداً تُفِيدُ مَعنَى "مِثلِ" (٢) ثُمَّ إِنَّ حَرفَ الجَـــرِّ يَدخُلُ عَلَيهَا كَقَولِ الشَّاعِرِ :

٢٧ - * يَضحَكنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنهَمِّ * (٣)

=== وفي النسخة " تضلُّ "، وقبض " تصحيف ، و" تصلُّ " : أي تُصوِّت أحشاؤها من اليبس ، والقيض : قشرة البيض العليا .

والشاهد فيه : مجيء " على " اسماً في تأويل " فوق " لدخول " من " عليه ، والتقدير غدت من فوقه .

(١) انظر الكافية لابن الحاجب ٢١٨ ، والجمل للجرجاني ص ٢٦ .

(٢) سيبويه والمحققون لا يجوزون مجيء الكاف اسمية جارة بمعنـــى " مثل " إلا في الضرورة . راجع الجنى الداني ١٣٢ ، ومغنـــي اللبيب ١/ ١٨٠ .

(٣) البيت للعجاج يصف نسوة ، وليس في ديوانه (تحقيق د . عـــزة حسن) وهو منسوب له في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٣ ، والخزانة ١٠/ ١٦٦ ، والدرر ٢/ ٢٨ ، وغير منسوب في المفصل ٢٨٩ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٤٧ ، والهمع ٢/ ٣١ ، وقبله :

* بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ *

والشاهد فيه مجيء " الكاف " اسماً بمعنى " مثل " بدليـــل دخول حرف الجر عليها .

وَقَــولِهِ :

٢٨ - * يُـرَوِّي بِكَا لفِرْصَــادِ * (١)

وَأَنَّها تَجِيءُ فَاعِلَةً ،كَقَولِ الأَعشَى :

٢٩ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيتُ وَالفُتُلُ (٢)

المَعنَى : لَن يَنـهَى ذَوِى شَطَطٍ مِثلُ الطَّعنِ ،فَالكَافُ فَاعِلَةٌ كَـ "مِثلٍ" سَوَاء .

وَجُملَةُ الأَمرِ أَنَّهُ لَيسَ يَغمضُ وَجهُ كَونِهَا اسماً ،وَإِنَّمَا الذِي يَغمضُ هُوَ وَجهُ كَونِهَا حَرفَاً ،لِأَنَّهَا لَا تُعَرَّى أَبَدَاً مِن إِفَادَةِ مَعنَى المُشَابَهَـةِ ،

---

(١) هذا جزء من بيت للمتنبي في ديوانه ٨٧/٤ ،وهو بتمامه :

يُرَوِّى بِكَالفِرصَادِ فِي كُلِّ غَارةٍ يَتَامَى مِن الأَغمَادِ بِيضاً وَيُوتِمُ

" والفرصاد : هو التوت الأحمر ،وقيل هو شجر معروف ،وأهل البصرة يسمون الشجرة فرصاداً وحملها التوت ". التهذيب والمصباح المنير (فرص).

والشاهد في قوله "بكالفرصاد" حيث جاءت "الكاف" اسماً ظاهراً بمعنى "مثل" وقد دخل عليها حرف جر وهو "الباء".

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ٢١ ،ورواية الديوان :

هل تنتهون ؟ ولا ينهى ذوى شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

وهو من شواهد المقتضب ١٤١/٤ ،وسر الصناعة ٢٨٣/١ ،والخصائص ٣٦٨/٢ ،والأصول في النحو ٤٣٩/١ ،والإيضاح ص ٢٦٠ ،ورصف المباني ١٩٥ ،والخزانة ٤٥٣/٩ .

والشاهد فيه قوله "كالطعن" حيث وقعت "الكاف" اسماً فاعلاً لـ "ينهى".

وَحُرُوفُ الجَرِّ / لَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى مَعَانٍ هِيَ مَعَانِي الأَسْمَاءِ ٥٤/أ
، إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى تَقدِيرِ فِعلٍ مَحذُوفٍ (١) كَمِثلِ دَلَالَةِ " فِي "
فِي قَولِكَ : " زَيدٌ فِي الدَّارِ " عَلَى مَعنَى " كَائِنٌ أَو مُستَقِرٌّ ". (٢)

*

" فَصـــلٌ "

[مُذْ وَمُنْـــذُ]

(مُذْ وَمُنذُ) يَكُونَانِ حَرفَي جَرٍّ مَرَّةً واسمَينِ أُخرَى (٣) ، وَإِذَا
كَانَا حَرفَي جَرٍّ كَانَا لِابتِدَاءِ الغَايَةِ فِي الزَّمَانِ مِثل " مِنْ " فِي المَكَـــانِ ،
تَقُولُ : " مَا رَأَيتُهُ مُذ يَومِ الجُمعَةِ ، وَمُنذُ يَومِ الجُمعَةِ " فَيَكُونُ المَعنَـــى
أَنَّ أَولَ مُدَّةِ انقِطَاعِ الرُّؤيَةِ كَانَ يَومَ الجُمعَةِ . كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " سِرتُ
مِنَ البَصرَةِ " كَانَ المَعنَى أَنَّ مُبتَدَأَ السَّـــيرِ كَانَ مِنَ البَصرَةِ. (٤)

----

(١) انظر المقتصد ٢/ ٨٥٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ٩٤.

(٣) في النسخة " يكونان حرفي جر ومرة اسمين أخرى " ، والصواب ما أثبت وانظر الجمل للجرجاني ص ٢٦.

(٤) انظر المقتصد ٢/ ٨٥٤.

وَإِذَا كَانَا اسمَين كَانَا عَلَى وَجهَين :

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الأَكثَرُ - : أَن يَكُونَا لِحَصرِ المُدَّةِ وَانتِظَامِ أَوَّلِ الوَقتِ وَآخِرِهِ ، وَذَلِكَ قَولُكَ : " مَا رَأَيتُهُ مُذ يَومَانِ " ، المَعنَى أَنَّ جَمِيعَ المُدَّةِ الَّتِي انقَطَعَ فِيهَا الرُّؤيَةُ يَومَانِ (١) ، وَقَد يَجُوزُ أَن يَكُونَا لِأَوَّلِ المُدَّةِ ، تَقُولُ : " مَا رَأَيتُهُ مُذ يَومُ الجُمعَةِ " تُرِيدُ : أَوَّلُ ذَلِكَ يَومُ الجُمعَةِ ، كَمَا أَرَدتَ فِي الوَجهِ الأَوَّلِ جَمِيعُ ذَلِكَ يَومَانِ (٢) .

*

" فَصلٌ "

" فِي مَعَانِي الحُرُوفِ الَّتِي لَا تَعمَلُ "

[لَو]

(لَو) مَعنَاهُ امتِنَاعُ (٣) الشَّيءِ لِامتِنَاعِ غَيرِهِ (٤) ، فَإِذَا قُلتَ: " لَو جِئتَنِي أَعطَيتُكَ " كَانَ الإِعطَاءُ قَدِ امتَنَعَ لِامتِنَاعِ المَجِيءِ . فَإِن كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا نَفياً كَانَ المَعنَى عَلَى وُجُودِ الفِعلِ المَنفِي ، / فَإِذَا ٥٤/ب قُلتَ : " لَو لَم تَجِئنِي لَم أُعطِكَ " كَانَ المَجِيءُ وَالإِعطَاءُ جَمِيعاً مَوجُودَينِ .

----

(١) في النسخة " يوميان " تحريف ، انظر المقتصد ٢/٨٥٦ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) في النسخة " لامتناع " تحريف .

(٤) انظر المقتصد ١/٣٤٣ ، ورصف المباني ٢٨٩ ، والجنى الداني ٢٨٧ ، وشرح المفصل ٨/١٥٦ .

وَهِيَ تَخْتَصُّ بِالفِعلِ ،فَإِن رَأَيتَ الاسمَ بَعدَهَا كَانَ مَحمُولاً عَلَى فِعلٍ مُضمَرٍ ، فَإِذَا قُلتَ : " لَو زَيدٌ أَتَانِي " كَانَ فِي التَّقدِيرِ - فِي " زَيدٍ " - أَنَّهُ مَرفُوعٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ (١).

الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا مَفعُولاً فِي المَعنَى لَم يَكُن إِلَّا مَنصُوباً ،تَقُولُ : " لَو زَيداً ضَرَبتَهُ ضَرَبَكَ " ، وَلَا يَجُوزُ " لَو زَيدٌ ضَرَبتَهُ " بِالرَّفعِ (٢) ، وَلَا (٣) يَنبَغِي أَن تُقَدِّرَ أَنَّهُم قَالُوا : " لَا (٤) زَيدٌ مَوجُودٌ " ،ثُمَّ أَدخَلُوا " لَو " فَانتَقَضَ نَفيُ " لَا " بِهَا ،فَصَارَ الوُجُودُ بِذَلِكَ ثَابِتاً ،وَلَو كَانَ يَجُوزُ أَن يُبتَدَأَ الاسمُ بَعدَهَا لَكَانَ يَنبَغِي أَن يَصِحَّ المَجِيءُ بِالجُملَةِ مِنَ المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ ،كَقَولِكَ : " لَو زَيدٌ خَارِجٌ خَرَجتُ " ، فَلَمَّا لَم يُستَعمَل ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا تَختَصُّ بِالفِعلِ ، فَأَمَّا قَولُ عَدِيٍّ (٥) :

---

(١) انظر الجني الداني ٢٩٠ ،وشفاء العليل ٣/ ٩٦٩ ،وشرح التصريح ٢/ ٢٥٨.

(٢) بل يجب النصب بعد حرف الشرط " إن " ويتبعه " لو " وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا أو تقديرا نحو " إن زيدا ضربته ضربك " انظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٦ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٦٠.

(٣) في النسخة " لو " والصواب ما أثبت .(٤) في الأصل (لولا) وحقه ما أثبت .

(٥) هو عدي بن زيد بن حماد العبادى يكنى أبا عمير ،وهو شاعر جاهلي انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٠ والأغاني ٢/ ٩٨ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٣١ ،ومعجم الشعراء ٢٤٩.

٣٠ - لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي (١)

فَشَاذٌ لَا اعتِدَادَ بِهِ .

[لولا]

(لولا) تكون على وجهين : (٢)

أَحَدُهُما : أن يَكُونَ مَعنَاهَا امتِنَاعَ الشَّيءِ لِوجُودِ غَيرِهِ (٣) ، كَقَولِكَ : " لَولَا زَيدٌ لَخَرَجَ عَمرٌو " ، وَالمَعنَى أَنَّ خُرُوجَ عَمرٍو امتَنَعَ لِوُجُودِ زَيدٍ ، وَيكُونُ الاسمُ بَعدَهَا مُبتَدَأً ، وَلَكِن يَكُونُ خَبَرُهُ مَحذوفاً أَبداً (٤) ، لِأَنَّهم

----

(١) البيت في ديوانه ٩٣ ، والكتاب ٣/ ١٢١ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٨ ، والهمع ١/ ١٣٨ ، والدرر ٢/ ٨١ . والخزانة ٨/ ٥٠٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٣٦ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩ ، والصحاح (عصر) .
والشرق : الشجا ، وغصّ بالماء : أي شرق ، والاعتصار : شرب الماء قليلا قليلا لتزول الغصة .
والشاهد فيه مجيء الجملة الاسمية بعد " لو " ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب الكوفيين ، واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي " حلقي " فاعل بفعل محذوف ، و " شرق " خبر مبتدأ محذوف ، والأصل لو شرق حلقي هو شرق ، وخرّجه غيره على إضمار " كان " الشأنية واسمها ، وجملة ما بعد " لو " خبر كان .
انظر الجنى الداني ٢٩٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩ .

(٢) انظرها في رصف المباني ٢٩٢ .

(٣) وتكون حينئذ مختصة بالجمل الاسمية ، انظر المقتصد ١/ ٢١٨ ، وشرح المفصل ٨/ ١٤٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٢ .

(٤) هذا ليس مطلقا ، بل إذا كان الخبر كوناً مقيداً خاصاً جاز ذكره ومنه قول المعري : ..... فلولا الغمدُ يمسكه لسالا .
وانظر آراء النحويين في حذف الخبر بعد " لولا " في شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٥٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٣ .

لَا يُرِيدُونَ الخَبَرَ عنهُ إِلَّا بِالوجُودِ ،فَإِذَا قُلتَ : " لَولَا زَيدٌ " لَم يَكُنِ المَعنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلتَ وُجُودَه عِلَّةً لِامتِنَاعِ مَا تَجعَلُهُ جَوابًا لَهُ ،فَإِن قَدرتَ أَن تَجعَلَ لَهُ خَبرًا سِوَى الوجُودِ / نَحوَأَن تَقُولَ : " لَولَا زَيدٌ أَخُوكَ " ٥٥/أ لَم يستَقِم ،إِلَّا أَن تَأْتِيَ بِـ " أَنَّ " فَتَقُولَ : " لَولَا أَنَّ زيداً أَخُوكَ " فَإِذَا أَتيتَ بِهَا صَارَتِ الجُملَةُ فِي مَعنَى اسمٍ مُفرَدٍ "لَولَا كَونُ زَيدٍ أَخَاكَ " فَيَصِيرُ الحَالُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيهِ مِن تَقدِيرِ مَعنَى الوجُودِ .

وَالثَّانِي مِنَ الوَجهَينِ : " أَن تَكُونَ لِلتَّحضِيضِ (١) بِمنزِلَةِ "هَلَّا" (٢)، تَقُولُ : "لَولَا فَعَلتَ كَذَا " ،تُرِيدُ : هَلَّا فَعَلتَ كَذَا . وَهيَ فِي هَذَا الوَجهِ تَختَصُّ بِالفِعلِ ؛ لِأَنَّ التَحضِيضَ يَجرِي مَجرَى الأَمرِ ، فَهوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالفِعلِ (٣) ،وَيُحذَفُ الفِعلُ كَثِيراً ،فَيُقَالُ : " لَولَا زَيداً" يُرادُ ،لَولَا ضَربتَ زَيداً ،أَو لَولَا تَضرِب زَيداً ، قَالَ جَرِير (٤)

٣١ - تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا (٥)

----

(١) في النسخة " التخصيص " تصحيف ،وصوابه ما أثبت ،انظر المقتصد ١/ ٨٦ .

(٢) ومثلها " لوما " انظر رصف المباني ٢٩٢ .

(٣) والنصب بعده أحسن نحو " لولا عمراً زرته " والرفع في الاستفهام والنفي أحسن منه في الأمر ،انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٤ بتصرف

(٤) هو جرير بن عطية الخطفي أحد فحول شعراء الإسلام ،وقعت بينه وبين الفرزدق مهاجاة دامت عشر سنين ،توفي باليمامة سنة ١١٠ هـ . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٤٧١ ،والأغاني ٨/ ٣ - ٨٩ ،وطبقات فحول الشعراء ١/ ٣٧٤) .

(٥) انظر ديوان جرير ٢/ ٩٠٧ ،ورواية الديوان :
.... أفضل سعيكم .... هلا الكمي المقنعا

===

المَعنَى : «لَولَا تَعقِرُونَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَ»

[هَـــلْ]

(هَلْ) لِلاستِفهَامِ ،وَيُستَفهَمُ بِهَا عَنِ[(١)] الشَّيءِ لَا يَكُونُ ثُبوتُهُ عِندَ المُتَكَلِّمِ أَولَى مِن عَدَمِهِ ، فَإِذَا قُلتَ : " هَلْ خَرَجَ زَيدٌ ؟ " لَم يَكُـــن لَكَ فِي وُجُودِ الخُرُوجِ ظَنٌّ لَم يَكُن ذَلِكَ فِي عَدَمِهِ ،وَلِذَلِكَ كَانَ جَوَابُــهُ " لَا " أَو " نَعَم " .

[الهَمـــزَةُ]

وَأَمَّا(الهَمزَةُ) فَيُستَفهَمُ بِهَا عَنِ الشَّيءِ قَد ثَبَتَ لَهُ أَصلٌ ، وَذَلِـــكَ قَولُكَ : " أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو ؟ " تُرِيدُ : أَيُّهُمَا عِندَكَ ؟ فَأَنـــتَ قَد عَلِمتَ كَونَ أَحدِهِمَا عِندَهُ ،وَإِنَّمَا طَلَبتَ أَن يُعَرِّفَكَ عَينَ الذِي عِندَهُ مِنهُمَا ؛

=== وهو من شواهد الخصائص ٢ / ٤٥ ،والإيضاح ص٩٩ ،وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠، ٢١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٥ ،ورصف المباني ٢٩٣ ، والمفصل ٣١٦ ،وشرحه لابن يعيش ٢ / ٣٨ ، والمخصص ٣ / ١٩٩ ،والخزانة ٣ / ٥٥ ،والهمع ١ / ١٤٨ ،واللسان (ضطر) .

والعَقْر : القطع ،وبنو ضوطرى : حي معروف ،وقيل : الضوطرى : الحمقى ،والكمي : الشجاع المتكمي في سلاحه ،والنِّيب : جمع ناب و هي الناقة المسنّة ،والمقنع : هو الذى عليه بيضة ومِغْفَر .

والشاهد فيه : أن "الكمى " منصوب بفعل محذوف بعد " لولا " التي بمعنى التحضيض ،تقديره : لولا تعقرون الكمي .

(١) في النسخة كتبت "في " وفوقها "عن " ،ولم يشر الناسخ إلـــى أنها نسخة أخرى ،والأولى - في نظرى - ما أثبت بدليل ما قيل في الهمزة بعدها .

ولِذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي جَوابِ هَذَا " لَا " وَ "نَعَم ".(١)

وَتَكُونُ الهَمزَةُ لِلتَّقرِيرِ ،وَمعنَى التَّقرِيرِ هَا هُنَا / أَن تلجِـــيءَ ٥٥/ب
المُخَاطَبَ إِلَى الإِقرَارِ بِأَمرٍ قَد كَانَ ، فَإِذَا قُلتَ : " أَضربتَ زيداً ؟ " لَم يَكُن غَرَضُكَ (٢) أَن (٣) يُعلِمَكَ أَمراً لَم تَعلَمهُ ،وَلَكِن أَن تُقَرِّرَهُ ، أَى تَحمِلَهُ عَلَى الإِقرَارِ بِفعلٍ قَد فَعَلَهُ.(٤)

وَنَظِيرُ هَذَا فِي " هَلْ " - إِلَّا أَنَّهُ فِي النَّفيِ دُونَ الإِثبَاتِ - قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾(٥) هُوَ حَملٌ عَلَى الإِقرَارِ بِأَنَّ الأَعمَى وَالبَصِيرَ لَا يَستَوِيَانِ.(٦)

----

(١) انظر مغني اللبيب ١/ ٤٢.

(٢) في النسخة "عرضك" تصحيف .

(٣) في النسخة "إلَّا أن" بإقحام "إلَّا" وقد نقل الأزهرى في التصريح ٢/ ٢٤٠ كلام الجرجاني معزواً إلى كتابه هذا.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١١٣ ،ومغني اللبيب ١/ ١٨ ،وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠.

(٥) سورة الرعد : ١٦.

(٦) قال المرادى في الجنى الداني ٣٤١ " وذكر بعض النحويين أن "هل" لم تستعمل في التقرير ،وأن ذلك مما انفردت به الهمزة ".

[أَمَّـا]

(أَمَّا) تَجِيءُ فِي شَيئَينِ (١) أَو أَشيَاءَ أَردتَ أَن تفصِلَ القَولَ بينهما (٢) ،كقولِكَ : " أَمَّا زيدٌ فموافِقٌ لَكَ ،وأَمَّا عمرو فمخالِفٌ ، وأَمَّا زيدٌ فَشَاعِرٌ ،وأَمَّا عمرو فكَاتِبٌ " والاسمُ بعدَهَا مرفوعٌ بالابتِدَاءِ ،والاسمُ الثَّاني خبرٌ لَهُ ،والأصلُ فِيهَا - عِندَهُم - أَنَّهَا ترجَمَةٌ لِجُملةِ كلامٍ هُوَ شَرطٌ، والجُملَةُ المَذكُورَةُ بَعدَهَا جزاءٌ لِذَلِكَ الشَّرطِ ، فَإِذَا قُلتَ : " أَمَّا زيدٌ فَمُنطَلِقٌ " فأَصلُ الكَلامِ : مَهمَا يَكُنْ مِن شَيءٍ فَزيدٌ مُنطَلِقٌ (٣) ، ثُمَّ أُقِيمَ " أَمَّا " مُقَامَ هَذِهِ الجُملَةِ فَحَصَل : أَمَّا فزيدٌ مُنطَلِقٌ ،فكَرِهُوا أَن تَكُونَ الفَاءُ التِي مِن شَأنِهَا أَن تَكُونَ مُتبعةً شَيئاً شَيئاً فِي أَولِ الكَلامِ ، فَأَخَّرُوهَا إِلَى الخَبَرِ ،فقَالُوا : "أَمَّا زيدٌ فَمُنطَلِقٌ" (٤) . ويَقُولُونَ : إِنَّ ذَلِكَ لإِصلاحِ اللَّفظِ وَلِكَرَاهَةِ أَن يَكُونَ عَلَى خِلافِ (٥) الأُصُولِ (٦) .

ثُمَّ إِن كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا جُملَةً مِن فِعلٍ وَفَاعِلٍ فَإِنَّهُم يُقَدِّمُونَ شَيئاً يَكُونُ مَفعُولاً لِذَلِكَ الفِعلِ أَو جَارِياً مَجرَى

---

(١) في النسخة "سببين" تصحيف .

(٢) انظر رصف المباني ٩٧ ،والفوائد الضيائية ٢/٣٨٧ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٣٥ ، والمقتضب ٣/٣٧ .

(٤) انظر الفوائد الضيائية ٢/٣٨٩ .

(٥) في هامش النسخة " حذف " على أنها نسخة أخرى ، ولا معنى لها هنا .

(٦) انظر البسيط ٢/٦٢٢ ، والجنى الداني ٤٨٢ ،وشرح التصريح ٢/٢٦٢ .

المَفعُولِ (١) . فالمَفعُولُ كَقَولِهِم : " أَمَّا زيداً فَضَرَبتُ ،وأَمَّا عمراً فأكرمتُ ، وَعلَى ذلِكَ قَولُهُ تَعالَى : / * فأَمَّا اليَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ ،وأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ * (٢) ،وأَمَّا الجَارِي مَجرَى المَفعُولِ فكَقَولِهِ (٣) تَعالَى : * وأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ * . (٤) ٥٦/أ

[لَامُ الابتِدَاءِ]

وأَمَّا (لَامُ الابتِدَاءِ) (٥) وَالحُرُوفُ المَكفُوفَةُ فَقَد تَقَدَّمَ القَولُ فِيهَا ، وَذَكَرنَا فِي " اللَّامِ " أَنَّ مِن حُكمِهَا أَن تُعَلِّقَ " عَلِمتُ" وأَخَواتِها عَن

---

(١) لأنه لو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ،لذا يفصل بين "أمَّا" و "الفاء" بمفعول مقدم للفعل المذكور أو بما يجرى مجراه كالظرف أو المجرور . انظر الجنى الداني ٤٨٣ ،وشرح التصريح ٢/٢٦٢.

(٢) سورة الضحى : ٩ ،١٠ ، و "أمَّا" إخبار في معنى الشرط والجزاء ،لذلك جاء جوابه بالفاء ،و "اليتيم" نصب ب "تقهر" وحقه التأخير بعد الفاء وتقديره : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم ،ومثله * وأما السائل فلا تنهر * ،ولو كان مع "تقهر، وتنهر" هاء لكان الاختيار في "اليتيم ،والسائل" الرفع ويجوز النصب . ولا يجوز مع حذف "الهاء" إلَّا النصب".
انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٢١ ،ومشكل مكي بن أبي طالب ٢/٨٢٤ .

(٣) في النسخة "كقوله" بإسقاط الفاء والأولى ما أثبت

(٤) سورة الضحى : ١١ ،و "الباء" متعلقة ب "حدِّث" وتقديرها أن تكون بعده ،والتقدير : مهما يكن من شيء فحدِّث بنعمة ربك". انظر مشكل مكي بن أبي طالب ٢/٨٢٤.

(٥) لعله يريد قوله في كتابه الجمل ص ١٥ ،فقد قال "ويبطل عملها لام الابتداء والاستفهام ،كقولك : علمت لزيد منطلق ،وعلمت أيهم أخوك .

أن تعملَ فِيمَا بَعدَهَا .(١)

وَجُملَةُ الأَمرِ أنَّهُ لَا يَجُوزُ أن يَتَقَدَّمَ عَلَيهَا شَيءٌ يَكُونُ مَعمُولاً لِعَامِلٍ كَائِنٍ بَعدَهَا ،لَو قُلتَ : " زيداً لَعَمرُو ضَارِبٌ " . تُرِيدُ : لَعَمرُو ضَارِبٌ زَيداً لَم يَجُز .

[سَوفَ -والسِّينُ]

وَأمَّا (سَوفَ وَالسِّينُ) فَلَا يُشكِلُ الأَمرُ فِي أنَّهُمَا لَا يَعمَلَانِ ؛ لِأَنَّ سَبِيلَهُمَا فِي الأَفعَالِ سَبِيلُ " لَامِ التَّعرِيفِ " فِي الأَسمَاءِ ، فَـ" سَوفَ وَالسِّينُ "(٢) يُحدِثَانِ فِي الفِعلِ المُضَارِعِ الاختِصَاصَ بِالمُستَقبَلِ(٣) كَمَا يُحدِثُ " لَامُ التَّعرِيفِ " اختصاصَ الاسمِ بِوَاحِدٍ مِن الجِنسِ الذِي هُوَ شَائِعٌ فِيهِ .

----

(١) راجع الجمل للجرجاني ص ١٥ .

(٢) ذكر ابن الأنبارى أن في " السين " خلافاً ،هل هو أصل برأسه أم مقتطع من سوف ؟
فذهب الكوفيون إلى أن " السين " التي تدخل على الفعل المضارع نحو " سأفعل " أصلها " سوف " وحذفوا منها الواو والفاء تخفيفا ،وذهب البصريون إلى أن "السين " أصل في نفسه ؛ لأنه حرف يدل على معنى . انظر حجة كل منهم في الإنصاف - المسألة (٩٢) ٢/٦٤٦ ،ومغني اللبيب ١/١٣٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ٨/١٤٨ .

[قَدْ]

وَ (قَدْ) كَذَلِكَ تُحدثُ فِي الفِعلِ المَاضِي تَقرِيباً مِن الحَالِ ، وَتُفيدُ أَنَّكَ أَخبرتَ بِأَمرٍ كَانَ يُتَوَقَّعُ كَونُه.(١)

*

"فَصلٌ"

المَعنَى فِي قَولِنَا إِنَّ " عِشرُونَ " تَعملُ عَمَلَ الفِعلِ عَلَى المَجَازِ(٢) أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " عِشرُونَ دِرهَماً " كَانَ نَصبُ " دِرهَماً " مِن أَجلِ أَنَّ فِي الاسمِ مَا يَمنعُ مِنَ الإِضَافَةِ وَهوَ " النُّونُ " ، فَلَمَّا امتنَعَ الإِضَافَةُ نُصِبَ عَلَى التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ فِي مِثلِ " ضَارِبُونَ زَيداً "(٣) ، وَجَازَ هَذَا التَّشبِيهُ مِن حَيثُ إِنَّ التَّمييزَ يُحتَاجُ إِلَيهِ فِي بَيانِ العَدَدِ ، فَوَجَبَ أَن يَكُونَ لَهُ إِعرَابٌ عَلَى كُلِّ / حَالٍ ، وَلَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ تَشبِيهُهُ ٥٦/ب

----

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٣ (.. "قد" تقرب الماضي من الحال ، إذا قلت : قد فعل . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، ولا بد فيه من معنى التوقع .. ، وتكون للتقليل بمنزلة ربما إذا دخلت على المضارع كقولهم : إن الكذوب قد يصدق) .

وانظر الجنى الداني ٢٧٠ ، وشرح المفصل ٨/ ١٤٧ .

(٢) انظر الجمل للجرجاني ٢٨ .

(٣) انظر المقتصد ٢/ ٧٣١ .

بِالمَفعُولِ أَولَى مِن تَشبِيهِهِ (١) بِالفَاعِلِ مِن حَيثُ إِنَّهُ يَكُونُ فَضلَةً فِي الكَلَامِ وَلَا يَكُونُ أَحدَ جُزأَى الجُملَةِ .

[مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ]

وَأَمَّا مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ عَلَى الحَقِيقَةِ فَالخَمسَةُ المَذكُورَةُ فِي الكِتَابِ، (٢) وَعَملُ جَمِيعِهَا حَقِيقَةٌ ،فَإِنَّكَ إِذَا قُلتَ : " زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرًا " وَجَدتَ " ضَارِباً " قَد اقتَضَى فِي " زَيدٍ " مِن المَعنَى مَا يَقتَضِيهِ الفِعلُ إِذَا قُلتَ : " يَضرِبُ زَيدٌ ".(٣)

[عَمَلُ اسمِ الفَاعِلِ]

ثُمَّ اعلَم أَنَّ قَولَنَا " اسمَ الفَاعِلِ الجَارِي عَلَى الفِعلِ ".(٤) نَعنِي بِهِ أَن يَكُونَ عَلَى زِنَةِ المُضَارِعِ مِن فِعلِهِ ،مِثل إِنَّ " ضَارِباً " عَلَى وَزنِ " يَضرِبُ " وَ " مُكرِماً " عَلَى وَزنِ " يُكرِمُ " وَ " مُنطَلِقاً ".(٥) عَلَى وَزنِ " يَنطَلِقُ "، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ(٦) ، فَإِن لَم يَكُن كَذَلِكَ لَم يُسَمَّ جَارِياً عَلَى الفِعلِ فَلَا يُقَالُ فِي

---

(١) في النسخة " تشبيه " والصواب ما أثبت.

(٢) يعني كتابه " الجمل " انظر ص ٢٨ منه.

(٣) انظر المرتجل ٢٣٦.

(٤) انظر الجمل للجرجاني ٢٨.

(٥) في النسخة " منطلق " والصواب ما أثبت لأنه معطوف على منصوب.

(٦) انظر المقتصد ١/ ٥٠٦ ،والمرتجل ٢٣٦.

"كَرِيمٍ" إنَّهُ اسمُ فَاعِلٍ جَارٍ عَلَى الفِعلِ ،وَلَكِن يُقَالُ لأمثَالِهِ : الصِّفَاتُ المُشبِهَةُ بِاسمِ الفَاعِلِ .

ثُمَّ اعلَم أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ إِنَّمَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ إِذَا كَانَ بِمَعنَى الحَالِ وَالاستِقبَالِ كَقَولِكَ : " زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمراً اليَومَ أَو غَداً " ، وَلاَ يَعمَلُ بِمَعنَى المَاضِي (١) ، لاَ يَجُوزُ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمراً أَمسِ " ،وَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَلبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ بِالوَصِيدِ ﴾ (٢) فَإِنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ ،وَالحَالُ (٣) المَاضِيَةُ إِذَا حُكِيَت جَرَى حُكمُ اللَّفظِ

---

(١) "وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي واحتج بقوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ ، والصواب أن "باسطاً" في الظاهر ماض إلَّا أنه في الحقيقة مختل جداً ،لأجل أن المعنى على الحال ،ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو : وكلبهم يبسط ذراعيه ،وجدته مستقيماً ،وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماض وإن كان المعنى على المضى لأجل أن الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة" عن المقتصد ١/ ٥١٣ ،وانظر الجمل للزجاجي ص ٨٤ ،والجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠ ،والبسيط ٢/ ١٠١٢ .

(٢) سورة الكهف : ١٨ ،وهي الآية التي تمسك بها الكسائي واحتج بها ،انظر الإيضاح ص ١٤٢ ،والمقتصد ١/ ٥١٣ .

(٣) في النسخة "والحالة" والتصويب من المقتصد ١/ ٥١٣ .

فِيهَا مَجرَاهُ إِذَا كَانَ الفِعلُ مَوجُودَاً فِي الحَالِ ،أَلَا تَرَى أَنَّكَ تجيءُ بِالفعلِ عَلَى لَفظِ الحَالِ / صَرِيحاً كَقَولِكَ : " مَرَرتُ بِزَيدٍ أمسِ وَهوَ يُطعِمُ النَّاسَ ،وَدَخَلتُ عَلَيهِ وَهوَ يُملِي الحَدِيثَ ". ٥٧/أ

ثُمَّ اعلَم أَنَّهُ لَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ إِلَّا بَعدَ أَن يَعتَمِدَ عَلَى شَيءٍ ،وَاعتِمَادُه يَكُونُ عَلَى خَمسَةِ أَشيَاءَ(١) :

أَحَدُهَا : أَن يَكُونَ خَبَراً لِمُبتَدَإٍ ،كَقَولِكَ : " زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عمراً".

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ صِفَةً لِمَوصُوفٍ ،كَقَولِكَ : " هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيداً ".

وَالثَّالِثُ : أَن يَكُونَ حَالاً لِذِى حَالٍ ،كَقَولِكَ : " هَذَا زَيدٌ قَائِماً غُلَامُهُ بَينَ يَدَيهِ ". فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الأُصُولُ فِي اعتِمَادِهِ ،وَالاثنَانِ البَاقِيَانِ "هَمزَةُ الاستِفهَامِ " وَ " مَا ".

وَمِثَالُ الهَمزَةِ قَولُهُم : " أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ ؟ " وَ " أَذَاهِبٌ الزَّيدَانِ؟ " فَ "أَخَوَاكَ " مَرفُوعٌ بِ "قَائِمٍ"(٢) كَمَا يَرتَفِعُ بِالفِعلِ إِذَا قُلتَ : "أَيَقُومُ أَخَوَاكَ ؟ " وَكَذَا "الزَّيدَانِ" مَرفُوعٌ بِ "ذَاهِبٍ" كَمَا يَرتَفِعُ بِ "يَذهَبُ".

وَأَمَّا (مَا) فَكَقَولِهِم : " مَا قَائِمٌ أَخَوَاكَ " قَد ارتَفَعَ "أَخَوَاكَ" بِ "قَائِمٍ " كَمَا تَرَى .

---

(١) انظر المفصل ٢٢٩ ،والمقتصد ٥٠٨/١ - ٥١٢ ،وشرح ابن عقيل على الألفية ١٠٧/٣.

(٢) وقد سد مسد الخبر .

فَإن عرِيَ اسمُ الفَاعِلِ مِن أن يكُونَ قبلَهُ واحدٌ مِن هَذِهِ الخمسَةِ لَم يعمل عَملَ الفِعلِ (١) ، لَو قُلتَ : " قَائِمٌ أَخَواكَ ، وذاهِبٌ الزَّيدَانِ ، وخارِجٌ القَومُ " لَم يَجُز .

واعلَم أنَّهُ لا يَخلُو اسمُ الفَاعِلِ مِن أن يَكُونَ التَّقدِيرُ فِيهِ أنَّهُ فِعلٌ لِمَا قَبلَهُ مِن المُبتَدَإِ أو المَوصُوفِ أو ذِي الحَالِ ، أو لا يَكُونُ فِعلاً لِمَا قبلَهُ ولَكِن لِمَا بَعدَهُ ، وإذ قَد عَرفتَ ذَلِكَ فَإنَّهُ إذا كَانَ فِعلاً لِمَا قَبلَهُ وَجَبَ أن تَحمِلَهُ عَلَى مَا قَبلَهُ فِي الإفرَادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ والتَّأنِيثِ والتَّذكِيرِ (٢) ؛ ذَاكَ لِأنَّهُ إذَا كَانَ فِعلاً / لِمَا قَبلَهُ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَهُ ، واسمُ ٥٧/ب الفَاعِلِ يَختَلِفُ حَالُهُ فِي الإفرَادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ والتَّأنِيثِ والتَّذكِيرِ بِحَسَبِ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الضَّمِيرِ ، فَإذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ اثنَينِ وَجَبَ تَثنِيَتُهُ ، وإذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ جَمَاعَةٍ وَجَبَ جَمعُهُ ، فَإذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ مُؤَنَّثٍ وَجَبَ تَأنِيثُهُ .

---

(١) هذا اشتراط البصريين ، ولم يشترط الكوفيون الاعتماد على شيء من الأشياء الخمسة المذكورة ، فأجازوا إعماله مطلقا نحو " ضاربٌ زيداً عندنا " ، ووافقهم الأخفش . انظر المقتصد ٥١٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/٢ ، والهمع ٨١/٥ .

(٢) وذلك نحو " زيد ضاربٌ عمراً ، والزيدان ضاربان عمراً ، والزيدون ضاربون عمراً ، وفاطمة ضاربةٌ عمراً ، والفاطمتان ضاربتان عمراً ، والفاطمات ضارباتٌ عمراً " . انظر المقتصد ٥٠٦/١ .

وَإِذَا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ فِعلاً لِمَا بَعدَهُ (١) كَقولِكَ : " زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمراً " فَإِنَّهُ لَا يَتبعُ مَا قَبلَهُ فِي شَيءٍ مِن هَذِهِ الأُمُورِ ، وَإِنَّمَا يُعتَبرُ حَالُهُ بِمَا ارتَفعَ بِهِ بَعدَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ارتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ لَم يَكُن فِيهِ ضَمِيرٌ لِمَا قَبلَهُ حَتَّى يُبنَى عَلَيهِ فِي الحُكمِ (٢) ، وَإِنَّمَا يُبنَى عَلَى مَا ارتَفَعَ بِهِ ، ثُمَّ يُنظَرُ فَإِن كَانَ مَا ارتَفَعَ بِهِ مُؤَنَّثاً ثُمَّ كَانَ المُؤَنَّثُ حَقِيقِياً وَجَبَ تَأْنِيثُهُ كَقولِكَ : " زَيدٌ ذَاهِبةٌ جَارِيَتُهُ " ، وَإِن كَانَ غَيرَ حَقِيقِيّ كَانَ فِيهِ التَّأْنِيثُ وَالتَّذكِيرُ ، تَقُولُ : " هَذَا يَومٌ طَالِعةٌ شَمسُهُ " ، وَإِن شِئتَ قُلتَ : " طَالِعٌ شَمسُهُ " ، وَإِن كَانَ مَا ارتَفَعَ بِهِ مُثَنًّى أَو مَجمُوعاً لَم يَجُز تَثنِيَتُهُ وَجَمعُهُ إِلَّا عَلَى لُغَةِ مَن قَالَ : " أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ " (٣) ، تَقُولُ : " زَيدٌ ذَاهِبٌ غُلَامَاهُ ، وَعمرٌو خَارِجٌ غِلمَانُهُ " ، وَلَا تَقُولُ : " خَارِجَانِ وَخَارِجُونَ " إِلَّا عَلَى تِلكَ اللُّغَةِ (٤) ، فَإِن قَدَّرتَ التَّقدِيمَ وَالتَّأخِيرَ حَسُنَ حِينَئِذٍ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ خَارِجَانِ غُلَامَاهُ " تُرِيدُ " غُلَامَاهُ خَارِجَانِ " .

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ٦/ ٨١ .

(٣) يقال انها لغة هذلية ونسبتها الى الهذليين في مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ٢/ ٣٤ (.. قال أبوعمرو الهذلي : أكلوني البراغيث " بلفظ الجميع في الفعل ، وقد أظهر الفاعلين بعد الفعل) وفي البحر المحيط ٦/ ٢٩٧ (قيل : وهي لغة شاذة ، وقيل: الصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة أزد شنوءة ..) .

(٤) انظر الهمع ٥/ ١٠١ .

"فَصـــلٌ"

(اسمُ المَفعُولِ) يَعمَلُ عَملَ " يُفْعَلُ " (١) مِن فِعلِهِ ،وَكُلَّ
اسمِ مَفعُولٍ سِوَى "مَفعُولٍ " / أَى سِوَى لَفظِ " مَفعُـولٍ " ، نَعنِي ١/٥٨
سِوَى هَذِهِ اللَّفظَةِ تَجرِي عَلَى " يُفعَلُ " مِن فِعلِهِ ، فَ " مُكْرَمُ " عَلَى وَزنِ
" يُكْرَمُ " ،وَ " مُسْتَخْرَجُ " عَلَى وَزنِ "يُستَخرَجُ " ،وَ " مُحتَقَرُ " عَلَى
وَزنِ "يُحتَقَرُ " ،وَ " مُضَارَبٌ " عَلَى وَزنِ "يُضَارَبُ " ،وَ " مُدَحْرَجٌ " عَلَى
وَزنِ "يُدَحْرَجُ " ،وَكَذَا الجَمِيعُ ،وَقَالُوا إِنَّ " مَفعُولاً " أَيضاً فِي
التَّقدِيرِ جَارٍ عَلَى " يُفعَلُ " ؛ لِأَنَّ " الوَاوَ " غَيرُ مُعتَدٍّ بِهَا ،وَإِنَّمَا
زِيدَت ؛ لِأَنَّهُم قَد رَفَضُوا بِنَاءَ " مَفْعُلٍ " فِي كَلَامِهِم ،فَلَم يَجِئ مِنهُ
إِلَّا "مَكْرُمٌ" فِي "مَكْرُمَةٍ" كَمَا قَالَ :

٣٢ - * لِيَومِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ * (٢)

----

(١) أى المبني للمجهول ، انظر التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ ،وشرح المفصل ٨٠/٦ .

(٢) البيت لأبي الأخزر الحماني (ترجمته في المؤتلف والمختلف ٦٦) وقبله كما جاء في اللسان (يوم) :

* نِعْمَ أَخو الهيجَاءِ فِي اليَومِ اليَمِي *

وهو من شواهد المنصف ٣٠٨/١ ،والخصائص ٢١٢/٣ ،والممتع ٧٩/١ ، والاقتضاب ٤١٩/٣ ،وشرح الشافية للرضي ٦٨/٤ .

وَ " مَعْـوُنْ " جَمْعُ مَعُونَةٍ ،قَالَ :

٣٢ - بُثَيْنَ اِلزَمِي "لَا "إِنَّ "لَا" إِنْ لَزِمْتِـهِ

عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِـيْنَ أَيُّ مَعُـوُنِ (١)

وَحُكمُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَعمَلُ بِمعنَى المَاضِي ،وَأَنَّهُ يَحتَاجُ فِي عَمَلِهِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الأَشيَاءِ الخَمسَةِ حَتَّى يَعتَمِدَ عَلَيهِ ،وَفِي سَائِرِمَا ذَكَرنَـا حُكمُ اسمِ الفَاعِلِ .

*

" فَصلٌ "

(الصِّفَاتُ المُشَبَّهَةُ) نَعنِي بِهَا نَحو " حَسَنٌ وَكَرِيمٌ " مِمَّا لَا يَكُونُ عَلَى وَزنِ " يَفعَلُ " مِن فِعلِهِ .(٢) وَمَعنَى المُشَبَّهَةِ أَنَّهَا (٣) مُشَبَّهَـةٌ بِاسمِ الفَاعِلِ ،وَوَجهُ الشَّبهِ أَنَّهَا تُثَنَّى وَتُجمَعُ وَتُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ ،تَقُـولُ : " حَسَنٌ وَحَسنَانِ وَحَسنُونَ وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَتَانِ وَحَسنَاتٌ " ، فَهذِهِ أَيضًـا تَعمَلُ عَمَلَ أَفعَالِهَا إِلَّا أَنَّهَا تَنحَطُّ عَن اسمِ الفَاعِلِ بِشَيءٍ ،وَهِيَ أَنَّهَـا

----

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ٤٤ ،وهو من شواهد المنصف ١/ ٣٠٨ ،والمحتسب ١/ ١٤٤ ،والخصائص ٣/ ٢١٢ ،والممتع ١/ ٧٩ ،والاقتضاب ٣/ ٤٢١ ،وشرح الشافية للرضي ٤/ ٦٧ .

(٢) انظر الإيضاح ص ١٥١

(٣) في النسخة " انما " تحريف .

لا تعملُ بمعنى الاستقبالِ ،فلا يُقالُ : " هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ غداً " مثلاً كما تقولُ : / " هذا رجلٌ ضاربٌ أبوهُ غداً " . فأمّا بمعنى الماضي فأبعد أن يكونَ لها عملٌ (١) . ٥٨/ب

ثمّ الحكمُ في أنّها لا تعملُ حتّى تعتمِدَ على واحدٍ من الأشياءِ الخمسةِ ، على ما مضى في اسم الفاعِلِ (٢) ،فلا يجوزُ أن تقولَ : " حسنٌ غلاماكَ " كما لا يجوزُ أن تقولَ : " قائمٌ أخواكَ " .

وإذا كانتِ الصِّفةُ لا تُثنّى ولا تُجمعُ ولا تؤنّثُ لم تعمل عملَ الفعلِ إلّا على قبحٍ ،وذلِكَ في " خيرٍ منهُ " ،ولا يستحسِنونَ أن ترفعَ بـ(٣) " خيرٍ منهُ " اسمٌ ظاهِرٌ ،فيقالُ : " مررتُ برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ "(٤) ، وكلّ

----

(١) انظر المقتصد ٥٣٣/١ ،والهمع ٩٣/٥ ،وفي المسألة خلاف ، حيث ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال ،وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي . أما ابن السراج والفارسي فذهبا إلى أنها لا تعمل بمعنى الماضي ،وهو رأى الجرجاني كما يتضح هنا .

(٢) راجع ص١٩٧ .

(٣) في النسخة (توقع) تحريف .

(٤) قال الجرجاني في المقتصد ٥٣٦/١ "الأفصح أن تقول " مررت برجلٍ أبوه خيرٌ منه " ولا ترفع به الظاهر لتعريه من مشابهة اسم الفاعل . ومنهم من يقول : " مررت برجل خيرٍ منه أبوه " فيرفع به الظاهر ؛ولهذا قال الشيخ أبو علي : ولا يستحسنون ،ولم يقل : ولا يجوزون ،وإنما جاز ذلك حملا على المعنى نحو : مررت برجل مفضّلٍ أبوه ،أو فاضلٍ أبوه ،وليس بالأكثر "،وانظر الإيضاح ص١٥١ .

"أَفعَل مِن كَذَا" فَهَذا حُكمُهُ ، لو قُلتَ : "مَرَرتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ مِنهُ أَبَوَاهُ" لَم يَحسُن ،وَ إنَّمَا الكَلامُ أَن تَرفَعَ فتقُولَ : "أَفضَلُ مِنهُ أَبواهُ" حتَّى تَكُونَ "أَبَوَاهُ" مُبتَدأً ،وَ "أَفضَلُ مِنهُ" خَبراً مُقدَّماً .

وَاعلَم أَنَّ هَا هُنا أَصلًا يَستَمِرُّ فِي هَذِهِ الضُّروبِ الثَّلاثَةِ التَّي هِي اسمُ الفَاعِلِ ،وَاسمُ المَفعُولِ ،وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ وَهوَ أَنَّ الشَّيءَ يُخبَرُ(١) عَنهُ بِفِعلِ مَا هُوَ مِن سَبَبِهِ ،وَيُوصَفُ بِفِعلِ مَا هُوَ مِن سَبَبِهِ(٢) ، وَيُجعَلُ فِعلُ مَا هُوَ مِن سَبَبِهِ حَالاً لَهُ كَمَا مَضَى فِي اسمِ الفَاعِلِ(٣) ،ثُمَّ يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذا أَنَّهُ يُنقَلُ فِعلُ مَا هُوَ مِن سَبَبِ الشَّيءِ فِي اللَّفظِ إلى الشَّيءِ وَيُقدَّرُ ضَمِيرُهُ فِي اسمِ الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ ،ثُمَّ يُضَافُ ذَلِكَ إِلَى الذِى هُوَ الفَاعِلُ .

تَفسِيرُ هَذا أَنَّكَ تَقُولُ : "زَيدٌ قَائِمُ الغُلَامِ ، وَعمرٌو مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ ، وَزيدٌ حَسَنُ / الوَجهِ" ،الفِعلُ فِي هَذا كُلِّهِ لِما أُضِيفَ الصِّفَةُ ٥٩/أ إِلَيهِ ، فَ "القِيامُ" فِعلٌ لِلغُلَامِ ،وَ "التَّأدِيبُ" وَصفٌ لِلخُدَّامِ ، وَ "الحُسنُ" وَصفٌ لِلوَجهِ ،وَلَكِنَّهُم نَقَلُوا الفِعلَ فِي اللَّفظِ إِلَى الشَّيءِ الذِي الفَاعِلُ مِن سَبَبِهِ ،وَجَعلُوا فِيهِ ضَمِيراً لَهُ اعتِمَاداً عَلَى إِضافَةِ الصِّفَةِ -الذِي هُوَ الفَاعِلُ - [لِ] يَتَبَيَّنَ(٤) أَنَّ الفِعلَ لَهُ فِي المَعنَى ،

---

(١) في النسخة "بخير" تصحيف .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١٧٨/١ .

(٣) انظر لوحة / ٥٧ أ فيما سبق ،والمقتصد ٥٠٩/١ .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام.

أعني أنَّكَ إذا أضفتَ " قائماً " إلى " الغُلامِ " فقلتَ : " زيدٌ قائمُ الغُلامِ " عُلِمَ أنَّ " القيامَ " لِلغُلامِ ، وكذلكَ إذا أضفتَ " موءدّباً " إلى " الخُدّامِ " و " حَسناً " إلى " الوجهِ " عُلِمَ أنَّ " التأديبَ " لِلخُدّامِ ، و " الحُسنَ " لِلوجهِ . (١)

ثُمَّ إنَّ الصِّفةَ في هذا كُلِّهِ تجري - في أنَّها تتبعُ ما قبلَها في التأنيثِ والتذكيرِ والتثنيةِ والجمعِ - مَجراها إذا كانت في المعنى لِما جرت عليهِ .

تفسيرُ هذا أنَّكَ تقولُ : " هندٌ قائمةُ الغُلامِ ومُوءدّبةُ الخُدّامِ وحَسنةُ الوجهِ " ، فتوءنِّثُ كما توءنِّثُ إذا قُلتَ : " هندٌ قائمةٌ وهندٌ موءدّبةٌ وهندٌ حَسنةٌ " فجعلتَ الفعلَ لَها بالحقيقةِ والحُكمُ (٢) في التثنيةِ والجمعِ ، تقولُ : " الزيدانِ قائما الغُلامِ ، والزيدونَ قائِمُوا الغُلامِ " كما تقولُ : " الزيدانِ قائمانِ ، والزيدونَ قائمونَ " فقِس على هذا البابِ كُلِّهِ .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتصد ١/٥٤٠ .

(٢) أي وكذا الحكم في التثنية والجمع .

" فَصــلٌ "

(المَصدَرُ) يَعمَلُ عَملَ الفِعلِ (١) ، ولَهُ أَحوالٌ ثَلاثَةٌ :-

أَحدُها : أَن يكُونَ مُنوَّناً .

والثَّانِي : أَن يكُونَ مُضَافاً .

والثَّالِثُ : أَن يكُونَ فِيهِ الأَلفُ واللَّامُ .

فَإذَا كَانَ مُنوَّناً عَملَ عَمَلَ الفِعلِ (٢) ، إلَّا أَنَّهُ فِي الأَمرِ الأَكثَرِ يُترَكُ فِيهِ ذِكرُ الفَاعِلِ ويَعمَلُ فِي المَفعُولِ .

٥٩/ب / تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ " إطْعَاماً " فِي قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (٣) عَملَ عَمَلَ " يُطعِمُ " بِأَن نَصبَ " يَتِيماً " ، ولَكِن لَم يَذكُرِ الفَاعِلَ فَلَم يَقُل : أَو إطعَامٌ هُوَ يَتِيماً (٤) ،

---

(١) في موضعين : أحدهما : أن يكون نائباً مناب الفعل نحو " ضرباً زيداً " ، والثاني : أن يكون المصدر مقدَّراً بـ " أن " والفعل أو بـ " ما " والفعل وهذا الموضع له أحواله الثلاثة وهي التي ذكرها عبد القاهر هنا .
انظر المقتصد ١/٥٥٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/٩٣ .

(٢) إعمال المصدر المنون عمل فعله فيه خلاف بين النحاة ، فجوَّزه البصريون ، وأنكره الكوفيون ، وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه .
انظر شفاء العليل ٢/٦٥٠ ، والهمع ٥/٧١ .

(٣) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٤) انظر الإيضاح ص ١٥٥ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٢ ، وشرح المفصل ٦/٦١ .

وَمِثْلُهُ بَيتُ الحَمَاسَةِ :

٣٤ - وَهَلْ يَدَعُ الوَاشُونَ إِفْسَادَ بَينِنَا
وَحَفْراً لَنَا العَاثُورَ مِنْ حَيثُ لَا نَدْرِي (١)

فَ " العَاثُورُ " مَنصُوبٌ بِ " حَفرٍ " كَمَا يُنصَبُ بِالفِعلِ إِذَا قُلتَ : وَهَل يَدَعُ الوَاشُونَ أَن يَحفُروا لَنَا العَاثُورَ ،وَلَم يَذكُرِ الفَاعِلَ فَلَم يَقُل : وَحفراً هُم لَنَا العَاثُورَ ؛وَلِتَركِهِم ذِكرَ الفَاعِلِ قَلَّ فِي الكَلامِ مِثلُ قَولِكَ : " عَجِبتُ مِن ضَربٍ زَيدٌ عَمراً وَمِن دَقٍّ القَصَّارُ (٢) الثَّوبَ " . إِنَّمَا يَجِيءُ فِي أَمثِلَةِ النَّحوِيِّينَ (٣) .

وَإِذَا كَانَ مُضَافاً ،ثُمَّ كَانَ الفِعلُ مِنهُ مُتَعَدِّياً كَانَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوجهٍ :

أَحَدُهَا : أَن يُضَافَ إِلَى الفَاعِلِ فَيُجَرَّ بِهِ وَيُنصَبَ المَفعُولُ (٤) ، وَذَلِكَ قَولُكَ : " عَجِبتُ مِن ضَربِ زَيدٍ عَمراً " ،تَقدِيرُهُ عَجِبتُ مِن أَن ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً " .

---

(١) البيت لبعض الحجازيين كما في اللسان والصحاح والتاج (عثر) ، ونسبه محقق التاج عن العباب إلى معدان بن مضرب الكندى . وللبيت رواية أخرى هي : ... وحفر الثأى العاثور من حيث لا ندرى وهو في الحماسة لأبي تمام ٢/ ٨٠ ،وشرحها للتبريزى ٣/ ١٥٦ ، واللسان والتاج والتهذيب والصحاح (عثر).والعاثور: مصيدة للبهائم . والشاهد فيه مجيء المصدر " حفراً " عاملاً عمل الفعل ،فنصب " العاثور " على المفعولية ولم يذكر الفاعل بتقدير: وحفراً هم لنا العاثور.

(٢) " القَصَرة : القطعة من الخشب ،وقصر الثوب وقصّره : حوّره ودقّه ، ومنه سُمّي القَصّار. والقَصّارُ والمُقَصِّرُ : المحوِّر للثياب لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب " عن اللسان (قصر)٥/ ١٠٤

(٣) انظر الإيضاح ص ١٥٥ .

(٤) انظر المقتصد ١/ ٥٥٩ ،وشرح المفصل ٦/ ٦٢ .

وَالثَّانِي : أَن يُضَافَ إِلَى المَفعُولِ وَيُرفَعُ الفَاعِلُ ، فَيُقَالُ : "عَجِبتُ مِن ضَربِ عَمرٍو زَيدٌ" ، وَيكُونُ التَّقدِيرُ : عَجِبتُ مِن أَن ضَرَبَ عَمراً زَيدٌ ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي الاستِعمَالِ ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي الشِّعرِ عَلَى قِلَّةٍ أَيضاً كَقَولِهِ :

٣٥ - أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيْفُ لِعَيْنَيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ (١)

التَّقدِيرُ : أَمِن أَن رَسَمَ دَاراً مَربَعٌ وَمَصِيفٌ ، وَهوَ مِن قَولِهِم : رَسَمَ المَطَرُ الدَّارَ - إِذَا أَحدَثَ فِيهَا آثاراً .

وَالثَّالِثُ : / أَن يُضَافَ إِلَى المَفعُولِ وَيُترَكَ ذِكرُ الفَاعِلِ ، ٦٠/أ

وَمِثَالُهُ قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾ (٢) وَ ﴿ لَا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ ﴾ (٣) المَعنَى لَقَد ظَلَمَكَ بِسُؤَالِهِ نَعجَتَكَ ، وَلَا يَسأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَائِهِ الخَيرَ - أَي مِن طَلَبِهِ الخَيرَ - وَهَذَا يَكثُرُ جِدّاً . (٤)

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٥٣ ، وهو من شواهد الإيضاح ص ١٥٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥١ ، والمقتصد ١/ ٥٥٩ ، وشرح المفصل ٦/ ٦٢ ، والفاخر لوحة / ٩٥ أ ، والخزانة ٨/ ١٢١ ، واللسان والتاج (رسم).

والمربع : مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، والشؤون : مجارى الدمع .

والشاهد في قوله "رسم دار" حيث أضيف المصدر الذى هو "رسم" إلى مفعوله الذى هو "دار" ، و"مربع" فاعل ، ومجىء المصدر مضافا الى مفعوله ومعه الفاعل قليل في الشعر.

(٢) سورة ص : ٢٤ . وانظر الإيضاح ص ١٥٨ .

(٣) سورة فصلت : ٤٩ .

(٤) انظر المقتصد ١/ ٥٦٠ .

وَإِذَا كَانَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ [لَا] (١) يَعملُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ. (٢)
لَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : "عَجِبتُ مِنَ الضَّربِ زَيداً" وَأَنشَدُوا فِي إِعمَالِهِ :

٣٦ - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعـــدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ تُرَاخِي الأَجَـــلْ (٣)

"أَعدَاءَهُ" مَنصُوبٌ بِـ "النِّكَايَةِ" ، وَفِيهَا الأَلِفُ وَاللَّامُ - كَمَـا تَرَى - وَهُوَ شَاذٌّ. (٤)

----

(١) إضافة يوجبها السياق.

(٢) راجع ص ٢٧.

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٢ ، وشـرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، والمنصف ٣/٧١ ، والمقرب ١/١٣١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ ، وأوضح المسالك ٢/٢٤١.
والشاهد فيه إعمال المصدر المقترن بـ "أل" عمل فعله ونصبه مفعولا به وهو "أعداءه" ، وهو شاذ.

(٤) وأجاز سيبويه ذلك لأن الألف واللام بمنزلة التنوين فيعمل عمل المنون ، وضعّف ابن يعيش ذلك وقال : (لا أعلمه جاء فـــي التنزيل ، وأما قوله * ضعيف النكاية أعداءه * أنشده سيبويه غفلا ولم يذكر شاعره ، والشاهد فيه نصب الأعداء بالنكاية لمنـــع الألف واللام والإضافة كمنع التنوين ، وبعضهم ينصبه بمصـــدر منكور منون محذوف تقديره : ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، وذلك لضعف إعمال المصدر وفيه الألف واللام)
انظر الكتاب ١/١٩٢ ، وشرح المفصل ٦/٦٣.

"فَصــــلٌ"

[فِي أَسـماءِ الأفعالِ]

هَذِهِ الكَلِماتُ بَعضُهَا فِي الأصْلِ مَصدَرٌ وَبَعضُهَا حَرفٌ وَبَعضُهَا صَوتٌ . وَقَد جُعِلَت أَدِلَّةً عَلَى أَفعَالٍ وَأُرِيدَ بِهَا الاختِصَارُ ، وَيَستَوِي فِيهَا الوَاحِدُ وَالجَمعُ وَالمُؤَنَّثُ وَالمُذَكَّرُ.(١)

تَقُولُ : "رُويدَ زَيداً" لِلمُؤَنَّثِ(٢) ، كَمَا تَقُولُ لِلمُذَكَّرِ وَالاثنَيـنِ وَالجَمِيعِ كَمَا تَقُولُهُ لِلوَاحِدِ ،فَلا يُقَالُ : "رُوَيدَا ،وَرُوَيدوا ، وَرُوَيدِي". ثُمَّ القَولُ فِي بَيانِ كُلِّ ضَربٍ مِنهَا إِنَّ الذِي هُوَ مَصدَرٌ فِي الأصْلِ هُوَ "رُوَيدُ" ،أَصلُهُ عِندَهُم مِـن قَولِهِم : "أَرَودتُهُ إِروَاداً" أَي أَمهَلتُهُ ، ثُـمَّ حُذِفَت زَوَائِدُهُ فَبَقِيَ "رُودٌ"(٣) كَمَا قَالَ :

٣٧ - * وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي *(٤)

يُرِيدُ : تَقدِيرِي [وَ](٥) كَقَولِهِم "عَمْرَكَ اللَّهَ"(٦) ،وَالأصـلُ

---

(١) انظر المقتصد ١/٥٦٩ ،والعوامل المائة ٢٧٣ ،والمرتجل ٢٤٩.
(٢) انظر الإيضاح ص ١٦٣.
(٣) انظر المقتصد ١/٥٧٠ ،والصحاح واللسان (رود).

(٤) هذا عجز بيت ليزيد بن سنان (انظر ترجمته في المفضليات ٧١) ، وصدره : * وَان يَبْرأْ فَلَم أَنفث عَلَيهِ *
وهو من شواهد أمالي ابن الشجري ١/٣٥٠ ،والمخصص ٩/٩٢ ، والمفضليات ٧١.
والشاهد في قوله "قَدْرى" والأصل "تقديرى" حذفت زوائده.

(٥) إضافة ليلتئم بها الكلام.

(٦) جاء هذا في مثل قول عمر بن أبي ربيعة :

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيـان

تعميرَكَ اللَّهَ / مِن قولِهِم : " عَمَّرتُكَ اللَّهَ "[1] أي " سَأَلتُ اللَّهَ عمرَكَ "[2] ، ثُمَّ صُغِّر " رودْ " فَقِيلَ : " رُوَيدَ " ،وَجُعِلَ اسماً لِـ " أَروِدْ " وَ " أَمْهِلْ "[3] . وَتلحَقُ الكافُ لِلخِطَابِ فَيُقَالُ : " رُوَيدَكَ زَيداً ، وَرُوَيدَكُنَّ زَيداً ،وَرُوَيدَكُمَا زَيداً ،وَرُوَيدَكُمْ زَيداً ،وَرُوَيدَكِ زَيداً " حُكمُ الكَافِ مَعَهُ حُكمُها فِي ذَاكَ فِي أَنَّهَا حَرفٌ مُتَجَرِّدٌ لِلخِطَابِ[4] ،وَلَيسَ لَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإِعرَابِ[5] . ٦٠/ب

وَفي " رُوَيد " وَجهَانِ آخرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يُستعمَلَ مَصدَراً صَحِيحاً ،فَيُقال : " رُويدَكَ زَيداً " عَلَى أَن يكُونَ الكَافُ ضَمِيراً مِثلُهَا فِي قَولِكَ : " ضَرْبَكَ زَيدَاً " تُرِيدُ " اِضرِب زَيداً ضَرباً " ، ثُمَّ تَحذِفُ الفِعلَ وَتُضِيفُ المَصدَرَ إلى الفَاعِلِ ، فَأَنتَ فِي هَذَا الوَجهِ تَقُولُ : " رُوَيدَكَ نَفسِكَ زَيدَاً " ،فَلَا تَقُولُهُ فِي الوَجهِ الأَوَّلِ . وَيُضَافُ فِي هَذَا الوَجهِ إِلَى المَفعُولِ فَيُقَالُ : " رُوَيدَ زَيدٍ " ، كَأَنَّكَ تَقُولُ : إِمهَالَكَ زَيداً ،تُرِيدُ : أَمهِلْهُ إِمهَالاً ، ثُمَّ تَحذِفُ الفِعلَ وَتُضِيفُ المَصدَرَ إِلَى المَفعُولِ[6] . وَحَكَى صَاحِبُ الكِتَابِ عَنِ العَرَبِ " رُوَيدَ نَفْسِهِ "[7] .

---

(١) جاء هذا في " عمرو بن أحمر "
عمرتك الله الجليل فانني ألوى عليك لو أنَّ لُبَّكَ يهتدى
انظر ديوانه ص ٦٠

(٢) انظر امالي ابن الشجرى ١/ ٣٥٠ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢/ ١٩٨ .

(٤) وهو رأى سيبويه ،انظر الكتاب ١/ ٢٤٤ ،والمقتضب ٣/ ٢٠٩ ، والأصول في النحو ١/ ١٤٤ .

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ١٤٤ ،والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٨ .

(٦) انظر المقتصد ١/ ٥٧٠ ،فما بعدها .

(٧) انظر الكتاب ١/ ٢٤٥ ،
وانظر الأصول في النحو ١/ ١٤٣ .

وَالوَجهُ الثَّانِي : أَن يُستَعمَلَ صِفَةً كَقَولِهِم : " ضَعهُ وَضعاً رُويداً "(١) ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَضعاً هَيِّناً .

[بَلْـــهَ]

وَ (بَلْهَ) مَصدَرُ فعلٍ مَترُوكٍ ، وَيُنصَبُ مَابَعدَهُ وَيُجَرُّ(٢) . فَإِذَا نُصِبَ مَا بَعدَهُ كَانَ [قَد](٣) جُعِلَ اسماً لِـ " دَعْ " ، وَإِذَا جُرَّ مَــا بَعدَهُ كَانَ قَد اُستُعمِلَ مَصدراً عَلَى أَصلِهِ ، وَأُضيفَ إِلَى المَفعُولِ(٤) مِثـــلُ « فَضَرْبَ الرِّقَابِ »(٥) ، الأَصلُ : اضرِبُوا الرِّقَابَ ضَرباً ، ثُمَّ حُـذِفَ الفِعلُ وَأُضِيفَ [المَصدرُ](٦) إِلى المَفعولِ(٧) .

[دُونَــكَ]

١/٦١أ / وَأَمَّا (دُونَكَ) فَهوَ ظَـرفٌ فِي الأَصلِ ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلتَ : " هُوَ دُونَكَ " ، ثُمَّ جُعِلَ اسماً لِـ " خُذْ " فَقِيلَ " دُونَكَ زَيداً "(٨) .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٠٩ ، والأصول في النحـــو ١/١٤٣ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٦ .

(٢) " وحكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى كيف فيرفع مابعده وينشد قوله :

تَذَرُ الجماجمَ ضَاحِياً حَامَاتِها   بَلْهَ الأَكُفِّ كأنَّها لم تُخلَـــقِ

بنصب الأكف ورفعه وجره " . انظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٠ ، ومغني اللبيب ١/١١٥ .

(٣) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٤) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٤/٨٥ فمابعدها .

(٥) سورة محمد : ٤ . (٦) إضافة يوجبها السياق .

(٧) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح ص١٦٥

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٤٩ .

[عَلَى]

وَأَمَّا (عَلَى) فَهوَ الحَرفُ الذِي يَكُونُ فِي قَولِكَ : " المَالُ عَلَيكَ ". ثُمَّ جُعِلَ هَكَذَا اسماً لِـ " اِلزَمْ " ،وَالكَافُ فِيهَا ضَمِيرٌ ،وَلَهَا مَوضِعٌ مِن الإِعرَابِ ،وَلِذلِكَ يَصِحُّ أَن يُؤَكَّدَ فَيُقَال : "عَلَيكَ نَفسَكَ ".(١)

[صَهْ ،وَمَهْ]

وَأَمَّا (صَهٍ ، وَمَهٍ) فَكِلَاهُمَا صَوتٌ ،وَلا يَكُونُ لَهُما عَمَلٌ فِي الظَّاهِرِ ،لِأَنَّهُمَا اسمَانِ لِفعلٍ غَيرِ مُتَعَدٍّ ،لِأَنَّ " صَهٍ " اسمٌ لِـ" اسكُت" ، وَ " مَهٍ " اسمٌ لِـ " اكْفُف "(٢) . وَمِثلُهُمَا " إِيهٍ " فِي كَونِهِ صَوتاً ، إِلَّا أَنَّهُ اسمٌ لِفعلٍ مُتَعَدٍّ ، لِأَنَّهُ بِمَعنَى " هَاتِ " .

وَفي هَذِهِ الثَّلاثَةِ حُكمٌ مَخصُوصٌ ، وَهوَ أَنَّهَا تُنَوَّنُ ، وَالتَّنوِينُ فِيهَا يَكُونُ دَلِيلاً عَلَى التَّنكِيرِ ،وَمَعنَى التَّنكِيرِ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "صَهٍ" كَأَنَّكَ قُلتَ : " اِفعَل سُكُوتاً " تَأمُرُهُ بِأَن يَسكُتَ سَاعَةً مَثَلاً . وَإِذَا قُلتَ: " صَهْ " كَانَ المَعنَى اِفعَلِ السُّكُوتَ(٣) ،تُرِيدُ أَن تَأمُرَهُ بِتَركِ الكَلامِ عَلَى الإِطلَاقِ . وَإِذَا قُلتَ : " إِيهٍ " بِالتَّنوِينِ كَانَ المَعنَى هَاتِ حَدِيثاً ،

---

(١) انظر المقتضب ٣/٢٧٩ فما بعدها ،والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٩.

(٢) انظر المقتصد ١/٥٦٩ ،والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٨ فمابعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢/٧١ ،وهي في توضيح المقاصد للمرادى ٤/٧٨ "اسم فعل بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف ،لأنه متعدٍّ ، و "مه " لا يتعدى ".

(٣) انظر المقتصد ١/٧٣.

وَإِذَا قُلْتَ : "إِيهِ" كَانَ المَعْنَى هَاتِ الحَدِيثَ (١) ، وَعَلَى ذَلِكَ بَيْتُ ذِي الرُّمَّةِ (٢) :

٣٨ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَكَيْفَ بِتَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلَاقِعِ (٣)

تُركَ التَّنوِينُ ، لِأَنَّهُ لَا مَعنَى لِلتَّنْكِيرِ وَالخِطَابُ مَعَ الدِّيَارِ .

----

(١) المعروف ، وانظر المقتضب ١/٧٤ .

(٢) هو غيلان بن عقبة بن بُهيش ، يكنى بأبي الحارث ، ولقبه ذو الرمة . (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/٥٥١ ، والأغاني ١٨/٣ ، وطبقات الشعر والشعراء ١/٥٣١) .

(٣) البيت في ديوانه ٢/٧٧٨ ، ورواية العجز فيه :

* وَما بالُ تَكلِيمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ *

والبلاقع : التي لا شيء فيها كالجرداء .

وهو من شواهد المقتضب ٣/١٧٩ ، والتكلمة ٢٦٤ ، والمخصص ٨١/١٤ ، وشفاء العليل ٢/٨٧٢ ، والخزانة ٦/٢٠٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/٦٠ ، والتاج (ايه) .

والشاهد فيه مجيء اسم الفعل "إيهِ" خالياً من التنوين ، وهو بمعنى هات الحديث المعروف ، وقد خَطَّأَ الأصمعي ذا الرمة في هذا البيت ، وزعم أن العرب لا تقول إلَّا "إيهٍ" بالتنوين وجميع البصريين صوّبوا ذا الرمة وقسّموا "إيه" إلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة بلا تنوين ، والنكرة بالتنوين ، والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال ، والنحويون أجازوه قياساً ولا خلاف بينهم في قلة استعماله . انظر شرح المفصل ٤/٧١ .

[هَيْهَـــاتَ]

/ وَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فَهوَ اسمٌ لِلفِعلِ فِي الخَبَرِ-وَجَمِيعُ مَا مَضَـــى ١٦/ب
أَسمَاءٌ لِأفعَالٍ هِيَ أَوَامِرُ(١) - تَقُولُ : "هَيْهَاتَ ذَاكَ" تُرِيـــدُ :
بَعُدَ ذَاكَ(٢) . قَالَ الشَّـــاعِرُ :

٣٩ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيْقِ تُوَاصِلُـــهْ(٣)

----

(١) " غالباً تأتي بصفة الأمر من أجل الاختصار ،والاختصار يقتضي حذفاً ،والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ،وهذا حكم يختـــص بالأمر ؛لأن الأمر يستغنى فيه -غالباً- عن ذكر ألفاظ أفعالـــه بشواهد الحال ،كقولك لمن رأيته قد أشرع رمحاً أو ســـدد سهماً ، زيداً أو عمراً ،وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : اطعنْ أو ارمِ ويكفي من ذلك الإشارة أو غيرها مما ليس بلفظ بل يقوم مقامه ،والخبر ليس كالأمر في ذلك ؛لذلك قلَّ استعمـــال هذه الأسماء في الخبر وكثر استعمالها في الأمر ".
انظر المرتجل ٢٥٠ ،وشرح المفصل ٢٩/٤ ، ٣٥ .

(٢) انظر المقتصد ٥٧٤/١ .

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٩٦٥/٢ ،وشرحه لإسماعيل الصاوى ٤٧٩/١ ، ورواية الديوان :
فأيهَاتَ أيهَاتَ العقِيقُ ومَنْ بِهِ وأيهاتَ وَصلٌ بِالعقِيقِ تُواصِلُـه
وهو من شواهد الإيضـــاح ص١٦٨،والمرتجل ٢٥٤ ،وشرح شذور الذهب ٤٠٢ ،وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والهمع ١١١/٢ ،والدرر ١٤٥/٢ ،وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢ .
والعقيق : هو في الأصل كل مسيل ماء شقه السيل في الأرض فأنهره ووسعه ،وسمي به أماكن كثيرة في بلاد العرب.
والشاهد فيه مجيء "هيهات" اسم فعل ماض بمعنى "بَعُدَ" ،ورفع "العقيق" ، و"خلٌّ" على الفاعلية .

وَلا يُستَعمَلُ استِعمَالُ " بَعُدَ " هَكَذا عَلَى الإِطلَاقِ ، إِنَّمَا يَكُونُ حَيثُ يُرادُ استِبعَادُ (١) أَن يَكُونَ الشَّيءُ وَأَن يُوصَلَ إِلَى الشَّيءِ ، فَلَا يُقَالُ : "هَيهَاتَ مِنِّي زَيدٌ " بِمَعنَى : بَعُدَ مِنِّي بعد أَن كَانَ جَالِسًا بِالقُربِ مِنِّي .

[شَتَّانَ]

وَأَمَّا (شَتَّانَ) فَاسمٌ لِـ " افترَقَ " ، وَيَقتَضِي فَاعِلَينِ كَمَا يُوجِبُهُ مَعنَى " افترَقَ " (٢) ، إِلَّا أَنَّهُ يُستَعمَلُ فِي الأَكثَرِ مُقحَمًا فِيهِ " مَا " كَقَولِهِم : " شَتَّانَ مَا زَيدٌ وَعَمرٌو " (٣) . وَأَمَّا قَولُهُم : " شَتَّانَ بَينَ زَيدٍ وَعَمرٍو " فَلَيسَ بِشَيءٍ ؛ لِأَنَّ " بَينَ " ظَرفٌ (٤) ، وَالمَجِيءُ

---

(١) في النسخة "استعباد" تحريف.

(٢) انظر شرح المفصل ٣٧/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٧٤/٢ .

(٣) "وحكى أبو عمرو عن بعض الأعراب ،" الحمدُ لله الذي جمعنا مِن شَتٍّ ، وشتَّان ما هما ، وشتَّان ما عمرو وأخوه ، أى بَعُدَ ما بينهما " .

انظر إصلاح المنطق ٢٨١ ، ٣٧٦ ، والصحاح والتاج (شتت) .

(٤) " قال الأزهري " ومن العرب من ينصب "بينهما" في مثل هذا الموضع ويضمر " ما " كأنه يقول شَتَّ الذى بينهما كقوله تعالى : ﴿ لقد تَقَطَّعَ بينكم ﴾ .

انظر التاج والتهذيب (شتت) .

بِالظَّرفِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ فِي الكَلَامِ فَاعِلٌ مُحَالٌ ،فَإِذَا قِيلَ : "شَتَّانَ مَا بَينَهُمَا "(١) كَانَ مِثلَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ "مَا" تَكُونُ بِمَعنَى "الذِي" ، إِذَا قُلتَ : "شَتَّانَ الذِي بَينَهُمَا "كُنتَ قَد أَعطَيتَهُ فَاعِلاً وَاحِداً وَ[هُوَ](٢) يَحتَاجُ إِلَى فَاعِلَينِ ،إِلَّا أَنَّهُ يُمكِنُ أَن يُتَأَوَّلَ عَلَى مَعنَى "اِختَلَفَ الذِي بَينَهُمَا مِنَ الأَوصَافِ وَالمَعَانِي" وَلَيسَ بِالبَيِّنِ .

ثُمَّ يَنبَغِي أَن يُعلَمَ أَنَّهُ لَا يُستَعمَلُ فِي الافتِرَاقِ عَلَى الإِطلَاقِ ، وَإِنَّمَا يُستَعمَلُ حَيثُ يُرادُ افتِرَاقُ الرَّجُلَينِ فِي الأَخلَاقِ وَالصِّفَاتِ وَالمَعَانِي (٣) ،

---

(١) وهذا الوجه أنكره الأصمعي وحجته أن "شتان "ناب عن فعل تقديره تفرق وتباعد ،وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين؛ لأن التفرق لا يحصل من واحد والقياس لا يأباه من جهة المعنى ؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما من الآخر ، ولو قال "شتان زيداً وعمرو" لم يجز لأن "أو" واحد لأحد الشيئين والافتراق لا يكون من واحد .

انظر شرح المفصل ٣٨/٤ ،والعوامل المائة ٢٧٨ ،وشرح الكافية للرضي ٧٤/٢ .

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام . انظر العوامل المائة ٢٧٨ .

(٣) أطلق الجمهور معنى الافتراق ،وقيده الزمخشري في المعاني والأحوال . انظر المفصل ١٦١ ،وشرحه لابن يعيش ٦٨/٤، وشرح التصريح ١٩٦/٢ .

كَمَا قَالَ :

٤٠ - شَتَّانَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ　　حَيٌّ أَمَاتَ وَمَيِّتٌ أَحْيَانِي (١)

/ وَكَمَا قَالَ : ٦٢/أ

٤١ - شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا　　وَيَومُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ (٢)

أَرَادَ أَنَّهُ يركَبُ المَفَاوِزَ وَيَتَجَشَّمُ أَعبَاءَ السَّفَرِ وَ "حَيَّانُ" مُشْتَغِلٌ بِالشُّرْبِ وَاللَّهْوِ .

---

(١) البيت لمخيم الراسبي في الورقة لأبي عبدالله بن الجراح ٩٩ ، وهو في الخزانة ٦/٢٩٨ غير منسوب ، والمحمدان : محمد بن منصور بن زياد ، ومحمد بن يحيى بن خالد .

والشاهد فيه قوله "شتان بين محمد ومحمد" حيث جاء "شتان" اسم فعل ماض بمعنى "افترق" ويراد الافتراق بين المحمدين في الصفات والمعاني ، ولم يقحم بين "شتان" وفاعله "ما".

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ١٩٢ ، وهو في إصلاح المنطق ٢٨٢ ، والمقتصد ١/٥٧٥ ، والمفصل ١٦٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤/٣٧ ، ٦٨ ، والمقرب ١/١٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٣ ، والاقتضاب للبطليوسي ٣/٢٤٣ ، والمخصص ١٤/٨٦ ، واللسان والتاج (شتت) ، وقد جاء في النسخة (جابري) بإشباع الراء المكسورة .

والكُور : الرَّحل الذى يوضع فوق الناقة ليركب عليه ، وحيَّان وجابر رجلان من بني حنيفة .

والشاهد فيه قوله "شتان ما يومي ويوم حيان" حيث استعمل "شتان" اسم فعل ماض بمعنى "افترق" ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بـ "افترق" نفسه ، وزاد "ما" بين اسم الفعل وفاعله .

فَإِذًا لَا يَصِحُّ أَنْ يُذْكَرَ " شَتَّانَ " حَيثُ يُرادُ افتِراقُ الرَّجُلَيْنِ عَنِ المَكَانِ وَتَبَايُنُ الشَّخْصَينِ (١) فِي المَوضِعِ ، فَلَا يُقَالُ : " شَتَّانَ زَيدٍ وَعَمرٍو عَنِ المَجلِسِ ".

[أُفٍّ ، أَوَّهْ ، وَاهاً ، وَيْ]

وَمِمَّا جَاءَ اسماً لِلفِعلِ فِي الخَبَرِ قَولُهُم : (أُفٍّ) [وَ] (٢) هوَ اسمٌ لِ " أَتَضَجَّرُ " ، وَ (أَوَّهْ) اسمٌ لِ " أَتأَلَّمُ " (٣) ، وَ (وَاهاً) اسمٌ (٤) لِ " أَتَعَجَّبُ " . قَالَ الشَّاعِرُ :

٤٢ - وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً وَاهَا
يَالَيتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا
بِثَمَنٍ نُرضِي بِهِ أَبَاهَا (٥)

---

(١) في النسخة " الشخيص " تحريف صوابه ما أثبت.

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام.

(٣) انظر شرح المفصل ٣٨/٤.

(٤) في النسخة " اسما " صوابه ما أثبت .

(٥) الأبيات لأبي النجم العجلي - وهو راجز اسلامي - (ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠) ، والأبيات في ديوانه ٢٢٧ ورواية الديوان :

* يا ليتَ عَيناهَا لنا وفَاهَا *

وانظر إصلاح المنطق ٢٩١ ، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٤ ، والخزانة ٤٥٥/٧ ، وشرح التصريح ١٩٧/٢ ، وشفاء العليل ٨٧٣/٢ ،

الشاهد فيه مجيء " واهاً " اسم فعل مضارع بمعنى " أعجب ".

وَ (وَيْ) اسمٌ لِـ " أَتَعَجَّبُ " ، إلَّا أنَّهُ تَعَجُّبُ مُنْكِرٍ أو مُتَنَدِّمٍ (١) أو مُتَنَبِّهٍ لِأمْرٍ قد غَفَلَ عَنهُ وَغَلِطَ فِيهِ ، يَدُلُّ على ذَلِكَ بَيتُ الكِتَابِ :

٤٣- سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أنْ رَأَتَا مَا ... لِي قَلِيلاً ، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحَـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ (٢)

وَعَلَى ذَلِكَ فَسَّرَ الخَلِيلُ (٣) قَولَهُ تَعَالَى : ﴿ وَيْ كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾ (٤) ، قَالَ : " وَيْ " مَفْصُولَةٌ مِن " كَأَنَّ " .

---

(١) انظر شرح المفصل ٤/٧٦ .

(٢) البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل ، وهما في الكتاب ٢/ ١٥٥ ، والخزانة ٦/ ٤٠٤ ، ٤١٠ ، والخصائص ٣/ ٤١ ، ١٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٣ ، والهمع ٢/ ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦ ، والدرر ٢/ ١٣٩ .

والشاهد فيه : " وَيْ كَأَنْ " على أنها مركبة عند الخليل وسيبويه من " وَيْ " للتنبيه ، و " كأن " المخففة من الثقيلة ، ومعناها القطع واليقين لا التشبيه .

(٣) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ، إمام اللغة والنحو والعروض وشهرته تغني عن التعريف به ، مات سنة ١٧٠ هـ وقيل ١٧٥ هـ .

انظر ترجمته في نزهة الألباء ٤٥ ، وطبقات الزبيدي ٤٧ ، والأعلام ١/ ٣٦٣ ، وطبقات القراء ١/ ٢٧٥ ، وشذرات الذهب ١/ ٢٧٥) .

(٤) سورة القصص : ٨٢ .

وَالمَعنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ القَومَ تَنَبَّهُوا فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدرِ عِلمِهِم (١) ، أَو نُبِّهُوا فَقِيلَ لَهُم : أَما يُشبِهُ / أَن يَكُونَ ذَا عِندَكُم هَكَذَا ". /٦٢

وَتُلحَقُ الكَافُ فَيُقَالُ " وَيكَ " (٢) كَقَولِهِ :

٤٤ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا
قَولَ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ (٣)

وَفِي هَذَا أَمرٌ خَفِيٌّ ، وَهوَ أَنَّكَ لَو أَتيتَ فِي شَيءٍ مِن هَذِهِ الأَسماءِ بِالفِعلِ الذِي تَقُولُ إِنَّهُ اسمٌ لَهُ فَقُلتَ مَكَانَ " أُفٍّ " أَتَضَجَّرُ ، وَمَكَانَ " أَوَّهْ " أَتَأَلَّمُ ، وَمَكَانَ " وَاهًا " أَتَعَجَّبُ ، وَمَكَانَ " وَيْ " أَتَعَجَّبُ أَو أَتَنَدَّمُ لَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ خَبرًا يَصِحُّ أَن يُقَالَ فِيهِ صَدَقتَ أَو كَذَبتَ . وَإِذَا ذَكَرتَ هَذِهِ الأَسماءَ دَلَّتْ عَلَى وُجُودِ الصِّفَةِ فِي نَفسِكَ ، فَإِذَا قُلتَ : " أُفٍّ " دَلَّلتَ عَلَى أَنَّكَ قَد ضَجِرتَ ، وَلَم يَصِحَّ أَن يُقَالَ لَكَ صَدَقتَ أَو كَذَبتَ . وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي البَاقِي .

---

(١) في النسخة " علمهم " والصواب ما أثبت ، انظر قول الخليل في الكتاب ٢/١٥٤ .

(٢) " وزعم الكسائي أن ويك محذوفة من ويلك ، فالكاف على قوله ضمير مجرور ، انظر البحر المحيط ٧/١٣٥ ، والجني الداني ٣٤٧ ، وشرح المفصل ٤/٧٨ .

(٣) البيت لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ٢١٩ ، ورواية الديوان:
.... وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر قدم
وهو من شواهد المحتسب ١/١٦ ، والأمالي الشجرية ٢/٦ ، والجني الداني ٣٤٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٤/٨٠ ، والخزانة ٦/٤٢١ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٨١ ، ٢/٧٨٧ ، والشاهد فيه قوله : " وَيكَ " حيث دخلت على " وَيْ " كاف الخطاب .

وَاعلَم أَنَّ الأَسمَاءَ المُسَمَّى بِهَا أَفعَالَ الأَمرِ لَا تُستَعمَلُ فِي الغَائِبِ ،فَلَا يُقَالُ : " رُوَيدَ عَمرٍو زَيداً " عَلَى مَعنَى لِيُمهِلْ عَمرُو زَيداً . وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : " عَلَيهِ زَيداً " بِمَعنَى لِيَلزَمْ زَيداً ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الشُّذوذِ ،حُكِيَ عَنِ العَرَبِ " عَلَيهِ رَجُلاً لَيْسَنِي "(١) أي لِيَلزَمْ رَجُلاً وَلِيَقصِدِ رَجُلاً غَيرِي .

وَ (إِلَيكَ) بِمَعنَى "تَنَحَّ" ،يَقُولُونَ : "إِلَيكَ عَنِّي" أي تَنَحَّ عَنِّي (٢) .

ثُمَّ إِنَّ تَسمِيَتَهُم هَذِهِ الكَلِمَ أَسماءً وَعَدَّهُم لَهَا فِي الأَسماءِ أَمرٌ مُشكِلٌ ، لأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانِي الأَفعَالِ فَكَيفَ تَكُونُ اسماء؟ (٣) وَإِن النَّاسَ يَقُولُونَ فِي هَذا أَقوَالاً تَخرُجُ بِهِم إِلَى أَن يُبطِلُوا أَن يَكُونَ هَاهُنَا حَقِيقَةٌ لَهَا كَانَ الاسمُ اسماً .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٥٠ "حدثني من سمعه أن بعضهم قال : عَلَيهِ رَجُلاً لَيْسَنِي . وهذا قليل شبهوه بالفعل".
انظر المقتضب ٣/ ٢٨٠ ،والجمل للزجاجي ٢٤٤ ،والإنصاف ١/ ١٦١.

(٢) انظر الهمع ٥/ ١٢٤.

(٣) هل أسماء الأفعال أسماء أو أفعال أو شيء غيرهما ؟ هذه مسألة خلافية بين النحاة ،فالبصريون يرونها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ،والكوفيون يرونها أفعالا لدلالتها على الحدث والزمان ،أما أبو جعفر بن صابر فزعم أنها قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة وسماه الخالفة ".
انظر توضيح المقاصد للمرادى ٤/ ٧٥ ،والهمع ٥/ ١١٩- ١٢١.

" فَصْـــلٌ "

/ (حَبَّذَا) اختلفوا فِيهِ ، فَالأقربُ مِمَّا قالوا : أَنَّ " حَبَّ " فِعلٌ عَلَى تَقدِيرِ " حَبُبَ " ، وَ " ذَا " فَاعِلٌ لَهُ ، وَأَنَّهُ خُلِعَ مِنهُ مَعنَى الإشَارَةِ[(١)] وَجُعِلَ بِمَنزِلَةِ قَولِكَ : " الشَّيء " ، فَإذَا قُلتَ : " حَبَّذَا زَيدٌ " كَأَنَّكَ[(٢)] قُلتَ : " حَبَّ الشَّيءُ زَيدٌ " ، فَحُكمُهُ عَلَى هَـذَا يَكُونُ حُكمَ " نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ " . وَلا بُدَّ لَهُ مِن مَعرِفَةٍ أَو جَارٍ مَجرَى المَعرِفَةِ ، فَلَو قُلتَ : " حَبَّذَا رَجُلٌ " وَسَكَتَّ عَلَيهِ لَم يَكُن شَيئاً ، فَإِن اجتَمَعَ مَعرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ نَصَبَ النَّكِرَةَ البَتَّةَ وَرَفَعَ المَعرِفَةَ[(٣)] ، كَقَولِكَ : " حَبَّـذَا رَجُلاً زَيدٌ " . ٦٣/أ

وَقَد يَدخُلُ " مِنْ " عَلَى النَّكِرَةِ فَيُقَالُ : " حَبَّذَا زَيدٌ مِن رَجُلٍ " ، كَمَا قَالَ :

٤٥ - يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَـلٍ
وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَـا .[(٤)]

---

(١) " وقيل : إن تركيب " حب " مع " ذا " أزال فعلية " حب " لأن الاسم أقوى ، وقيل التركيب أزال اسمية " ذا " لأن الفعل هو المقدم فالغلبة له " . انظر الخلاف في توضيح المقاصد للمرادى ١٠٨/٣ ، وشرح الكافية ٣١٨/٢ ، وأسرار العربية ١٠٧ .

(٢) في النسخة " وكأنك " والأولى - في نظرى - إسقاط الواو .

(٣) انظر الجمل للزجاجي ١١٠ .

(٤) البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو بها الأخطل .
وهو في ديوانه ١٦٥/١ ، وشرحه لإسماعيل الصاوى ٥٩٦/١ ،

===

" فَصْــــلٌ "

[فِــي الإِضَــافَــةِ]

إِنَّمَا جَعَلْنَا الأَصْلَ فِي الجَرِّ الحَرْفَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَرُّ اسْــمٌ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى حَرْفٍ كَـ " اللَّامِ وَمِنْ " (١) ، وَلَيْسَ هَا هُنَــــا اسْمٌ أُضِيفَ لَيْسَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ .

ثُمَّ إِنَّ لِلإِضَافَةِ (٢) حُكْماً فِي اللَّفْظِ وَحُكْماً فِي المَعْنَى . فَحُكْمُهَــا فِي اللَّفْظِ جَرُّ المُضَافِ إِلَيْهِ ، وَحَذْفُ التَّنْوِينِ وَنُونِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ مِنَ المُضَافِ (٣) ، وَيَكُونُ المُضَافُ مَعَ المُضَافِ إِلَيْهِ أَبَداً فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِــدٍ ، فَــإِذَا

=== والمقرب ١/ ٧٠ ، والجمل للزجاجي ١١٠ ، وشواهد التوضيــح والتصحيح ٨ ، وأسرار العربية ١١١ ، والهمع ٢/ ٨٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٨٦ ، والدرر ٢/ ١١٥ .

والشاهد فيه دخول " مِنْ " على نكرة وهو " جبل " .

(١) وذلك نحو " غلام زيد " وتقديره : غلامٌ لزيدٍ ، ونحــــو " ثوبُ صوفٍ " وتقديره : ثوب من صوف ، وسيأتي بيان ذلك . انظر شرح المفصل ٢/ ١١٩ .

(٢) في النسخة " الإضافة " والصواب ما أثبت .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادى ٢/ ٢٤٠ ، وشرح ابن عقيل علـــى الألفية ٣/ ٤٣ .

قلتَ : " غُلَامُ زَيدٍ " كَانَ بِمَنزِلَةِ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ " فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَضُمَّ إِلَيهِ اسماً آخرَ أَو فِعلاً ، فَتَقُولَ : "غُلَامُ زَيدٍ حَاضِرٌ" وَ "جَاءَنِي غُلَامُ زَيدٍ ".

وَلَا يَجُوزُ تَقدِيمُ المُضَافِ إِلَيهِ عَلَى المُضَافِ البَتَّةَ ، / وَلَا الفَصلُ بَينَهُمَا . ٦٣/ب

أَمَّا التَّقدِيمُ فَلا يَكُونُ بِوَجهٍ ،وَأَمَّا الفَصلُ فَقَد يَجِيءُ نَادِراً فِي الشِّعرِ ،كَقَولِهِ :

٤٦ - كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيْجِ (١)

التَّقدِيرُ : كَأَنَّ أَصوَاتَ أَواخِرِ المَيسِ أَصواتُ الفَرَارِيجِ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا .

---

(١) البيت لذى الرمة في ديوانه ٢/ ٩٩٦ .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٩ ، ٢/ ١٦٦ ،والخصائص ٢/ ٣٠٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠ ،وشرح المفصل ٤/ ١٣٢ ،والإنصاف ٢/ ٤٣٣ ،والخزانة ٤/ ١٠٨ ،وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٠٨٣ .
والضمير في "إيغالهن " للإبل ،والإيغال : المضي والإبعاد ، والأواخر : جمع آخرة وهي من الرَّحل : عودٌ في آخره ليستند إليه الراكب ،والميس : شجر يتخذ منه الرِّحال ،والفراريجُ : جمع فروج وهو صفار الدجاج ، ويروى : إنقاض الفراريج ، وهو تصويتها .
والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور وهو " من إيغالهن بنا " بين المضاف والمضاف إليه وهو أصوات أواخر "،وانظر الكتاب ١/ ١٧٩ تحقيق عبد السلام هارون

وَهَذَا الفَصلُ يَكُونُ بِالظَّرفِ كَذلِكَ جَاءَ فِي الشِّعرِ الفَصِيحِ ،وَمِنهُ بَيتُ الحَمَاسَةِ :

٤٧ - * هُمَا أَخَوا فِي الحَيِّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * (١)

وَأَمَّا الفَصلُ بِالمَفعُولِ فَلَم يَأتِ إِلَّا فِي شِعرٍ ضَعِيفٍ ،كَقَولِهِ :

٤٨ - فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَه (٢)

---

(١) البيت لعمرة الخثعمية كما في الحماسة لأبي تمام ٥٣٧/١ ، وشرحها للمرزوقي ١٠٨٣/٣ ،والتبريزى ٦١/٣ ،والرواية فيها : "الحرب" بدل "الحي" ،وقيل : هو لعبعبة بن قيس بن ثعلبة ، وقيل :لدرنا بنت عبعبة ، وعجز البيت :

* إِذَا خافَ يوماً نبوة فَدعاهُمَا *

وهو من شواهد الكتاب ١٨٠/١ ،وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٤ ،ونوادر أبي زيد ١١٦ ،وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، وشرح الشافية الكافية لابن مالك ٤٠٦/١ .

والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور وهو "في الحي" بين المضاف والمضاف إليه وهما "أخوا مَنْ" والجار والمجرور يسمى ظرفاً .

(٢) لم أقف له على نسبه ،وهو من شواهد الخصائص ٤٠٦/٢ ،وشرح المفصل ١٩/٣ والمقرب ٥٤/١ ،والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٨/٣ ،والخزانة ٤١٥/٤ ،وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٤/٦ .

وزججتها : طعنتها بالزُّجِّ ،والزُّجُّ : الحديدة التي تركب في أسفل الرمح ،والمزَجَّة : الرمح القصير ،والقلوص : الناقة الشابة ،وأبو مزادة : كنية رجل .

والشاهد فيه : الفصل بالمفعول وهو "القلوص" بين المضاف والمضاف إليه وهو "زجَّ أبي مزاده" .

أرادَ : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ القَلُوصَ . وَعَلَى هَذَا بَنَى ابنُ عَامِرٍ (١) فِي قِرَاءَتِهِ : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٢) بِنَصبِ " الأَولَادِ " وَجَرِّ " الشُّرَكَاءِ " ، وَهوَ ضَعِيفٌ .

----

(١) هو عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي ،أحد التابعين وإمام أهل الشام في القراءة ،أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه . توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ (ترجمته في طبقات القراء ١/ ٤٢٣) .

(٢) سورة الأنعام : ١٣٧ .
وقراءة ابن عامر " زُيِّنَ " بضم الزاى ،و" قَتلُ " بضم اللام ، و " أولادَهم " بالنصب ،و" شركائهم " بالخفض ، انظر السبعة لابن مجاهد ٢٧٠ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٧ ،والإقناع في القراءات ٢/ ٦٤٤ ، وقد أنكر الزمخشرى هذه القراءة وردّ عليه أبوحيان وغيره . وقال في توجيه هذه القراءة في البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ " وقرأ ابن عامر كذلك . . . إلا أنه نصب " أولادهم " وجر " شركائهم " فَصَل بين المصدر المضاف إلى الفاعل [والفاعل] بالمفعول ،وهي مسألة مختلف في جوازها ،فجمهور البصريين يمنعونها - متقدموهم ومتأخروهم - ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ،وبعض النحويين أجازها ، وهوالصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض وهو " ابن عامر " الآخذ عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ،ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات .

وَأَمَّا حكمُ الإِضَافَةِ فِي المَعنَى فَهوَ أَنَّ المُضَافَ يكتَسِي مِنَ المُضَافِ إِلَيهِ التَّعرِيفَ وَالتَّخصِيصَ (١) ، فَالتَّعرِيفُ كَقَولِكَ : " غُلامُ زَيدٍ " تَقُولُ: جَاءَنِي [غُلامٌ] (٢) فَيَكُونُ نَكِرَةً لَا يَختَصُّ وَاحِداً دُونَ وَاحِدٍ ، فَإِذَا قُلتَ : " غُلامُ زَيدٍ " دَلَّ عَلَى غُلامٍ بِعَينِهِ بِحَيثُ تَضَعُ اليَدَ عَلَيهِ . وَأَمَّا التَّخصِيصُ فَكَقَولِكَ : " رَاكِبُ فَرَسٍ " ، إِذَا قُلتَ : " رَاكِبٌ " صَلحَ لِجَمِيعِ الرُّكبَانِ ، فَإِذَا قُلتَ : " رَاكِبُ فَرَسٍ " تَخَصَّصَ وَصَارَ لَا يَصلحُ لِكُلِّ رَاكِبٍ (٣) ، وَمَعنَى التَّخصِيصِ أَبَداً هُوَ أَن يُنقصَ مِن عُمُومِ الإِسمِ .

ثُمَّ الغَالِبُ عَلَى الإِضَافَةِ أَن تَكُونَ بِمَعنَى " اللَّامِ " وَ " مِنْ " .
فَإِذَا كَانَت بِمَعنَى " اللَّامِ " / لَم يَقَع اسمُ المُضَافِ إِلَيهِ عَلَى المُضَافِ ، ٦٤/أ
وَإِذَا كَانَت بِمَعنَى " مِنْ " وَقَعَ اسمُ المُضَافِ إِلَيهِ عَلَى المُضَافِ (٤) .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَبَابُ سَاجٍ " فَالخَاتَمُ فِضَّةٌ وَالبَابُ سَاجٌ (٥) . وَإِذَا قُلتَ : " غُلَامُ زَيدٍ " لَم يَكُن

----

(١) الكتاب ٣/٢٩٥ ، والإيضاح ص٢٦٧-٢٦٨ .
(٢) إضافة يستقيم بها الكلام ، انظر المقتصد ٢/٨٧٢ .
(٣) انظر المقتصد ٢/٨٧٢ .
(٤) يعني كان المضاف إليه جنسا للمضاف . انظر المقتصد ٢/٨٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/٢٤١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/٤٣ .
(٥) فالمضاف إليه هنا من جنس المضاف ، وليس هذا بمطرد ، وسينبه عليه الجرجاني قريباً .

" زَيْدُ " الغُلَامَ ،فَهذَا هُوَ الأَكْثَرُ.(١) وَقد يَكُونُ فِيمَا إِضَافَتُهُ بِمعنَى " مِنْ " مَا لَا يَصِحُّ إِطلَاقُ اسمِ المُضَافِ إِلَيهِ عَلَى المُضَافِ، وَذَلِكَ إِضَافَةُ البَعضِ(٢) إِلَى الجُملَةِ ،فَإِذَا قُلتَ : " زَيدُ بَعضُ القَومِ " لَم يَقَع اسمُ " القَومِ " عَلَى " البَعضِ " ،وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ : " زَيدُ أَحَدُهُم " لَم يَكُنِ المُضمَرُون " الأَحَدَ ".(٣)

----

(١) انظر المقتصد ٢/٨٨١.

(٢) كل وبعض من الأسماء اللازمة للإضافة ،وإن أفردت كان معناها على الإضافة ،ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها.
انظر شرح المفصل ٢/١٢٩ ،والهمع ٤/٢٨٦.
واستعمل الزجاجي بعضاً بالألف واللام فقال : وإنما قلنا البعض والكل مجازاً ،وعلى استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز يعني أن هذا الاسم لا ينفصل من الاضافة . قال أبو حاتم : قلت للأصمعي "رأيت في كتاب ابن المقفع : العلمُ كثيرٌ ولكن أخذَ البعض خيرٌ من ترك الكل ، فأنكره أشد الإنكار وقال : الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل لأنهما معرفة بغير ألف ولام. وفي القرآن العزيز ﴿ وكلٌّ آتوه داخِرين ﴾ . قال أبوحاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض ،وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلة علمهما بهذا النحو فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب . وقال الأزهرى : النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل ، وإن أباه الأصمعي " عن اللسان (بعض).

(٣) يعني لا يكون الضمير " هم " هو معنى " الأحد ".

وَقَد تَجِيءُ الإِضَافَةُ فِي النَّادِرِ عَلَى مَعنَى حَرفِ جَرٍّ سِوَى "اللَامِ ،وَمِنْ "(١) فَمِن ذَلِكَ قَولُهُم : " هُوَ ثَبْتُ الغَدَرِ " ، المَعنَى : هُوَ ثَبْتٌ فِي الغَدَرِ (٢) ، وَهوَ المَكَانُ الذِي يَعْثُرُ الإِنسَانُ فِيهِ (٣) ،يُرَادُ : أَنَّهُ لا يَعيَى بِالأُمورِ الصَّعبَةِ ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُم :

٤٩ - * قَتْلَى الطَّفِّ * (٤)

المَعنَى : القَومُ الذِين قُتِلُوا بِالطَّفِّ ،وَكَذَلِكَ " عَرَبُ العِرَاقِ ، وَعَربُ الشَّامِ " ، المَعنَى : العَرَبُ الذِينَ يُقيمُونَ بِالعِرَاقِ وَالذِينَ يُقيمُونَ بِالشَّامِ.

---

(١) مذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير "من ،واللام" وعند عبد القاهر تأتي الإضافة بمعنى اللام ،ومِنْ ،و في ،والباء كما في " قتلى الطف ، وعرب الشام " انظر توضيح المقاصد للمرادى ٢/٢٤٢.

(٢) في النسخة " العذر " تصحيف ،والصواب ما أثبت . انظر اللسان (غدر).

(٣) (الغدر : الأرض الرخوة ذات الحجرة والجرفة واللخافيق المتعادية) اللسان (غدر) ،وانظر شرح المفصل ٢/١١٩.

(٤) هكذا في النسخة ،وما ذكره الجرجاني هنا جزء من بيت مشهور وهو بتمامه :

أَلا إِنَّ قَتلَى الطَّفِّ مِن آلِ هاشم أذلَّت رقابَ المسلمين فذلَّتِ

والطَّفُّ : أرض من ضاحية الكوفة ،وفيها كان مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما . انظر معجم البلدان ٤/٩٦ ،ومعجم ما استعجم ٣/٨٩١ .

===

" فَصــــلٌ "

[في تمييز الأَعدادِ المُبهَمَــــة]

الأَعدَادُ المُبهَمَةُ : تَحتَمِلُ الأَجنَاسَ المُختَلِفَةَ فَتَحتَاجُ لِذَلِــكَ إلَى ذِكرِ الجِنسِ الذِي يُقصَدُ بِهَا إلَيهِ (١) ،وَلَا بُدَّ لِذَلِكَ المميِّزِ مِـنَ إعرابٍ ، وَقَد جَعَلُوا إعرَابَهُ الجَرَّ وَالنَّصْبَ ، ثُمَّ خَصُّوا كُلَّ بَابٍ مِـنَ الأَعدَادِ / بِضَربٍ مِن ذَلِكَ . فَالثَّلَاثَةُ إلَى العَشَــــرَةِ ٦٤/ب تُمَيَّزُ بِالإِضَافَةِ إلى جَمعٍ ،كَقَولِكَ : " ثَلَاثَةُ أَبوَابٍ ،وَخَمسُ نِسوَةٍ ،وَعَشَرَةُ غِلمَةٍ " ،وَمِن شَرطِ ذَلِكَ الجَمعِ أَن يَكُونَ مِن عُقُودِ القِلَّةِ التِي هِــيَ (أَفْعُلٌ ،وَأَفْعَالٌ ،وَأَفْعِلَةٌ ،وَفِعْلَةٌ) (٢) إِذَا وُجِدَ ذَلِكَ . فَــلَا

=== والبيت مختلف في نسبته ،فقيل: هو لأبي دهبل الجمحي وهو في ديوانه ٦٠-٦٢ ،وقيل: هو لسليمان بن قتّة يرثى الحسين ابن علي رضي الله عنهما .
انظر الكامل ١/١٣١ ،وحماسة أبي تمام ١/٤٧٦ ،وشرحها للمرزوقي ٩٦١ ،والتبريزى ٣/١٣ ،ومعجم البلدان ٤/٣٦ ، ومعجم ما استعجم ٣/٨٩١ ،والتاج (طفف) .

والشاهد فيه أن الإضافة في " قتلى الطف " بمعنى "الباء" أى قتلى بالطفّ ،ولم أر من ذكر هذا سوى الجرجاني .

(١) انظر المقتصد ٢/٧٢٩ .

(٢) المصدر السابق ٢/٧٢٩ ،وشرح ابن عقيل على الألفية ٤/٦٨ .

يَحسُنُ أَن تَقُولَ " أَربَعَةُ غِلمَانٍ " ،لِأَنَّ مَعَكَ عَقدَ القِلَّةِ الذِي هُوَ "الغِلمَةُ " ، كَذَلِكَ لَا يَحسُنُ أَن تَقُولَ : "أَربَعُ نِسَاءٍ" وَعَقدُ القِلَّةِ -هُوَ " النِّسوَةُ - مَوجُودَ ، فَإِن لَم يَكُن لِلاِسمِ عَقدُ قِلَّةٍ جَازَ حِينَئِذٍ أَن يُضَافَ إِلَى عُقُودِ الكَثرَةِ (١)، تَقُولُ : "أَربَعَةُ شُسُوعٍ" (٢) ؛لِأَنَّهُ لَم يَأتِ فِي جَمعِ " شِسْعٍ "عَقدُ قِلَّةٍ .

فَإِذَا جَاوَزتَ العَشرَةَ كَانَ التَّمِييزُ بِاسمٍ مُفردٍ نَكِرَةٍ ،كَقَولِكَ : "أَحَدَ عَشَرَ دِرهَمًا " مَنصُوبٍ (٣) ، وَهَكَذَا إِلَى [تِسعَةٍ وَ] (٤) تِسعِينَ دِرهَمًا فَإِذَا بَلَغتَ المَائَةَ كَانَ التَّمِييزُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مُفرَدٍ ،كَقَولِكَ : " مِائَةُ دِرهَمٍ ،وَأَلفُ دِرهَمٍ " ،وَكَذَلِكَ تَضعِيفُهُمَا نَحوَ " مِائَتَا دِرهَمٍ وَأَلفَا دِرهَمٍ ".(٥)

----

(١) انظر المقتضب ٢/ ٧٢٩ فمابعدها .

(٢) الشسوع : جمع شسع ،وشسع النعل : زمامها الذى يُشدُّ إلى زمامها ، والزِّمام : السير الذى يعقد فيه الشسع ،والجمع شسوع . اللسان (شسع).

(٣) كذا في النسخة ،ولعل الصواب " كان التمييز باسم مفرد نكرة منصوب كقولك : أحد عشر درهما ". انظر المقتضب ٢/ ٧٣١.

(٤) في النسخة إلى " تسعين " وصوابه ما أثبت من العوامل المائة ١٠٤ ،والهمع ٤/ ٧٥.

(٥) انظر المقتضب ٢/ ٧٣٣ ،والعوامل المائة ١٠٤ ،وشرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٦٩.

" فَصــــلٌ "

[في أسـماءِ الشّــــرطِ]

(مَنْ) قَد ضُمِّنت مَعنَى " إنْ " لِلجَزاءِ كَمَا ضُمِّنت معنـى الاستِفهَامِ في قَولِهِم : " مَـنْ عِنْدَكَ ؟ " ، وَلَمّا تضمَّنَ مَعنَى " إنْ " عَمِلَ عَمَلَهَا ، فَقُلتَ " مَنْ يَأْتِنِي أُكرِمْهُ " كَمَا تَقُولُ : إنْ يَأْتِنِي زَيــدٌ أُكرِمْهُ ،فَكَانَ بِمنزِلَةِ " إنْ " في جَعلِهِ الفِعلَ الأَوَّلَ مُقتَضِياً لِلفِعــلِ الآخَـرِ ، إلَّا أَنَّ (مَنْ) عَامٌّ في جَميعِ مَا يَعقلُ(١) ، فَإذا قُلــتَ : " مَنْ يَأتِنِي أُكرِمْهُ " كُنتَ جَعَلتَ الإتيَانَ مِن أَيِّ آتٍ كَانَ مِن جَمِيعِ الإنسَــانِ مُوجِباً مِنكَ الإكرَامَ لَهُ ، فَهَذَا هُوَ المَعنَى .

/ وَأَمّا مَوضِعُهُ مِنَ الإعرَابِ فَإنَّهُ يَكُونُ مُبتَدأً وَمَفعُولاً وَ مَجرُوراً ، وَلَا يَكُونُ فَاعِلاً ،إنَّمَا يَكُونُ ضَمِيرُهُ الفَاعِلَ . ٦٥/أ

فَمِثَالُ كَونِهِ مُبتَدأً هَذَا الذِي ذَكَرنَا ، لِأَنَّ " مَنْ يَأتِنِي " مُبتَـدَأٌ، وَقَولَكَ " أُكرِمْهُ " خَبَرٌ لَهُ مَعَ الشَّرطِ(٢) ، وَإنَّمَا قُلنَا مَعَ الشَّرطِ ،لِأَنَّ الجَزاءَ لَا يَنقَطِعُ عَنِ الشَّرطِ ،فَالجُملَتَانِ مِنهُمَا تَجرِيَانِ مَجرَى جُملَةٍ وَاحِــدَةٍ ،

---

(١) انظر شرح المفصل ٤٢/٧ ،والفاخر لوحة /٢٠٤ أ ، والمرتجل ٢٦٩.

(٢) في هذه المسألة خلاف ، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الجزاء خبر للمبتدأ مع الشرط ،وذهب آخرون إلى أن فعل الشرط وحده هو الخبر وفيه ضميرها.
انظر المرتجل ٢٦٩ ،والهمع ٣٤١/٤ ،والفاخر لوحة /٢٠٥ ب.

فَإِذَا قُلتَ : " زَيدٌ إن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ " كَانَ مَجموعُ هَذَا الكَلامِ خَبَـــراً عَن " زَيدٍ " .

وَمِثالُ كَونِهِ مَفعُولاً قَولُكَ : " مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْ " تَقدِيرُهُ : إِنْ زَيداً تُكرِمْ أُكرِمْ.(١)

وَمِثالُ كَونِهِ مَجرُوراً قَولُكَ : " بِمَنْ تَنزِلْ أَنزِلْ " بِمَعنَى : أَنزِلْ بِهِ ، ثُمَّ يُحذَفُ ، مِنْ ذَلِكَ أَن تَقُولَ : " غُلَامُ مَن يَضرِبْ أَضرِبْ " ، كَأَنَّكَ قُلتَ : إِن يَضرِبْ غُلَامُ زَيدٍ أَضرِبْ وَإِنْ يَضرِبْ غُلامُ عَمرٍو أَضرِبْ " ، ثُمَّ هَكَذَا ، فَ " مَنْ " مَجرُورٌ بِإِضَافَةِ الغُلَامِ إِلَيهِ.

[مَــا]

وَأَمَّا (مَا) فَيَكُونُ لِمَا لَا يَعقِلُ(٢) ، وَهوَ أَيضاً ضُمِّنَ مَعنَى " إِنْ " ، كَمَا ضُمِّنَ مَعنَى الاستِفهَامِ فِي قَولِهِم : " مَا عِندَكَ ؟ " يَعنُونَ : أَيُّ شَيءٍ عِندَ كَ ؟ تَقُولُ : " مَا تَصنَعْ أَصنَعْ " كَأَنَّكَ قُلتَ : " أَيَّ شَيءٍ تَصنَعْ أَصنَعْ " مِثلَ " إِنْ تَصنَعْ هَذَا أَصنَعْ ، وَإِنْ تَصنَعْ ذَاكَ أَصنَعْ " ، قَــالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾.(٣)

[أَيٌّ]

وَأَمَّا (أَيٌّ) فَيَكُونُ أَبداً وَاحِداً مِن اثنَينِ أَو جَمَاعَةٍ ، وَيَكُــونُ مِن جِنسِ المُضَافِ إِلَيهِ(٤) ، تَقُولُ : " أَيُّهُم يَأتِنِي أُكْرِمْهُ " / فَيَكُـــونُ ٦٥/ب

---

(١) انظر الأصول في النحو ٢/١٥٩.

(٢) انظر شرح المفصل ٧/٤٢ ، والمرتجل ٢٧١.

(٣) سورة فاطر : ٢ ، وانظر الإيضاح ص ٣٢١.

(٤) انظر شرح المفصل ٧/٤٤.

وَاحِدًا مِن الذِينَ أَردتَهُم بِـ "هُم "، وَإِذَا قُلتَ : "أَيَّ فَرَسٍ تَركَبْ أَركَبْ" يَكُونُ "أيٌّ" وَاحِدًا مِنَ الأَفرَاسِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الإِضَافَةِ ، إِلَّا أَنَّـــهُ قد يَكُونُ أَن يُترَكَ ذِكرُ المُضَافِ إِليهِ إِذَا دَلَّ الحَالُ عَلَيهِ ، تَقُولُ : "أَيٌّ يَأتِنِي أُكرِمْهُ" تُرِيدُ : وَاحِدًا مِن جَمَاعَةٍ قَد جَرَى ذِكرُهُم .

[أَيـــْنَ]

وَأَمَّا (أَيْنَ) فَظَرفُ مَكَانٍ ، وَيَتَضَمَّنُ مَعنَى الجَزَاءِ كَمَا تَضَمَّـــنَ مَعَانِيَ الاستِفهَامِ فِي قَولِكَ : "أَينَ زَيدٌ ؟" تَقُولُ : "أَينَ تَكُـــنْ أَكُنْ" كَأَنَّكَ قُلتَ : "إِنْ تَكُنْ فِي الدَّارِ أَكُنْ فِيهَا ، وَإِنْ تَكُنْ فِي المَسجِدِ أَكُنْ فِيهِ" وَهَكَذَا حَتَّى يَعُمَّ الأَمكِنَةَ كُلَّهَا ، وَيُـزَادُ "مَا" بَعـدَهُ [تَقُولُ] (١) "أَينَمَا تَكُنْ أَكُنْ". (٢)

[مَتَـــى]

وَأَمَّا (مَتَى) فَظَرفُ زَمَانٍ ، وَهُوَ كَالأَسمَاءِ التِي مَضَت فِي أَنَّـــهُ يَكُونُ استِفهَامًا كَمَا يَكُونُ جَزَاءً ، تَقُولُ : "مَتَى تَخرُجْ أَخرُجْ" تَقدِيرُهُ (٣) قَولُكَ : إِنْ تَخرُجْ يَومَ الجُمعَةِ أَخرُجْ ، وَإِنْ تَخرُجْ يَومَ السَّبتِ أَخرُجْ ، وَهَكَذَا حَتَّى تَعُمَّ الأَزمِنَةَ كُلَّهَا. (٤)

----

(١) إضافة ليلتئم بها الكلام.

(٢) انظر المقتصد ٢/١١١٢ ، وشرح المفصل ٧/٤٥.

(٣) في النسخة "تقديره تقدير قولك" والصواب ما أثبت .

(٤) انظر المقتصد ٢/١١١٢.

[حَيثُمَــا]

وَأَمَّا (حَيثُمَا) فَ " حَيثُ " ظَرفُ مَكَانٍ (١) ،وَهوَ مِن بَينِ ظُـروفِ المَكَانِ مَخصُوصٌ بِأَن يُضَافَ إِلَى الجُملَةِ كَمَا تُضَافُ أَسمَاءُ الزَّمانِ (٢) ،تَقُولُ : " جَلَستُ حَيثُ جَلَسَ " كَمَا قُلتَ : " خَرَجتُ يَومَ خَرَجَ زَيدٌ " ،وَلَا يَصلُحُ إِضَافَتُهُ إِلَى المُفرَدِ (٣) ، وَهَذَا الذِي يَقُولُهُ النَّاسُ فِي نَحوِ " هَـــذَا لَا يَصِحُّ مِنْ حَيثُ اللُّغَـةِ " خَطَأٌ ،وَإِنَّمَا الصَّوَابُ " مِنْ حَيثُ اللُّغَــةُ "

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠٧.

(٢) انظر المقتصد ٢/١١١٤ ،والمرتجل ٢٧٣.

(٣) هذا هو المشهور فيها ،وقد تضاف إلى المفرد نادراً كقوله :

ونطعنهم تحتَ الكلى بعدَ ضربهم ببيضِ المَواضِي حيثُ لَيِّ العمائمِ

وقوله :

* أَما تَرَى حيثُ سهيلٍ طَالِعاً *

قال الرضي : " وإعرابها لغة فقعسية ،وندرت إضافتها إلـى مفرد ،قال : ـ أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً ـ وبعضهم يرفـع " سهيل " على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أى حيثُ سهيـلٌ موجودٌ ، ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علـة البناء ،أى الإضافة إلى جملة ، والأشهر بقاؤه على بنائـه ، لشذوذ الإضافة إلى المفرد " انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٥١/٣ ، واللسان (حيث).

بِالرَّفعِ عَلَى أَن يَكُونَ مُبتَدأً وَيكُونَ الخَبرُ مُضمَراً نَحوَ : مِن حَيثُ اللغَـةُ مُقتَضِيـةٌ . وَإذْ قَد / عَرفتَ ذَلِكَ فَإنَّهُ لا يُجازَى بِـ "حَيـثُ" إلاَّ إذَا كَانَ مَعَـهُ "ما" ،تَقُولُ : "حَيثُمَا تَكُنْ أَكُنْ" وَلَا يَجُـوزُ "حَيثُ تَكُـنْ أَكُنْ"(١)، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُم أَرادُوا أَن يَكُفُّوهَا عَنِ الإضَافَـةِ بِـ"مَا" ؛ لِأَنَّهَا لِلكَافَّةِ(٢) مِثلُها فِي "إنَّمَا ،وَكَأَنَّمَا" ،وَإنَّمَا وَجَبَ كَفُّهَا عَنِ الإِضَافَـةِ؛ لِأَنَّ المُجَازَاةَ كَالاستِفهَامِ فِي أَنَّ مِن حَقِّهَا أَن تَكُونَ فِي صَدرِ الكَـــلَامِ ، فَإذَا لَم تُكَفَّ "حَيثُ" عَنِ الإضَافَـةِ وَصَارتِ الجُملَةُ بَعدَهَا وَاقِعةً فِي الكَلَامِ مِن حيثُ إنَّ المُضَافَ إلَيهِ لَا يَكُونُ صَدرًا ،كَيفَ وَالمُضَافُ يَكُونُ مُتَقَدِّمــاً عَلَيهِ البَتَّةَ ؟(٣).

وَأَمرٌ آخَرُ : وَهوَ أَنَّكَ إذَا لَم تَكُفَّهُ عَنِ الإضَافَةِ كَانَ مَكَاناً مَخصُوصاً ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلتَ : "جَلَستُ حَيثُ جَلَسَ زَيدٌ" فَإنَّكَ تُشيرُ إلَــى مَوضِعٍ مَخصُوصٍ وَالمُجَازَاةُ تَقتَضِـي العُمومَ ؟ أَلا تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلتَ : "أَينَ تَكُنْ أَكُنْ" لَم يَختَصَّ مَكَاناً دُونَ مَكَانٍ ؟ وَلِذَلِكَ يَنبَغِي أَن يَكُونَ "حَيـثُ" عَامّاً ،وَالإضَافَـةُ تَمنعُ مِن أَن يَكُونَ عَامّاً لِلأَمكِنَةِ ،وَلِذَلِكَ مَنَعُوهَا الإضَافَةَ بِـ"مَا".

[إذْ مَا]

وَأَمَّا (إذْ) فَبِمَنزِلَةِ "حَيثُ" فِي أَنَّهُ لَا يُجَازَى بِهِ حَتَّـــى

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٨ . (٢) كذا في الأصل، وحقه «الكافة»

(٣) المصدر السابق .

تُضَمَّ إِلَيهِ " مَا "(١) ،وَالعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ مَا ذَكَرنَا فِي " حَيثُ " ،وَذَلِكَ(٢) أَنَّ " إذْ " يُضَافُ إِلَى الجُمَلِ وَيكُونُ لِوَقتٍ مَخصُوصٍ ، فَإِذَا قُلتَ : "خَرَجتُ إِذْ خَرَجَ زَيدٌ " كُنتَ أَشَرتَ إِلَى وَقتٍ مَخصُوصٍ،وَالجَزَاءُ يُنَافِي(٣) الخُصُوصَ فَأُلزِمَ " مَا " الكَافَّةَ لِيكُونَ عَامًّا .

/٦٦ وَأَمرٌ آخَرُ : وَهوَ أَنَّهُ فِي غَيرِ الجَزَاءِ يَكُونُ/ لِمَاضِي(٤) ، وَيَكُونُ فِي الجَزَاءِ لِمَا يُستَقبَلُ ، لِأَنَّ المُجَازَاةَ تَقتَضِي الاستِقبَالَ .

[أَنَّى]

وَأَمَّا (أَنَّى) فَإِذَا جُوزِيبِهَا كَانَ بِمَعنَى " أَينَ "(٥) مِثلُهَا فِي قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾(٦) جَاءَ فِي التَّفسِيرِ : مِن أَينَ لَكِ هَذَا ؟(٧) ، وَقَولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) إلا أنه ظرف لما مضى من الزمان ،وقد أنكر قومٌ الجزم بها وخصوه بالضرورة كإذا . انظر الهمع ٣١٨/٤ .

(٢) في النسخة " ولذلك " والصواب ما أثبت .

(٣) في النسخة " تيافي " تصحيف .

(٤) انظر المقتصد ١١١٥/٢ .

(٥) وتأتي تارة بمعنى "من أين"،وتارة بمعنى" كيف". انظر شرح المفصل ٤٥/٧ .

(٦) سورة آل عمران : ٣٧ .

(٧) انظر تفسير ابن كثير ٣١٦/١ ،وفتح القدير ٣٣٥/١ .

٥٠ - فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا   كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ (١)

مَعْنَاهَا " مِن أَينَ تَأْتِهَا تَلتَبِسْ بِهَا ".

[مَهْمَا]

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ " مَا " مُكَرَّرَةٌ ،وَأَنَّ الأَصْلَ " مَامَا " ،ثُمَّ أُبدِلَ مِن الأَلِفِ فِي " مَا " الأُولَى " الهَاءُ " كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي " أَنَا " فِي الوَقْفِ حَيثُ قَالُوا " أَنَهْ ".(٢)

----

(١) البيت للبيد بن ربيعة - يصف داهية شنيعة وقضية عويصة - في ديوانه ٥٨ ، ورواية الديوان " تبتئس بها .. .. تحت رجليك" وهو في الكتاب ٣/ ٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٣ ، وللنحاس ٢٨٥ ،والمقتضب ٢/ ٤٧ ، والجمل للزجاجي ٢١٦ ، وشرح المفصل ٤/ ١١٠ ، ٧/ ٤٥ ،والخزانة ٧/ ٩١ ، والمرتجل ٢٧٥.
وجاء صدر البيت برواية " تشتجر بها ".
وتلتبس : تنشب ،وكلا مركبيها : كلتا ناحيتيها اللتين ترام منهما ،وشاجر : مضطرب .
والشاهد فيه : مجيء " أنّى " للمجازاة بمنزلة "أين " فجزم بها " تأتها " على أنه فعل الشرط ،و" تلتبس " جوابه .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٩ : " سألت الخليل عن " مَهْمَا " فقال : هي " ما " أدخلت معها "ما " لغواً بمنزلتها مع "متى " إذا قلت "متى ما تأتني آتِك "... ، ولكنهم استقبحوا

===

وَالوَجهُ الثَّانِي : أَنَّهُ " مَهْ " ضُمَّ إِلَى " ما " كَأَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " مَهْمَا تَفعَلْ أَفعَلْ " ، فَأَنتَ تَقُولُ : اكْفُفْ مِن دَعوَاكَ (١) أَنَّكَ تَقدِرُ عَلَى مَا لَا أَقدِرُ عَلَيهِ ، وَلَا تَفعَلُ شَيئاً إِلَّا فَعَلتُهُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ شَيئاً غَير " مَا " أَنَّكَ تَرَى الذِّكرَ (٢) يَرجِعُ إِلَيهِ كَمَا يَرجِعُ إِذَا لَم يَكُن مَعَهُ " مَهْ " (٣) .

بَيَانُ ذَلِكَ : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) وَالهَاءُ [فِي] (٥) " بِهِ " تَعُودُ إِلَى " مَا " .

=== أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولون : مَامَا ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى " وقد يجوز أن يكون " مَهْ " كإذ ضُمَّ إليها " ما " .

انظر شرح المفصل ٤/٨ ، والمرتجل ٢٧٥ فما بعدها ، ومغني اللبيب ١/ ٣٣١ وفيه أنكر ابن هشام أنها مركبة من " مَهْ " و " ما " الشرطية ، ولا من " ما " الشرطية و " ما " الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار . وإنما هي بسيطة .

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٩ ، والمسائل البغداديات ٢١٣-٢١٤ .

(٢) المقصود به " الضمير " .

(٣) انظر المقتصد ٢/ ١١١١ .

(٤) سورة الأعراف : ١٣٢ .

(٥) إضافة ليستقيم بها الكلام .

" فَصْـــلٌ "

[فِـــي المَعَـــارِف]

الأَسمَاءُ المَعَارِفُ عَلَى ضَربَينِ : ضَربٌ يُتَصَوَّرُ أَن يَكُونَ نَكِـــرَةً فِي حَالٍ ،وَضَربٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ ذَلِكَ. فَالأَوَّلُ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَامُ ، فَإِنَّـهُ إِذَا لَم تَدخُلهُ الأَلِفُ وَاللَامُ كَانَ نَكِرَةً ، وَمِنهُ "العَلَمُ" وَذَاكَ أَنَّهُ وَإِن كَانَ يُوضَعُ أَولَ مَا يُوضَعُ لِشَيءٍ بِعَينِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَنكِيرُهُ عَلَى تَأوِيلِ مُسَمَّى بِكَذَا.

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ / تَقُولُ : "مَرَرتُ بِزَيدٍ صَاحِبِكَ وَزَيدٍ ٦٧/أ آخَرَ" تُرِيدُ : وَوَاحِداً آخَرَ يُسَمَّى زَيداً.

وَأَمَّا الذِي لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ أَن يَكُونَ نَكِرَةً فَالضَّمَائِرُ ؛ وَذَاكَ أَنَّهُ لَا يَخلُو مِن أَن يَكُونَ ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ أَو مُخَاطَبٍ أَو غَائِبٍ .

فَأَمَّا ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ فَلَا يُشكِلُ الأَمرُ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا التَّنكِيـرُ .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الغَائِبِ فَكَذَلِكَ (١) ،لِأَنَّكَ لَا تُضمِرُ الشَّيءَ إِلَّا بَعـــدَ أَن تَكُونَ قَد أَجرَيتَ ذِكرَهُ وَحَدَّثتَ عَنهُ بِأَمرٍ تَخَصَّصَ بِهِ عِندَ المُخَاطَبِ ، وَلِذَلِكَ تُعَرِّفُهُ فِي الثَّانِي بِالأَلِفِ وَاللَامِ ،كَقَولِكَ : "جَاءَنِي أَمسِ رَجُلٌ فَقَالَ كَيتَ وَكَيتَ ، ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ اليَومَ " . هَذَا هُوَ الحُكمُ أَبَداً (٢) ، وَكَذَلِكَ أَسمَاءُ الإِشَارَاتِ.(٣)

---

(١) أي لا يتصور فيه التنكير سواء كان ذلك الضمير يعود على معرفة نحو "زيد أكرمته" أو على نكرة نحو "جاءني رجل فأكرمته".
انظر المقتصد ٢/٩١٧ فما بعدها ،وفي الأصل وردت «فلذلك» والأولى ما أثبت.

(٢) انظر المقتصد ٢/٩١٨.

(٣) أي لا يتصور فيها التنكير .

فَأَمَّا أَن يَكُونَ الضَّمِيرُ نَكِرَةً فَإِنَّمَا جَاءَ فِي شَيءٍ وَاحِدٍ ، وَهوَ قولُهم : " رُبَّهُ رَجُلاً "(١) فَإِنَّ "الهاءَ " هَاهُنَا لاَ يُرَادُ بِهِ شَيءٌ بِعَينِهِ ، كَيفَ وَ " رُبَّ " لَا تَدخُلُ عَلَى المَخصُوصِ(٢) ؟ ، وَإِنَّمَا المَعنَى عَلَى أَنَّهُم أَضمَرُوا وَاحِداً مِن جِنسٍ غَيرِ مَذكُورٍ ، ثُمَّ فَسَّرُوهُ بِالمَنصُوبِ بَعدَهُ ، وَهوَ شَيءٌ كَالخَارِجِ عَنِ القِيَاسِ(٣) ، وَلَم يَجيءْ فِي التَّنزِيلِ وَلا فِي شِعرٍ مَعرُوفٍ(٤) .

وَإِذْ قَد عَرَفتَ هَذِهِ الجُملَةَ فَالذِى يَقَعُ فِيهِ زِيَادَةٌ قولِ المَعرِفَةِ بِالأَلِفِ وَاللاَم ، وَالمُبهَمُ . وَالأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى ضَربَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ لِتَعرِيفِ العَهدِ ، وَمَعنَى العَهدِ أَن تَقُولَ : " جَاءَنِي الرَّجُلُ " وَأَنتَ تَعنِي / وَاحِداً قَد عَهِدَهُ المُخَاطَبُ ٦٧/ب فَعرَفَهُ إِمَّا بِمُشَاهَدَةٍ أَو صِفَةٍ . وَمَعنَى الصِّفَةِ أَن يَكُونَ رَجُلٌ فِي بَلَدٍ يَختَصُّ بِمَعانٍ وَتَكُونَ أَنتَ وَالمُخَاطَبُ قَد عَرَفتُمَا أَوصَافَهُ وَبَلَغَكُمَا خَبَرُهُ ، فَإِذَا قُلتَ لَهُ : " قَد كَتَبَ الرَّجُلُ إِلَيَّ بِكَذَا " عَرَفَ أَنَّكَ تَعنِيهِ .

---

(١) انظر الهمع ١/١٩٣ (الكويت) .
(٢) يقصد بالمخصوص المعرفة وهومصطلح له ومثله للفارسي . انظر المسائل البغداديات ص ٢٨٨ .
(٣) انظر المرتجل ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
(٤) قال ابن الخشاب في المرتجل ٢٨٥ " وهو مع ذاك قليل نادر ، إنما ورد في ضمير الغائب لاغير ، ولا يجوز أن يقاس عليه ضمير مخاطِبٍ ولا مخاطَبٍ ، لأنه لا إبهامَ فيهما كما في الغائب ".

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ لِلجنسِ ، وَذَاكَ أَن لَا يُرادَ وَاحِدٌ مِن الجِنسِ وَلَكِن الجِنسَ عَلَى الإطلَاقِ ، كَقولِكَ : " خَلَقَ اللّهُ الرَّجُلَ عَلَى صِفَةِ كَذَا " ، وَكَقولِهِم : " أَهلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرهَمُ " (١) ، وَكَقولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالعَصرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسرٍ ﴾ (٢) .

وَأَمَّا المُبهَمُ فَعَلَى ضَربَينِ : أَسماءُ الإِشَارَاتِ ، وَالمَوصُولَاتِ . وَإِنَّمَا قِيلَ " مُبهَمٌ " بِمَعنَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى جِنسٍ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الأَجنَاسِ المُختَلِفَةِ ، فَقَولُنَا : " هَذَا " يَصلُحُ لِلإِشَارَةِ إِلَى الأَشيَاءِ المُختَلِفَةِ فِي الجِنسِ (٣) ، وَكَذَلِكَ " الذِي " يَصلُحُ أَن يُرَادَ بِهِ الأَشيَاءُ المُختَلِفَةُ فِي الجِنسِ ، تَقُولُ : " الذِي " وَأَنتَ تَعنِي " رَجُلاً " ، وَ " الذِي " وَأَنتَ تَعنِي " ثَوباً " مَثَلاً . ثُمَّ إِنَّ اسمَ الإِشَارَةِ يُوصَفُ بِاسمِ الجِنسِ ، كَقَولِكَ : " هَذَا الرَّجُلُ ، وَهَذَا الثَّوبُ " ، وَلَا يَصِحُّ أَن يُوصَفَ بِغَيرِ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ .

مَعنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالمُضَافِ ، فَلَا يُقَالُ : " مَرَرتُ بِهَذَا ذِي المَالِ " (٤) .

---

(١) هذا مثال في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٠ ، وانظر شفاء العليل ١/ ٢٦٦ ، والهمع ١/ ٢٧٥ (الكويت) ، وقد ذكر الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩١٩ قسماً ثالثاً لـ " أل " وهو الداخل على الأسماء الموصولة وتكون مزيدة لتحسين اللفظ فقط نحو " مررت بالرجل الذي فعل كذا " .

(٢) سورة العصر : ١ ، ٢ .

(٣) انظر المقتصد ٢/ ٩٢٣ .

(٤) انظر الإيضاح ص ٢٧٩ .

وَأَمَّا المَوصُولُ فَالذِي يَجِبُ أَن يُعلَمَ فِيهِ أَنَّ صِلَتَهُ لَا تَكُونُ إِلَّا جُملَةً مِن الكَلَامِ ،كَقولِكَ : "جَاءَنِي الذِي عَرفتَهُ ، وَجَاءَنِي الذِي / أَبُوهُ مُنطَلِقٌ " ، فَإِن رَأَيتَ بَعضَ ذَلِكَ قَد وَقَعَ فِي صِلَتِهِ اسمٌ وَاحِدٌ فَلَا بُدَّ مِن أَن يَكُونَ هُنَاكَ اسمٌ آخَرُ مُضمَرٌ . ٦٨/أ

مِثَالُ ذَلِكَ قَولُهُم : " مَا أَنَا بِالذِي قَائِلٌ لَكَ شَيئًا "(١) المَعنَى : بِالذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَيئًا . وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحسَنُ ﴾(٢) بِالرَّفعِ ، التَّقدِيرُ فِيهِ : الذِي هُوَ أَحسَنُ(٣) .

وَيَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الصِّلَةِ مِن ذِكرٍ يَعُودُ مِنهَا إِلَى المَوصُولِ كَالهَاءِ فِي "أَبُوهُ" مِن قَولِكَ : "جَاءَنِي الذِي أَبُوهُ مُنطَلِقٌ" ،فَإِن أَخلَيتَهَا مِن الذِّكرِ فَقُلتَ : " جَاءَنِي الذِي أَبُو مُنطَلِقٌ "(٤) لَم يَكُن كَلَامًا .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّاجِعُ ضَمِيرَ مَنصُوبٍ فَإِنَّهُ يُحذَفُ كَثِيرًا ،كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾(٥) فَالأَصلُ "بَعَثَهُ اللَّهُ"، وَيَكثُرُ هَذَا الحَذفُ جِدًّا .

----

(١) نقله الخليل عن العرب في الكتاب ٢/ ٤٠٤ ،وجاء أيضا "ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءًا ،وما أنا بالذى قائلٌ لك قبيحاً" المصدر نفسه ٢/ ١٠٨.

(٢) سورة الأنعام:١٥٤،انظرتخريج القراءة في ص ١٠٩ فيما سبق .

(٣) انظر مشكل مكي بن أبي طالب ٢٧٨/١ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢٦٦/١.

(٤) في النسخة "جاءني الذىأبوه منطلق "،والصواب ماأثبت .

(٥) سورة الفرقان : ٤١ ،واستشهد بها الفارسي في الإيضاح ص ١٧٤.

فَإن كَانَ ضَمِيرَ مَجرُورٍ لَم يُحذَف إلَّافِي القَلِيلِ (١) ، لَو قُلتَ : " جَاءَنِي الذِي مَرَرتُ " تُرِيدُ " بِهِ " لَم يَجُز ، لِأَنَّهُ إنَّمَا جَاءَ فِي أَبيَاتٍ شَاذَّةٍ مِنهَا قَولُهُ :

٥١ - فَأَصبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى المَاءِ لَا يَدرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ (٢)

المَعنَى : لَا يَدرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيهِ ، ثُمَّ حُذِفَ " عَلَيهِ " وَهوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيهِ .

---

(١) راجع الهمع ١/ ٣٠٩ (الكويت) .

(٢) البيت منسوب إلى قيس بن جروة الطائي في نوادر أبي زيد ٦٢ ، وانظر ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٦ ، والحجة لأبي علي الفارسي ١/ ١٩٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٢٩ .
وفي النسخة " ندرى " تصحيف .

والشاهد فيه : حذف الضمير المجرور في " لا يدري بما هو قابض " والتقدير : بما هو قابض عليه ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

" فَصْــــلٌ "

(مَنْ) تَكُونُ عَلَى وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَن تَكُونَ بِمَعْنَى " الذِي " ،وَتُسَمَّى " مَوصُولَـةً " حِينَئِذٍ ، كَقَولِكَ : " جَاءَنِي مَنْ عَرَفتَهُ " تُرِيدُ " الذِي عَرَفتَهُ ".

وَالثَّانِي : أَن تَكُونَ بِمَنزِلَةِ اسمٍ نَكِرَةٍ كَـ " إِنسَانٍ " ، وَتُسَمَّى حِينَئِذٍ " مَوصُوفَةً " (١) ،وَمِثَالُهُ قَولُ الشَّاعِرِ :

٥٢ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظَاً صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتاً لَم يُطَـــعْ (٢)

---

(١) وأنكر قوم وقوعها موصوفة ؛لأنها لا تستقل بنفسها ،وزعـم الكسائي أن العرب لا تستعملها نكرة موصوفة إلا في موضـــع يختص بالنكرة كوقوعها بعد " رُبَّ ".
انظر الهمع ٣١٦/١ (الكويت) ،ومغني اللبيب ٣٢٨/١.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكرى (ترجمته في الأغانـــي ١٠٢/١٣ ،وطبقات فحول الشعراء ١٥٢/١) وهو فـــي المفضليات ١٩٨ ،والشعر والشعراء ٤٢٨/١ ،والأمالـــي الشجرية ١٦٩/٢ ،وشرح الأشموني ١٦٢/١ ،وشرح شذور الذهب ١٣١ ، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢ ،والخزانـة ١٢٣/٦.
ويروى " قلبه " مكان " صدره ".
والشاهد فيه مجيء " مَنْ " نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول " رُبَّ " عليها ،وجملة " أنضجتُ " في موضع جر على أنهـــا صفة لـ " مَنْ ".

/ وَالثَّالِثُ : أَن يَكُونَ استِفهَاماً ،وَيكُونَ سُؤَالاً عَنِ العَينِ ، فَإِذَا قُلتَ : "مَنْ جَاءَكَ ؟ " فَأَنتَ تُرِيدُ أَن يُعلِمَكَ أَنَّ الذِي جَـاءَهُ " زَيدٌ " مَثَلاً . ٦٨/ب

وَالرَّابِعُ : أَن يَكُونَ شَرطاً وَجَزَاءً عَلَى مَا مَضَى.(١)

[مَـــا]

وَأَمَّا (مَا) فَيَكُونُ اسماً مَرَّةً وَحَرفاً أُخرَى(٢) ، فَإِذَا كَانَ اسـمـاً كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَوجُـهٍ :

أَحَدُهَا : أَن يَكُونَ مَوصُولَةً بِمَعنَى "الذِي" ،كَقَولِكَ : "أَخَذتُ مَا عَرَفتَهُ " ، تُرِيدُ : الذِي عَرفتَهُ .

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ نَكِرَةً مَوصُوفَةً بِمَنزِلَةِ " شَيءٍ "مَثَلاً ، وَمِثَالُـهُ قَولُ الشَّاعِرِ :

٥٣ - رُبَّمَا تَكرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَـــالِ(٣)

---

(١) راجع ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢) انظر المسائل البغداديات ص ٢٤٩ فمابعدها .

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت (ترجمته في الشعر والشعراء ١/٤٦٦ ، والخزانة ١/٢٤٧) وهو في ديوانه ٤٤٤ ،والكتاب ٢/١٠٩ ، ٣١٥ ،وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٣ ، وللنحاس ١٩٦ ، والمقتضب ١/٤٢ ،والمفصل ١٤٥ ،والأمالي الشجرية ٢/٢٣٨ ، والمرتجل ٣٠٧ .

والفَرْجَةُ : الراحة من حزن أو مرض ، والعِقَال : الرباط الـذى يعقل به .

والشاهد فيه : مجيء " ما " نكرة موصوفة بمعنى "شيء" والذى

===

هُوَ فِي تَقدِيرِ قَولِكَ : رُبَّ شَيءٍ تَكرَهُهُ النُّفُوسُ .

وَالثَّالِثُ : أن تَكُونَ استِفهَامًا (١) ،كَقَولِكَ : " مَا عِندَكَ ؟ " فَكَأَنَّكَ قُلتَ : أَدِينَارٌ عِندَكَ أَم دِرهَمٌ ؟ ،وَإِذَا رَأَيتَ شَخصًا مِن بَعِيدٍ فَإِنَّكَ تَسأَلُ عَنهُ بِ "مَا " ،لِأَنَّكَ بَعدُ لَم تَعرِف أَهوَ إِنسَانٌ أَو (٢) غَيرُ إِنسَانٍ ؟ فَإِنَّمَا تَعرِفُ ذَلِكَ فِي التَّأَنِّي ، وَإِنَّمَا تَسأَلُ بِ " مَنْ " مِن بَعدِ أَن تَكُونَ عَرَفتَ أَنَّهُ إِنسَانٌ ، وَقَد يُسأَلُ بِ " مَا " عَن وَصفِ الشَّيءِ ،كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾(٣)، السُّؤَالُ هَا هُنَا عَنِ الوَصفِ دُونَ الجِنسِ ،لِأَنَّهُ قَد بُيِّنَ أَولًا أَنَّ المَأمُورَ بِذَبحِهِ بَقَرَةٌ (٤) .

وَقَد يُسأَلُ بِهَا عَن وَصفِ مَا يَعقِلُ ، يُقَالُ : " مَا زَيدٌ ؟ " كَأَنَّهُ قِيلَ : أَجَوَادٌ أَم بَخِيلٌ ؟ وَأَشُجَاعٌ أَم جَبَانٌ ؟ ،وَعَلَى ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ :

=== يدل على أنها نكرة دخول "رُبَّ" عليها ، والعائد من الصفة محذوف والمعنى رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الشديدة وله فرجة تعقب الضيق كحل عقال المقيد .

(١) انظر المسائل المشكلة البغداديات ص ٢٦٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٨.

(٢) كذا في النسخة والأولى "أم".

(٣) سورة البقرة : ٦٨.

(٤) انظر مشكل مكي بن أبي طالب ١/ ٩٨ ،وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/ ٤٢.

٥٤ - وَقَائِلَةٍ لِي مَا أَشْجَـعُ ؟ فَقُلْتُ : يَضُرُّ وَلَا يَنْفَـعُ (١)

/ وَالرَّابِعُ : أَن يَكُونَ جَزَاءً عَلَى مَا مَضَى. (٢) ٦٩

وَالخَامِسُ : أَن يَكُونَ تَعَجُّباً ،كَقَولِكَ : " مَا أَحسَنَ زَيدَاً " عَلَى مَا مَضَى. (٣)

وَالسَّادِسُ: أَن يَكُونَ نَكِرَةً مُجَرَّدَةً مِنَ الصِّلَةِ وَالصِّفَـةِ (٤) ، كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِـيَ ﴾ (٥) ، المَعنَى : فَنِعْمَ شَيئاً هِيَ .

---

(١) البيت لأخي أشجع السلمي أحمد بن عمرو يهجو أخاه أشجع ، وقد كان أحمد مدح " محمد بن جميل " بشعر قاله فيه ، فسأل أخاه أشجع إيصاله فتوانى عن ذلك فهجاه بأبيات منها هذا البيت .

انظر الأغاني ١٨/ ٢٣٧ ،وأخبار الشعراء ١٤٠ ،وفيهمـا " وسائلة " .

والشاهد في البيت : مجيء " ما " استفهامية .

(٢) راجع لوحة ص ٢٣٣ .

(٣) راجع فصل التعجب ص ٥٤ .

(٤) انظر المفصل ١٤٦ ،وشرحه لابن يعيش ٤/ ٤٠ .

(٥) سورة البقرة : ٢٧١ ، وانظر مشكل مكي بن أبي طالب ١/ ١٤١، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/ ١١٥، والإيضاح ص ٨٩ ، ١٠٩ ، والمسائل المشكلة ص ٢٥٨ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَت حَرفًا فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى أَربَعَةِ أَوجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَن تَكُونَ نَافِيَةً ، وَهِيَ إِذَا دَخَلَت عَلَى المُضَارِعِ خَصَّتهُ بِالحَالِ (١) ، فَإِذَا قُلتَ : " مَا يَخرُجُ زَيدٌ " كُنتَ نَفَيتَ خُرُوجَهُ فِي الحَالِ ، وَيَكُونُ المَعنَى فِي الكَثِيرِ عَلَى نَفيِ أَن يَكُونَ الفِعلُ عَادَةً لَهُ وَيَكُون فِيمَا يَفعَلُهُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ : " مَا زَيدٌ خَارِجٌ " كَانَ المَعنَى عَلَى نَفيِ كَونِهِ خَارِجاً فِي الحَالِ ، فَلَو قُلتَ : " مَا زَيدٌ خَارِجٌ غَداً " لَم يَستَقِم ، إِنما الكَلَامُ أَن تَقُولَ : " لَا يَخرُجُ " (٢).

وَالثَّانِي : أَن تَكُونَ مَعَ الفِعلِ بِمَعنَى المَصدَرِ (٣) ، كَقَولِهِ تَعَالَى ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (٤) أَي بِرَحبِهَا [وَ] (٥) كَقَولِ الشَّاعِرِ :

٥٥ - يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابَا (٦)

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٢١ ، والمسائل المشكلة ص ٢٧١ .

(٢) راجع فصل " ما ، ولا " ص ٨٩ .

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ٨٩ .

(٤) سورة التوبة : ٢٥ ، وفي النسخة " عليهم " تحريف .

(٥) إضافة يوجبها السياق .

(٦) البيت لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٢ والمقتصد ٢ / ٧١٧ ، وشرح قطر الندى ٤١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤٥ ، والهمع ١ / ٨٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ .
والشاهد فيه قوله " ما ذهب الليالي " حيث جعل " ما " مع الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل ، والمعنى : يسر المرءَ ذهابُ الليالي .

وَالثَّالِثُ : أَن تَكُونَ كَافَّةً عَلَى مَا مَضَى فِي بَابِ " إِنَّ ".(١)

وَالرَّابِعُ : أَن تَكُونَ مَزِيدَةً (٢) ، كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾(٣) ، المَعنَى : فَبِنَقْضِهِم (٤) ، وَ " مَا " صِلَةٌ ، وَيَقُولُونَ إِنَّهَا تُؤَكِّدُ مَعنَى الكَلَامِ ، وَقَد يَكُونُ لِزِيَادَتِهَا فَائِدَةٌ ظَاهِرَةٌ وَذَلِكَ فِي قَولِهِم : " كَانَ ذَلِكَ لِشَيءٍ مَا " ، قَد أَفَادَت أَنَّكَ أَرَدتَ الإِبهَامَ وَأَن لَا تُخَصِّصَ شَيئًا بِصِفَةٍ ، وَإِنَّمَا أَرَدتَ / مَا يَقَعُ عَلَيهِ اسمُ الشَّيءِ ٦٩/
مُبهَمًا غَيرَ مُخَصَّصٍ .

---

(١) راجع الجمل للجرجاني ص٢٧ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٣٠٦ .

(٣) سورة النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ ، وراجع لوحة / ٣٤ أ .

(٤) " وما زائدة للتأكيد ، نقضهم خفض بالباء ، وقيل : " ما " نكرة في موضع خفض و " نقضهم " بدل من " ما " . انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢١١ فما بعدها ، و إملاء ما منّ به الرحمن ١/٢٠٠ .

" فَصـــلٌ "

وَاعلَم أَنَّ (الذِي) اسمٌ مُبهَمٌ لَا يُعلَمُ مِنهُ شَيءٌ بِعَينِهِ إِلَّا بِصِلَتِهِ(١) ، لَو قُلتَ : " جَاءَنِي الذِي" وَسَكَتَّ لَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ ، بَل لَا يُتَصَوَّرُ أَن يَكُونَ لَكَ قَصدٌ إِلَى ذِكرِهِ مِن دُونِ أَن يَكُونَ فِي نَفسِكَ أَن تَأتِيَ جُملَـةً مِن الكَلَامِ تَجعَلهُ صِلَةً لَهُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّحوِيُّونَ : إِنَّـهُ يَتَعَـــرَّفُ بِصِلَتِهِ(٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الصِّلَةُ مُعَرِّفَةً لَـهُ مِن أَجلِ أَنَّهَا تَكُونُ قِصَّةً قَـد عرفَ المُخَاطَبُ الذِي يعنِي بِهَا ،كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : " جَاءَنِي الذِي كَـانَ مَعَنَا أَمسِ ،وَأَنشَدَ نَا بيتَ كَذَا " ، فَهَذِهِ القِصَّةُ التِي يَدُلُّ عَلَيهَا هَذَا الكَلَامُ تَكُونُ مَخصُوصَةً بِرَجُلٍ مُتَعَيِّنٍ عِندَ المُخَاطبِ ،فَهوَ لَا مَحَالَةَ يَعلَمُ أَنَّ [ـه](٣) المُرَادُ بِـ " الذِي " ،وَكَذَلِكَ حُكمُ " مَنْ وَمَا " إِذَا كَانَا بِمَعنَى " الذِي"(٤) ، فَأَنتَ لَا تَقُولُ : " أَخَذتُ مَا عَرفتَـهُ" إِلَّا وَيَكُونُ " عَرفتَهُ " دَالًّا عَلَـى قِصَّـةٍ قَد عَرَّفتَهَا المُخَاطبَ لِشَـيءٍ بِعَينِهِ .

وَأَمَّا قَولُهُم : " بَعدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي "(٥) فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ لَـم يُؤتَ فِيهِ بِصِلَةٍ فَـالمَعنَى : عَلَى الأَمرِ العَظِيمِ وَعَلَى مَعضِلَةٍ شَدِيـدَةٍ

---

(١) انظر الصفوة الصفية ٢/٦٤٣ فمابعدها .

(٢) انظر الأمالي الشجرية ٢/٣٠٤ ، والصفوة الصفية ٢/٦٤٨ .

(٣) زيادة يستقيم بها اللفظ .

(٤) انظر شرح المفصل ٣/١٤٤ .

(٥) هذا مثل يضرب لمن يُظهر شيئـا ،والمراد منه شيء آخر .
قال الميداني في مجمع الأمثال ١/٩٢ : اللتيا والّتـي " هما الداهية الكبيرة والصغيرة وكُنِيَ عن الكبيرة بلفـظ

===

كَانَ أَصلُ الكَلَامِ " بَعدَ الَّتِي لَا يُمكِنُ وَصفُهَا ،وَالتِي عَظُمَ شَأنُهَا وَالتِي بَلَغَكَ مِن نَكَادَتِهَا مَا بَلَغَكَ " ، وَأَشبَاهُ هَذَا مِن الكَلَامِ . ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ " الذِي " مُحَدَّثاً عَنهُ كَانَتِ الصِّلَةُ مَعلُومَةً لِلمُخَاطَبِ مُعَرِّفَةً عَينَ مَن هِيَ لَهُ ، كَمِثلِ مَا مَضَى مِن قَولِكَ " جَاءَنِي الذِي / كَانَ مَعَنَا ٧٠/أ أَمسِ " (١) . وَكَذَلِكَ الأَمرُ إِذَا كَانَ " الذِي " مَفعُولاً ، كَقَولِكَ : " رَأَيتُ الذِي كَانَ مَعَنَا أَمسِ " ، فَإِن كَانَ " الذِي " خَبَرَ مُبتَدَأٍ كَانَ المَعنَى عَلَى أَنَّكَ عَرفتَ قِصَّةً تَعلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِن أَن يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ مُتَعَيَّنٌ ، إِلَّا أَنَّكَ لَم تَعرِف عَينَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ ، مِثلَ أَن يَبلُغَكَ أَنَّ رَسُولاً قَدِمَ مِن جِهَةِ السُّلطَانِ فِي أَمرٍ خَاصٍّ ،وَلَا تَكُونُ قَد عَرَفتَ عَينَ ذَلِكَ الرَّسُولِ ، فَإِذَا أُرِيدَ أَن تَعرِفَ عَينَهُ قِيلَ لَكَ : هَذَا هُوَ الذِي وَرَدَ مِن جِهَةِ السُّلطَانِ ، أَو هَذَا الذِي بَلَغَكَ أَنَّهُ وَرَدَ . فَتَكُونُ فَائِدَةُ " الذِي " هَا هُنَا تَعيِينَ صَاحِبِ قِصَّةٍ قَد عَرفتَهَا ، فَلَم يَخرُج هَذَا أَيضَاً مِن أَنَّ الأَصلَ الذِي ذَكَرنَا مِن أَنَّ حَقَّ الصِّلَةِ أَن تَكُونَ قِصَّةً مَعلُومَةً لِلمُخَاطَبِ .

=== التصغير تشبيهاً بالحيَّة ،فإنها إذا كثر سمُّها صغرت ؛ لأن السم يأكل جسدها ، وقيل : الأصل فيه أن رجلاً من جديس تزوج إمرأة قصيرة ،فقاسى منها الشدائد ،وكان يعبر عنها بالتصغير ، فتزوج امرأة طويلة ، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة ،فطلقها ،وقال : بعد اللَّتيَّا والَّتِي لا أتزوج أبداً ، فجرى ذلك على الداهية ".

وانظر الأمثال لابن سلام ٢٥٦ ، وفصل المقال ٣٧٠ ،وجمهرة الأمثال ٢٢٣/١ .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦/٢ .

وَاعلم أَنَّ الألِفَ وَاللاَمَ إِذَا كَانَا بِمَعنَى " الذِي " كَانَ عِندَهُم أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ فِي مَعنَى الفِعلِ ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيداً " كَانَ المَعنَى : الذِي ضَرَبَ زَيداً (١) ، فَالاسمُ بِالحَقِيقَةِ هُوَ الألِفُ وَاللاَمُ المُنَزَّلُ منزلَةَ " الذِي " ، فَأَمَّا اسمُ الفَاعِلِ فَهوَ عَلَى لَفظِ الاسمِ دُونَ مَعنَاهُ ، وَلِذَلِكَ عَمِلَ عَلَى مَعنَى المَاضِي (٢) ، فَقُلتَ : " جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيدًا أَمسِ " ، وَلَو كَانَ " الضَّارِبُ " هَا هُنَا مِثلَ " ضَارِبٍ " فِي قَولِكَ : " هَذَا ضَارِبٌ زَيداً " / كَانَ يَنبَغِي أَن لاَ يَعمَلَ إِذَا كَانَ المَعنَى عَلَى المُضِي كَمَا لاَ يَعمَلُ هَا هُنَا ، إِذ لاَ يَجُوزُ " هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا أَمسِ ". (٣) ٧٠/ب

[أَيٌّ]

وَأَمَّا (أَيٌّ) إِذَا كَانَ بِمَعنَى " الذِي " فَمِثَالُهُ قَولُهُم: " مَرَرتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفضَلُ " وَفِيهِ أَمرٌ غَرِيبٌ ، وَهوَ أَنَّهُم يَقُولُونَ : مَررتُ

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٣٠ ، وشرح المفصل ٣/ ١٤٣.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨.

(٣) " مذهب جمهور البصريين أن يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو ما ، فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى ، خلافاً للكسائي " انظر شرح الكافية ٢/ ١٩٩ ، وشرح المفصل ٣/ ١٤٣.

بِأَيُّهم أَفضَلُ " فَيَبنُونَهُ عَلَى الضَّمِّ إِذَا حَذَفُوا " هُوَ " مِن الكَلَامِ [١] ،
وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي التَّنزِيلِ ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ [٢] فَالضَّمَّةُ فِي " أَيُّهم " لِلبِنَاءِ [٣] ؛ لِأَنَّ مَوضِعَهُ نَصبٌ مِن حَيثُ هُوَ مَفعُولٌ لِـ " نَنْزِعَنَّ " ؛ لِأَنَّ التَّقدِيرَ - وَاللَّهُ أَعلَمُ - ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ الذِي هُوَ أَشَدُّ عِتِيّاً ، وَإِذَا لَم يَحذفُوا " هُوَ " أَعرَبُوهُ [٤] فَقَالُوا : " مَرَرتُ بِأَيِّهِم هُوَ أَفضَلُ ، وَرَأَيتُ أَيَّهُم هُوَ أَفضَلُ ، وَجَاءَنِي أَيُّهُم هُوَ أَفضَلُ " هَذَا مَذهَبُ البَصرِيينَ [٥] .

وَأَمَّا الكُوفيُّونَ فَلَيسَ فِيهِ عِندَهُم إِلَّا الإِعرَابُ [٦] وَلَا يَضمُّونَهُ

---

(١) وهو مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

(٢) سورة مريم : ٦٩ .

(٣) هذه مسألة خلافية بين النحاة وهذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فالضمة في " أيُّهم " للإعراب وهو مرفوع بالابتداء ، و " أشد " خبره .

انظر المسألة (١٠٢) من الإنصاف ٢ / ٧١١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٣٢ .

(٤) وزعم الخليل أن " أيهم " إنما وقع في " اضرب أيهم أفضل " على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذى يقال له أيهم أفضل " .

انظر الكتاب ١ / ٣٩٩ ، والإنصاف مسألة رقم (١٠٢) ٢ / ٧١٠ .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ١ / ٥٢٢ ، ومغني اللبيب ١ / ٧٧ .

(٦) انظر الإنصاف المسألة رقم (١٠٢) ٢ / ٧١١ .

إلاّفي موضع [واحد] [1]، تقولُ : " مَررتُ بِأيِّهم أفضَلُ ، ورَأيتُ أيَّهم أفضَلُ ، وجاءَني أيهم أفضل " ، وَقد نَصَبُوا فِي الآيـةِ أيضاً فَقرأ مُعاذُ بنُ مُسـلم [2] ﴿ أيَّهُمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ بالنَّصبِ [3] . وَمِمَّا يَكُونُ " أيٌّ " فِيهِ بِمَعنَى " الذِي " مَا كَانَ مِن الكَلامِ مِثلُ بَيتِ المُتَنَبِّي :

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) هو معاذ بن مسلم الهراء من موالي محمد بن كعب القرظـي ، وهو عم أبي جعفر الرؤاسي أخذ عنه علي بن حمزة الكسائـي توفي سنة ١٨٧ هـ في خلافة الرشيد .

(انظر ترجمته في نزهة الألباء ٥٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٠ ، وشذرات الذهب ١ / ٣١٦) وغيرها .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٢٠٨ فمابعدها " وقرأ الجمهور " أيُّهم " بالرفع وهي حركة بناء على مذهب سيبويه ... وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس ... وقرأ طلحة ابن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش " أيَّهم " بالنصب " وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، وقد نقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه على مذهب البناء والإعراب ، قال أبو عمر الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقـول " لأضربن أيُّهم قائم " بالضم بل بنصبها " انتهى .

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣ / ٢٤ " ما علمـت أن أحداً من النحويين إلّا وقد خَطَّأ سيبويه في هذا . وسمعت أبا إسحاق يقول : ما يبينُ لي أن سيبويه غلط في كتابـه إلا في موضعين هذا أحدهما ، قال : وقد علمنا سيبويـه أنه أعرب " أيّاً " وهي منفردة ، لأنها تضاف فكيف يبنيهـا وهي مضافة ؟ " .

انظر أيضاً ارتشاف الضرب ١ / ٥٣٤ .

٥٦ - وَتَغْبِطُ الأَرْضُ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهَـــا
وَتَحْسُدُ الْخَيلُ مِنْهَا أَيَّهَـــا رَكِبَـــا (١)

نَصبَ " أَيَّ " بِـ : " تَحسُدُ " وَالتَّقدِيرُ : أَيَّهَا رَكِبَهُ ؛ لِأَنَّـــهُ فِي مَعنَى وَتَحسُدُ الخَيلُ الذِي رَكِبَهُ مِنهَا .

---

(١) انظر ديوان المتنبي ١/١١٥ بالشرح المنسوب للعكبرى ، وشرح مشكل أبيات المتنبي لابن سيدة ٩٤ .

وغبطتَ الرجل : إذا تمنيت مثل ماله من النعمة ولم ترد زوالها عنه ، وحسدتَه : إذا تمنيت ماله بزواله عنه. والشاهد فيه نصب " أى " بـ" تحسد " ، والتقدير أيّهـــا ركبه .

" فَصْــلٌ "

فِــي التَّــوابِــع

المَعنَى فِي تَسمِيَتِهِم هَذِهِ / الأَسماءَ تَوابِعَ أَنَّهَا أَسمَــاءٌ ١/٧١أ
يَجِبُ لَهَا الإِعرَابُ مِن أَجلِ غَيرِهَا (١)، فَإِذَا قُلتَ : " مَرَرتُ بِزَيدٍ الظَّرِيفِ " كَانَ الجَرُّ فِي " الظَّرِيفِ " مِن أَجلِ كَونِهِ صِفَةً لِـ " زَيدٍ "، وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي البَاقِي . فَإِنَّمَا يَجِبُ الإِعرَابُ لِلتَّأكِيدِ مِن أَجلِ المُؤَكَّدِ، وَلِعَطفِ البَيَانِ مِن أَجلِ مَا هُوَ عَطفُ بَيَانٍ لَهُ، وَلِلبَدَلِ مِن أَجلِ المُبدَلِ مِنــهُ، وَلِلمَعطُوفِ مِن أَجلِ المَعطُوفِ عَلَيهِ .

[التَّــأكِيــدُ]

ثُمَّ إِنَّ التَّأكِيدَ عَلَى ضَربَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ المُرَادُ بِهِ تَحقِيقَ عَينِ الشَّيءِ (٢)، مِثَالُــهُ قَولُكَ : " أَتَانِي زَيدٌ نَفسُهُ، إِنَّمَا قُلتَ : " نَفسُهُ " ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّــمَ أَنَّهُ أَتَاكَ مَنْ يَجرِي مَجرَاهُ وَمَن يَنُوبُ عَنهُ، أَو يُظَنَّ أَنَّكَ غَلِطتَ بِذِكرِ " زَيدٍ " وَأَنَّ الَّذِي أَتَاكَ غَيرُهُ .

---

(١) انظر الإيضاح ص٢٧٣، وشرح الكافية ١/ ٢٩٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣ / ١٣٠ .

(٢) وهو تكرير المعنى دون اللفظ لأنّ " نفسه " يدل على " زيد " وليس إياه ، انظر المقتصد ٢/ ٨٩٧ ، والتبصرة والتذكـرة ١/ ١٦٨ .

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ التَّأْكِيدُ لِلإِحَاطَةِ وَالعُمُومِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي " كُلّ وَأَجمَعُونَ " (١) ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي القَومُ كُلُّهُم ، وَجَاءَنِي القَومُ أَجمَعُونَ " كَانَ المَعنَى فِي ذِكرِهِمَا أَن لا يُتَوَهَّمَ أَنَّكَ أَطلَقتَ اسمَ الجُملَةِ وَأَردتَ أَكثَرَهَا ، فَقُلتَ : " جَاءَنِي القَومُ " وَقَد جَاءَكَ الكَثِيرُ مِنهُم وَبَقِيَ مَنْ لَم يَجِيء (٢) .

[الفَرقُ بَينَ كُلّهم وَأَجمَعُون] (٣)

ثُمَّ اعلَم أَنَّ فَرقاً بَينَ " كُلّ وَأَجمَعُونَ " ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي " كُلّ " أَن يَلِيَ العَوَامِلَ فَيَكُونَ فَاعِلاً وَمَفعُولاً بِنَفسِهِ ، كَقَولِكَ : " جَاءَنِي كُلُّهُم ، وَرَأَيتُ كُلَّهُم " ، وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي " أَجمَعُونَ " فَلا يُقَالُ : " جَاءَنِي أَجمَعُونَ ، وَرَأَيتُ أَجمَعِينَ " ، وَلَكِنَّهُ أَمرٌ تَابِعٌ (٤) كَقَولِكَ : " جَاءَنِي القَومُ أَجمَعُونَ " (٥) ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَم يَتَعَلَّق بِهِ شَيءٌ يُعلَمُ مَعَهُ المُرَادُ بِهِ كَمَا يَدُلُّ / الضَّمِيرُ المُضَافُ إِلَى " كُلّ " (٦) فِي قَولِكَ : " كُلُّهُم " أَنَّكَ تَعنِي مِن هَذَا الضَّمِيرَ لَهُ ، وَإِذَا قَالُوا : " أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ " كَانَ الأَكثَرُ فِي " أَكتَعُونَ " (٧) أَن يَكُونَ تَبَعاً لِ " أَجمَعُونَ " (٨) ، كَمِثلِ قَولِهِم : ٧١ / ب

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢٧٣ ، والمقتصد ٢/ ٨٩٦ ، والبسيط في شرح الجمل للزجاجي ١/ ٣٦٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ٣/ ٤٠ .

(٣) من هامش النسخة .

(٤) في النسخة " أمرا تابعا " خطأ .

(٥) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٢ ، والمقتصد ٢/ ٨٩٩ .

(٦) في النسخة المضاف اليه كل ، صوابه ما أثبت .

(٧) " أكتعون " أى تامون ، من قولهم " أتى عليه حول كتيع " أى تام . انظر التاج واللسان (كتع) .

(٨) انظر شرح المفصل ٣/ ٤٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٦ .

" حَسَنٌ بَسَنٌ (١) وَجَائِعٌ نَائِعٌ (٢) " [امتِنَاعُ التَّوكِيدِ فِي النَّكِرَةِ] (٣)

وَأَمَّا امتِنَاعُ التَّأْكِيدِ فِي النَّكِرَةِ (٤) فَهوَ أَنَّ النَّكِرَةَ لَا تَخلُو مِن أَن تَكُونَ وَاحِداً أَو جَمعَاً . فَإِن كَانَ وَاحِداً كَقَولِكَ : " جَاءَنِي رَجُلٌ " لَم يَكُن لِلتَّأْكِيدِ فِيهِ بِالنَّفسِ مَعنًى ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ بِعَينِهِ

---

(١) قال السيوطي في المزهر ١/٤١٤ في باب معرفة الإتباع : " قال ابن فارس في فقه اللغة : للعرب الإتباع ، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويّها إشباعاً وتأكيداً . وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شيءٌ نَتِدُ بِهِ كلامَنا . وذلك قولهم : ساغبٌ لاغبٌ ، وهو خبٌّ ضَبٌّ ... وقد شاركت العجم العرب في هذا الباب " ، وانظر الإتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٨ وفي اللسان (بسن) " حَسَنٌ بسنٌ إتباع ... أبسن الرجل إذا حسنت سمنتُهُ " وانظر التبصرة والتذكرة ١/١٦٦ ، والهمع ٥/١٧٨ .

(٢) " النُّوعُ - بالضم - الجوع ، وصرف سيبويه منه فعلا فقال : ناع ينوع نَوعاً ، فهو نائعٌ . يقال : رماه الله بالجوع والنُّوع ، وقيل : النُّوع إتباع للجوع ، والنائع إتباع للجائع " اللسان (نوع) ، وانظر أمالي القالي ٢/٢١٤ ، وأصول ابن السراج ٢/٢٣ .

(٣) من هامش النسخة .

(٤) توكيد النكرة توكيداً معنوياً مسألة خلافية بين النحاة ، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز توكيدها إذا كانت موءقتة - أي معلومة المقدار - نحو " قعدت يوماً كله " ، وذهب البصريون إلى منع توكيدها مطلقاً .

لمزيد من التوضيح انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٣) ٢/٤٥١ ، وشرح المفصل ٣/٤٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣/١٦٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١١٧٧ .

حَتَّى يَكُونَ ذِكرُ النَّفسِ تَأْكِيدًا أَنَّهُ جَاءَكَ بِعَينِهِ . وَإِن كَانَ جَمعًا لَم يَكُن لِـ " كُلُّهُم وَأَجمَعُونَ " أَيضًا مَعنًى ؛ لِأَنَّ أَمثِلَةَ الجَمعِ تَحتَمِلُ عِدَّةَ أَعدَادٍ ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي رِجَالٌ " لَم يَختَصَّ بِعِدَّةٍ مَعلُومَةٍ حَتَّى تَجِيءَ بِـ " كُلُّهُم ، وَأَجمَعُونَ " لِيُفِيدَ الإِحَاطَةَ وَالعُمُومَ .

وَاعلَم أَنَّ (كُلًّا) مُفرَدٌ فِي اللَّفظِ جَمعٌ فِي المَعنَى[1] ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ تَارَةً عَلَى المَعنَى كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِيْنَ ﴾[2] وَآخَرُ عَلَى اللَّفظِ كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾[3] .

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٥ ، واللسان (كلل) .
(٢) سورة النمل : ٨٧ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٢٣ .
(٣) سورة البقرة : ٢٨٥ .

" فَصـــلٌ "

[فِـي الصِّـفَـة]

الصِّفَةُ تَكُونُ لِلمَوصُوفِ فِي المَعنَى ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ الظَّرِيفُ " كَانَ المُرَادُ بـ" الظَّرِيفِ " هُوَ المُرَادُ بِـ" زَيدٍ "(١) ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ " لَم يَكُن " ظَرِيفٌ " غَيرَ " رَجُلٍ " .

ثُمَّ إِنَّ مِن حُكمِ الصِّفَةِ أَن تَكُونَ مُوافِقَةً لِلمَوصُوفِ فِي التَّعرِيفِ وَالتنكيرِ ،فَصِفَةُ المَعرِفَةِ مَعرِفَةٌ ، وَصِفَةُ النَّكِرَةِ نَكِرَةٌ(٢) ، فَلَو قُلتَ :

---

(١) الإيضاح ص ٢٧٥ ، وانظر كلام الجرجاني عنه في المقتصد ٩٠١/٢ .

(٢) هذا مذهب الجمهور ،انظر الكتاب ٤٢٢/١ ،والأصول ٢٣/٢ ،واللمع ١٣٩ ،والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٠/١ .

" مَررتُ بِالرَّجُلِ ظَرِيفٍ ، أَو بِرَجُلٍ الظَّرِيفِ " كَانَ خَطَأً (١) . وَهَكَذَا الحُكمُ إِذَا كَانَت الصِّفَةُ فِعلاً لِمَا هُوَ مِن / سَبَبِ المَوصُوفِ ، تَقُولُ : ٧٢/أ " مَررتُ بِالرَّجُلِ القَائِمِ غُلامُهُ ، وَمَررتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلامُهُ " كَمَا تَقُولُ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ".

فَأَمَّا مَا عَدَا التَّعرِيفَ وَالتَّنكِيرَ مِن الأَحكَامِ كَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ فَإِنَّ الحُكمَ يَختَلِفُ بَينَ أَن تَكُونَ الصِّفَةُ فِعلاً لِلمَوصُوفِ وَبَينَ أَن تَكُونَ فِعلاً لِمَا هُوَ مِن سَبَبِهِ . فَإِذَا كَانَ الصِّفَةُ فِعلاً لِلمَوصُوفِ وَجَبَ أَن تُوافِقَهُ فِي التَّأنِيثِ وَالتَّذكِيرِ وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ ،

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢٧٥ .

تَقُولُ : " مَررتُ بِإمرأةٍ حَسَنَةٍ ، وَمَررتُ بِرَجُلَينِ قَائِمَينِ ، وَبِرِجَـــــال قَائِمِينَ (١) ".

وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعلاً لِمَا هُوَ مِن سَبَبِ المَوصُوفِ فَيَنبَغِي أن ينظر [فيـه] (١) ، فَإِن كَانَ الذِي هُوَ فَاعِلُ الصِّفَةِ مُؤَنَّثاً أَنَّثتَ الصِّفَةَ ، كَقَولِكَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ جَارِيتُهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنَةٍ إمرأتُهُ " (٢).

وَإِن كَانَ مُثَنًّى أو مَجمُوعاً لَم تُثَنِّ الصِّفَةَ وَلَم تَجمَع (٣) ، تَقُولُ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلامَاهُ وَبِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أَصحَابُهُ " ، وَلَا تَقُـــولُ : " قَائِمَينِ ذَاهِبِينَ " إلَّا عَلَى لُغَةِ مَن قَالَ : أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ (٤).

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام.

(٢) في النسخة "امرته" تحريف .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٩٣/٣ ، وأوضح المسالـك ٥/٣ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٣١٠/١ .

(٤) جاء في التصريح ١١٠/١ ، من قال من العرب كطيء وأزد شنوأة " قاما أبواهما " بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر قال في الوصف إذا أسند إلى المثنـى الظاهر " قائمين أبواهما " ، ومن قال " قاموا أباؤهـم " بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهـــر كما في " أكلوني البراغيث " قال في الوصف إذا أسند إلـى الجمع الظاهر " قائمين آباؤهم ".

ثُمّ اعلم أَنّ الصِّفَةَ تُفِيدُ فِي النَّكِرَةِ التَّخصِيصَ ، وَفِي المَعرِفَةِ التَّوضِيحَ (١) .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "مَرَرتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ" كُنتَ قَد نَقَصتَ مِن عُمُومِ الاسمِ فَجَعَلتَهُ يَقَعُ عَلَى بَعضِ الجِنسِ دُونَ كُلِّهِ مِن حَيثُ لَا تُدخِلُ مَنْ لَا يَكُونُ طَوِيلاً مِنَ الرِّجَالِ فِيهِ ، فَهَذَا هُوَ المُرَادُ بِالتَّخصِيصِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ / إِلَّا فِي النَّكِرَةِ . ٧٢/ب

وَأَمَّا التَّوضِيحُ فِي المَعرِفَةِ فَهوَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "جَاءَنِي زَيدٌ الطَّوِيلُ" فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَحتَاجُ إِلَى الصِّفَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا يُسَمَّى زَيدًا ، فَأَنتَ تُرِيدُ أَن تُبَيِّنَ لِلمُخَاطَبِ أَنَّكَ عَنَيتَ مِنهُمَا الَّذِي هُوَ طَوِيلٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِزَالَةً لِلَّبسِ وَتَوضِيحاً (٢) ، وَلَا يَكُونُ تَخصِيصًا ؛ لِأَنَّ التَّخصِيصَ - كَمَا ذَكَرنَا - هُوَ أَن تَخُصَّ مِنَ الجِنسِ بَعضَهُ ، وَالعَلَمُ يَكُونُ اسمًا لِشَيءٍ بِعَينِهِ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى جِنسٍ حَتَّى يُتَصَوَّرَ فِيهِ التَّخصِيصُ . وَلَهُم فِي حَدِّ الصِّفَةِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ ، وَهِيَ قَولُهُم : إِنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ لِلفَرقِ بَينَ مُشتَرِكَينِ فِي الاِسمِ (٣) ، فَإِذَا قُلتَ : "جَاءَنِي زَيدٌ الطَّوِيلُ" كُنتَ فَرَّقتَ بَينَ اثنَينِ اسمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا "زَيدٌ" .

---

(١) انظر شرح المفصل ٣/ ٤٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٣٣ .

(٢) انظر المقتصد ٢/ ٩٢١ ، والصفوة الصفية ٢/ ٧٢٠ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والمقرب ١/ ٢١٩ .

وَيَجرِى ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ أَيضاً ، فَإِنَّكَ إِذا قُلتَ : "مَرَرتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ وَرَجُلٍ قَصِيرٍ" كُنتَ فَصَلتَ أَحَدَهُمَا عَنِ الآخَرِ .

وَإِذَا كَانَ الاسمُ مِمَّا لَا يَقَعُ فِيهِ لَبسٌ وَلَا يَحتَاجُ المُخَاطَبُ فِي مَعرِفَةِ المَقصُودِ بِهِ إِلَى أَكثَرِ مِن ذِكرِهِ ثُمَّ رَأَيتَهُ قَد وُصِفَ كَانَتِ الصِّفَةُ حِينَئِذٍ لِلمَدحِ (١) ، وَذَلِكَ مِثلُ أَن تَقُولَ : "مَرَرتُ بِزَيدٍ العَاقِلِ اللَبِيبِ" وَأَنتَ تَقُولُهُ لِمَنْ لَا يَشتَبِهُ عَلَيهِ الذِي قَصَدتَ بِالاسمِ ، وَالصِّفَاتُ الجَارِيَةُ عَلَى اسمِ " اللَّهِ " تَعَالَى تَكُونَ أَبَدَاً لِلثَّنَاءِ ، وَذِكرُهُ بِالصِّفَاتِ التِي تَفَرَّدَ بِهَا مِن صِفَاتِ الجَلَالِ وَالعَظَمَةِ . وَقَد تَكُونُ الصِّفَةُ مُؤَكِّدَةً (٢) ، وَذَلِكَ كَمِثلِ " مَضَى / أَمسِ الدَّابِرُ" ، وَ"أَمسِ" لَا يَكُونُ إِلَّا دَابِراً ، ٧٣/أ وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (٣) ، وَ "النَّفخَةُ" لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً .

---

(١) وقد تكون للندم نحو: مررت بزيد الأحمق اللئيم ،انظر شرح الكافية للرضي ١/٣٠٣ .

(٢) "ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار إذ ليس فيه زيادة معنى" شرح المفصل ٣/٤٨ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/٣٠٣ .

(٣) سورة الحاقة : ١٣ ،وانظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٦٧ .

" فَصْــــلٌ "

فِــــي " ذُو "

اِعلم أَنَّ النَّحويِّين يَقُولُونَ : إِنَّ " ذُو " اجْتُلِبَ لِيَكُونَ وُصلَةً إِلَى الوَصفِ بِأَسماءِ الأَجنَاسِ ،كَمَا أَنَّ " الذِي " اجْتُلِبَ لِيَكُونَ وُصلَةً إِلَى وَصفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ.(١)

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا أَرَدتَ أَن تَصِفَ الرَّجُلَ بِالمَالِ لَم تَستَطِع أَن تَقُولَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ مَالٍ"، فَإِذَا جِئتَ بِـ " ذُو " فَقُلتَ : " بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ " حَصَلَ الغَرَضُ(٢) ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا أَرَدتَ أَن تَصِفَ الرَّجُلَ بِصِفَةٍ قَد عُرِفَ بِهَا لَم تَستَطِع أَن تَقُولَ : " مَرَرتُ بِزَيدٍ كَانَ مَعَنَا(٣) أَمسِ " ، فَإِذَا جِئتَ بِـ " الذِي " فَقُلتَ : " زَيدٍ(٤) الذِي كَانَ مَعَنَا أَمسِ " حَصَلَ المُرَادُ .

---

(١) انظر المقتصد ٢/ ٩٠٨ ،والأصول في النحو ٢/ ٢٧.

(٢) انظر المقتصد ٢/ ٩٠٦.

(٣) في النسخة " معناه " والصواب ما أثبت بدليل ما بعده.

(٤) في النسخة " زيداً " تحريف .

"فَصْـــــلٌ"

[فِـي عَطْـفِ البَيَـــانِ]

عَطفُ البَيَانِ لَا يَكُونُ وَاحِداً مِن أَقسَامِ الصِّفَةِ التِي ذَكَرنَاهَـــا ، فَلَا يَكُونُ حِليَةً ، وَلَا غَرِيزَةً ، وَلَا فِعْلاً ، وَلَا قَرَابَةً ، وَلَا نَسَـبَاً (١) ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَماً أَو كَالعَلَمِ (٢) كَقَولِكَ : "مَرَرتُ بِأَخِيكَ زَيدٍ ، وَمَرَرتُ بِزَيـدٍ أَبِي عَبدِاللّهِ ، أَو بِأَبِي عَبدِاللّهِ زَيدٍ" ، وَيعتَبَرُ هَذَا فِي هَذَا أَن يَكُونَ أَشهَرَ الاسمَينِ ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِالكُنيَةِ أَعرفَ مِنهُ بِالاسم كَانَ عَطـفَ بَيانٍ لِلاسمِ ، وَإِذَا كَانَ بِالإِسمِ أَعرَفُ مِنهُ كَانَ عَطفَ بَيَانٍ لَهَا . (٣)

وَمِمَّا يَفصِلُ عَطف البَيَانِ مِنَ الصِّفَةِ أَنَّ عَطفَ البَيَانِ يَدُلُّ / ٧٣/ب عَلَى المَقصُودِ وَإِن لَم يُذكَر قَبلَهُ اسمُ آخَر ، وَالصِّفَةُ لَا تَدُلُّ عَلَـى المَقصُودِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ قَبلَهَا اسمُ تَجرِي عَلَيهِ ، فَلَو أَنَّكَ أَسقَطتَ "زَيدَاً" مِـن قَولِكَ : "جَاءَنِي زَيدٌ الظَّرِيفُ" فَقُلتَ : "جَاءَنِي الظَّرِيفُ" لَم يُعلَم أَنَّكَ أَردتَ "زَيداً" كَمَا يُعلَم مِن قَولِكَ : "جَاءَنِي أَبُو عَبدِاللّهِ" إِذَا كَانَ مَعرُوفاً بِالكُنيَةِ أَنَّكَ أَردتَ "زَيدَاً" اللَّهُمَ إِلَّا أَن تَكُونَ الصِّفَـةُ غَالِبَـةً عَلَى رَجُلٍ بِعَينِهِ كَالجَاحِـــظِ مَثَلاً فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَـدُلُّ

---

(١) هذه أقسام الصفة الخمسة انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٤ ، فمابعدها .

(٢) انظر المقتصد ٢/ ٩٢٧ .

(٣) المصدر الســـابـــق ، والجمل للجرجاني ٣٢ .

عَلَى المَقصُودِ ،وَإِنَّمَا دَلَّت ؛ لِأَنَّهَا قَد خَرَجَت عَن حَدِّ الصِّفَةِ وَلَحِقَت بِالعَلَمِ ،وَكَلامُنَا فِي الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ غَالِبَةً عَلَى إِنسَانٍ.(١)

---

(١) قال ابن السراج في الأصول ٢ / ٤٥ مُفرقاً بين النعت وعطف البيان : " وإنما سمى عطف بيان ولم يقل إنه نعت ؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو تحلية ،ولا ضرب من ضروب الصفات ، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً . وسموه عطف البيان ،لأنه للبيان ،جيء به وهو مفرق بين الاسم الذى يجري عليه و بين ما له مثل اسمه نحو "رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا ".

" فَصــــلٌ "

[فِـــي البَـــدَلِ]

البَدَلُ يَقُومُ مَقَامَ المُبدَلِ مِنهُ ،وَمَوضُوعُهُ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ فِي أَوَّلِ الأَمرِ شَيئًا ،ثُمَّ تَترُكُهُ إِلَى شَيءٍ آخَرَ (١) ، وَأَظهَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي بَدَلِ البَعضِ مِنَ الكُلِّ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلتَ : " رَأَيتُ القَومَ ثُلُثَيهِم " كُنتَ أَرَدتَ أَوَّلاً أَن يَعلَمَ السَّامِعُ أَنَّكَ رَأَيتَ القَومَ عَلَى الجُملَةِ ، ثُمَّ أَرَدتَ ثَانِيًا أَن تُبَيِّنَ المِقدَارَ الذِي رَأَيتَهُ مِنهُم ، فَقُلتَ : " ثُلُثَيهِم " فَأَنتَ فِي ثَانِي الحَالِ تَارِكٌ لِلأَوَّلِ وَقَاصِدٌ إِلَى الثَّانِي. (٢)

وَكَذَلِكَ الحَالُ فِي بَدَلِ الاشتِمَالِ (٣) ،فَإِذَا قُلتَ : " سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ " فَإِنَّكَ أَرَدتَ فِي أَولِ الأَمرِ أَن تُعلِمَ السَّامِعَ أَنَّهُ قَد وَقَعَ سَلبٌ عَلَى " زَيدٍ " ، ثُمَّ لَمَّا أَعلَمتَهُ ذَلِكَ أَرَدتَ أَن تُعلِمَ المَسلُوبَ مَا هُوَ ؟ فَقُلتَ : " ثَوبُهُ " (٤) . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ : " أَعجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ " / فَقَد أَرَدتَ أَوَّلاً أَن تُعلِمَهُ أَنَّ " زَيدًا " أَعجَبَكَ عَلَى الجُملَةِ ، ثُمَّ أَرَدتَ مِن بَعدِهِ إِعلَامَهُ أَنَّ الذِي أَعجَبَكَ مِنهُ عِلمُهُ. ٧٤/أ

---

(١) انظر المقتضب ٢/٩٢٩ ، ٩٣٠ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٨٧.

(٢) انظر الكتاب ١/١٥٠ فمابعدها ،وشرح المفصل ٣/٦٤.

(٣) المراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه " انظر شرح المفصل ٣/٦٤.

(٤) انظر المقتضب ٢/٩٣٥ ،وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٨ ،والهمع ٥/٢١٤.

وَأَمَّا بَدَلُ الغَلَطِ فَلَا يَكُونُ المُبَدَلُ مِنهُ مُرَاداً بِحَالٍ ،بَل يَكُونُ المُرَادُ هُوَ البَدَلُ (١) ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ : "مَرَرتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ" فَقَد أَرَادَ أَن يَقُولَ : "بِحِمَارٍ"، وَذَكَرَ "الرَّجُلَ" سَهوَ أَو عَلَى سَبِيلِ الغَلَطِ ، فَهوَ يَكُونُ سَاقِطاً بِكُلِّ وَجهٍ.(٢)

وَأَمَّا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ (٣) فَمِثَالُهُ قَولُهُ تَعَالَى : * اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِيْنَ * (٤) ، "صِرَاطُ الَّذِينَ" بَدَلٌ مِنَ "الصِّرَاطِ المُستَقِيمِ" (٥) . وَيَغمُضُ فِيهِ مَعنَى "تَركُ الأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي".(٦)

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٩.

(٢) وهذا لا يكون في قرآن ولا شعر ،انظر الأصول في النحو٢/٤٨ ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ٩٨ فمابعدها ، والهمع ٥/٢١٦.

(٣) ذكره ابن السراج في الأصول ٢/٤٨ تحت اسم " ما ابتدلته في الأول وهو هو " وذلك فراراً من إدخال " أل " على لفظ "كل " لأن بعضهم يمنع ذلك . وقال الزجاجي في الجمل ٢٤ : " وإنما قلنا " البعض " والكل " مجازاً على استعمال الجماعة لـه مسامحةً ،وهو في الحقيقة غير جائز ،وأجود من هذه العبارة "بدل الشيء من الشيء وهو بعضه ".
وانظر الخلاف في إدخال " أل " على " كل وبعض " في الفاخر لوحة / ٢١٨ أ.

(٤) سورة الفاتحة : ٦، ٧.

(٥) انظر فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للاسفراييني ١٨٩ ، والبحر المحيط ١/٢٧ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٧٦ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/٧ ،والإيضاح ص ٢٨٣.

(٦) يعني هل البدل على نية طرح الأول أو لا ؟

وَوَجهُ ذَلِكَ أَن يُقَالَ : إِنَّ الشَّيْءَ الوَاحِدَ إِذَا كَانَ لَهُ اسمَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا مُستَقِلٌّ بِالدَّلاَلَةِ عَلَيهِ فَإِنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَوَّلاً بِأَحَدِ الاسمَينِ ثُمَّ ذُكِرَ ثَانِياً بِالاسمِ الثَّانِي كَانَ القَصدُ قَدِ انصَرَفَ عَن ذِكرِهِ بِالأَوَّلِ إِلى ذِكرِهِ بِالثَّانِي . وَالنَّحوِيُّونَ يَقُولُونَ فِي بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ(١) : إِنَّهُ قَد يَكُونُ المُبدَلُ مِنهُ فِي بَعضِ الكَلاَمِ مُعتَدّاً بِهِ غَيرَ مُنَزَّلٍ مَنزِلَةَ المَترُوكِ كَمَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ الأَمرِ فِي البَدَلِ(٢).

وَيَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّهُم يُبدِلُونَ المَعرِفَةَ مِنَ النَّكِرَةِ ، وَالنَّكِرَةَ مِنَ المَعرِفَةِ(٣) ، فَالأَوَّلُ كَقَولِكَ : "مَرَرتُ بِرَجُلٍ زَيدٍ" ، وَالثَّانِي كَقَولِكَ : "مَرَرتُ بِزَيدٍ رَجُلٍ كَرِيمٍ" ، وَلاَ يَصِحُّ إِبدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ المَعرِفَةِ حَتَّى تَكُونَ مُخَصَّصَةً بِصِفَةٍ(٤) ، فَلَو قُلتَ : "مَرَرتُ بِزَيدٍ رَجُلٍ" لَم يَكُن شَيئاً(٥) . وَمِن بَدَلِ النَّكِرَةِ

---

(١) انظر المقتصد ٢ / ٩٣٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ٣ / ٦٣ .

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٢٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٩٤ .

(٤) انظر المقتضب ١ / ١٦٤ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢٦٩ ، والصفوة الصفية ٢ / ٧٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٠ .

(٥) هذا مذهب الكوفيين والبغداديين ، وأما جمهور البصريين فقد أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول . انظر توضيح المقاصد للمرادى ٣ / ٢٥٤ فما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ ، والهمع ٥ / ٢١٨ .

مِنَ المَعرِفَةِ مُخَصَّصَةً / بِالصِّفَةِ قَولُهُ تَعَالَى ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ، ٧٤/ب نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (١) ،وَ يُبدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الضَّمِيرِ كَقَولِكَ : "مَرَرتُ بِهِ زَيدٍ " ،وَلَكِن لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَمِيرِ الغَائِبِ (٢) ، فَأَمَّا ضَمِيرُ المُخَاطَبِ وَالمُتَكَلِّمِ فَلَا يَصِحُّ الإِبدَالُ مِنهُمَا (٣) ،قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ : " لَو قُلتَ : " بِي المِسكِينِ كَانَ الأَمرُ مَرَرتُ فَجَرَرتَ " المِسكِينَ " عَلَى البَدَلِ مِنَ اليَاءِ (٤) فِي " بِي " لَم يَجُز (٥) ،وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي المُخَاطَبِ ، لَو قُلتَ : "بِكَ المِسكِينِ " كَانَ فَاسِداً .

---

(١) سورة العلق : ١٥ ، ١٦ و "ناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهي معرفة لأنها موصوفة " انظر الجمل للزجاجي ٢٤ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٦٧/٢ .

(٣) هذا في بدل الكل من الكل ،أما إذا كان بعضا أو اشتمالا فيجوز مطلقاً ،وهو مذهب البصريين والأخفش،والكوفيون يجوزون إبدال الظاهر من المضمر الحاضر - مخاطباً أو متكلماً - قياساً على الغائب .
انظر توضيح المقاصد للمرادى ٢٥٩/٣، والصفوة الصفية ٧٩٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١ ،والفاخر لوحة ٢١٩/أ ، والهمع ٢١٧/٥ فمابعدها .

(٤) في النسخة " الباء " تصحيف . انظر المقتصد ٩٣٠/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٧٥/٢ ، ٧٦ ،وفيه : " فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر ، أو بك المسكين مررتُ ،فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطبَ أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعني ؛ لأنك لست تحدِّث عن غائب ". وانظر شرح المفصل ٦٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١ .

وَقولُهم في بَدلِ الغَلَطِ : إنَّ حَقَّهُ أن يُستَعمَلَ بِـ " بَل "(١)، فيُقَالُ : " مَررتُ برَجُلٍ بَلْ حِمارٍ " فإنَّ هَذا أيضاً إنَّما يَحسُنُ إذَا أَرَدتَ أن تَذُمَّ إنسَاناً بِالجَهلِ فَتَقُولُ أَوَّلاً : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ " ثُمَّ تَقُولُ : " بَلْ حِمارٍ " لا تُرِيدُ الحِمارَ عَلَى الحَقِيقَةِ ، وَلَكِنَّكَ تُرِيدُ أنَ الذي مَرَرتَ بِهِ مِن الجَهلِ وَعَدمِ مَعَانِي الإنسَانِيَةِ بِحَيثُ يَجِبُ أن يَكُونَ إطلَاقُ لَفظِ الرَّجُلِ عَلَيهِ في حُكمِ الغَلَطِ الذِي يُستَدرَكُ بِـ " بَلْ ".

---

(١) انظر الجمل للجرجاني ٣٢ ، وفاتحة الإعراب للاسفراييني ١٨٩ .

" فَصْــــلٌ "

" فِي حُرُوفِ العَطْفِ "(١)

[الــوَاوُ]

أَوَّلُ مَا يَنبَغِي أَن تَعلَمَ فِي " الوَاوِ " أَنَّ الذِي أَرَادَهُ النَّحوِيُّونَ فِيهَا بِالجَمعِ(٢) لَيسَ هُوَ مِمَّا يَظُنُّهُ النَّاسُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُم ظَنُّوا أَنَّ المَعنَى إِذَا قُلنَا فِي مِثلِ " جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو " إِنَّ " الوَاوَ " لِلجَمعِ أَنَّهُمَا جَاءَا مَعاً وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ،وَهَذَا خَطَأٌ مِنهُم فِي الظَّنِّ ،وَإِنَّمَا مُرَادُهُم بِالجَمعِ أَنَّ المَعطُوفَ يُشَارِكُ المَعطُوفَ عَلَيهِ فِي الحُكمِ الذِي عَلَّقتَهُ بِهِ ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو " كُنتَ قَد جَمَعتَ بَينَهُمَا / فِي إِثبَاتِ المَجِيءِ لَهُمَا ،وَجَعَلتَهُمَا شَرِيكَينِ فِي هَذَا الحُكمِ ،فَأَمَّا المَجِيءُ نَفسُهُ فَلَيسَ القَصدُ بِالجَمعِ إِلَيهِ ، ثُمَّ هَذَا الجَمعُ الذِي أَرَادُوهُ لَا يَمنَعُ(٣) مِن إِرَادَةِ الجَمعِ فِي المَجِيءِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يُوجِبُهُ حَتَّى لَا يَجُوزَ إِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو " إِلَّا أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعاً ،بَل يَجُوزُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ أَن يَكُونَا قَد جَاءَا فِي وَقتَينِ، وَيَجُوزُ أَيضاً أَن يَكُونَ المَبدُوءُ بِهِ فِي اللَفظِ قَد تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ عَن مَجِيءِ الثَّانِي ،وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَفظِ مُقَدَّماً فِي الفِعلِ أَيضاً(٤) ، وَهُوَ يَحتَمِلُ إِذاً ثَلَاثَةَ أَوجُهٍ: ١/٧٥أ

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٨٨ " يقال حروف العطف وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين ... والنسق من عبارات الكوفيين ".

(٢) انظر الايضاح ص ٢٨٥ .

(٣) في النسخة " ولا يمنع " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) انظر الجني الداني ١٨٨ ، والهمع ٥/٢٢٣.

أَحَدُهَا : أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعاً .

وَ [الثَّانِي] : أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّماً فِي الفِعلِ كَمَا هُوَ.(١)

وَ [الثَّالِثُ] : أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ مُؤَخَّراً فِي الفِعلِ وَالمُؤَخَّرُ مُقَدَّماً.(٢)(٣)

وَأَمَّا الذِي ذَهَبَ إِلَيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِمَّن لَيسَ مِن أَهلِ هَـذَا العِلمِ أَنَّ الوَاوَ تُوجِبُ التَّرتِيبَ فَمِنَ الغَلَطِ الظَّاهِرِ (٤) ؛ لِأُمُورٍ مِنهَا : أَنَّا نَرَى الوَاوَ يُعطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ أَصلاً ، وَذَلِكَ فِي الأَفعَالِ التِي تَقتَضِي أَكثَرَ مِن فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، نَحوَ "اِختَصَمَ ،وَاشتَرَكَ ، وَاجتَمَعَ" وَأَشبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحصَى ، فَإِذَا قُلتَ : "اشتَرَكَ زَيدٌ وَعَمرٌو" لَم يُتَصَوَّر أَن يُثبَتَ الاشتِرَاكُ لِـ "زيدٍ" وَحدَهُ حَتَّى تَزعُمَ أَنَّ "عَمراً" تَأَخَّرَ عَنهُ كَمَا يُتَصَوَّرُ أَن تَقُولَ فِي "جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو" أَنَّ مَجِيءَ "عَمرٍو" كَانَ قَبلَ مَجِيءِ "زَيدٍ" ، فَلَو كَانَ الوَاوُ مِن شَأنِهَا أَن تُوجِبَ / ٧٥/ب التَّرتِيبَ لَكَانَ مُحَالاً أَن يُعطَفَ بِهَا فِي مَوضِعٍ يَستَحِيلُ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ.(٥)

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) انظر الأوجه الثلاثة في شرح قطر الندى لابن هشام ٣٠٢ .

(٤) ذهب إلى هذا كثير من النحاة ، منهم قطرب والربعي و ثعلب وهشام وأبو جعفر الدينوري والفراء وأبو عمر الزاهد وغيرهم.

انظر مغني اللبيب ٢/ ٣٥٤ ،والجنى الداني ١٨٩ ،والهمع ٥/ ٢٢٤ .

(٥) انظر المقتصد ٢/ ٩٣٨ .

وَمِنهَا أَنَّا نَرَى النَّاسَ يَقُولُونَ : " جَاءَنِي زَيدُ اليَومَ وَعَمرُو أَمسِ "(١) ، [وَ](٢) هوَ كَلامٌ شَائِعٌ لَا سَبِيلَ إِلَى دَفعِهِ.

وَمِنهَا أَنَّهَا لَو كَانَت لِلتَّرتِيبِ لَكَانَ يَنبَغِي أَن يَجُوزَ وُقُوعُهَا فِي مَعنَى " الفَاءِ " ، وَأَن يُوجِبَ كَونُ الثَّانِي مُسَبَباً عَنِ الأَوَّلِ كَمَا تُوجِبُهُ " الفَاءُ " إِذَا قُلتَ : " أَعطَانِي فَشَكَرتُهُ "(٣) ، وَأَن تَقَعَ فِي جَوابِ شَرطٍ كَمَا تَقَعُ الفَاءُ ، وَمَعلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ(٤) .

[الفَــــاءُ]

وَأَمَّا (الفَاءُ) فَإِنَّهُ يُوجِبُ التَّرتِيبَ ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ فَعَمرٌو " دَلَّ الفَاءُ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ " عَمرٍو " كَانَ بَعدَ مَجِيءِ " زَيدٍ "(٥) وَعَلَى ذَلِكَ قَولُهُم : " أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَصَاعِداً "(٦) ، المَعنَى :

-----

(١) فيكون ما بعد الواو مقدماً في المعنى كقوله عز وجل ﴿ واسجدى واركعي مع الراكعين ﴾ لأن السجود بعد الركوع وهو مقدم في الذكر " انظر المقتصد ٢/٩٣٨ ، وشرح المفصل ٨/ ٩٢ .

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٣) انظر شرح المفصل ٨/ ٩٥ ، وقطر الندى ٣٠٣ .

(٤) انظر الصفوة الصفية ٢/٧٦٣ فمابعدها .

(٥) انظر المقتضب ١/١٤٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٣ ، والجنى الداني ١٢١ .

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٧ .

فَزَادَ الثَّمنُ صَاعِدًا ، وَلَا تَصلُحُ الوَاوُ هَا هُنَا البَتَّةَ ، وَتَقُولُ : " أَخَذتُهَا شَيئًا فَشَيئًا وَأَوَّلًا فَأَوَّلًا ، فَيَكُونُ المَعنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذتَ الوَاحِدَ بَعدَ الوَاحِدِ [وَ](١) أَنَّكَ أَخَذتَهَا مُفَرَّقَةً ، وَلَم تَأخُذهَا دَفعَةً وَاحِدَةً .

[ثُمَّ]

وَأَمَّا (ثُمَّ) فَلِلتَّرتِيبِ أَيضًا ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَينَهُمَا مُهلَةٌ(٢) وَتَرَاخٍ(٣) ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّ عَمرُو " دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ(٤) " عَمرٍو " تَرَاخَى عَن مَجِيءِ " زَيدٍ " ، وَأَنَّهُ كَانَ بَينَهُمَا زَمَانٌ ، وَ " الفَاءُ " تَقتَضِي أَن الثَّانِي اتَّصَلَ مَجِيئُهُ بِمَجِيءِ الأَوَّلِ ، وَلَم يَكُن بَينَهُمَا مُهلَةٌ(٥) ، وَكَذَلِكَ تَجِيءُ " ثُمَّ " فِي حَطِّ الأَقدَارِ وَالمَرَاتِبِ بَعضِهَا عَن بَعضٍ ، كَقَولِهِم : " الأَمِيرُ ثُمَّ الوَزِيرُ ، وَالأَبُ ثُمَّ العَمُّ " وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

وَلَا تَصلُحُ الفَاءُ فِي أَشبَاهِ هَذَا / فَلَا يُقَالُ : " الأَمِيرُ ٧٦/أ
فَالوَزِيرُ " عَلَى مَعنَى التَّنزِيلِ .

---

(١) زيادة يلتئم بها الكلام.

(٢) في النسخة " مهلةً " بالنصب ، وهو سهوٌ من الناسخ .

(٣) انظر المقتضب ١٤٨/١ ، والمصنوة الصفية ٧٦٤/٢ ، واللمع ١٥٠ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ٣٠٣ .

(٤) في النسخة " المجيء " والصواب ما أثبت .

(٥) انظر المقتصد ٩٤١/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٨ .

[أَو]

وَأَمَّا (أَو)(١) فَالعِبَارَةُ المُحَقَّقَةُ فِيهَا أَن يُقالَ : إِنَّهَا تَكُونُ لِأَحدِ الشَّيئَينِ أَو الأَشياءِ(٢) ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَت فِي الخَبَرِ كَانَت شَكًّا(٣) مِن حَيثُ إِنَّكَ إِنَّمَا تَجعَلُ الفِعلَ الذِي(٤) تُخبِرُ بِهِ لِأَحدِ المَذكُورَينِ بِغَيرِ عَينِهِ إِذَا كُنتَ شَاكًّا ، وإِذَا كَانَت فِي الأَمرِ كَانَت لِلتَّخيِيرِ(٥) ، فَإِذَا قُلتَ: " اضرِبْ زَيدًا أَو عَمرًا " كُنتَ خَيَّرتَهُ فِي ضَربِ أَيِّهِمَا شَاءَ مِن حَيثُ إِنَّكَ إِذَا لَم تَخُصَّ وَاحِدًا مِنهُمَا كَانَ تَخيِيرًا لَا مَحَالَةَ .

ثُمَّ اعلَم أَنَّ الوَاجِبَ أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيمَا كَانَ العَطفُ فِيهِ بِـ " أَو " عَلَى لَفظِ المُفرَدِ دُونَ التَّثنِيَةِ وَالجَمعِ .

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّ الوَاجِبَ أَن تَقُولَ : " زَيدٌ أَو عَمرٌو قَامَ " ، وَلَا تَقُول : " قَامَا " ؛ لِأَنَّكَ لَم تُثبِتِ الفِعلَ لَهُمَا جَمِيعًا ، وَإِنَّمَا أَثبَتَّهُ لِأَحَدِهِمَا لَا بِعَينِهِ ، فَصِرتَ كَأَنَّكَ قُلتَ : وَاحِدٌ مِن زَيدٍ

---

(١) تكون على أربعة أوجه كما سيذكر.

(٢) يريد عبارة الإيضاح ص٢٧٧.

(٣) هذا الوجه الثاني وانظر المقتصد ٢/٩٤٢ ، وشرح المفصل ٨/٩٩ .

(٤) في النسخة «التي» تحريف .

(٥) هذا الوجه الثالث انظر المقتصد ٢/٩٤٢ ،ومعاني الحروف ٧٧ ، ومغني اللبيب ١/٦٢. والفاخر لوحة ٢٢٢/أ .

وَعمروٍ قَامَ (١) . وَأَمّا قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيْرًا فَاللَّـهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ (٢) فَإِنَّ الضَّميرَ فِيهِ بِجِنسِ الفَقِيرِ وَالغَنِيِّ ، لَا لِ " غَنِيٍّ " وَ " فَقِيرٍ " المَذكُورَينِ فِي الآيـةِ . هَذَا وَلَا يَصِحُّ جَعـلُ الضَّميـرِ لِ " فَقِيرٍ وَغَنِيٍّ " بِوَجهٍ ، لِأَنَّهُمَا خَبَرُ " كَانَ " ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِذَا عَادَ إِلَى المُخبَرِ عَنهُ لَا إِلَى الخَبَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (٣) الذِى يَصِحُّ فِـــي المَعنَى أَن تَقُولَ : إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَو فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِ (٤) فِـــي الحَالَينِ : الفَقرِ وَالغِنَى . (٥)

---

(١) انظر المقتصد ٢/٩٤٣ .

(٢) سورة النساء : ١٣٥ .

(٣) في النسخة غير واضحة وكأنها " أنك " ، والصواب ما أثبت .

(٤) في النسخة " بهما " وما أثبته من الهامش على أنه في نسخة أخرى .

(٥) انظر المقتصد ٢/٩٤٣ ؛ وهذا فيـه خلاف كبير وجاء في مشكل مكي بن أبي طالب ١/٢١٠ " و " أو " عند الأخفش فـــي موضع " الواو " وقيل تقديره : أن يكون الخصمان غنيين أو فقيرين فالله أولى بهما ، وقيل هو مثل قوله " وله أخٌ أو أختٌ فلكل واحد منهما ، وقيل : لما كان المعنى فالله أولى بغنى الغني وفقر الفقير رد الضمير عليهما . وقيل : إنما رجع الضمير إليهما لأنه لم يقصد قصد فقير بعينه ولا غني بغينه " . وانظر البحر المحيط ٣/٣٧٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٥ ، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٩٧ .

وأمَّا قولُهم : " جَالِسِ الحَسَنَ أوابنَ سِيرِينَ " فَإِنَّ " أَوْ " هَا هُنا عَلى أصلِهَا مِن وجهٍ ،وَخَارِجةٌ/ عَنهُ وَداخِلَةٌ في حُكمِ الوَاوِ مِن وَجهٍ. ٧٦/ب

أمَّا كَونُهَا عَلَى أَصلِهَا فَهوَ أنَّهُ يَجُوزُ أن يَقتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا ،وَأمَّا دُخولُهَا فِي حُكمِ الوَاوِ فَهوَ أنَّهُ يَجوزُ لَهُ الجَمعَ بَينَهُمَا فِي المُجَالَسَةِ، وَيُسَمَّى هَذا " الإِبَاحَةَ "(١).

[أَم]

وَأَمَّا (أَمْ) فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجهَينِ : مُتَّصِلَةٍ ،وَمنقَطِعَةٍ(٢). فَالمُتَّصِلَةُ هِيَ التِي تَكُونُ مَعَ الهَمزَةِ بِمَعنَى " أَيّ " ، كَقَولِكَ : " أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو ؟ " تُرِيدُ : "أَيُّهُمَا عِندَكَ ؟ وَإِنَّمَا يَسأَلُ بِهذَا مَنْ عَرفَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِندَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعرِفُ عَينَهُ ، فَهوَ يَسأَلُ لِيُنَصَّ(٣) لَهُ عَلَى وَاحِدٍ(٤).

وَالمُنقَطِعَةُ هُوَ أَن تَستَفهِمَ عَن شَيءٍ ثُمَّ تَدَع الاستِفهَامَ عَنهُ وَتستَأنِفَ الاستِفهَامَ عَن وَاحِدٍ آخَرَ(٥) ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَولُكَ : " أَزَيدٌ

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢٨٨ ،والمقتصد ٢/ ٩٤٣ ،وشرح قطر الندى ٣٠٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٦٢.

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٤١.

(٣) في النسخة " ليُعيَّنَ " وما أثبته من الهامش على أنه في نسخة أخرى .

(٤) انظر المقتصد ٢/ ٩٤٩.

(٥) انظر المقتصد ٢/ ٩٥٢ ،وشرح المفصل ٨/ ٩٨.

عِندَكَ أَم عِندَكَ عَمْرو ؟ "(١) أَرَدتَ فِي أَوَّلِ الأَمرِ أَن تَستَفهِمَ عَن " زَيدٍ أَهوَ عِندَهُ أو لَيسَ هُوَ عِندَهُ ؟ " ، ثُمَّ عَرَضَ لَكَ قَصدٌ فِي أَن تَستَفهِمَ عَن " عَمرٍو " فَقُلتَ : أَم عِندَكَ عَمرو ؟ . وَيَقُولُونَ إِنَّ " أَمْ " فِي هَذَا الوَجهِ تَتَضَمَّنُ مَعنَى " بَلْ وَالهَمزَةِ " جَمِيعاً (٢) ، وَأَنَّ المَعنَى عَلَى أَنَّكَ لَمَّا قُلتَ : أَزَيدٌ عِندَكَ ؟ كَانَ قَصدُكَ إِذ ذَاكَ أَن يُعلَمَ كَونُ " زَيدٍ " عِندَهُ ، ثُمَّ أَضرَبتَ عَن ذَلِكَ ، وَأَخَذتَ فِي الاِستِفهَامِ عَن " عَمرٍو " ، وَلا تَكُونُ هَا هُنَا بِمَعنَى " أَيّ " . وَمِمَّا هُوَ مِثَالٌ جَيِّدٌ فِي هَذَا قَولُ المُتَنَبِي :

٥٧ - * أَذَا الغُصْنُ أَمْ ذَا الدِّعْصُ أَمْ أَنْتِ فِتْنَةٌ * (٣)

---

(١) من أمثلة الإيضاح ص ٢٩٢ .

(٢) وهو قول البصريين ، انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٥ ، والجنى الداني ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣/ ٢٠٤ ، ومغني اللبيب ١/ ٤٥ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٥ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

* وَذَيّا الذِى قَبَّلتُهُ البرقُ أم ثَغرُ ! *

انظر ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبرى ٢/ ١٢٣ ، والخزانة ١/ ١٥٦ (عرضاً) .

والدِّعصُ : الكثيب الصغير ، يريد أن قوامها غصن ، وردفها كثيب ، وهي فتنة للناس .

والشاهد فيه مجيء " أم " منقطعة ؛ لأنه أراد الاستفهام عن الغصن ثم أضرب عنه واستفهم عن الدِّعص .

بَدأَ فاستَفهَمَ عَنِ " القَدّ "(١) ، أَهوَ الغُصنُ عَلَى الحَقِيقَةِ أَمْ لَا ؟ ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَأَخَذَ يَستَفهِمُ عَنِ " الرِّدْفِ "(٢) ، أَهـوَ / ٧٧/أ الدِّعصُ أَم لَا ؟ ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَعنَى " أَيّ " ؛ لِأَنَّها إِذَا كَانَت بِمَعنَى " أَيٍّ " كَانَ الخَبَرُ وَاحِدًا ، كَقَولِكَ : " أَزيدٌ خَارِجٌ أَم عَمرٌو ؟ " ، وَالخَبَرُ هَا هُنَا - كَمَا تَرَى - اِثنَانِ : أَحَدُهُمَا " الغُصنُ " ، وَالآخَرُ " الدِّعصُ " .

وَمِمَّا يَجِبُ أَن تَعلَمَ فِي هَذَا المَوضِعِ الفَرقَ [بَيـنَ](٣) أَن تَسأَلَ بِـ " أَم " ، وَالهَمزَةِ " - كَمَا ذَكَرنَا فِي المُتَّصِلَةِ - وَبَينَ أَن تَجعَـلَ " أَو " مَكَانَ " أَم " فَتَقُولَ : " أَزَيدٌ عِندَكَ أَو(٤) عَمرٌو ؟ " .

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو ؟ كُنتَ قَد عَرَفتَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِندَهُ ، وَإِذَا قُلتَ : أَزَيدٌ عِندَكَ أَو عَمرٌو(٥) ؟ " لَم

---

(١) ، (٢) " القَدُّ : القامة ، و " الرِّدفُ : الكفل والعجـز ، وخص بعضهم به عجيزة المرأة ، والجمع من كل ذلك أرداف " عن اللسان (قدد) و (ردف) .

(٣) زيادة ليستقيم بها الكلام .

(٤) في النسخة " أم " ، والصواب ما أثبته .

(٥) في النسخـة تكرار من قوله " أو عمرو . . . إلى قوله . . . ليس واحد منهما عنده " وقد أشار الناسخ إلى هذا التكرار بقولـه " مكرر باطل " .

تَكُن عَرفتَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِندَهُ، بَل كُنتَ شَاكًّا لَا تعلَمُ أَحَدَهُمَا عِندَهُ أَم لَيسَ وَاحِدٌ مِنهُمَا عِندَهُ؟ (١)، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ الوَاجِبَ فِي جَوَابِهِ أَن تَقُولَ: "لَا" أَو "نَعَم" (٢)، وَأَمَّا إِذَا قُلتَ: أَزيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو؟ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي جَوَابِهِ: "لَا" أَو "نَعَم"، بَل الوَاجِبُ أَن تَقُولَ: "زَيدٌ" أَو تَقُولَ "عَمرٌو"؛ وَذَاكَ لِأَنَّ الإِستِفهَامَ إِذَا كَانَ بِـ "أَم وَالهَمزَةِ" كَانَ قَد ثَبَتَ كَونُ أَحَدِهِمَا عِندَهُ، وَ "لَا" أَو "نَعَم" إِنَّمَا تَصلُحُ حَيثُ لَا يَكُونُ كَونُ أَحَدِهِمَا عِندَهُ مَعلُومًا (٣).

[لَا]

(لَا) تَنفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ (٤)، فَإِذَا قُلتَ:

"جَاءَنِي زَيدٌ لَا عَمرٌو" كُنتَ نَفَيتَ عَن "عَمرٍو" المَجِيءَ الَّذِي أَثبَتَّهُ لِـ "زَيدٍ" (٥)، وَهُوَ كَلَامٌ مَعَ مَن ظَنَّ أَنَّ الجَائِيَ كَانَ / "عَمرًا"، فَأَعلَمتَهُ أَنَّ الأَمرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّ، وَلَا يُعطَفُ بِهَا إِلَّا بَعدَ الإِثبَاتِ (٦)، فَلَو قُلتَ: "مَا جَاءَنِي زَيدٌ لَا عَمرٌو" كَانَ مُحَالًا. ٧٧/ب

----

(١) إلى هنا انتهى التكرار المشار اليه آنفا.

(٢) انظر مغني اللبيب ٤٣/١، وشرح المفصل ٩٨/٨ فمابعدها.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

(٤) انظر الصفوة الصفية ٧٧٦/٢، والتبصرة والتذكرة ١٣٧/١، وشرح المفصل ١٠٤/٨.

(٥) انظر المقتصد ٩٤٦/٢.

(٦) انظر الجنى الداني ٣٠٢، وقطر الندى ٣٠٧ومغني اللبيب ٢٤١/١.

[بَـــلْ]

(بَلْ) للإضرابِ عَنِ الأَوَّلِ وَالإثباتِ لِلثَّانِي (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو " كُنتَ أَضرَبتَ عَن إِثبَاتِ المَجِيءِ لِ " زَيدٍ " وَأَثبَتَّهُ لِ " عَمرٍو " ، وَكَانَ المَعنَى بِعَكسِهِ فِي " لَا " ؛ لِأَنَّكَ هَاهُنَا أَثبَتَّ لِلثَّانِي وَأَبطَلْتَ (٢) إِثبَاتَكَ لِلأَوَّلِ ، وَهُنَاكَ أَثبَتَّ لِلأَوَّلِ وَنَفَيتَ عَنِ الثَّانِي ، فَزِدتَ بِذَلِكَ إِثبَاتَكَ لِلأَوَّلِ قُوَّةً (٣) . وَإِن جِئتَ بِهَا بَعدَ النَّفيِ (٤) - فَقُلتَ : " مَا جَاءَنِي زَيدٌ بَلْ عَمرٌو " - كَانَ عَلَى وَجهَينِ :

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٨ ، والإيضاح ٢٩٠ ، والمقتصد ٢/٩٤٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/١٣٦ ، وشرح المفصل ٨/١٠٥ .

(٢) في النسخة " وابطلب " تصحيف .

(٣) انظر المقتصد ٢/٩٤٦ .

(٤) مذهب البصريين أن تقع " بل " بعد الإيجاب والنفي جميعا ، ومذهب الكوفيين أن تقع بعد النفي أو ما يجرى مجراه . وإذا جاءت في القرآن كانت تركاً لشيء وأخذاً في غيره .

انظر معاني الحروف للرماني ٩٤ ، والجنى الداني ٢٥٤ . وقال الرضي في شرح الكافية ٢/٣٧٨ : " ونقل صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف بـ " بل " بعد الإيجاب ، والظاهر أنه وهم من الناقل فإنهم يجوزون عطف المفرد بـ " لكن " بعد الموجب حملاً على " بل " كما نقل ابن الأنباري والأندلسي فكيف يمنعون هذا ؟ " .

أَحَدُهُمَا : أن تُرِيدَ " بَلْ جَاءَنِي عَمْرٌو ".(١)
والثَّانِي : أن تُرِيدَ " بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرٌو " (٢) . وَالأَوَّلُ أَقْوَى .

[لَكِن]

(لَكِن) إِنَّمَا يُعطَفُ بِهَا إِذَا كَانَت مُخَفَّفَةً ، وَلَا يَخلُو المَعطُوفُ بِهَا مِن أَن يَكُونَ مُفرَدَاً أَو جُملَةً ، فَإِن كَانَ مُفرَدَاً لَم يَجِيء إِلَّا بَعدَ النَّفيِ (٣) ، كَقَولِكَ : " مَا جَاءَنِي زَيدٌ لَكِن عَمْرٌو " ، وَتُثبِتَ لِلثَّانِي مَا نَفَيتَ عَنِ الأَوَّلِ ، بِعَكسِ مَا صَنَعتَ فِي " لَا " حِينَ قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ لَا عَمْرٌو " ، وَلَا يَجُوزُ أَن يَجِيءَ بِـ " لَكِن " وَالمَعطُوفُ بِهَا مُفرَدٌ بَعدَ الإِثبَاتِ ، لَو قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ لَكِن عَمْرٌو " لَم يَكُن كَلَامَاً.(٤)

---

(١) أى تنفي المجيء عن الأول وتثبته للثاني .
(٢) أى تنفي المجيء عنهما جميعاً . وانظر الوجهين في المقتصد ٩٤٧/٢ .
(٣) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون مجيئه بعد الإيجاب نحو " أتاني زيد لكن عمرو " ، ولكل فريق حججه وشواهده . راجع المسألة (٦٨) من الإنصاف ٤٨٤/٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٢١/٣ .
(٤) وهو مذهب البصريين كما أشرت سابقاً .

وَإِذَا كَانَ المَعْطُوفُ بِهَا جُمْلَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ جَمِيعاً ،إِلَّا أَنَّ الوَاجِبَ إِذَا كَانَتِ الجُمْلَةُ الأُولَى إِثْبَاتاً أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ نَفياً ، كَقَولِكَ : " جَاءَنِي زَيدٌ لَكِن عَمرُو لَم يَجِيء " ، وَإِذَا كَانَت الأُولَى / نَفياً أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ إِثبَاتاً ،كَقَولِكَ : " مَاجَاءَنِي زَيدٌ ٧٨/أ
لَكِن عَمرُو جَاءَنِي "(١) ، وَكَذَلِكَ أَصَّلُوا فِيهَا(٢) أَنَّهَا تَجِيءُ أَبَداً لِتَركِ قِصَّةٍ مُخَالِفَةٍ إِلَى قِصَّةٍ قَد يَكُونُ صَرِيحاً بِأَن يَكُونَ مَا قَبلَهَا إِثبَاتاً وَمَا بَعدَهَا نَفياً ، وَقَد يَكُونُ مِن جِهَةِ المَعنَى دُونَ صَرِيحِ اللَفظِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ إِذَا جَعَلتَ الخَبَرَ فِي الثَّانِيَةِ لِمَعنَى يُضَادُّ مَعنَى الخَبَرِ فِي الأُولَى ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ : " زَيدٌ عَالِمٌ لَكِنْ عَمرُو جَاهِلٌ " ، فَقَولُكَ : " عَمرُو جَاهِلٌ " وَإِن كَانَ فِي ظَاهِرِهِ إِثبَاتاً فَإِنَّهُ فِي المَعنَى نَفيٌ لِمَا أَثبَتَّهُ فِي الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الجَهلَ ضِدُّ العِلمِ.

وَاعلَم أَنَّ مَذهَبَ يُونُسَ(٣) فِي "لَكِن " أَنَّهَا لَيسَت بِحَرفِ عَطفٍ ،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠٧/٨.

(٢) في النسخة " فيه " ،والصواب ما أثبت بدليل ما بعده.

(٣) هو يونس بن حبيب البصري من أكابر النحويين ،أخذ عن أبي عمرو ابن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء ،وكان له مذاهب يتفرد بها ، مات سنة ١٨٣ هـ في خلافة هارون الرشيد .
انظر ترجمته في نزهة الألباء ٤٧ ،وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥١ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٤٢/٦ ، ومعجم الأدباء ٦٨/٢٠.

وأنَّ الاسمَ بعدَها يكونُ محمولاً على عاملٍ مضمرٍ ، فإذا قلتَ : "ماجاءَني زيدٌ لكن عمرٌو" كانَ التقديرُ : لكن جاءَني عمرٌو ، وإذا قلتَ : "مارأيتُ زيداً لكن عمراً" كانَ المعنى : لكن رأيتُ عمراً . وكذلكَ يُضمرُ حرفُ الجرِّ ، فإذا قلتَ : "ما مررتُ بزيدٍ لكن عمروٍ" قُدِّرَ في "عمروٍ" أنَّه مجرورٌ بـ "باءٍ" مضمرةٍ ، ويستدلُّ على ذلكَ بأنَّ "لكن" تدخلُ عليها "الواوُ" ، كقولِكَ : "ماجاءَني زيدٌ ولكن عمرٌو" قالَ : فلو كانت حرفَ عطفٍ لم يجز دخولُ حرفِ عطفٍ آخرَ عليهِ ، كما لم يجز في شيءٍ من حروفِ العطفِ[1] ، وهذا مذهبٌ قويٌّ .

[حتَّى]

(حتَّى) قد تقدَّمَ القولُ [فيها][2] وبيَّنا مخالفتَها حروفَ[3] العطفِ كلَّها بأن كانَ من شرطِها / أن يكونَ المعطوفُ بها جزءاً من المعطوفِ عليهِ ألبتَّةَ[4] ، حتَّى لا يجوزَ خلافُهُ[5] . ٧٨/ب

---

(١) انظر مذهب يونس في الكتاب ١/٤٣٥ ، شرح المفصل ٨/٨١ ، ١٠٦ ، والجنى الداني ٥٣٤ ، ومغني اللبيب ١/٢٩٣ .

(٢) زيادة يقتضيها المقام .

(٣) في النسخة "بحروف" تحريف .

(٤) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٣ .

(٥) راجع ص ١٧٣ فيما سبق .

[فصل في إمَّا]

قَد اتْفِقَ أن عَدَّ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ " إِمَّا " فِي حُروفِ العَطفِ ، وَجَعَلُوهَا عَشَرةً (١) ، وَالأَمرُ بَيِّنٌ أَنَّهُ لَيسَ لَهَا فِي العَطفِ مَدخَلٌ أَلبَتَّةَ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيستَ مِن العَطفِ فِي شَيءٍ أَنَّهَا تَجِيءُ قَبلَ تَمَامِ الكَلَامِ وَقَبلَ الاسمِ الذِي يُعطَفُ عَلَيهِ ، فَتقُولُ : " جَاءَكَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرُو " ، وَقَد تَرَى أَنَّ " إِمَّا " الأُولَى قَد جَاءَت قَبلَ " زَيدٍ " الذِي هُوَ الفَاعِلُ وَالمَعطُوفُ عَلَيهِ ، فَمَن جَعَلَهَا عَاطِفَةً لَم يَجِد شَيئًا يَجعَلُهُ مَعطُوفًا بِهَا ؛ لِأَنَّ الفَاعِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يُعطَفُ عَلَى الفِعلِ ، فَهَذَا وَاحِدٌ . ثُمَّ إِنَّ حَرفَ العَطفِ يَدخُلُ عَلَيهَا فِي قَولِكَ : " إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرُو " وَلَو كَانَت حَرفَ عَطفٍ لَم يَصِحَّ دُخُولُ حَرفِ

---

(١) لم يعد الجرجاني "إما" حرف عطف ،وانظر المقتصد ٢/ ٩٣٧، ٩٤٣
أما ابو علي الفارسي فعدها حرف عطف في الإيضاح ص ٢٨٩
قال: " واما بمنزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور
إلا أنها تؤذن بأن مبنى الكلام كان على الشك ."

عَطفٍ آخَرَ عليها (١) . ثُمَّ إِنَّها إِنما اجتُلِبَت لِتُؤذِنَ بالشَّكِّ في أَوَّلِ الكَلام ، إِذَا قُلتَ : "جاءَنِي إِمَّا زيدٌ" عَلِمَ السَّامِعُ الشَّكَّ مِن أَوَّلِ الأَمرِ ، وَلا يَكُونُ الأَمرُ كَذلِكَ في "أَو" إِذَا قُلتَ : "جاءَنِي زيدٌ أو عمرٌو" ؛ وَذلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدرَ الكَلامِ هُنَاكَ قَد مَضَى عَلَى اليَقِينِ ، ثُمَّ يعرضُ الشَّكُّ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو سَكَتَّ عَلَى قَولِكَ : "جاءَنِي زَيدٌ" لَم يَكُن إِلَّا خَبَرًا عَلَى القَطعِ ، وَلَيسَ كَذلِكَ الأَمرُ في "إِمَّا" ، فَإِنَّها تَدُلُّ مِن قَبلِ أَن يَتِمَّ الكَلامُ عَلَى أَنَّكَ شاكٌّ في الذي تُرِيدُ أَن تَجعَلَهُ فَاعِلَ الفِعلِ أَو مَفعُولَهُ ، وَما شَاكَلَ ذلِكَ (٢) .

---

(١) انظر المقتصد ٢/٩٤٤ فما بعدها ، وشرح المفصل ٨/١٠٣ ، وإصلاح الخلل ٨٨ .

(٢) انظر اللُّمع لابن جني ١٥٤ ، والمقتصد ٢/٩٤٤ .

" فَصـــلٌ "

وَالفِعلُ يُعطَفُ عَلَى الفِعلِ / كَمَا يُعطَفُ الإسمُ عَلَى الإسْمِ (١)، ٧٩/أ
وَيَظْهَرُ ذَلِكَ بِأَن يَكُونَ قَد عَمِلَ عَامِلٌ فِي الفِعلِ الأَوَّلِ ، كَمِثلِ أَن تَقُولَ : "أُرِيدُ أَن تَأتِيَ زَيدًا فَتَقُولَ لَهُ كَذَا" ، وَكَمِثلِ أَن تَقُولَ : "إِنْ تُعْطِ زَيدًا وَتَكْسُهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا" ، وَ "إِنْ تَأتِنِي أُكرِمكَ وَأُعطِكَ" ، وَمِثَالُهُ مِنَ التَّنزِيلِ قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٢) ، وَقَولُهُ عَزَّ اسمُهُ : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٣).

وَمِثَالُهُ فِي النَّصبِ : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ (٤) . وَالغَالِبُ مِن حُرُوفِ العَطفِ فِي ذَلِكَ الـوَاوُ ، وَالفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَأَو .

---

(١) انظر اللُّمع ١٥٤ فمابعدها .
(٢) سورة يوسف : ٩٠ .
(٣) سورة البقرة : ٢٧١ ، وانظر الإيضاح ص ٨٩ ، ٩٠ .
(٤) سورة المائدة : ٢٩ .

" فَصـــلٌ "

[فِـــي تَــاءِ التَّأْنِيــــثِ]

تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الإِسْـمِ تَنفَصِلُ عَنهَا فِي الفِعلِ بِأَمْرَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي الفِعلِ ، كَقَولِكَ : " ضَرَبَــتْ ، وَقَامَتْ " ، وَإِنَّمَا تَتَحَرَّكُ - إِذَا تَحَرَّكَت - لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، كَقَولِـكَ : " خَرَجَتِ المَرأَةُ ".(١)

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تُقَرُّ فِي الفِعلِ تَاءً فِي الوَقفِ وَالوَصلِ (٢) ، وَفِي الإِسمِ تَنقَلِبُ فِي الوَقفِ هَاءً (٣) ، كَقَولِكَ : " ضَارِبَهْ ، وَقَائِمَهْ " . هَذَا هُوَ الشَّائِعُ المُستَعمَلُ ، وَقَد جَاءَ فِي الشِّعرِ مَوقُوفًا عَلَيهَا تَاءً ، كَقَولِهِ :

٥٨ - * بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ * (٤)

---

(١) انظـــــــــــــــــــر الجنى الداني ١١٨ ، وشرح المفصل ٢٧/٨ فمابعدها .

(٢) انظر التكملة للفارسي ٣٤١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٧٦/٤ .

(٣) وهو مذهب البصريين ، انظر الجنى الداني ١١٨ ، وشرح قطر الندى ٣٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٧٧/٤ .

(٤) البيت منسوب لسؤر الذئب من أرجوزة في اللسان (جحف) ، وقيل هو لأبي النجم العجلي ، وليس في ديوانه .
وهو من شواهد التكملة للفارسي ٣٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والمخصص ٧/٩ ، ٨٤/١٦ ، ٩٦ ، وشواهد الشافية ١٩٨/٤ ، والإنصاف ٣٧٩/١ .

===

أَرَادَ "كَظَهرِ الحَجَفَهْ" يَعنِي التُّرسَ . " وَيَقُولُونَ : "كَظَهرِ المِجَنِّ (١)" يُرِيدُونَ المَلاَسَةَ ". (٢)

وَمِمَّا هُوَ عَلاَمَةٌ لِكَونِ التَّاءِ لِلتَّأنِيثِ أَنَّ مَا قَبلَهَا يَكُونُ مَفتُوحاً أَبَدَاً - إِذَا لَم يَكُن أَلِفاً - كَقَولِكَ : " ضَارِبَةٌ وَقَائِمَةٌ " ، وَبِهَذَا يُفصَلُ بَينَ أَن تَكُونَ التَّاءُ لِلتَّأنِيثِ وَبَينَ أَن تَكُونَ لِغَيرِ التَّأنِيثِ ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا التَّاءَ / فِي " أُختٍ وَبِنتٍ " لِغَيرِ التَّأنِيثِ ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا ٧٩/

=== والجوز : الوسط ، والتيهاء : المفازة التي يتيه فيها سالكها ، والحجفة : الترس من جلد .

والشاهد فيه قوله " الحجفت " حيث أقرت تاءً في الوقف على الأصل ، وهو خاص بالشعر كما يفيده كلام الجرجاني .

(١) "المِجَنّ : التُّرسْ " عن اللسان (جنن).

(٢) نقل الرضي هذه العبارة عن الجرجاني في شرحه . قال : " قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المجن ، يريدون الملاسة ، وقال ابن المستوفي : شبه التيهاء بظهر المجن في الملاسة ، والشيء قد يشبه بالشيء ويراد منهما معنى فيهما ، " كظهر الحجفت" وإنما أراد أن التيهاء ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسةً ، ولم يرد أنها مثله في المقدار . انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٠٠ .

مُبدَلَةٌ مِنَ " الوَاوِ " فِي " الأُخُوَّةِ وَالبُنُوَّةِ "(١) كَمَا كَانَت فِي " تُـرَاثٍ وَتجَاهٍ " ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الوِرَاثَةِ وَالوَجْهِ .

---

(١) انظر الكتاب ٤/٣١٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٠ " والأخت : أنثى الأخ ، صيغت على غير بناء المذكر ، والتاء بدل من الواو ، وزنها فَعَلَة فنقلوها إلى فُعْل وألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن فُعْل ، فقالوا أخت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظنَّ من لا خبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ماقبلها ، وأما " بِنتٌ " فليس على " ابن " ، وإنما هي صيغة على حدة ألحقوها الياء للإلحاق ثم أبدلوا " التاء " منها ، وقيل : إنها مبدلة من واو ، قال سيبويه : وإنما بنتٌ كَعِدْلٍ ، والنسب إلى " بنت " بَنَوِيٌّ ، وقال يونس : بِنتِيٌّ وَ أُخْتِيٌّ " عن اللسان (أخا) و (بني) .

" فَصـــــلٌ "

كُلُّ اسمٍ كَانَ مُؤَنَّثًا مِن غَيرِ أَن يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَانَ فِي تَقدِيـــرِ "التَّاءِ" ، بِدَلَالَةِ رَدِّهِم لَهَا فِي التَّصغِيرِ (١) ، كَقَولِهِم : " أُرَيْضَـــةٌ وَدُلَيَّةٌ " (٢) . يَطَّرِدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحرُفٍ (٣) ، وَإِنَّمَـا شَذَّ مِنهُ قَولُهُم : " العُرَيْبُ " فِي تَصغِيرِ " عَرَبٍ " ، وَ" حُرَيْبٌ " فِـــي تَصغِيرِ " حَربٍ " ، وَ" قُوَيْسٌ " فِي تَصغِيرِ " قَوسٍ " (٤) .

وَإِذَا كَانَ الاسمُ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ لَم تَلحَق تَاءُ التَّأْنِيثِ تَصغِيرَهُ (٥) ، تَقُولُ فِي " عَقْرَبٍ " " عُقَيْرِبٌ " ، وَفِي " عَنَاقٍ " " عُنَيِّقٌ " (٦) ، وَلَا تَقُولُ :

---

(١) انظر الجمل للجرجاني ص ٣٤ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ٩١ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٨٦ .

(٢) " أُرَيْضَة : تصغير " أَرْضٍ " ، ودُلَيَّة : تصغير " دَلْوٍ " ، والأصل فيه " دُلَيْوَة " فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهمـــا بالسكون فانقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار " دُلَيَّة " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٨١ ، والتكملة للفارسي ٣٠٠ .

(٤) انظر التكملة ٣٠١ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٢٤١ فمابعدهـا ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٩١٤ ، والفاخر لوحـــة ٢٤٩ / أ .

(٥) انظر التكملة ٣٠١ .

(٦) " العقرب واحدة العقارب ، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد ، والغالب عليه التأنيث ، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ، ممدود غير مصروف .

===

"عُقَيْرِبَةٌ وَعُنَيِّقَةٌ" ، يَقُولُونَ : إِنَّ الحَرْفَ الرَّابِعَ عَاقَبَ تَاءَ التَّأْنِيثِ (١) ، وَرُبَّمَا جَاءَ الشَّيْءُ مِن ذَلِكَ شَاذًّا وَقَد دَخَلَتِ الهَاءُ تَصغِيرَهُ (٢) ، وَذَلِكَ قَولُهُم فِي " قُدَّامٍ ، وَوَرَاءٍ " : " وُرَيِّئَةٌ (٣) وَقُدَيْدِيمَةٌ " (٤) .

=== والعَناق : الأنثى من المعز والجمع أعنُق وعُنُق وعُنُوق . قال الأزهري : العَناق الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها سنة ، وجمعها عنوق ، وهذا جمع نادر " اللسان والتهذيب (عقرب) و (عنق) .

(١) القول لأبي علي الفارسي ، انظر التكملة ٣٠١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩١٤/٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٧/٣ ، والخصائص ٢٧٨/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٤٤/١ ، وفيه " وفي "وراء" قولان : أحدهما أنَّ لامه همزة ، قالوا : يقال : ورَّأت بكذا : أي ساترت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان إذا أراد سفراً ورَّأ بغيره" وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا "وَرَّى بغيره" . وقال بعضهم : بل لامه واو أو ياء مثل كساء ورداء ، من ورَّيت بكذا ، وهو الأشهر فتصغيره على هذا "وُرَيَّة" لا غير بحذف الياء الثالثة كما في سُمَيَّة تصغير سماء " .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٢٧١/٢ في تصغير "قدام" و "وراء" فإن قلت : فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء ، وليستا من الثلاثة ؟ قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل " ، وانظر الكتاب ٢٦٧/٣ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٩ - وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي   يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ (١)

وَإِذَا كَانَ المُؤَنَّثُ غَيرَ حَقِيقِي جَازَ فِي فِعلِهِ - إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيهِ - التَّأنِيثُ وَالتَّذكِيرُ (٢) ، كَقَولِكَ : " طَلَعَ الشَّمسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمسُ " ، كِلاهُمَا حَسَنٌ جَمِيلٌ ، فَإِن تَأَخَّرَ الفِعلُ كَانَ الوَاجِبُ أَن يُؤَنَّثَ ، كَقَولِكَ : " الشَّمسُ طَلَعَت " ، وَلَا يَنبَغِي أَن يُقَالَ : " طَلَعَ " (٣) ، فَإِن جَاءَ شَيءٌ مِن ذَلِكَ كَانَ عَلَى تَأوِيلٍ ، كَمِثلِ أَن يُتَأَوَّلَ فِي " الأَرضِ " أَنَّهُ " مَكَانٌ " (٤) ،

---

(١) البيت من قصيدة مفضلية لعلقمة بن عبدة بن ناشرة الفحل ، شاعر جاهلي من بني تميم (ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٢٤ ، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٩) ، ورواية العجز في المفضليات ٤٠٣ :

* يومٌ تَجِيءُ بِهِ الجَوزاءُ مَسمُومُ *

انظر علقمة بن عبدة حياته وشعره لعبد الرزاق حسين ٨٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٠٥ ، ٢١٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٧٣ ، ٤/ ٤١ ، والمخصص ٩/ ٩٠ ، والتكملة ٣٠٢ ، واللسان (سمم) .

وقتود الرحل : خشبه وأدواته ، ويسعفني : يحرقني ويغير لوني ، والجوزاء : برج من أبراج الشمس ، ومسموم : شديد السَّموم ، وهي الريح الحارة .

والشاهد فيه تصغير " قدام " على " قديديمة " حيث لحقت التاء في تصغيره شذوذًا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف . وجاء في النسخة " روم " بدل " يوم " وهو تحريف .

(٢) انظر التكملة ٢٩٥ .

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٤٦ ، شرح قطر الندى ١٨٢ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٨٨ فما بعدها ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٥٩٦ .

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٤١٢ .

فَيُذَكِّرُ الفِعلَ مُؤَخَّراً كَقَولِ الشَّاعِرِ :

٦٠ - * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا * (١)

٨٠/أ / وَهوَ فِي أَنَّهُ عَلَى التَّأوِيلِ نَظِيرُ أَنَّهُم يُؤَنِّثُونَ المُذَكَّرَ كَمَا حَكَى الأَصمَعِي (٢) مِن أَنَّ أَعرابِيًّا قَالَ : " فُلَانٌ لَغُوبٌ : جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا " ، قَالَ : فَقُلتُ : أَتَقُولُ : جَاءَتهُ كِتَابِي ؟ فَقَالَ :

---

(١) البيت لعامربن جوين الطائي يصف أرضا خصبة بكثرة ما نزل عليها من الغيث (انظرترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٨٨/٢) ، وصدر البيت :

* فَلا مُزْنَةٌ وَدقَت ودْقَهَا *

وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٢ ، والأمالي الشجرية ١٥٨/١ ، والتكملة للفارسي ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٨/١ ، والمقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٤/١ ،وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢ ، والهمع ٦٥/٦ .

والشاهد فيه " ولا أرض أبقل " حيث حذفت علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح و مجازه على تأويل أن الأرض مكان فكأنه قال : ولا مكان أبقل ابقالها .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والمُلَح ، سمع شعبة بن الحجاج وغيره ،وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني والرياشي وغيرهم له مؤلفات عدة . مات سنة ٢١٦ هـ بالبصرة .

(انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧٢ ، وإنباه الرواة ١٩٧/٢ ، وطبقات الزبيدى ١٦٧ ، وشذرات الذهب ٣٦/٢ ، و غيرها).

أَلَيسَ هُوَ صَحِيفَةً ؟ ".(١)

وَمِثلُ هَذَا مِمَّا يُحمَلُ عَلَى المَعنَى فَيُؤَنَّثُ المُذَكَّرَ وَيُذَكَّرُ المُؤَنَّث كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِم (٢) . ثُمَّ المَعنَى فِي أَن فَارَقَ حَالُ التَّأخِيرِ حَالَ التَّقدِيمِ أَنَّ الفِعلَ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرَ الشَّيءِ لَا اسمُهُ الظَّاهِرُ ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي صَدرِ الكِتَابِ مِن أَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " زَيدٌ قَامَ " كَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرَ " زَيدٍ " ، وَكَانَ " زَيدٌ " مَرفُوعاً بِالابتِدَاءِ (٣) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَنتَ إِذَا أَخَّرتَ " طَلَعَ " مِن قَولِكَ : " طَلَعَ الشَّمسُ " حَصَلَ فِي " طَلَعَ " ضَمِيرُ " الشَّمسِ " . وَمِنَ البَعِيدِ أَن يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُ مُؤَنَّث ثُمَّ يُذَكَّرَ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ لَم يَكُن فِيهِ ضَمِيرٌ .

---

(١) انظر هذا الخبر في الخصائص ٢/٤١٦ ،واللسان (لغب) ٧٤٢/١ ،وفيه حكى أبو عمرو بن العلاء عن اعرابي من أهل اليمن . ."

(٢) وقد عقد ابن جنى في كتابه الخصائص ٢/ ٤١١ فصلا بذلك فانظره هناك .

(٣) راجع ص ٢٥ فيما سبق .

(كُلُّ جَمعٍ مُؤنَّثٌ إلَّا جَمعَ السَّلامَةِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ فِيمَا يَعقِلُ)[1].

وَإنَّمَا قُلنَا : " فِيمَا يَعقِلُ " اِحتِرَازًا مِن نَحوِ " الإِوَزُّونَ وَالإِحَرُّونَ"[2] مِمَّا جُمِعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ مِن غَيرِ أن يكونَ قَد حُذِفَ مِنهُ شَيءٌ.

وَأمَّا " البَنُونَ " فَقَد خَرَجَ مِنَ الجُملَةِ ؛لأنَّ مَعنَى السَّلامَةِ أن يَكُونَ لَفظُ الوَاحِدِ قَد سَلِمَ[3] ، وَالوَاحِدُ " اِبنٌ " فِي الاستِعمَالِ ، فَهوَ إذًا شَبِيهٌ بِـ " أَبنَاءٍ " فِي أن لَم تَكُن صِيغَةُ الوَاحِدِ مَحفُوظَةً[4] [فيه][5].

---

(١) هذا نص كلام الجرجاني في الجمل ص ٣٤ .

(٢) "الإوزّون : جمع إوزّ ،قال الجوهري : الإوزّة والإوزّ البطّ ،وقد جمعوه بالواو والنون فقالوا : إوزّون ".

والإحرّون : جمع الحرّة ،والحرَّة : أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار ،وهي أرض بظاهر المدينة .

قال بعض النحويين : إن قال قائل ما بالهم قالوا في جمع حرَّةٍ وَإحرَّة حرّون وإحرّون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف نحو ظُبَةٍ وَثُبَةٍ ، وليست حرَّة ولا إحرَّة مما حذف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة أرض في أنه مؤنث بغير هاء ؟

فالجواب : إن الأصل في إحرَّة إحررة ، وهي إفعلة ،ثم إنَّهم كرهوا إجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منهما ونقلوا حركته إلى ما قبله وأدغموه في الذى بعده ، فلما دخل على الكلمة هذا الإعلال والتوهين عوَّضوها منه أن جمعوها بالواو والنون فقالوا : إحَرُّون ". عن اللسان (أوز) و (حرر).

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادى ٢/ ١٤ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٥٩٨ .

(٥) إضافة يوجبها المقام .

ثُمَّ إِنَّ مِمَّا يَجِبُ أَن يُعلَمَ أَنَّ تَأْنِيثَ الجَمعِ (١) جَارٍ مَجرَى تَأْنِيثِ "الشَّمسِ وَالأَرضِ" وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَأْنِيثُه غَيرُ حَقِيقِيٍّ، فَيَجُوزُ فِي فِعلِهِ - إِذَا تَقَدَّمَ - التَّأْنِيثُ وَالتَّذكِيرُ، كَقَولِكَ: "سَارَتِ الجِمَالُ، وَسَارَ / الجِمَالُ" وَ"انكَسَرَتِ الجُذُوعُ (٢)، وَانكَسَرَ الجُذُوعُ" ٨٠/ب وَ"قَطَعَتِ السُّيُوفُ، وَقَطَعَ السُّيُوفُ" (٣).

وَأَمَّا إِذَا أُخِّرَ الفِعلُ فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّأْنِيثُ، كَقَولِكَ: "السُّيُوفُ قَطَعَتْ"، وَلَيسَ يَنبَغِي أَن تَنظُرَ فِي الجَمعِ إِلَى وَاحِدِهِ فَتَظُنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَأْنِيثُ الوَاحِدِ حَقِيقِيًّا (٤) وَجَبَ أَن يَكُونَ ذَلِكَ مُعتَبَرًا فِي الجَمعِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقِيًّا فِي الوَاحِدِ مِن حَيثُ كَانَ الاسمُ مَوضُوعًا لِذَاتِ المُؤَنَّثِ، وَالجَمعُ مَوضُوعٌ لِإِفَادَةِ الكَثرَةِ فِي الجِنسِ،

---

(١) المقصود بهذا الجمع جمع التكسير، وهو الدال على أكثر من اثنين أو اثنتين ولم يسلم فيه بناء المفرد.

(٢) في النسخة "الجدوع" تصحيف.

(٣) "سارت الجمال" بمعنى سارت جماعة الجمال، "وسار الجمال" بمعنى سار جمع الجمال، فمن أنّث فعلى معنى "الجماعة"، ومن ذكّر فعلى معنى الجمع.

انظر شرح المفصل ٥/ ١٠٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٥٩٨، وشرح قطر الندى ١٨٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١٧٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٩٥.

(٤) انظر شرح المفصل ٥/ ١٠٣.

لَا لِنَفسِ الجِنسِ (١) . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَوضُوعاً لِمَعنًى لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّأنِيثُ الحَقِيقِيُّ ، وَلَو كَانَ الجَمعُ فِي هَذَا يُبنَى عَلَى الوَاحِدِ لَكَانَ لَا يُؤَنَّثُ جَمعُ المُذَكَّرِ الحَقِيقِيِّ ، كَقَولِهِم : " خَرَجَتِ الرِّجَالُ " (٢) ، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

٦١ - إِذَا الرِّجَالُ كَثُرَتْ أَولَادُهَا
وَجَعَلَتْ أَمرَاضُهَا تَعتَادُهَا
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا (٣)

ثُمَّ اعلَم أَنَّ الجَمعَ إِذَا كَانَ فِيمَا يَعقِلُ كَانَ الأَكثَرُ فِي ذَلِكَ - إِذَا تَأَخَّرَ الفِعلُ - أَن يُلحَقَ بِالمُذَكَّرِ ضَمِيرُ المُذَكَّرِ ، وَفِي المُؤَنَّثِ ضَمِيرُ

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٩٥ .

(٢) انظر شرح المفصل ٥/ ١٠٣ .

(٣) الأبيات في العقد الفريد ٣/ ٤٢٦ برواية :

إذا الرجال ولدت أولادها ... وجعلت أسقامها تعتادها
واضطربت من كبر أعضادها ... فهي زروع قد دنا حصادها

وانظر شرح المفصل ٥/ ١٠٣ ، ومعجم الأدباء ١٦/ ١٢٤ ، والحيوان ٣/ ٨٩ ، وقد نسبها محقق الحيوان إلى شاعر اسمه " زر بن حبيش الأسدي " وهو مشهور من كبار التابعين ، أدرك الجاهلية والإسلام ، عاش ١٢٠ سنة ومات بوقعة بدير الجماجم سنة ٨٣ هـ (انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ٧٥ ، والإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٥٧٧) .
والشاهد فيه : تأنيث جمع المذكر الحقيقي وهو " كثرت أولادها ".

المُؤَنَّثِ ، فَيُقَالُ : " الرِّجَالُ خَرَجُوا ، وَالنِّسَاءُ خَرَجْنَ " ، هَذَا أكثر في الاستِعمَالِ مِن أن تَقُولَ : " خَرَجَتْ وَذَهَبَتْ "(١) .

فَإن كَانَ فِيمَا لَا يَعقِلُ جَازَ(٢) فِيهِ الأمرَانِ ، تَقُولُ : " السُّيُوفُ قَطَعَتْ وَقَطَعْنَ "(٣) ، إلَّا أَنَّهُم يَجعَلُونَ النُّونَ دَلِيلاً عَلَى القِلَّةِ(٤) ، وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ : " لِثَلَاثٍ خَلَونَ " وَهَكَذَا إلَى العَشَرَةِ(٥) ، فَإذَا جَاوَزَ العَشَرَةَ قَالُوا : " لإحدَى عَشرَةَ لَيلَةً خَلَتْ " / ، وَلَا يَقُولُونَ ١٨/أ " خَلَونَ "(٦) .

---

(١) انظر شرح المفصل ٥/١٠٥.

(٢) في النسخة " جاء " والأولى ما أثبته.

(٣) انظر شرح المفصل ٥/١٠٥.

(٤) جمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٤/١١٤.

(٥) انظر التكملة ص٢٩٧ ، شرح المفصل ٥/١٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٩١ فما بعدها.

(٦) وقد ارتضى ابن يعيش ما ذهب إليه الجرجاني حيث قال : " وقد قيل في تعليل ذلك أقوال : (أقربها) ما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة ، والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة ، والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامة فيما كان أذهب إلى معنى الجمعية ، والنون فيما هو أقلُ حظاً في الجمعية لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصا وإنما ترد على ذواتٍ صفتها التأنيث ". انظر شرح المفصل ٥/١٠٦.

" فَصــــلٌ "

" فِــي الأَعــدَادِ "

اعلَم أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ(١) الأَمرُ فِي تَأنِيثِ الأَعدَادِ وَتَذكِيرِهَا عَلَــى العَكسِ مِمَّا عَلَيهِ الكَلَامُ لِأَمرٍ أَوجَبَ ذَلِكَ ، وَهوَ أَنَّ أَسماءَ الأَعــدَادِ صِيغَت مَعَ التَّاءِ ،وَجَاءَتْ وَالتَّاءُ فِيهَا ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أُجرِيَت عَلَى المُذَكَّرِ مَترُوكَــةً عَلَى أَصلِهَا ،وَعَلَى مَا جَاءَت عَلَيهِ ، وَلَمَّا انتُهِيَ إِلَى المُوءَنَّثِ احتِيجَ إِلَــى الفَرقِ ، فَحُذِفَت التَّاءُ فَصَارَ بِهَذَا السَّبَبِ كَأَنَّ المُذَكَّرَ مِنهَا مُوءَنَّــثٌ ، والمُوءَنَّثَ مُذَكَّرٌ(٢).

فَإِن قِيلَ : مَحصُولُ هَذَا الذِي قُلتُم أَنَّ التَّاءَ إِنَّمَا حُذِفَ لِتَكُــونَ حَالُ المُوءَنَّثِ مُخَالِفَــةً لِحَالِ(٣) المُذَكَّرِ فَهَلَّا كَانَ الحَذفُ فِي المُذَكَّرِ والإِثبَاتُ فِي المُوءَنَّثِ ؟

فَالجَوابُ : أَنَّ المُذَكَّرَ فِي الرُّتبَةِ قَبلَ المُوءَنَّثِ ،وَالمُوءَنَّثَ فَــرعٌ عَلَيهِ وَثَانٍ لَهُ(٤) ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَن يُبدَأَ أَوَّلاً بِالمُذَكَّــرِ ، وَلَمَّا بُدِىءَ بِهِ لَم يَكُن لِحَذفِ مَا صِيغَ الإِسمُ عَلَيــهِ مَعنًى ، فَتَثبُتُ التَّــاءُ

---

(١) في النسخة "كان" مكررة .

(٢) انظر التكملة للفارسي ٢٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ٤٨٢/١ .

(٣) في النسخة " بحال " والأولى ما أثبت.

(٤) انظر التكملة ٢٦٠ ،وشرح المفصل ١٨/٦ ،وتوضيح المقاصد للمرادى ٣٠٢/٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٩١/٤ .

وَلَمَّا ثبتت (١) فِيهِ - ثُمَّ أُرِيدَ إِجراؤُهُ عَلَى المُؤَنَّثِ - احتيجَ إِلَى الفَرقِ فَحُذِفَتِ التَّاءُ (٢).

وَقد يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى وَجهٍ آخَرَ : وَهوَ أَنَّ المُذَكَّرَ أَصلٌ ، وَثُبُوتُ التَّاءِ فِي اسمِ العَدَدِ كَذَلِكَ هُوَ الأَصلُ ؛ لِأَنَّهُ شَيءٌ كَانَ عَلَيهِ الصِيغَةُ، فَكَانَ الأَصلُ بِالأَصلِ أَولَى (٣).

وَأَمَّا الوَاحِدُ وَالإِثنَانُ فَجَرَيَا عَلَى الأَصلِ (٤) مِن حَيثُ كَانَ التَّاءُ إِنَّمَا لَحِقَتِ الثَّلاثَةَ إِلَى العَشَرَةِ مِن أَجلِ مَعنَى الجَمعِ ، وَلَيسَ الوَاحِدُ وَالإِثنَانُ بِجَمعٍ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ دُخُولُ التَّاءِ فِيهِمَا لِدُخُولِهِ فِي " ضَارِبَة " وَ " قَائِمَة " ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ / التَّاءُ مِنَ الصِّيغَةِ فِي الأَصلِ . ٨١/

وَأَمَّا (٥) إِسقَاطُهُم " التَّاءَ " مِنَ العَشَرَةِ مَعَ المُذَكَّرِ إِذَا رُكِّبَ مَعَهَا الوَاحِدُ إِلَى التِّسعَةِ كَقَولِكَ : أَحَدَ عَشَرَ دِرهَمًا فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الاسمَينِ لَمَّا جُعِلَا اسمًا وَاحِدًا كَرِهُوا أَن يَكُونَ فِيهِ عَلَامَتَا تَأنِيثٍ فِي

---

(١) في النسخة " تثبت " والصواب ما أثبته.

(٢) انظر شرح المفصل ١٩/٦ ، وشرح التصريح ٢٦٩/٢.

(٣) انظر التكملة ص٢٦٠.

(٤) انظر شرح المفصل ١٩/٦ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/٢.

(٥) في النسخة " وما " تحريف .

مِثلِ "ثَلاثَةَ عَشرَ ، وَأَربعَةَ عَشرَ " إلَى " تِسعَةَ عَشَرَ "(١) ، فَإِن قِيلَ : فَقَد حَذَفُوا فِي "أَحدَ عَشرَ وَإثنَا عَشرَ " ،وَإِن كَانَ لَو لَم تُحذَف لَم يَجتَمِع تَاءَان !(٢)

فَالجَوابُ : أَنَّ مِن أُصُولِهِم إِذَا لَزِمَ حُكمٌ فِي بَابٍ أَن يَطَّرِدُوهُ فِيهِ وَإِن لَم يَلزَم فِي الجَمِيعِ ، مِثلَ أَنَّهُم قَالُوا : " يَعِدُ " فَحَذَفُوا الوَاوَ ؛ لِوُقُوعِهِ بَينَ يَاءٍ وَكَسرَةٍ ، ثُمَّ حَمَلُوا " تَعِدُ " وَ " أَعِدُ " وَ " نَعِدُ " عَلَيهِ ، وَقَالُوا : " أُكرِمُ " ،والأَصلُ " أُأَكرِمُ "(٣) ، فَحَذَفُوا الهَمزَةَ ،

---

(١) انظر شرح المفصل ٦ / ٢٦ .

(٢) قال ابن يعيش : " فإن قال قائل فما بالكم قلتم إحدى عشرة، و "إحدى " مؤنثة ، و "عشرة " فيها تاء التأنيث وكذلك إثنتا عشرة ؟ فالجواب في ذلك أن تأنيث " إحدى " بالألف وليس بالتأنيث الذى على جهة المذكر نحو قائم وقائمة ، وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها لأن ألف التأنيث بمنزلة ما هو نفس الحرف ،إلَّا أنهم قالوا " حبلى ، وحبالى " فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها في "مسلمات " لاجتماعها مع التاء ؛ فلذلك يسقطونها مع ثلاثة من العشرة ولا يسقطونها من عشرة مع "إحدى " . أما اثنتان وثنتان فليس تأنيث الإثنين ولكنه تأنيثٌ بُنِيَ الاسم عليه، فلا ينفرد له واحد من لفظه . فالتاء فيه ثابتة وإن كان أصلها أن تكون فيما واحده بالهاء . . . " انظر شرح المفصل ٦ / ٢٦ .

(٣) انظر المنصف ١ / ١٩٢ ،والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١١ ، ونزهة الطرف ٢٠٠ .

لاجتِمَاعِ هَمزَتَينِ ، ثُمَّ قَالُوا : " تُكْرِمُ " وَ " نُكْرِمُ " وَ " يُكْرِمُ " ، فَحَذَفُوهَا وَإِن كَانُوا لَو لَم يَحذِفُوهَا لَم يَكُن هُنَاكَ هَمزَتَانِ ، وَلِمَا ذَكَرنَا مِن أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذفِ التَّاءِ كَرَاهِيَةُ أَن يَجتَمِعَ تَاءَانِ فِي اسمٍ وَاحِدٍ لَم يَحذِفُوا فِي المُؤَنَّثِ ، فَقَالُوا : " ثَلَاثَ عَشرَةَ اِمرَأَةً " ، وَذَاكَ أَنَّ التَّاءَ قَد كَانَت حُذِفَت مِنَ المَضمُومِ إِلَى العَشَرَةِ.(١)

وَأَمَّا بِنَاءُ الاسمَينِ جَمِيعاً عَلَى الفَتحِ (٢) فَإِنَّ الأَوَّلَ وَاجِبٌ بِنَاؤُهُ مِن حيثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي حَشوِ الكَلِمَةِ إِعرَابٌ ، فَحُكمُهُ حُكمُ الِاسمِ الأَوَّلِ مِن " حَضرَمَوتَ " (٣) . وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا : إِنَّ ذَلِكَ مِن أَجلِ أَنَّهُم ضَمَّنُوا الِاسمَ مَعنَى حَرفِ العَطفِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلتَ : خَمسَةَ عَشَرَ ، فَالمَعنَى خَمسَةٌ وَعَشَرَةٌ ؛ لِأَنَّ الِاسمَ إِنَّمَا / يَدخُلُ فِي حُكمِ اسمٍ آخَرَ بِحَرفِ العَطفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : خَمسَةٌ وَعِشرُونَ ؛ فَلَا يَكُونُ بُدٌّ مِنَ الوَاوِ.(٤) ٨٢/أ

---

(١) انظر شرح المفصل ٢٦/٦.

(٢) وهو لازم ، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون : " هذه خمسةُ عشرٍ " ، واستحسنوا ذلك إذا أُضيف نحو "خَمسةَ عَشرِكَ " انظر توضيح المقاصد للمرادى ٣١٣/٤.

(٣) قال سيبويه " فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت : أحدَ عشرَ ، كأنك قلت : أحدَ جَمَلَ ، وليست في عَشَرَ ألفٌ . وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ، ضمُّوا أحد إلى عَشَرَ ولم يغيِّروا " أَحَدَ " عن بنائه الذى كان عليه مفرداً ".
انظر الكتاب ٥٥٧/٣.

(٤) انظر شرح المفصل ١١٢/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٤٨٣/١.

وَأَمَّا إِعرابُهم " الاثنَينِ " مِن بَينِ جَميعِ مَا ضُمَّ إلَى العَشَرةِ كَقَولِهِم : "جَاءَنِي اثنَا عَشرَ ،وَرأَيتُ اثنَيْ عَشرَ ، وَمَررتُ بِاثنَيْ عَشرَ " ؛ فَلأنَّهم وَضَعُوا كَلامَهُم فِي كُلِّ مَا يَبنُونَ فِيهِ الوَاحِدَ وَالجَميعَ أَن يعرِبُوا التَّثنِيَةَ.(١)

تَفسِيرُ هَذَا أَنَّهُم قَالُوا : " هَذَا وَهؤُلاءِ " ، فَلَم يَجعَلُوا لَهُما إعرابًا ،ثُمَّ قالُوا : " جَاءَنِي هَذَانِ ، وَرَأَيتُ هَذَينِ ، وَمَرَرتُ بِهَذَينِ " ، وَقَالُوا : "الذِي والذِينَ ، فَبنوهُمَا " ، وَقَالُوا : "جَاءَنِي اللذانِ ،وَرأَيت اللذَينِ ، وَمَررتُ بِاللذَيْنِ ،فَأَعرَبوا.(٢)

---

(١) قال سيبويه في إعراب "اثني عشر" : " فإن زاد المذكر واحدا على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن له اثني عشر ،لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثنيت الواحد ، غير أنك حذفت النون لأن " عشر" بمنزلة النون ، والحرف الذى قبل النون في الاثنين حرف إعراب ، وليس كخمسةَ عشرَ " انظر الكتاب ٣/ ٥٥٨.
وذكر البعلي لإعراب " اثني عشر" أسبابا ثلاثة هي :
" الأول : إرادة الدلالة على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب.
والثاني : أن علامة الإعراب في المثنى حرف التثنية فلو بطلت بطل دليل التثنية.
والثالث : أن ما عداه من المركب جرى مجرى الاسم الواحد ،وإعراب الواحد لا يكون في وسطه ،وأما اثنان فبغير تاء في المذكر وبتاء في المؤنث كما كان قبل التركيب " انظر الفاخر لوحة ٢٣٠/ب فمابعدها.

(٢) انظر توضيح المقاصد للمرادى ١/ ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٤١.

" فصـــلٌ "

[في الإعرابِ الأصليّ وَغيرِ الأصليّ]

اعلَم أنَّ الذي لهُ احتِيجَ إلَى أن يَكُونَ لِلاسمِ إعرَابٌ أنَّهُ كانَ مِن شأنِهِ أن تَعتَوِرَهُ مَعَانٍ لَا يَكُونُ في صِيغَتِهِ دَلِيلٌ عَلَيهَا فَالأصلُ فِي ذَلِكَ الفَاعِلِيـــَّةُ، وَالمَفعُولِيّةُ والإضَافِيَّةُ(١)، وَلَيسَ يُعقَلُ ذَلِكَ مِن صِيَغِ الأسمَاءِ الظَّاهِرَةِ.

وَإنَّمَا قُلنَا: "الظَّاهِرَةِ" لِأنَّهُم قَد جَعَلُوا فِي صِيَغِ المُضمَرَاتِ دَلِيلاً عَلَى هَذِهِ المَعَانِي، فَجَعَلُوا ضَمِيرَ الفَاعِلِ غَيرَ ضَمِيرِ المَفعُولِ حَيثُ كَانَ "التَّاءُ" فِي "فَعَلتُ" ضَمِيرَ الفَاعِلِ خُصُوصاً، وَ"الكَافُ" فِي "رَأيتُكَ" ضَمِيـــرَ المَفعُولِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الظَّاهِـرِ، فَلَو قَدَّرنَا أن لَا يَكُونَ هَا هُنَـــا إعرَابٌ لَم يَنفَصِلِ الفَاعِلُ مِنَ المَفعُولِ، إذ لَو قِيلَ: "ضَربْ زَيدْ عَمـــرْو" بِإسكَانِهِمَا لَم يُعلَمِ الفَاعِلُ مِنهُمَا مِنَ المَفعُولِ، فَإن قِيلَ: / فَفِي الأسمَاءِ ٨٢/ب
مَا لَا يَظهَرُ الإعرَابُ فِيهِ كَمِثلِ قَولِنَا: "ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى"(٢) فَإنَّ التَّعَلُّقَ بِذَلِكَ مُحَالٌ مِن حَيثُ يَجرِي مَجرَى أن يُقَالَ: إنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يُمكِنُ الفَرقُ فِي الوَاحِدِ مِنَ الألفِ -بَل أقَلّ- وَجَبَ أن يُترَكَ الفَرقُ فِيمَا هُوَ مُمكِنٌ فِيـــهِ مِمَّا لَا يُحصَى وَلَا يُعَدُّ.

ثُمَّ اعلَم أنَّا إنَّمَا جَعَلنَا الفَاعِلَ الأصلَ فِي الرَّفعِ، وَحَمَلنَا المُبتَـــدَأَ

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ص٦٩، والصاحبي ص ٧٦، والمقتصد ٢١٠/١، والمرتجل ٣١٣.

(٢) وهنا يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول مخافة الالتباس. انظـــر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٩/٢، وشرح قطر الندى ١٨٥.

وَالخَبَرَ عَلَيهِ مِن حَيثُ إِنَّ أَصلَ الكَلَامِ الخَبَرُ (١) ، وَالأَصلُ فِي الخَبَرِ الفِعلُ مِن غَيرِ شُبهَةٍ حِيثُ إِنَّا رَأَينَا الفِعلَ يَكُونُ خَبَراً وَلَا يَكُونُ مُخبَراً عَنهُ ، فَلَمَّا كَانَ الفِعلُ قَد خَلَصَ لِلخَبَرِ ، وَكَانَ الفَاعِلُ مَعمُولَ الفِعلِ كَانَ هُوَ ، بِأَن يَكُونَ أَصلاً أَولَى مِن المُبتَدَأ (٢).

هَذَا وَمِنَ النَّاسِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّفعَ مَوضُوعٌ لِمَا لَا يَستَغنِي الكَلَامُ عَنهُ ، فَيَجعَلُ العِلَّةَ جَامِعَةً لِلفَاعِلِ وَالمُبتَدَإِ وَالخَبَرِ جَمِيعاً ، وَالأَوَّلُ أَولَى (٣) . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَو لَم يَكُن فِي الكَلَامِ إِعرَابٌ لَكَانَ لَا يَكُونُ هَا هُنَا دَلِيلٌ يَفصِلُ الفَاعِلَ عَنِ المَفعُولِ مِن حَيثُ كَانَ الفِعلُ الوَاحِدُ يَقتَضِي الفَاعِلَ وَالمَفعُولَ ، كَقَولِكَ : "ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً" ، وَلَو لَم تَجعَل آخِرَ الذِي تَجعَلُهُ فَاعِلاً مُخَالِفاً لِآخِرِ الذِي تَجعَلُهُ مَفعُولاً لَم يُعلَم أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ ، وَلَسنَا نَجِدُ فِي المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ مِثلَ هَذَا المُوجِبِ ، وَذَلِكَ إِنَّا إِن قُلنَا : إِنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ المُبتَدَأُ ؛ لِيَنفَصِلَ مِن الخَبَرِ لَزِمَ مِنهُ

---

(١) هذه قضية فيها خلاف بين النحاة ، فبعضهم يرى أن المبتدأ أصل المرفوعات ، والفاعل فرع عنه ، وقيل : الفاعل أصل ، والمبتدأ فرع عنه ، وقيل : كلاهما أصلان ليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرع عنه . واختاره الرضي .

انظر شرح المفصل ٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٦٧/١ ، والهمع ٣/٢ ، (الكويت

(٢) انظر المقتصد ٢١٠/١ ، والمرتجل ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٣) انظر الفاخر لوحة ٢٣١/أ حيث أفاد البعلي من شرح الجرجاني ، وانظر الإيضاح ص ٢٩ ، ٦٣ ، وإصلاح الخلل ص ١١٨ ، والبسيط ٥٤١/١ ، ٥٤٢ .

١٨٣/أ المُحَالُ مِن حَيثُ كَانَ إعرَابُ الخَبَرِ / لِلرَّفعِ أيضاً ، وإذا نَظَرنَا رَأينَاهُمَا لا يَتَبيَّنُ (١) أحدُهُمَا مِنَ الآخرِ من جِهَةِ اللَّفظِ ، وإنَّما يَتَبيَّنُ لَنَا أنَّ هَذَا مُبتَدأٌ وذَاكَ خَبَرٌ بأن نَستَدِلَّ من طَريقِ المَعنَى [عليه ، فإذَا رَأينَا الاسمَ دَالاًّ عَلَى شَيءٍ يُثبَتُ لَهُ المَعنَى] (٢) أو يُنفَى عَنهُ المَعنَى عَلِمنَا أنَّهُ مُبتَدأٌ ، فإذَا رَأينَاهُ يَدلُّ عَلَى المَعنَى الذي يُثبتُ أو يُنفَى عَلِمنَا أنَّهُ خَبَرٌ ، فَلَيسَ بالإعرابِ عَلِمنَا أنَّ " زَيداً " في قَولِنَا : " زَيدٌ مُنطَلِقٌ " مُبتَدأٌ ، وأنَّ قَولَنَا : " مُنطَلِقٌ " خَبَرٌ ، (٣) ولهَذَا المَعنَى قَالُوا إنَّهُ لو لَم يَكُن لِلمُبتَدأِ وَالخَبَرِ إعرَابٌ لكُنَّا لا نَعدَمُ بِذَلِكَ مَعنًى نَحنُ نَجِدُهُ الآنَ ، وإذَا كَانَ

---

(١) في النسخة " تبيين " تحريف .

(٢) من الهامش مع الإشارة إلى أنها من المتن .

(٣) قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز ١٨٩ " وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً ، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : " زيد منطلق " فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه ، فزيدٌ مثبَتٌ له ، ومنطلقٌ مثبتٌ به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة ، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذى يثبت له المعنى ويسند إليه ، والخبر هو الذى يثبت به المعنى ويسند ، ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال " منطلق زيد " ولوجب أن يكون قولهم : إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير " ، محالا ".

الأَمْرُ كَذَلِكَ وَجَبَ الحُكمُ بِكَونِ الفَاعِلِ أَصلاً فِي الرَّفعِ ،وَكَونِ المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ فَرعاً عَلَيهِ (١) ؛ إِذ كَانَ الإِعرَابُ مُفِيداً فِي الفَاعِلِ الفَائِدَةَ التِي لَو لَم يَكُنِ الإِعرَابُ لَم يُعرَف ،وَكَانَ الإِعرَابُ فِي المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ غَيرَ مُفِيدٍ تِلكَ الفَائِدَة ، لَم يَشتَبِهِ الأَمرُ فِي أَنَّ الفَاعِلَ يَنبَغِي أَن يَكُونَ الأَصلَ .

وَأَمَّا حَملُهُم خَبرَ " كَانَ " ،وَاسمَ " إِنَّ " ، والحَالَ ،وَالتَّمييزَ عَلَى المَفعُولِ فَلِأَجلِ أَنَّا نَعلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ مَعنَى المَفعُولِيَّةِ أَقوَى فِي الحَاجَةِ إِلَى أَن يَكُونَ لَهَا عَلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَيهِ مِن هَذِهِ المَعَانِي (٢) .

أَمَّا اسمُ " إِنَّ " ، وَخَبرُ " كَانَ " فَلَو لَم يَكُن لَهُمَا إِعرَابٌ أَصلاً ، وَكَانُوا قَد أَجرَوا بَابَ " إِنَّ " وَبَابَ " كَانَ " مُجرَى مَا لَا يَعمَلُ شَيئاً ، كَمِثلِ " إِنَّ " وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كُفَّت بِـ " مَا " - لَم يَكُن لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ كَبِيرُ خَلَلٍ .

وَأَمَّا الحَالُ وَالتَّمييزُ فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ الحَاجَةُ / إِلَى أَن يَكُونَ ٨٣/ب

---

(١) نقل اليعلي في الفاخر ل١٣١/أ مما بعدها كلام الجرجاني معزواً إليه : "فإذا كان الاسم دالاً على شيء يثبت له في المعنى أو ينفى عنه المعنى علمنا أنه مبتدأ ، وإذا رأيناه يدل على المعنى الذى يثبت أو ينفي علمنا أنه خبر ، ولهذا قالوا : لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعراب لكنا لا نعدم بذلك معنى نجده الآن ،وإذا كان الأمر كذلك وجب كون الفاعل أصلا في الرفع ،وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه " .

(٢) انظر المرتجل ٣١٥ ، والفاخر لوحة ٢٣١/ ب ، والهمع ٢/ ٣ (الكويت) .

لهُمَا إعرَابٌ ظَاهِرٌ فلَيسَ يُمكِنُ أن يُسَوَّى بَينَهُمَا وَبَينَ المَفعُولِيَّةِ وَيُجعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا أَصلاً ؛لِأَنَّ المَفعُولِيَّةَ كَالفَاعِلِيَّةِ فِي أَنَّهَا مِن أُصُولِ المَعَانِي ، وَكَانَ جَعلُ النَّصبِ فِي الحَالِ وَالتَّمييزِ عَلَى التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ أَولَى (١).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّمييزَ قَد يَكُونُ بِالإِضَافَةِ (٢) كَمِثلِ "ثَلاثَةُ أَبوَابٍ " وَ " مَنَوَا (٣) سَمْنٍ " وَ " رَاقُودُ (٤) خَلٍّ " وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

ثُمَّ إِنَّهُم قَدأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الاصْلَ فِي كُلِّ تَمييزٍ أَن تَدخُلَ عَلَيهِ "مِنْ " (٥) ، وَلَكِنَّهُم حَذَفُوهُ استِخفَافاً ،وَلَو كَانَ النَّصبُ فِيهِ أَصلاً لَمَا تَحَوَّلَ عَنهُ إِلَى غَيرِهِ كَمَا لَم يَتَحَوَّلِ المَفعُولُ عَنهُ.

---

(١) انظر المرتجل ٣١٥ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٦٩ .

(٣) "المَنُّ لغة في المنا الذى يوزن به . قال الجوهرى : المَنُّ المَنَا ،وهو رطلان ،والجمع أمنان ، وجمع المنا أمناءُ . وقال ابن سيده : المَنُّ كيل أو ميزان ، والجمع أمنان " اللسان ، والصحاح (منن).

(٤) "الرَّاقود : إناء خزف مستطيل مقيّر ، ومعنى مقير أنه طُلِي داخله بالقار" ، اللسان (رقد) . وقال الجواليقي "الراقود : إناء من آنية الشراب ،أعجمي مُعَرَّب ، وهو دَنٌّ كهيئة إردبّة يُسيّح باطنه بالقار ،وجمعه الرواقيد" انظر المُعَرَّب ٢٠٨ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٧٤ .

وَاعلم أنَّ لَهم طَرِيقَةً أُخرى فِي هَذَا وَهوَ أن يُقَالَ : إنَّ الرَّفعَ لِمَا يستغنى الكَلَامُ عنهُ ، وَالنَّصبُ لِمَا كَانَ فَضلَةً فِي الكَلَامِ ، فَتُجمعُ المَنصُوبَاتُ كُلُّهَا فِي مَعنَى " الفَضلَةِ " وَتُجعَلُ مَثلاً كَالجنسِ الوَاحِدِ ، إلَّا أنَّهُ يَلزَمُ عَلَى هَذَا اسمُ " إنَّ " وَخَبرُ " كَانَ " ، لِأنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنهُمَا أَحدُ جُزأَي الجُملَةِ وَلَيسَ بِفَضلَةٍ .

" فَصـــلٌ "

" فِي الجَـرِّ غَيـرِ الحَقِيقِـيّ "

يَكُونُ ذَلِكَ : إمَّا بِأَن يَكُونَ حَرفُ الجَرِّ مَزِيدًا كَمِثلِ " أَلقَى بِيَدِهِ " وَ " قَرَأتُ بِالسُّورَةِ " ، وَالأَصْلُ : أَلقَى يَدَهُ ، وَقَرَأتُ السُّورَةَ (١) ، ثُمَّ قَد تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُفِيدَةً كَمِثلِ " مِنْ " إِذَا زِيدَت فِي النَّفيِ ، نَحـوَ " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " فَإِنَّهَا تُفِيدُ استِغرَاقَ الجِنسِ عَلَى مَامَضَى. (٢)

وَإِمَّا بِإِضَافَةِ اسمِ الفَاعِلِ إِلَى المَفعُولِ عَلَى تَقدِيرِ الانفِصَالِ ، وَإِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى / فَاعِلِهَا فِي المَعنَى ، كَمِثلِ * هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ * (٣) ٨٤/أ وَ " الحَسَنِ الوَجهِ ". (٤)

وَالذِي يَجِبُ أَن تَعرِفَ فِي هَذَا أَنَّ الذِي يُرجَعُ إِلَيهِ فِي الفَصلِ بَينَ أَن تَكُونَ الإِضَافَةُ حَقِيقِيَّةً وَبَينَ أَن لَا تَكُونَ حَقِيقِيَّةً أَنَّكَ إِذَا رَأَيتَ الصِّفَةَ قَد جَرَت عَلَى نَكِرَةٍ فَاعلَم أَنَّ الإِضَافَةَ غَيرُ حَقِيقِيَّةٍ (٥) ، فَإِذَا نَظَرتَ

---

(١) انظر المرتجل ٣١٩.
وقال البعلي " الأصل في الجر للإضافة ، وقيل : لحرف الجر ، وعلى كلا القولين فالجر بالحرف الزائد على خلاف الأصل ؛ لأنه جر غير أصلي " انظر الفاخر لوحة ٢٣٥/أ .

(٢) راجع ص ١٦٩.

(٣) سورة المائدة : ٩٨ ، وهو مثال لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٤) هذا مثال لإضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى .

(٥) انظر المرتجل ٣٢٣.

إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾ لَم تَشُكَّ فِي أَنَّ المَعْنَى عَلَى الانفِصَالِ نَحْوَ " بَالِغًا الكَعْبَةَ " مِن حَيْثُ إِنَّهَا لَوكَانَت حَقِيقِيَّةً لَكَان " بَالِغُ الكَعْبَةِ " مَعْرِفَةً ، لِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَلَو كَانَ كَذَلِكَ لَم يَصِحَّ أَن يُجعَلَ وَصفًا لِلنَّكِرَةِ ، لِأَنَّ النَّكِرَةَ لَا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ.(١) هَذَا وَمُحَالٌ مِن جِهَةِ المَعْنَى أَن تَكُونَ إِضَافَةُ " بَالِغٍ " إِلَى " الكَعبَةِ " حَقِيقِيَّةً(٢) ، لِأَنَّ تَقدِيرَ ذَلِكَ يَقتَضِي أَن يَكُونَ القَصدُ بِـ " بَالِغٍ " إِلَى إِنسَانٍ قَد عُرِفَ بِأَنَّهُ بَلَغَ الكَعبَةَ ، وَصَارَ ذَلِكَ عَلَامَةً لَهُ عِندَ المُخَاطَبِ.

وَإِذَا رَأَيتَ الصِّفَةَ قَد دَخَلَت عَلَيهَا " رُبَّ " وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى المَعرِفَةِ عَلِمتَ أَيضًا أَنَّ الإِضَافَةَ غَيرُ حَقِيقِيَّةٍ ، مِثَالُهُ قَولُ جَرِير :

٦٢ - يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنكُمْ وَحِرْمَانَا(٣)

---

(١) انظر المقتصد ٢/٨٨٣ ، وشرح المفصل ٢/١١٩ فمابعدها.

(٢) في النسخة " حقيقة " تحريف.

(٣) البيت من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل . انظر ديوانه ١/١٦٣ ، وشرحه لإسماعيل الصاوى ١/٥٩٥ .

قال السيوطي في شرح المغني ٢/٧١٢ " قال الزمخشرى : أى رُبَّ إنسان يغبطني بمحبتي لك ، ويظن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكاني للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان .. "

والبيت من شواهد الكتاب ١/٤٢٧ ، والمقتضب ٣/٢٢٧ ، والجمل للزجاجي ٩١ ، وشرح المفصل ٢/٤٧ ، وشرح الأشموني ٣/٣٧٠ ، ومغني اللبيب ٢/٥١١ .

والشاهد فيه خفض " غابطنا " بـ " رُبَّ " وهو نكرة ، وإن كان مضافاً ، لأنه في نية الانفصال ، كأنه قال : غابط لنا ".

لَا شُبهَةَ فِي أَنَّ المَعنَى : يَا رُبَّ غَابِطٍ لَنَا ، فَإِن لَم يَكُن فِي الكَلامِ مِثلُ هَذَا مِنَ الأَدِلَّةِ نُظِرَ إِلَى المَعنَى ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ فِي مَعنَى " يَفعَلُ " - كَقَولِكَ : " هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ " وَأَنتَ لَا تُشِيرُ بِهِ إِلَى إِنسَانٍ / قَد عُرِفَ بِضَربِ " زَيدٍ " - عَلِمتَ أَنَّهَا لَيسَت بِحَقِيقِيَّةٍ ، وَإِن دَلَّ الحَالُ عَلَى أَنَّكَ أَرَدتَ أَن تَقُولَ : " هَذَا الذِي ضَرَبَ زَيدًا " عَلِمتَ أَنَّهَا حَقِيقِيَّةٌ . وَاعلَم أَنَّ هَذَا الاحتِمَالَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي اسمِ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى المَفعُولِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مُضَافَةً إِلَى مَا هُوَ فَاعِلُهَا فِي الأَصلِ فَالإِضَافَةُ هُنَاكَ لَا تَكُونُ حَقِيقِيَّةً أَصلاً (١) ، فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي مِثلِ " حَسَنِ الوَجهِ " أَن تَكُونَ إِضَافَتُهُ حَقِيقِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعنَى أَن تَقُولَ : " حَسَنٍ لِلوَجهِ " أَو " حَسَنٍ مِنَ الوَجهِ " عَلَى أَن تَجعَلَ " اللَامَ " وَ " مِنْ " مِثلَهَا فِي قَولِكَ : " غُلَامٌ لِزَيدٍ " وَ " خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ " ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مَعنًى إِذَا أَرَدتَ أَنَّهُ حَسَنٌ لِسَبَبِ الوَجهِ أَو مِن أَجلِ وَجهِهِ ، وَمَا أَشبَهَ هَذَا مِمَّا يَدخُلُ فِي التَّهَوُّسِ (٢) . ٨٤/ب

ثُمَّ إِنَّ مِن شَأنِ هَذَا البَابِ - أَعنِي بَابَ " حَسَنُ الوَجهِ (٣) " - أَن يَجُوزَ فِي " الوَجهِ " وَنَحوِهِ - مِمَّا يَكُونُ فَاعِلَ الصِّفَةِ فِي الأَصلِ - وُجُوهٌ (٤) :

---

(١) مضى مثل هذا في صفحة ٢٠٣- ٢٠٤ .

(٢) الهويس : النظر والفكر ، اللسان (هوس) ٦/ ٢٥٢ .

(٣) وهو ما يعرف بباب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

(٤) انظر الجمل للجرجاني ٣٧ .

أَحَدُهَا : الإِضَافَةُ إِلَيهِ وَالتَّعرِيفُ ، كَقولِكَ : " زَيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ".(١)

وَالثَّانِي : الإِضَافَةُ وَالتَّنكِيرُ ، كَقولِكَ : " زَيدٌ حَسَنُ وَجْهٍ "(٢) ،

وَنَظِيرُهُ قَولُهم : " هُوَ حَدِيثُ عَهدٍ بِالوَجَعِ "(٣) ، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

٦٣ - * لَا حِقُ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ *(٤)

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ٩٤ ، وشرح المفصل ٦/ ٨٤ .

(٢) انظر شرح المفصل ٦/ ٨٤ .

(٣) انظر الهمع ٥/ ١٠٦ .

(٤) هذا عجز بيت لحميد بن مالك الأرقط وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية سمي الأرقط لآثار كانت بوجهه . (انظر خزانة الأدب ٥/ ٣٩٥) ، وقبله :

*أَحقَبَ أَنَّ مِيفَاءً عَلَى الرزونِ *

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٩ ، والجمل للزجاجي ٩٥ ، وشرح المفصل ٦/ ٨٣ ، ٨٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٤٦ ، واللسان (رزن) .

واللاحق : الضامر ، والقرا : الظهر ، والرزون : المكان المرتفع وفيه طمأنينة .

والشاهد فيه إضافة " لاحق " إلى " البطن " مع حذف الألف واللام ، فهو بمنزلة " حسنُ وَجْهٍ ".

وَالثَّالِثُ : النَّصبُ وَالتَّعرِيفُ ، كَقَولِكَ : " زَيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ "(١) ، وَعَلَى ذَلِكَ قَولُ النَّابِغَةِ(٢) :

٦٤ - وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(٣)

---

(١) وهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ، ولا يجوز نصبه على التمييز لأنه معرفة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة . انظر الجمل للزجاجي ٩٥ ، وشرح المفصل ٦/٨٥ .

(٢) هو زياد بن معاوية الذبياني أحد شعراء الجاهلية وفحولهم ، يكنى أبا أمامة ، مات في الجاهلية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث . (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/٥١ ، والخزانة ٢/١٣٥).

(٣) انظر ديوانه ٢٣٣ ، وفيه " ونمسك " بدل " ويأخذ " .
وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٦ ، والأمالي الشجرية ٢/١٤٣ ، والخزانة ٩/٣٦٣ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/٢١٤ ، وشرح المفصل ٦/٨٣ ، والإنصاف ١/١٣٤ .
والذناب : الذَّنَب ، والأَجَبُّ : الذى لا سنام له من الهزال ، والشاعر هنا شبه العيش بالبعير الهزيل الذى لا خير فيه .
والشاهد في البيت نصب " الظهر " بـ " أجب " على نية التنوين فيه ، ولو كان غير منوى تنوينه لا نجر ما بعده بالإضافة ، وجُرَّ هو أيضا بالكسرة لإضافته إلى ما بعده ، ولكنه جُرَّ هنا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف ، وانظر الكتاب ١/١٩٦ هامش (٢) .
وفي النسخة " بذباب عيس " تصحيف .

/ "أَجَبَّ" فِي تَقدِيرِ التَّنوِينِ نَحو " أَجَبِّ الظَّهرَ " إِلَّا أَنَّـــهُ لَا يَنصَرِفُ . ١/٨٥أ

وَالرَّابِعُ : النَّصبُ وَالتَّنكِيرُ ، نَحوَ " مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهًا " (١) .

وَأَصلُ هَذَا كُلِّهِ قَولُكَ : "مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ " بِرَفعِ "الوَجْهِ" (٢) وَإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ المَوصُوفِ ، وَإِنَّمَا (٣) حَدَثَت هَذِهِ الوُجُوهُ الأُخَرُ بِأَن نُقِلَ الفِعلُ عَنِ "الوَجهِ" إِلَى "الرَّجلِ" وَضمنَ "حَسَنٌ" ضَمِيرَهُ ، أَي ضَمِيرَ الرَّجلِ ، عَلَى مَا مَضَى (٤) .

وَهَا هُنَا وُجوهٌ أُخَرُ ضَعِيفَةٌ ، وَهِيَ أَن يُقَالَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهُ " بِتَنوِينِ " حَسَنٍ " وَرَفعِ " الوَجْهِ " عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، كَمَا يَكُـــونُ إِذَا قُلتَ : " وَجهُهُ " ، إِلَّا أَنَّـهُ قَبِيحٌ مِن حَيثُ إِنَّ الصِّفَةَ قَد عريـَـت مِن ذِكرٍ يَعُودُ مِنهَا إِلَى المَوصُوفِ الذِي هُوَ "رَجُلٌ" ، وَذَلِكَ أَن رَفـعَ الوَجـهِ بِـ"حَسَنٍ" يَمنَعُ مِن أَن يُقَدَّرَ ضَمِيرُ الرَّجُلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُـونُ

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ٩٥ .

(٢) " وهذا هو الأصل لأن الحسن إنّما هو للوجه ، ولذلك ارتفع بفعله ، وليس فيه نقل ولا تغيير ، والهاء في "وجهه" هو العائد إلى الموصوف الذى هو "رجل" انظر شرح المفصل ٨٤/٦ ، والمقتصد ٥٣٩/١ .

(٣) في النسخة " وأما " والصواب ما أثبت .

(٤) مضى ذلك ص ٢٠٣ .

لِفعلٍ واحِدٍ فَاعِلَانِ ، فَإن وَصَلتَ بِهِ شَيئًا يَتَعَلَّقُ ذِكرُهُ لِلمَوصُوفِ بِهِ فَقُلتَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهُ مِنهُ " كَانَ جَيِّدًا.(١)

وَمِنَ الوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ فِيهِ أَن تَقُولَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهَهُ " فَتُنَوِّنَ " حَسَنًا " وَتَنصبَ " وَجهَهُ "(٢) ، وَهوَ قَلِيلٌ ، وَقَد جَاءَ فِي الشِّعرِ ، وَذَلِكَ قَولُهُ :

٦٥ - * كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَاتِهَا *(٣)

" سُرَاتُهَا " فِي مَوضِعِ نَصبٍ بِـ " وَادِقَةٍ " بِمَنزِلَةِ أَن تَقُولَ : " سَمِينَةً سُرَاتِهَا " ، وَالصَّوَابُ : وَادِقَةُ السُّرَاتِ وَسَمِينَةُ السُّرَاتِ .

وَأَقبَحُ مِن هَذَا أَن تَقُولَ : " مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهِهِ " فَتَجُرَّ " الوَجهَ " مَعَ كَونِهِ / مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ المَوصُوفِ ، وَمُهَيئًا بِذَلِكَ لِأَنْ ٨٥/ب يَرتَفِعَ بِـ " حَسَنٍ " كَمَا هُوَ الحَقِيقَةُ .

---

(١) انظر المقتصد ١/٥٤٣.

(٢) انظر المقتصد ١/٥٥٠ فمابعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٨.

(٣) هذا الرجز لعمرو بن لجأ التميمي (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٨٤). وهو في شعره ١٥٥ (جمع د/ يحيى الجبوري) ، والخزانة ٨/٢٢١ ، والعيني ٣/٥٨٤ ، والمقتصد ١/٥٥١ ، والمقرب ١/١٤٠ ، وشفاء العليل ٢/٦٣٩ ، وشرح الأشموني ٤/١٣٦.
والكوم : الناقة العظيمة ، وذرى الشيء : أعلاه ، وودقت السرة : خرجت واسترخت من السمن.
والشاهد في البيت مجيء معمول الصفة المشبهة المجردة من " أل " وهي قوله : " وادقة " اسما مضافاً إلى الضمير منصوباً بها.

وَاعلَم أَنَّكَ إِذَا وَصَفتَ المَعرِفَةَ بِمِثلِ "حَسَنِ الوَجهِ" كَانَ فِيهِ أَيضاً وُجُوهٌ :

أَوَّلُهَا : "مررتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ وَجهُهُ" بِالرَّفعِ وَالإِضَافَةِ (١) كَمَا هُوَ الأَصلُ .

وَالثَّانِي : "الحَسَنِ الوَجهِ" بِالجَرِّ (٢) .

وَالثَّالِثُ : "الحَسَنِ الوَجْهَ" بِالنَّصبِ (٣) . وَشَاهِدُهُ مِنَ الشِّعرِ بَيتُ الكِتَابِ (٤) :

٦٦ - فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ... وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا (٥)

---

(١) انظر شرح المفصل ٦/٨٨ .

(٢) انظر الجمل للزجاجي ٩٦ ،وشرح المفصل ٦/٨٨ ،قال سيبويه: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب ،وذلك قولك : هذا الحسنُ الوجهِ ،أدخلوا الألف واللام على "حسنِ الوجهِ" ؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ،ولا يجاوز به معنى التنوين ".
انظر الكتاب ١/٢٠٠ .

(٣) على التشبيه بالمفعول ، قال سيبويه : " وهي عربية جيدة " انظر الكتاب ١/٢٠١ ، وشرح المفصل ٦/٨٨ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٠١ .

(٥) البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم المري (ترجمته في الأغاني ١١/١٢١) وهو في المفضليات ٣١٤ ،والأمالي الشجرية ٢/١٤٣ ، والمقتضب ٤/١٦١ ،وشرح المفصل ٦/٨٩ ،والإنصاف ١/٨٤ ،

===

وَالرَّابِعُ : " الحَسَنِ وَجْهاً " وَمِثَالُهُ مِن الشِّعرِ قَولُهُم :

٦٧ - * الحَزْنُ نَاباً وَالعَقُورُ كَلْباً * (١)

وَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : " الحَسَنِ وَجهٍ " فَتُضِيفَ " الحَسَنَ " إِلَى " الوَجهِ " مَعَ تَنكِيرِ " الوَجهِ ".(٢)

=== وشرح الحماسة للتبريزى ٢/ ٥٥ ،والأغاني ١١/ ١٢٥.
والشُّعْرُ : جمع أشعر وهو كثير شعر القفا ومقدم الرأس ،والشُّعرى: مؤنث الأشعر ، والمراد بها القبيلة.
وورد عجز البيت برواية " الشعرى رقابا ".
والشاهد فيه : نصب " الرقابا " بالشُّعْرِ على حد قولهم " الحسنُ الوجهَ "، وانظر الكتاب ١/ ٢٠١ هامش (٢) .

(١) هذا الرجز لرؤبة العجاج يصف رجلاً بغلظ الحجاب ومنع الضيف ، فجعل بابه وثيقاً لا يستطيع فتحه ،وكلبه عقوراً لمن حل بفنائه وطلب معروفه .
انظر ديوانه ١٥ ، وقبله :

* فَذَاكَ وَخمٌ لا يبالي السَّبا *

وهو في الكتاب ١/ ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، والخزانة ٨/ ٢٢٧ ،وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ٣٢٥ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٦.
والشاهد فيه نصب " باباً " و " كلباً " على حد قولهم " الحسنُ وجهاً "، وانظر الكتاب ١/ ٢٠٠ هامش (٤) .

(٢) انظر شرح المفصل ٦/ ٨٨ .

" فَصـــــلٌ "

التَّمييزُ في الأَسماءِ على ضَربَينِ (١) :

ضَربٌ لَا يَجوزُ فِيهِ إلَّا الجَرُّ ، وَهوَ مِنَ الثَّلاثةِ إلَى العَشَرةِ ، وَالمَائةُ والأَلـــفُ .

وَضَربٌ لَا يَجوزُ فِيهِ إلَّا النَّصبُ ، وَهوَ مِن أَحدَ عشرَ (٢) إلَى التِّسعِيـــنَ [وما عُطِفَ عَلَيهَا] (٣) ، وَفي كُلِّ مَا كَانَ مُضَافاً إلى شَيءٍ كَمِثلِ " دَرِّه ومِلؤُه " .

وَضَربٌ يَجُوزُ فِيهِ النَّصبُ وَالجَرُّ جَمِيعاً ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِـــنَ المَقَادِيرِ مُنَوَّناً غَيرَ مُضَافٍ إلَى شَيءٍ لَو كَانَ فِيهِ نُونُ تَثنِيَةٍ ، فَمِثالُ المُنـــوَّنِ

---

(١) هكذا في النسخة ، والصواب " ثلاثة أضرب " بدليل تفصيله فيما بعد . وقد مضى أن التمييز على ضربين : أحدهما أن يكـــون عن تمام الكلام ، والثاني أن يكون عن تمام الاسم . راجع ص ٧٢ . ، أما هنا فذكر أن التمييز على ضربين ثم عدده فجعله ثلاثـــة أضرب . وجاء في جُمَلِهِ ٣٦ كذلك أيضا ، فقال " والتمييز علـــى ضربين : أحدهما أن يكون بعد تمام الكلام نحو " طاب زيـــد نفساً " ، وقد تقدم ذكره ، والثاني أن يكون في الاسم نـــون تثنية أو جمع أو تنوين نحو " عشرون درهماً " ، وفي المقاديـــر نحو " منوان سمنا وقفيزان بُراً ، وما في السماء قدر راحة سحاباً . والثالث أن يكون الاسم في تقدير النون ، وذلك في ثلاثةَ عشـــرَ وأخواتها ، فـ " عَشرَ " في تقدير التنوين لأن الأصل ثلاثة وعشرة " . وعلى هذا فهذه الأضرب الثلاثة المذكورة هي أقسام النوع الثانـــي من التمييز وهو ما كان عن تمام الاسم لأنها تشمل المقادير مـــن المكيل ، والموزون ، والمعدود والممسوح . انظر التبصرة والتذكـــرة ٣١٦/١ .

(٢) في النسخة " عشرة " خطأ .

(٣) إضافة يوجبها الكلام .

قَولُهم : "رَاقُودٌ" وَ "رَطلٌ" ، يَجُوزُ فيهِ أن تَحذِفَ التَّنوِينَ وَتُضِيفَ ، فَتَقُولَ : "رَاقُودُ خَلٍّ ، وَرَطلُ جُزٍّ"(١) ، وَذِرَاعُ كِرْبَاسٍ"(٢) وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ(٣) .

فَإن كَانَ المِقدَارُ مُضَافاً إلى اسمٍ آخرَ لَم يَكُن فِي التَّمِييزِ إلَّا النَّصبُ(٤) ، وَذَلِكَ فِي قَولِكَ : "مَا فِي السَّمَاءِ قَدرُ رَاحَةٍ سَحَاباً" . / وَمِثَالُ ٨٦/أ مَا فِيهِ النُّونُ "مَنَوَانِ" وَ "قَفِيزَانِ"(٥) وَ "جَرِيبَانِ"(٦) ، لَكَ فِيهِ

---

(١) الجزز : الصوف لم يستعمل بعدما جُزَّ " اللسان (جزز)٥/٣١٩

(٢) الكِرْبَاسُ والكِرْبَاسَةُ : ثوبٌ بالفارسية ، وبيّاعه كرابيسي ، وفي حديث عمر رضي الله عنه ، وعليه قميص من كرابيس ، هي جمع كرباس ، وهو القطن " عن اللسان (كربس) ٦/١٩٥ ، وانظر المُعَرَّب للجواليقي ٣٤٢ .

(٣) ويجوز أن تثبت التنوين وتنصب المميز فتقول : راقودٌ خلاً ، ورطلٌ جزاً ، وذراعٌ كرباساً .

(٤) تشبيهاً بالمفعول . انظر شرح المفصل ٢/٧٢ ، والفاخر لوحة ٢٣٢/ب وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٨٩ .

(٥) "القفيز من المكاييل : معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً ، وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه ، والجمع أقفزة ، وقفزان ، وفي التهذيب : القفيز مقدار من مساحة الأرض " . اللسان والتهذيب (قفز) .

(٦) "الجريب من الطعام والأرض : مقدار معلوم ، وفي التهذيب : الجريب من الأرض مقدار معلوم الذرع والمساحة ، وهو عشرة أقفزة ، كل قفيز منها عشرة أعشراء ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب " . اللسان والتهذيب (جرب) .

أَن تُثبِتَ النُّونَ وَتَنصبَ فَتَقُولَ : " مَنَوانِ سَمنًا ، وَقفِيزانِ بُرًّا [1] ، وَجَرِيبَانِ حِنطَةً " ، وَأَن تَحذِفَ النُّونَ فَتُضِيفَ ، فَتَقُولَ : " مَنَوَا سَمنٍ ، وَقَفِيزَا بُرٍّ ، وَجَرِيبَا حِنطَةٍ " . فَإِن أَضَفتَ اسمَ عَدَدٍ إِلَى المِكيَالِ أَوِ المِيزَانِ فَقُلتَ : " ثَلَاثَةُ أَقفِزَةٍ ، وَثَلَاثَةُ أَرطَالٍ " لَم يَجُز فِي التَّميِيزِ إِلَّا النَّصبُ ، تَقُولُ : " ثَلَاثَةُ أَقفِزَةٍ شَعِيرًا ، وَثَلَاثَةُ أَرطَالٍ خُبزًا [2] ؛ لِأَنَّ المَقصُودَ بِالتَّميِيزِ عَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ " الثَّلَاثَةُ " وَهوَ مُضَافٌ ، وَقَد جَاءَ التَّميِيزُ بَعدَ تَمَامِ الِاسمِ . ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ الِاسمُ مَبنِيًّا فَإِنَّهُم يَبنُونَ الحُكمَ فِيهِ عَلَى تَقدِيرِ التَّنوِينِ وَتَركِ التَّقدِيرِ ، وَيَنصِبُونَ شَيئًا لِتَقدِيرِ التَّنوِينِ ، وَذَلِكَ فِي " أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى " تِسعَةَ عَشَرَةَ " [3] ، وَفِي " كَمْ " إِذَا كَانَ استِفهَامًا ، وَيُجُرُّونَ شَيئًا عَلَى تَركِ تَقدِيرِ التَّنوِينِ وَنِيَّةِ الإِضَافَةِ [4] وَذَلِكَ فِي " كَم " إِذَا كَانَت خَبَرًا ، فَإِنَّهُم أَجرَوهَا مَجرَى " مِائَةٍ " مَرَّةً ، فَقَالُوا [5] :

---

(١) انظر الإيضاح ص ٢١٣ .

(٢) في النسخة " خبرا " تصحيف .

(٣) قال الجرجاني : " اعلم أن أصل أحدَ عشرَ ، أحدٌ وعَشَرَةٌ ، إلا أنهم حذفوا الواو وجعلوا الاسمين اسما واحدا فقالوا : أحدَ عشرَ ، وبنوا الأول على الفتح ؛ لأنّ الصدر من كل اسمين جعلا اسماً واحداً مقصور على الفتح نحو حضرموت من حيث إنَّ الثاني زيادة ضمت إلى الأول فهو كتاء التأنيث في قولك ضارب وضاربة . . . وأما الاسم الثاني الذي هو عشر فبُني على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الواو ، وحركة الواو الفتح ".
انظر المقتصد ٢ / ٧٣٥ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٧٤٤ .

(٥) في النسخة " وقالوا " ولعل الصواب ما أثبت .

"كَم رَجُلٍ ،- وهوَ الأكثرُ - ، وَمَرّةً مجرَىٰ " العَشَرَةِ " فَقَالُوا : "كَم رِجَالٍ " ، فَإِن وَقَعَ فِي هَذَا فَصلٌ بَينَ "كَم " وَمُمَيِّزِهَا وَجبَ النَّصبُ (١) ، وَذَلِكَ قَولُكَ : " كَم فِي الدَّارِ رَجُلاً " ، وَمِثلُهُ مِنَ الشِّعرِ قَولُهُ :

٦٨ - كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (٢)

الأَصلُ : كَم فَضلٍ نَالَنِي مِنهُم ، ثُمَّ لَمَّا فُصِلَ بِـ "نَالَنِي " بَينَ " كَم " وَبَينَ " فَضلٍ " الذِي هُوَ المُمَيَّزُ نَصبَهُ .

وَمِن مَسَائِلِ " كَم " أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَن يُحذَفَ التَّمييزُ وَيَكُونَ ذَلِكَ / إِذَا عَرفَ المُخَاطَبُ الجِنسَ الذِي تُرِيدُ ، مِثلَ أَن تُجرِي ذِكرَ الدَّرَاهِمِ فَتَقُولَ : " كَم عِندَكَ ؟ " تُرِيدُ : : كَم دِرهَماً عِندَكَ ؟ ، ٨٦/ب

---

(١) انظر المقتصد ٢/ ٧٤٢ فمابعدها ،والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٣ ، والهمع ٤/ ٨٢ .

(٢) البيت للقطامي عمير بن شييم التغلبي (ترجمته في الشعروالشعراء ٧٢٧/٢ ،والمؤتلف والمختلف ٢٥١ ،ومعجم الشعراء ٢٤٤) .

وهو في ديوانه ٣٠ ،والكتاب ٢/ ١٦٥ ،والمقتضب ٣/ ٦٠ ،واللمع ٢٠٧ ،والمقتصد ٢/ ٧٤٣ ، والإنصاف ١/ ٣٠٥ ، والخزانة ٤٧٧/٦ ، والهمع ١/ ٢٥٥ ،والدرر ١/ ٢١٢ .

العدم : فقد المال وقلته ،والإقتار : الافتقار .

والشاهد فيه : الفصل بين " كم " الخبرية و بين مميزها " فضلاً " بقوله " نالني منهم " ونصب المميز ،لأن النصب في مثل هذا الموضع واجب.

أَو تَقُولَ : "كَم مَالُكَ ؟" تُرِيدُ : كَم دِرهَمًا مَالُكَ ؟ ، وَتَقُولَ : "كَم سِرتَ ؟" تُرِيدُ : كَم فَرسَخًا سِرتَ ؟ وَ "كَم أَقَمتَ بِهَذَا المَكَانِ؟" تُرِيدُ : كَم يَومًا أَو كَم شَهرًا .(١)

وَمِن مَسَائِلِهَا أَنَّ الذِّكرَ يَعُودُ إِلَيهَا تَارَةً عَلَى لَفظِ الإِفرَادِ ، كَقَولِكَ : "كَم رَجُلٍ رَأَيتَهُ ؟" ، وَأُخرَىٰ عَلَى لَفظِ الجَمعِ(٢) كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمٰوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ .(٣)

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ النَّصبَ الأَصلِيَّ هُوَ نَصبُ المَفعُولِ ، وَأَنَّ مَا عَدَا الأَقسَامَ الخَمسَةَ - التِي هِيَ المَفعُولُ المُطلَقُ ، وَالمَفعُولُ بِهِ ، وَالمَفعُولُ فِيهِ ، وَالمَفعُولُ مَعَهُ ، وَالمَفعُولُ لَهُ - مِنَ المَنصُوبَاتِ فَهوَ فَرعٌ عَلَى المَفعُولِ أَنَّ الذِي أَوجَبَ فِي الأَصلِ أَن يَكُونَ الفِعلُ عَامِلاً فِي الاسمِ هُوَ اقتِضَاؤُهُ مَعنًى فِيهِ ، وَأَوَّلُ مَا يَقتَضِيهِ الفِعلُ فِي الاسمِ هُوَ الفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ مَا مِن فِعلٍ فِي الدُّنيَا إِلَّا وَهوَ يَقتَضِي فَاعِلاً وَلَا يَكُونُ لَهُ مَعنًى مِن دُونِهِ ، ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ اقتِضَاؤُهُ المَفعُولَ بِهِ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا ، ثُمَّ اقتِضَاؤُهُ المَصدَرَ مُتَعَدِّيًا كَانَ أَو غَيرَ مُتَعَدٍّ(٤) ، ثُمَّ اقتِضَاؤُهُ الزَّمَانَ الذِي يَقَعُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنفَكُّ مِن زَمَانٍ ، ثُمَّ اقتِضَاؤُهُ المَكَانَ إِذَا كَانَ مُبهَمًا(٥) ، ثُمَّ اقتِضَاؤُهُ الغَرَضَ

---

(١) انظر شرح المفصل ٤/١٢٨ فمابعدها ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٢٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ٤/١٣٢ فمابعدها .

(٣) سورة النجم : ٢٦ ، وفي النسخة " ... في السموات والأرض " بزيادة "الأرض" .

(٤) وهو ما يعرف بالمفعول المطلق .

(٥) وهو ما يعرف بالمفعول فيه .

الذِي له فعل(١) ، ثُمَّ يلحقُ بِهذَا المَفعُولُ مَعَهُ ، وَمَا عَدَا هَذِهِ الخَمسَةَ فَإنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الفِعلِ اقتِضَاءٌ لَهُ ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي / زَيدٌ ٨٧/أ رَاكِباً ، وَضَربتُ زَيدَاً مُجَرَّداً مِن ثِيَابِهِ " لَم تَكُنِ الهَيئَةُ الَتِي يَكُونُ فِيهَا الفَاعِلُ وَالمَفعُولُ فِي حَالِ وُقُوعِ الفِعلِ مِمَّا يَقتَضِيهِ الفِعلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانُ حَالٍ يَكُونُ عَلَيهِ الشَّيءُ فِي حَالِ وُقُوعِ الفِعلِ مِنهُ أَو بِهِ فَهوَ كَالصِّفَةِ إِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ الرَّاكِبُ ، وَرَأَيتُ زَيداً الرَّاكِبَ " فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي اقتِضَاءِ الفِعلِ فِي شَيءٍ .

وَأَمَّا التَّمييزُ فَكَذَلِكَ(٢) ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلتَ : "أَخَذتُ عِشرِينَ دِرهَمَاً " لَم يَكُنِ "الدِّرهَمُ" مِن اقتِضَاءِ الأَخذِ فِي شَيءٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ "لِلعِشرِينَ " ، ثُمَّ أَصلُهُ - كَمَا ذَكَرنَا -(٣) الجَرُّ بِـ "مِنْ" ، ثُمَّ اختَصَرُوا فَحَذَفُوا " مِنْ " وَأَقَامُوا الوَاحِدَ مُقَامَ الجَمعِ فِي شَيءٍ ، وَذَلِكَ فِي مِثلِ " خَمسَةَ عَشَرَ دِرهَمَاً " ، وَتَركُوهُ مَجمُوعَاً فِي شَيءٍ ، كَمِثَالِ " قَرِرنَا بِهِ أَعيُنَاً ، وَطِبنَا أَنفُسَاً ، وَهُم أَحسَنُ النَّاسِ وُجُوهاً ".(٤)

---

(١) ليست واضحة وهي أقرب ما تكون الى ما أثبته .

(٢) في النسخة " فلذلك " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) راجع ص ٣١٢ .

(٤) انظر الهمع ٦٧/٤ .

" فَصـــــلٌ "

[فِـــي إِعــرَا بِ الفِعـــلِ]

إِعرَا بُ الفِعلِ غَيرُ حَقِيقِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فِيهِ كَمَا يُفِيدُ فِي الاسمِ (١)، فَلَستَ تَجِدُ لِلرَّفعِ إِذَا قُلتَ : " هُوَ يَفعَلُ " مَعنًى ، وَفِي النَّصـــبِ إِذَا قُلتَ : " أَن يَفعَلَ " مَعنًى آخَرَ كَمَا تَجِدُ ذَلِكَ فِي الاسمِ ، وَقَـد يُتَوَهَّمُ فِي النَّصبِ وَالجَزمِ أَنَّهُمَا يُفِيدَانِ فِيهِ مَعنًى ، مِن حَيثُ إِنَّكَ إِذَا قُلتَ: " لَن يَخرُجَ زَيدٌ ، وَلَم يَخرُج زَيدٌ " رَأَيتَهُ قَد حَدَثَ فيه مَعنَى النَّفي ، وَذَلِكَ تَخَيُّلٌ لَا حَاصِلَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفيِ هُوَ الحَرفُ نَفسُـــهُ لَا النَّصبُ وَالجَزمُ ، أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " لَا يَخرُجُ (٢) زَيدٌ ، وَمَا يَخرُجُ زَيدٌ " فَتَجِدُ / النَّفيَ فِي الفِعلِ مِن غَيرِ أَن كَانَ لِـ "مَا" وَ "لَا" ٨٧/ب عَمَلٌ فِيهِ وَمَعَ أَنَّهُ مَرفُوعٌ كَمَا كَانَ فِي حَالِ الإِثبَـاتِ ، وَإِنَّمَا يتفقُ أَن يَكُونَ لِلإِعرَابِ فِيهِ ضَربٌ مِن الفَائِدَةِ فِي القَلِيلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الجَزمَ يَفصِلُ بَيـــنَ أَن لَا يَكُونَ لِلنَّهيِ وَبَينَ أَن يَكُونَ لِلنَّهـــيِ ، كَقَولِكَ : "لَا تَفعَلْ" وَ

---

(١) ذكر ابن الخشاب أن الفعل عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وأنه باختلاف صيغــه يدل على الزمان ، وبحروفه يدل على ما يتضمنه من الحدث ، فلم يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه ، فإعرابه على هذا غير حقيقي ، ومعنى " غير حقيقي " أنه لا يستحقه بحكم الأصل ، وإنما يستحقه بشبهه بالاسم " . انظر المرتجل ٣٢٣ ، والفاخر لوحة / ٢٢ .

(٢) في النسخة "لا تخرج " تصحيف .

" لَا تَفعَلْ " ، فَقَد يَجرِي فِي العِبَارَاتِ مَا يُوهِمُ أَنَّ الجزمَ فِي الشَّـرطِ وَالجَزاءِ ، وَلَيسَ يَتَحَصَّلُ إذا أُنعِمَ النَّظَرُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّا نَعقِلُ مَعنَى المُجَازَاةِ فِي الفِعلِ الوَاقِعِ بَعدَ " إِذَا "(١) ، كَقَولِ الشَّاعِرِ :

٦٩ - وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَـا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُوراً (٢)

وَكَيفَ يُمكِنُ القَولُ بِذَلِكَ وَمَعلُومٌ أَنَّ المُجَازَاةَ مَعنًى يَحـدُثُ فِي الكَلَامِ بِحَرفٍ هُوَ أَصلٌ فِيهَا وَمَوضُوعٌ لَهَا وَهوَ " إِنْ " ، فَحُكمُهَا فِـي أَنَّهَا تُعقَلُ مِن " إِنْ " - حُكمُ الاستِفهَامِ - مَثَلاً - فِي أَنَّهُ يعقلُ فِـي " هَلْ " وَ " الهَمزَةِ " .

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٦١ .

(٢) البيت لكعب بن زهير يصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله ، فشبهها في انبعاثها مسرعة بناشط قد ذُعِر من صائد أو سبع ، والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد فذلك أوحش لـه وأذعر ، وهو في ديوانه ١٦١ ، والكتاب ٣/ ٦٢ ، والمقتضب ٢/ ٥٦ ، والمقتصد ٢/ ١١١٧ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ٢١٦ ، وشرح المفصل ٨/ ١٣٤ ، والفاخر لوحة ٢٣٥/ ب وفيه نسبـه البعلي إلى عبد القاهر في شرحـه .

" فَصـــــلٌ "

" فـــي الضَّـمـائِـــر "

المُتَّصِلُ : هُوَ مَا لَا يُمكِنُ اللَفظُ بِهِ إِلَّا مَوصُولاً بِشَيءٍ (١)،

كـ " الكَافِ " فِي " أُكرِمُكَ " ، وَ " التَّاءِ " فِي " فَعَلتُ ".

وَالمُنفَصِلُ : مَا يُمكِنُ اللَفظُ بِهِ غَيرَ مَوصُولٍ بِشَيءٍ مُبتَدِئَاً [نَحـوَ] (٢) : " أَنتَ فَاعِلُ كَذَا " وَ " إِيَّاكَ عَنَيتُ ". (٣)

ثُمَّ يَنبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّ لِلضَّمِيرِ فِي الفَصلِ وَالوَصلِ ثَلَاثَةَ أَحوَالٍ : [حَـالٌ] (٤) يَصلُحُ فِيهَا المُتَّصِلُ دُونَ المُنفَصِلِ ، وَحَالٌ يَصلُحُ فِيهَـا المُنفَصِلُ دُونَ المُتَّصِلِ ، وَحَالٌ يَصلُحُ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا .

فَالذِي لَا يَصلُحُ فِيهِ إِلَّا المُتَّصِلُ / هُوَ ضَمِيرُ الفَاعِلِ ، وَذَلِـكَ ٨٨/أ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ بَدَلَ " فَعَلتَ ، وَفَعَلْتُ " : " فَعَلَ أَنتَ ، وَفَعَـلَ أَنَا " (٥) ، وَتَأتِيَ بِالضَّمِيرِ المُنفَصِلِ ، وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي كُلِّ مَوضِعٍ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ضَمِيرَ فَاعِلٍ ثُمَّ لَم تَكُن فَصَلتَ بَينَ الفِعلِ وَالفَاعِلِ بِشَـيءٍ (٦) ، وَكَذَلِـكَ

---

(١) انظر الجمل للجرجاني ص ٣٨ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٢٢٧.

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر شرح المفصل ٣/٨٥.

(٤) إضافة يقتضيها المقام ، ويدل عليها مابعدها.

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٩٦.

(٦) وذلك نحو "ما قام إلّا أنت " أو " ما قام إلّا أنا " ، انظر التبصرة والتذكرة ١/٤٩٦.

الحُكمُ فِي ضَميرِ المَفعُولِ ، كَقَولِكَ : "رَأَيتُكَ" ، لا يَجُوزُ هَا هُنَا أَن تَقُولَ : "رَأَيتُ إِيَّاكَ" (١) . وَهَكَذَا الحُكمُ فِي ضَميرِ كُلِّ مَفعُولٍ لَم يَكُن مَفعُولاً ثَانِياً (٢) .

وَأَمَّا الحَالُ الَّتِي لَا يَصلُحُ فِيهَا إِلَّا المُنفَصِلُ فَأَن تُرِيدَ الابتِدَاءَ بِذِكرِ المَقصُودِ بِالضَّمِيرِ، كَقَولِكَ : "أَنتَ خَارِجٌ" ، لَا وَجهَ هَا هُنَا لِلمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ مَعَكَ شَيءٌ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ . أَو تُرِيدَ الفَصلَ بَينَ الفَاعِلِ وَالفِعلِ بِـ "إِلَّا" ، كَقَولِكَ : "مَا ضَرَبَ زَيداً إِلَّا أَنتَ" ، أَو بَينَ الفِعلِ وَالمَفعُولِ ، كَقَولِكَ : "مَا عَنَيتُ إِلَّا إِيَّاكَ" ، وَمِثلُ "إِلَّا" فِي هَذَا حَرفُ العَطفِ كَقَولِكَ : "عَنَيتُ زَيداً وَإِيَّاكَ" ، وَكَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿يُخرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ (٣) وَ "فَعَلَ هَذَا زَيدٌ وَأَنتَ" .

وَأَمَّا الحَالُ الَّتِي يَصلُحُ فِيهَا المُنفَصِلُ وَالمُتَّصِلُ فَأَن يَكُونَ الضَّمِيرُ مَفعُولاً ثَانِياً مِثلَ أَن تُرِيدَ إِضمَارَ "الدِّرهَمِ" فِي قَولِكَ : "أَعطَيتُكَ دِرهَماً" فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ المُتَّصِلُ وَالمُنفَصِلُ ، تَقُولُ : "الدِّرهَمُ أَعطَيتُكَهُ" ، وَإِن شِئتَ قُلتَ : "أَعطَيتُكَ إِيَّاهُ" (٤) ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : "زَيدٌ الدِّرهَمُ أَعطَيتُهُوهُ" ، وَإِن شِئتَ قُلتَ : "أَعطَيتُهُ إِيَّاهُ" ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ المَفعُولُ الأَوَّلُ / أَيضاً ضَمِيراً كَـ "الكَافِ" فِي "أَعطَيتُكَ" ، ٨٨/ب

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٩٩ .
(٢) سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى .
(٣) سورة الممتحنة : ١ .
(٤) انظر الهمع ١/ ٢١٩ (الكويت) ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٠٣ .

فَإن كَانَ ظَاهِرًا لَم يَصلُح إلّا الوَصلُ ، تَقُولُ : "الدِّرهَمُ أعطَيتُهُ زَيدًا" ، وَلا يَجُوزُ أن تَقُولَ : "أعطَيتُ زَيدًا إيَّاهُ" . وَاسمُ الفَاعِلِ في ذَلِكَ كَالفِعلِ ، تَقُولُ : "زَيدٌ الدِّرهَمُ مُعطِيكَهُ ، وَمُعطِيكَ إيَّاهُ" (١) . وَمِمَّا (٢) يَصلُحُ فِيهِ المُتَّصِلُ وَالمُنفَصِلُ مَا يَكُونُ قَدِ انتَصَبَ بِالمَصدَرِ نَحوَ "عَجِبتُ مِن ضَربِكَهُ ، وَمِن ضَربِكَ إيَّاهُ" .

وَمِمَّا يَجِبُ أن يُعلَمَ فِي الضَّمَائِرِ أَنَّهُ يُرَاعَى فِيهَا المَرَاتِبُ .

تَفسِيرُ هَذَا أنَّكَ لَا تُقَدِّمُ المُخَاطَبَ عَلَى المُتَكَلِّمِ ، وَلَا الغَائِبَ عَلَى وَاحِدٍ مِنهُمَا . (٣)

بَيَانُ ذَلِكَ أنَّكَ تَقُولُ مَثَلًا : "مَلَّكتَنِيكَ زَيدٌ" فَتُقَدِّمُ ضَمِيرَ المُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ المُخَاطَبِ ، وَلَا يَجُوزُ أن تَقُولَ : "مَلَّكَكَنِي زَيدٌ" (٤) ، وَتَقُولُ : "أعطَانِيكَ زَيدٌ" ، وَلَا يَجُوزُ "أعطَاكَنِي زَيدٌ" فَهَذَا فِي المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ ، وَمِثَالُهُ فِي المُخَاطَبِ وَالغَائِبِ أنَّكَ تَقُولُ : "الدِّرهَمُ أعطَاكَهُ زَيدٌ" وَلَا تَقُولُ : "أعطَاهُوكَ" . (٥)

---

(١) انظر الهمع ١/ ٢٢١ (الكويت) .

(٢) في النسخة "ما" وحقه ما أثبت .

(٣) يعني أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٠٦ .

(٤) في النسخة " ملّكني " تحريف .

(٥) قال سيبويه : " وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيّناً " الكتاب ٢/ ٣٦٤ ، وانظر شرح المفصل ٣/ ١٠٥ .

[نُونُ الوِقَايَــــةِ]

النُّونُ التِي تُلحَقُ قبلَ ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ الذِي هُوَ "اليَاءُ" فِي نَحـــوِ "أَكرَمَنِي" تُسَمَّى عِمَادًا [١] ، وَالغَرَضُ مِنهُ أَن تَحفَظَ عَلَى آخِرِ الفِعـــلِ حَرَكَتَهُ وَسُكُونَهُ فَتَبقَى فَتحَةُ "أَكرَمَ" إِذَا قُلتَ : "أَكرَمَنِي" عَلَى حَالِهَا ، وَسُكُونَ "أَكرِمْ" إِذَا قُلتَ : "أَكرِمْنِي" عَلَى حَالِهِ ، وَلَو لَم تَكُنِ النُّـــونُ لَوَجَبَ كَسرُ آخِرِ الفِعلِ وَأَن يُقَالَ : "أَكرَمِي" وَ "أَكرِمِي" ، فَكَـــانَ يَتَغَيَّرُ الفِعلُ عَن صِيغَتِهِ وَيَقَعُ اللَّبسُ فِي الأَمرِ مِن حَيثُ كَانَ يُشبِهُ أَمـــرَ المُؤَنَّثِ [٢] ، وَلَا تلحقُ هَذِهِ النُّونُ قبلَ هَذِهِ اليَاءِ إِذَا كَانَتِ اليَاءُ ضَمِيـــرَ مَجرُورٍ إِلَّا فِي كَلِمَاتٍ مَعدُودَةٍ / وَهِيَ "عَنِّي" وَ "مِنِّي" وَ "لَدُنِّي" . ٨٩/أ وَأَمَّا "قَدنِي" وَ "قَطنِي" فَإِنَّمَا أُلحِقَا بِـ "مِنِّي" مِن حَيثُ كَانَ مَعنَاهُمَا مَعنَى "حَسْبِي" [٣] ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ "اليَاءُ" ضَمِيرَ مَجرُورٍ .

هَذَا وَقَد جَاءَ تَركُ "النُّونِ" فِي هَذِهِ الكَلِمَاتِ فَقَالُوا : "مِنِـي" وَ "عَنِي" بِنُونٍ وَاحِدَةٍ ، وَ "قَدِي" كَقَولِهِ :

---

(١) والأكثر في تسمية هذه النون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الفعـــل من الكسر المشبه للجر ، وتسمى عمادا أيضا .

انظر مغني اللبيب ٢/٣٤٤ ، والهمع ١/٢٢٢ (الكويـــت) ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٠٨ .

(٢) انظر الهمع ١/٢٢٣ (الكويت) .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧١ ، وشرح المفصل ٣/١٢٤ .

٧٠ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ (١)

----

(١) البيت لحميد بن مالك الأرقط ، وهو في الكتاب ٢ / ٣٧١ ، والكامل للمبرد ٢ / ٢٢١ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٤ ، ٢ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٧٥ ، ١٥١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٠٩ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والخزانة ٥ / ٣٨٢ .

والخُبيبان : بهيئة التصغير هما عبدالله بن الزبير - وكنيته أبو خُبَيب - ومصعب أخوه ، ويروى " الخُبَيبِينَ " على صيغة الجمع ، يريد أبا خبيب وشيعته.

"وقدني" أى حسبي وكفاني ، "وقدي" الثانية توكيد لها ، والإمام تعريض بعبدالله بن الزبير لأنه كان شحيحاً بخيلاً ، والملحد : يعني الذى استحل حرمة البيت وانتهكها .

والشاهد في البيت : حذف النون من " قدي " الثانية تشبيهاً بـ " حسبي " وإثباتها هو المستعمل لأنها في بنائها بمنزلة " من ، وعن " فتلزمها نون الوقاية لئلا يغير آخرها عن السكون ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٧١ - ٣٧٢ هامش (٤) .

" فَصـــــلٌ "

" فِـــي الكَـــافِ "

(الكَافُ) يَكُونُ عَلَى وَجهَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ اسماً لِلمُخَاطَبِ ،وَذَلِكَ فِي قَولِكَ : "رَأَيتُكَ" وَ "مَررتُ بِكَ " وَ " غُلامُكَ ".(١)

وَالثَّانِي : أَن يَكُونَ حَرفاً مُجَرَّداً لِلخِطَابِ ،وَذَلِكَ قَولُهُم : "ذَلِكَ" وَ "هُنَاكَ "(٢) وَ "النَّجَاءَكَ " ، هِيَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ حَرفٌ(٣) ،بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَو أَرَدتَ أَن تَضَعَ مَوضِعَ " الكَافِ " اسماً لَم تَقدِر عَلَيهِ ، لَو قُلتَ : " ذَا زَيدٍ " أَو " ذَا زَيداً " كَانَ مُحَالاً ؛ لِأَنَّ "ذَا " اسمُ إِشَـــارَةٍ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ الاسمَ لَا يُضَافُ إِلَّا مِن بَعدِ أَن يَكُونَ نَكِـــرَةً أَو يُنَكَّرُ . فَالنَّكِرَةُ كَقَولِكَ : "غُلَامُ زَيدٍ " ، الأَصلُ " غُلَامٌ " ثُـــــمَّ أَضَفتَ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مَعرِفَةً وَأُضِيفَ فَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

٧١ - عَلَا زَيدُنَا يَومَ النَّقَا رَأْسَ زَيدِكُم بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِـــي(٤)

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢/٣٠٩ ، وشرح المفصل ٣/١٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٤/٢١٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٣٠٩ ، والجنى الداني ١٤٠ ، وشرح المفصل ٣/١٣٤.

(٣) "ولو كانت اسما لكان "النجاءك" محالا ؛ لأنه لا يضاف الاسم الذى فيه الألف واللام " . انظر الكتاب ١/٢٤٥ ، وشرح المفصل ٣/١٣٤.

(٤) نسب هذا البيت في الكامل للمبرد ٢/١١٨ لرجل من طـــيء ،

===

إِضَافَةُ " زَيدٍ " إِلَى ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بَعدَ أَن تُنَكَّرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجتَمِعُ فِي اسمٍ وَاحِدٍ تَعرِيفَانِ . ثُمَّ إِنَّ وَجهَ التَّنكِيرِ فِيهِ أَن يُقَدَّرَ تَقدِيرَ " صَاحِبٍ " كَأَنَّهُ يُرِيدُ : عَلَا صَاحِبُنَا المُسَمَّى زَيداً رَأسَ صَاحِبِكُم المُسَمَّى كَذَلِكَ زَيداً ، وَلَو لَم يُقَدَّر / ذَلِكَ لَم يُعقَل ٨٩/ب لِلإِضَافَةِ فِيهِ مَعنًى ، أَلَا تَرَى أَنَّ العَلَمَ يَكُونُ مَوضُوعاً لِشَيءٍ بِعَينِهِ (١) ، فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلتَ : الرَّجُلُ الذِي عَرَفتَ أَنَّ مِن صِفَتِهِ كَذَا وَكَذَا (٢) ، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَن تضيفَ الرَّجُلَ مَعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ كَذَلِكَ مُحَالٌ أَن تُضِيفَ العَلَمَ ، وَهَذَا مَوضِعٌ يَقِلُّ تَنَبُّهُ النَّاسِ لَهُ ،

=== وكان رجل منهم يقال له " زيد " من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد " .

والبيت من شواهد المفصل ١٢ ، وشرحه لابن يعيش ١/٤٤ ، وشرح التسهيل ١/١٦٢ ، وارتشاف الضرب ١/٥١٦ ، وشرح الأشموني ٣/٣٧٨ ، وشرح التصريح ١/١٥٣ .

وروى المبرد عجز البيت :

* بِأَبيضَ مِن مَاءِ الحَدِيدِ يَمَانِي *

ثم ذكر له رواية أخرى وهي :

عَلَا زَيدُنَا يومَ الحِمَى رَأسَ زَيدِكُم بِأَبيضَ مَصقولَ القَرَارِ يَمَانِ

والنقا : الكثيب من الرمل .

والشاهد فيه أنه أضاف " زيداً " إلى المضمر فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى " أخيك ، وصاحبك ".

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/١١٨ ، والهمع ١/٢٤٣ (الكويت) .

(٢) جاء بعد هذا في النسخة " فكما أنه لا محال أن تضيف الرجل الذى عرفت أن من صفته كذا وكذا " ولا شك أنه مقحم بسبب انتقال نظر الناسخ .

وَمِثلُهُ أنَّ العَلَمَ لا يُثَنَّى وَلا يُجمَعُ إلاَّ عَلَى تَأوِيلٍ ،فَإذَا قِيلَ : "الزَّيدَانِ" كَانَ المَعنَى : المُسَمَّيَانِ بِـ "زَيدٍ" ،وإذَا قِيلَ : "الزَّيدُونَ" كَانَ المَعنَى : المُسَمَّونَ بِـ "زَيدٍ" ، لاَ يَكُونُ لِلتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ فِيهِ مَعنًى إذَا لَم يُقَدَّر ذَلِكَ .

وَهَذَا الفَصلُ اعتِرَاضٌ فِي المَسأَلَةِ ،فَارجِع إلَى حَدِيثِ "الكَافِ" وَاعمَل أَبَدًا فِي أَنْ تَنظُرَ(١) إلَى مَكَانِهَا ، فَإذَا أمكَنَكَ أَن تَضَعَ مَوضِعَهَا اسمًا مَنصُوبًا أو مَجرُورًا فَاعلَم أنَّهَا اسمٌ ، وَإذَا لَم يُمكِن(٢) ذَلِكَ فَاعلَم أنَّهَا حَرفٌ مُجَرَّدٌ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى الخِطَابِ .

وَمِمَّا الكَافُ فِيهِ حَرفٌ "إيَّاكَ" ، الصَّحِيحُ(٣) فِيهَا أنَّهَا بِمَنزِلَةِ "الكَافِ" فِي "ذَلِكَ" (٤) ، وَالدَّلِيلُ عَلَيهِ

---

(١) في النسخة الكلمة غير واضحة ، ولعل الصواب ما ذكرته.

(٢) في النسخة " يكن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في النسخة " والصحيح " بزيادة الواو.

(٤) قال ابن جني : " وحكى أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن الأخفش ، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأخفش: أنه اسم مفرد مضمر لتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين ،وأن " الكاف " في "إياك " كالتي في " ذلك" في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامة للضمير ، ولا يجيز أبو الحسن فيما حكي عنه " إيَّاك وإيَّا زيد وإيَّاى وإيَّا الباطل " سر صناعة الإعراب ١/٣١٣ ، وانظر شرح المفصل ٣/ ٩٨ فما بعدها .

أَنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَضَعَ مَوضِعَه اسماً ظَاهِراً ، فَلَا يُقَالُ : " إِيَّا زَيدٍ " كَمَا لَا يُقَالُ : " ذا زَيدٍ " . هَذَا هُوَ الذِي يَجرِى عَلَيهِ الكَلَامُ ، وَقَد ذَهَبَ بَعضُ النَّحوِيِّينَ إلى جَوَازِ أَن يَكُونَ " الكَافُ " هَا هُنَا ضَمِيراً وَفي مَوضِعِ جَرٍّ ، وَنُزِّلَ " إِيَّاكَ " مَنزِلَةَ " نَفسِكَ " (١) ، فَقِيلَ لَهُ : لَو كَانَ كَذلِكَ لَكَانَ يَنبَغِي أَن يُقَالَ بَدل " إِيَّاكَ عَنَيتُ " : " إِيَّا زَيدٍ عَنَيتُ " . / وَقَد رُوِي عَن بَعضِ العَرَبِ أَنَّهُ قَالَ : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ " (٢) ، وَالذِي عَلَيهِ المُحَقِّقُونَ هُوَ ٩٠/أ

---

(١) هذا مذهب الخليل بن أحمد . قال سيبويه " قال الخليل : لو أن رجلا قال : إِيَّاك نفسِك لم أُعنِّفه ؛ لأن هذه الكاف مجرورة " انظر الكتاب ١/٢٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٣١٣ .

(٢) حكى سيبويه عن الخليل فقال : " حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب " الكتاب ١/٢٧٩ .

" وأورد ابن الأنبارى أنها رواية شاذة لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه . ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات لأنه أضاف " إيَّا " إلى " الشواب " وهو اسم مظهر ، والذى يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك كما يقال ضربت زيداً ، فلما لم يجز ذلك دَلَّ على أنه ليس باسم مظهر " .
انظر الإنصاف ٢/٦٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/٥٠٤ .

تَركُ الأَخذِ بِهِ لِشُذُوذِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ ،وَسَلَكَ الكُوفِيُّونَ فِيهِ مَسلَكاً آخَرَ ،فَقَالُوا : إِنَّ "الكَافَ " هُوَ ضَمِيرُ المُخَاطَبِ، وَفِي مَوضِعِ نَصبٍ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلتَ : "رَأَيتُكَ " ، وَ "إِيَّا " عِمَادٌ لَهُ حَتَّى يُمكِنَ اللَفظُ بِهِ مُقَدَّماً (١) . وَهَذَا قَولٌ قَرِيبٌ مِنَ الصَّوَابِ.

[لَـدُن]

(لَدُن) فِيهِ لُغَاتٌ : "لَدُنْ " وَ "لَدَى " وَ "لَدُ "(٢) ، وَهوَ فِي مَعنَى "عِندَ "(٣) ، أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَاناً نَصِيْراً ﴾(٤) ، وَيُقَالُ : "مِن لَدُن وَقتِ الصَّلَاةِ " فَيَكُونُ المَعنَى : مِن عِندِ وَقتِ الصَّلَاةِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) " إيا " وما يتصل بها من ضمائر هل لها محل من الإعراب ؟
هذه مسألة خلافية بين النحاة . فالبصريون ذهبوا إلى أن " إيا " هي الضمير وما يتصل بها من الكاف والهاء والياء حروف لا محل لها من الإعراب . والكوفيون ذهبوا إلى أن ما يتصل بها من الكاف والهاء والياء ضمائر في محل نصب ، و " إيَّا " عماد لها .
انظر أدلتهم في الإنصاف المسألة (٩٨) ٢/ ٦٩٥ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٢٣ ، والهمع ٣/ ٢١٦ .

(٣) انظرالإيضاح في علل النحو ١٣٩ ، وشرح المفصل ٢/ ١٢٧ .

(٤) سورة الإسراء : ٨٠ .

٧٢ - فَإِنَّ الكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيْمَـــاً وَلَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُـــلَامُ (١)

المَعنَى : مِـن لَدُن كَونِي غُلَامَاً ، وَحَقُّهُ الإِضَافَةُ أَبَداً كَـ "عِندَ" سَوَاء. (٢)

---

(١) البيت لعمرو بن حسان من بني الحارث بن همام (ترجمته في معجم الشعراء ٢٣٢) ، وهو في إصلاح المنطق ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، والأمالي الشجرية ٢٢٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢ ، والخزانة ١١٢/٧.

" قال صاحب الصحاح : الكُثْر - بالضم - من المال : الكثيـــر ، يقال : ما له قُلٌّ ولا كُثر وقال في (قتر) : وأقتر الرجـــل : افتقر ، وقال في (عَيي) : عييت بأمري ، إذا لم تهتـــــدِ لوجهه ، وقال : يقول : كنت متوسطاً لم افتقر فقراً شديداً ولا أمكنني جمع المال الكثير ، ويروى " أعناني " أى أذلني وأخضعني" انتهى .

والشاهد في البيت على أن " لدن " إذا أضيفت إلى الجملة كانت ظرف زمان.

(٢) ((" لدن " هي لابتداء الغاية في الزمان والمكان ؛ وهي مبنيـــة - عند أكثر العرب - لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً. وهو الظرفية ، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها و عنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف " عند " و " لدى " فإنهمـــا لا يلزمان استعمالاً واحداً بل يكونان لابتداء الغاية وغيرهـــا ، ويبنى عليهما المبتدأ ، والغالب اقترانها بـ " مِنْ " نحو " وَعَلَّمنَاهُ مِن لَدُنَّا عِلمَاً " و " هَبْ لَنَا مِن لَدُنكَ " ، وقد تضاف إلى جملـــة فتكون عندئذ ظرف زمان نحو : ===

فَأَمَّا قَولُهُمْ : " لَدُن غُدوَةً " فَإِنَّهُمْ قَد خَصُّوا " غُدوَةً " مِن بَينِ الأَسمَاءِ كُلِّهَا بِحكمٍ مَعَهُ ، وَهوَ أَن نَصَبُوهَا بِهِ (١) ، وَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ : " لَهُ مَعَ غُدوَةٍ حَالٌ لَا يَكُونُ مَعَ غَيرِهَا ، وَهوَ أَن شُبِّهَ النُّونُ فِيهِ بِالتَّنوِينِ فِي اسمِ الفَاعِلِ إِذَا قُلتَ : " هُوَ ضَارِبٌ زَيداً " وَهوَ شَيءٌ نَادِرٌ غَرِيبٌ يُقَاسُ الشَّوَاذُّ مِن الأَحكَامِ أَبَداً عَلَيهِ ".(٢)

هَذَا وَ" غُدوَةُ " اسمُ عَلَمٍ فِي كَلَامِهِم ، يُقَالُ : " خَرَجتُ غُدوَةَ " بِغَيرِ تَنوِينٍ عَلَى أَن يَكُونَ مِثلَ " طَلْحَةَ وَحَمْزَةَ " فِي امتِنَاعِهِ مِنَ الصَّرفِ لِلتَّعرِيفِ وَالتَّأنِيثِ . وَإِنَّمَا نُوِّنَ هَا هُنَا خُصُوصاً ؛ لِيَظهَرَ مَا أَرَادُوهُ مِن / تَنزِيلِ " لَدُن " مَنزِلَةِ مَا يَعمَلُ النَّصبَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُم لَو لَم يُنَوِّنُوا فَقَالُوا : " لَدُن غُدوَةَ " لَم يُعلَم أَنَّهَا مَنصُوبَةٌ بِـ " لَدُن " ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَنصَرِفُ يَكُونُ لَفظُهُ فِي حَالِ الجَرِّ كَلَفظِ (٣) المَنصُوبِ . ٩٠/

=== صريعُ غوانٍ رَاقهنَّ وَرقنَّهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذوائبِ

أما " عند " فلا تضاف إلا إلى مفرد".

انظر الايضاح في علل النحو ١٣٩ فمابعدها ، وشرح المفصل ١٢٧/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٦ فمابعدها ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٧/٣ ، والهمع ٢١٦/٣ .

(١) اختار ابن مالك النصب على التمييز ، وقيل : هي خبر لكان المحذوفة ويجوز فيها الجر ، وهو القياس ، ونصبها نادر في القياس ، وحكى الكوفيون الرفع في " غدوة " بعد " لدن " بكان المحذوفة ، والتقدير " لدن كانت غدوةٌ " . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٦٩/٣ ، وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، والهمع ٢١٩/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢١٠/١ ، والنقل بالمعنى ، والفاخر لوحة ٢٤٠/أ .

(٣) في النسخة " كالفظ " تحريف .

" فصـــــــل "

[في الضميـر المستتـــر]

في المُستَكِن إنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ لَازِمَاً فِي هَذِهِ الأَربَعَةِ التِي هِي : " اِفْعَلْ ، وَأَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ " مِن حَيثُ كَانُوا جَعَلُوا هَذِهِ الصِّيَغَ لَا تَصلحُ لِلأَسمَاءِ الظَّاهِرَةِ (١) ، وَكَانَ " اِفعَلْ " لَا يَكُونُ أَمرَاً إِلَّا لِلمُخَاطَبِ ، وَ " أَفعَلُ ، وَنَفعَلُ " لَا يَكُونَانِ حَدِيثَاً إِلَّا عَن المتكلم ، وَ " تَفعَلُ " إِذَا كَانَ التَّاءُ لِلخِطَابِ لا يَكُونُ حَدِيثاً إِلَّا عَن المُخَاطَبِ . وَإِنَّمَا كَانَ يُتصَوَّرُ أن تَخلُوَ من هَذِهِ الضَّمَائِرِ أن لو كَانَ يَجُوزُ أَن يُقَالَ " اِفعَلْ " وَيُرَادُ بِهِ أَمرُ غَائِبٍ كَمَا يَكُونُ " لِيَفعَل " ، وَكَانَ إِذَا رُفِعَ بِهِ اسمُ الغَائِبِ خَلا مِنَ الضَّمِيرِ كَمَا يَخلُو " لِيَفعَل " إِذَا رَفعت بِهِ ظَاهِرَاً فَقُلتَ : " لِيَفعَلْ زَيدٌ " مِن أَن يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ .

وَجُملَةُ الأَمرِ أَنَّ الفِعلَ إِنَّمَا يَخلُو مِنَ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعتَ بِهِ ظَاهِرَاً ، فَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفعُ الظَّاهِرِ بِهِ فَمِنَ الضَّرُورَةِ أَن يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ . وَمَا عَدَا هَذِهِ الأَربَعَةَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلغَيبَةِ ، فَإِذَا رُفِعَ بِهِ الظَّاهِرُ خَلَا مِنَ الضَّمِيرِ ، فَإِذَا تَقَدَّمَ ذِكرُ الظَّاهِرِ جُعِلَ ضَمِيرُهُ فِيهِ كَقَولِكَ : " زَيدٌ ضَرَبَ " .

---

(١) الضمير المستتر على ضربين " لازم ، وغير لازم " ، والمراد باللازم أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة ، وغير اللازم ما يستكن في الصفة نحو قولك : " زيد ضارب " لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً وإلى المضمر البارز انظر شرح المفصل ٣/١٠٩ .

" فَصـــــلٌ "

الجُزءُ الوَاحِدُ لا يُفِيدُ ، فَلو قلتَ : " زيدٌ " ولَم تَضُمَّ إِلَيهِ فِعلاً أو اسماً آخرَ لَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ (١) ، وكَذَلِكَ الحُكمُ / إِن ذَكَرتَ ١/٩١أ فِعلاً فَقُلتَ : " ضَرَبَ " ولَم تَضُمَّ إِلَيهِ اسماً ولَم تُقَدِّر فِيهِ ضَمِيرَ الشَّيءِ ، لَم يُقَدَّر وكَانَ بِمَنزِلَةِ صَوتٍ تُصَوِّتُهُ . وأَنتَ تَرَى أَكثَرَ النَّاسِ إِذَا سَمِعُوا هَذَا أَنكَرُوهُ وظَنُّوا أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبطَالِ مَعَانِي الكَلِمِ الَّتِي أَرَادَهَا وَاضِعُ اللُّغَةِ ؛ والسَّبَبُ فِي دُخُولِ هَذِهِ الشُّبهَةِ عَلَيهِم أَنَّهُم لا يَحصُلُونَ مُرَادَنَا بِالفَائِدَةِ ، ولا يَعلَمُونَ أَنَّ المُرَادَ بِهَا مَا يَستَفِيدُهُ المُخَاطَبُ مِنَ المُتَكَلِّمِ ، ومَعَانِي الكَلِمِ المُفرَدَةِ تَكُونُ مَعلُومَةً لِلمُخَاطَبِ كَمَا تَكُونُ مَعلُومَةً لِلمُتَكَلِّمِ ؛ لأَنَّ مِن شَرطِ المُتَخَاطِبَينِ أَن يَكُونَ العِلمُ بِمَعَانِي أَوضَاعِ اللُّغَةِ الَّتِي يُكَلِّمُ بِهَا الرَّجُلُ صَاحِبَهُ مُشتَرَكاً بَينَهُمَا ، وإِلَّا لَم يَكُن هُنَاكَ خِطَابٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِن نَطَقَ أَحَدُ الرَّجُلَينِ مَعَ مَن لا يُحسِنُ العَرَبِيَّةَ أَصلاً بِأَلفَاظٍ مِن كَلامِ العَرَبِ لَم يُتَصَوَّر أَن يَكُونَ ذَلِكَ خِطَاباً لَهُ !

وإِذ قَد ثَبتَ ذَلِكَ فَإِنَّ الفَائِدَةَ تَحصُلُ مِنَ التَّألِيفِ ، ولَيسَ كُلُّ كَلِمَتَينِ يَكُونُ فِيهِمَا تَألِيفٌ ، إِنَّمَا يَكُونُ التَّألِيفُ بَينَ الاسمِ والاســـمِ ،

---

(١) قال ابن الخشاب " قال صاحب المختصر : اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو " خرج زيدٌ " سمي كلاماً وسمي جملة .
انظر المرتجل ٣٤٠ ، والجمل للجرجاني ٤٠ .

كَقولِكَ : " زيدٌ منطلِقٌ " ، والفِعلِ والاسمِ ، كَقولِكَ : " خَرجَ زيدٌ " .(١) وما عدا ذلِكَ كانَ الائتِلافُ مُمتنعاً فِيهِ ، فَلا يأتلِفُ الفِعلُ معَ الفِعلِ ، ولا الفِعلُ معَ الحَرفِ ، مِثلَ أن تقُولَ : " ما خرجَ " ولا تنوي فِيهِ ضَميراً ، ولا الحَرفُ معَ الاسمِ نَحوَ : " إنَّ زيداً " / أو " هَلْ زيدٌ " ٩١/ب
ثُمَّ لا تُقدِّرُ ضَمَّ فِعلٍ أو اسمٍ إليهِ ، إلاَّ في موضِعٍ واحِدٍ وهوَ " يا عبدَاللّهِ " ، وذلِكَ أيضاً إذا حقَّقتَ لَم يكُن ائتِلافُ حَرفٍ معَ اسمٍ ؛ وذاكَ لأنَّ سببَ الفائِدةِ في قولِنا : " يا عبدَاللّهِ " إنَّ فِيهِ معنَى : أعني عبدَاللّهِ ، وأُريدُ عبدَاللّهِ ، وأدعو عبدَاللّهِ ، إلاَّ أنَّهُ لمَّا نابَ " يا " عَنِ الفِعلِ وقامَ مَقامَهُ صارَ لِذلِكَ كأنَّهُ الذي حَصلَت بِهِ وبالاسمِ الفائِدةُ ، هَذا وإنَّهُ لتحصُلُ الفائِدةُ بِذكرِ حرفٍ واحِدٍ مِن أجلِ دلالَتِهِ على جُملةٍ مِن الكَلامِ ، وذلِكَ قولُكَ في جوابِ مَنْ يقُولُ : هَلْ خرجَ زيدٌ ؟ " لا " ، الفائِدةُ حاصِلةٌ هاهُنا ، ولكِن ليسَ لِنفسِ ما وُضِعَ لهُ " لا " ؛ ولكِن لأجلِ أنَّهُ إذا كانَ موضُوعاً لِلنَّفي ثُمَّ جاءَ في جَوابِ استِفهامٍ عُلِمَ أنَّ المُجيبَ بِها قد نَوى في نَفسِهِ الجُملَةَ المُستَفهَمَ عنها ، وأنَّهُ قصدَ نفيَها ، فإذا قالَ : " هَلْ خرجَ زيدٌ " ؟ فقالَ المُجيبُ : " لا " عُلِمَ أنَّهُ أرادَ : لَم يخرُج زيدٌ ، ثُمَّ جُعِلَ " لا " دليلاً عليهِ.(٢)

---

(١) وهذان الاثنان مطردا الإفادة . انظر الإيضاح ص ٩ ، والهمع ٣٣/١ (الكويت) .

(٢) انظر الفاخر لوحة ٢٤٠/ب ، ٢٤١/أ حيث تتضح إفادة البعلي من شرح الجرجاني .

[الجُمَلُ التي لَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإعرابِ ، وَالتي لَيسَ لَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإِعرابِ]

الجُملَةُ لَا يَكُونُ لَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإِعرابِ حَتَّى تَقَعَ مَوقِعاً يَصِحُّ وُقُوعُ المُفرَدِ فِيهِ ، وَمَواضِعُ ذَلِكَ هِيَ التي عَدَّدنَاهَا (١) ، فَإِذَا رَأَيتَهَا فِي غَيرِ تِلكَ المَواضِعِ فَاعلَم أَنَّهَا عَارِيَةُ المَواضِعِ مِنَ الإِعرابِ. (٢)

وَمِنَ الوَاضِحِ فِي ذَلِكَ " الصِّلَةُ " فَإِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي الذِي أَبُوهُ مُنطَلِقٌ " لَم يَكُن لِهَذِهِ الجُملَةِ مَوضِعٌ مِنَ الإِعرابِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ / إِلَّا جُملَةً ، وَلَا يَقَعُ فِيهَا المُفرَدُ البَتَّةَ ، وَإِذَا لَم يُتَصَوَّر أَن يَكُونَ فِي مَوضِعٍ مُفرَدٍ لَم يُتَصَوَّر تَقدِيرُ إِعرابٍ فِيهَا (٣) ؛ لِأَنَّ الإِعرَابَ يَكُونُ لِلمُفرَدِ . ٩٢/أ

وَاعلَم أَنَّ الجُملَةَ إِذَا وَقَعَت (٤) مَوقِعَ الحَالِ فَإِنَّهَا تَجِيءُ مَرَّةً مَعَ الوَاوِ وَأُخرَى بِغَيرِ الوَاوِ .

---

(١) يقصد في الجمل ص ٤٠ قال " والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع ، أحدها خبر المبتدأ ، والثاني خبر كان وأخواتها .. والثالث خبر إن واخواتها .. والرابع في المفعول الثاني من باب ظننت واخواتها ، والخامس في صفة النكرة .. والسادس الحال ".

(٢) وقد أتى الجرجاني بمثال واحد لكل من الجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب كما سترى .

(٣) انظر شرح المفصل ٣/١٣٩ .

(٤) في النسخة " وقع " تحريف .

فَمِثَالُ الأَوَّلِ : " جَاءَنِي زَيْدٌ وَغُلَامُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَهُوَ يُمْلِي الحَدِيثَ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ ".(١)

وَمِثَالُ الثَّانِي : قَوْلُكَ : "أَتَانِي زَيْدٌ يَعْدُو بِهِ فَرَسُهُ ".(٢)

وَكَقَوْلِ [أَبِي] دُؤَادٍ(٣) :

٧٣ - وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ (٤)

---

(١) الجملة الحالية هنا اسمية وقد تضمنت الواو والضمير. انظر شرح المفصل ٢/ ٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢١١/١ .

(٢) الجملة الحالية هنا فعلية فعلها مضارع مثبت فاستغنت عن الواو تنزيلا للمضارع منزلة اسم الفاعل في عدم احتياجه إلى الواو ، بل لا بد من الضمير . انظر دلائل الإعجاز ٢٠٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٢ ، والصفوة الصفية ٢/ ٤٩٢ .

(٣) إضافة يوجبها المعروف
وأبو دؤاد الإيادى هو جارية بن الحجاج ، شاعر قديم من شعراء الجاهلية ،كان وصافا للخيل ، وأكثر أشعاره في وصفها . (انظر ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٦٦ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٤٣ ، والأغاني ١٦/ ٣٧٦) .

(٤) البيت في ديوان أبي دؤاد ٢٩٩ ،ودلائل الإعجاز ٩١ ، ٢٠٥ ، ٥٩٢ ، والأغاني ١٦/ ٣٧٦ ، واللسان ٢/ ٣١٤ (ضرج) .
أحوذيٌ : خفيف سريع العدو ، ذو ميعة : ذو نشاط في حضره وعدوه ، إضريج : جواد كثير العرق وهو مما يحمد في الخيل .
والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية " يدافع ركني " فعلية بغير الواو .
وفي النسخة كتب الناسخ كلمة " مسرع " تحت كلمة " إضريج ".

" يَعدُو بِهِ فَرَسُهُ " حَالٌ ،وَكَذَلِكَ " يُدَافِعُ رُكنِي ... إلى آخِرِ البَيتِ ، لِأَنَّ الجَمِيعَ (١) جُملَةٌ وَاحِدَةٌ .

وَفِي هَذِهِ المَسأَلَةِ أَمرٌ مُشتَبَهٌ ، وَهوَ أَنَّا نَرَاهُم يَعُدُّونَ فِي مَسأَلَةِ الحَالِ مَسَائِلَ لَيسَ مَعنَى الحَالِ فِيهَا مَا أَصَّلُوهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُم قَد أَصَّلُوا فِي الحَالِ أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الخَبَرِ ،وَأَنَّكَ إِذَا قُلتَ : " جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِباً " كُنتَ أَخبَرتَ عَن " زَيدٍ " بِالرُّكُوبِ ، كَمَا أَخبَرتَ عَنهُ بِالمَجِيءِ (٢) ، وَأَصَّلُوا أَيضاً أَن حَدَّ الحَالِ أَن يَكُونَ جَوَاباً لِـ " كَيفَ " ، ثُمَّ إِنَّهُم يَذكُرُونَ فِي أَثنَاءِ مَا يَجعَلُونَ الجُملَةَ فِيهِ حَالاً جُمَلاً مِنَ الكَلَامِ لَا يُتَصَوَّرُ هَذَا الذِي أَصَّلُوه فِيهَا .

تَفسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُم يَقُولُون فِي مِثلِ " خَرَجتُ وَقَد طَلَعَتِ الشَّمسُ " ، وَقَولُ النَّابِغَةِ :

٧٤ - كَأَنَّ رَحْلِي ، وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِى الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ (٣)

---

(١) في النسخة « الجمع »، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢١٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٤ .

(٣) انظر ديوان النابغة الذبياني ٧٩ ، ورواية الديوان :

* يَومَ الجَلِيلِ *

وهو في الأمالي الشجرية ٢/٢٧١ ، والخصائص ٣/ ٢٦٢ ، وشرح المفصل ٦/ ١٦ ،والأغاني ١١/ ٣٤ ، والخزانة ٣/ ١٨٧ عرضا .

وزال النهار : انتصف ،والجليل : وادٍ قرب مكة ،والمستأنس : الذى ذهب توحشه ،أى اطمأن . أو هو المبصر للشيء المطمئن لـه ، وَحْدِ : أى منفرد .

والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية " وقد زال النهار بنا " مسبوقة بواو الحال . وفي النسخة " الخليل " تصحيف .

/ إنَّ الوَاوَ لِلحَالِ ، وَإنَّ الجُملَةَ حَالٌ مع عِلمِنا أنَّ قولَنا : "وَالشَّمسُ طَلَعَت" "الشَّمسُ" لا تَكُونُ خَبَراً عن "زَيدٍ" ، ولا هَيئَةً فِيهِ تَكُونُ جَوابَاً لِـ "كَيفَ". وَإذا كانَ الأمرُ كَذَلِكَ وَجَبَ أن يُقَسَّمَ الكَلامُ فِي هَذا قِسمَينِ : يَكُونُ مَعنَى الحَالِ فِي أحَدِهِمَا مَعنَى الصِّفَةِ وَالهَيئَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيهَا الإنسَانُ كَالذِي أرَادُوهُ حَيثُ قَالُوا فِي "كَيفَ" إنَّهُ سُؤالٌ عَنِ الأحوَالِ . وَفِي الآخَرِ مَعنَى الوَقتِ ، كَقَولِنَا : "خَرَجتُ فِي حَالِ طُلوعِ الشَّمسِ" . وَهُم بِالاتِّفَاقِ قد خَلَطُوا أحَدَ القِسمَينِ بِالآخَرِ . وَالتَّحقِيقُ مَا ذَكَرتُ . ٩٢/ب

وَاعلَم أنَّ مِن شَأنِ الجُملَةِ الوَاقِعَةِ حَالاً أن تُغنِيَ "الوَاوُ" فِيهَا فِي بَعضِ الكَلامِ عَن ذِكرٍ يَعُودُ مِنهَا إلَى ذِي الحَالِ (١) ، مِثَالُ ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ :

٧٥ - خَرَجْتُ وَالْوَطْءُ خَفِيٌّ كَمَا ... يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الأَرْقَمُ (٢)

قَولُهُ : "وَالوَطءُ خَفِيٌّ" حَالٌ مِنَ المُتَكَلِّمِ ، وَلَيسَ فِيهِ ذِكرٌ ، إلَّا أنَّهُ حَسَنٌ مِن حَيثُ عُلِمَ أنَّهُ أرَادَ الوَطءَ مِنهُ لا الوَطءَ عَلَى الإطلَاقِ .

---

(١) انظر المرتجل ٣٤٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٥ .

(٢) البيت لإسماعيل بن يسار ، وهو في دلائل الإعجاز ٥٤٨ ، والأغاني ٤/ ٤١٧، ٤١٨ .
والشاهد فيه : مجيء الجملة الحالية "الوطء خفي" وقد أغنت "الواو" فيها عن ضمير يعود إلى صاحب الحال .

وَمِثلُ هَذَا أَن تَقُولَ : "رَأَيتُ زَيداً وَالفَرَسُ مُلجَمٌ" فَيَستَقِيمُ مِن حَيثُ تَعلَمُ أَنَّكَ أَرَدتَ "وَفَرَسُهُ مُلجَمٌ" ، وَلَو أَسقَطتَ "الوَاوَ" فَقُلتَ : "خَرَجتُ الوَطءُ خَفِيٌّ ، وَرَأَيتُ زَيداً الفَرَسُ مُلجَمٌ" لَم يَجُز ؛ لِأَنَّ "الوَاوَ" هِيَ الَّتِي تُنبِئُ عَن إِرَادَةِ الذِّكرِ فِي المَعنَى ، وَأَنَّكَ أَرَدتَ "فَرَسُهُ" ، وَأَرَادَ المُتَكَلِّمُ "وَطؤُهُ" ، وَلَيسَ يَنبَغِي أَن يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَن / تَخلُوَ(١) الجُملَةُ مِن أَن يَكُونَ فِيهَا ذِكرٌ يُعلَمُ مِن طَرِيقِ المَعنَى كَمَا فَسَّرنَا ، ٩٣/أ
وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِذَا أُرِيدَ بِالحَالِ التَّوقِيتُ ، كَمِثلِ "خَرَجتُ وَقَد طَلَعَتِ الشَّمسُ" ؛ لِأَنَّ المَعنَى إِذَا كَانَ عَلَى التَّوقِيتِ لَم يَقتَضِ أَن يَكُونَ فِي الجُملَةِ ذِكرٌ يَعُودُ إِلَى ذِي الحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ صِفَةً لَهُ ، وَلَا يَكُونُ القَصدُ بِالجُملَةِ أَنَّ الفِعلَ وَقَعَ مِن ذِي الحَالِ وَهُوَ بِصِفَةِ كَذَا ؛ لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمسِ لَا يَكُونُ هَيئَةً لِلخَارِجِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ .

هَذَا آخِرُ الإِملَاءِ فِي شَرحِ الجُمَلِ . فَرَغَ مِن تَحرِيرِهِ وَتَدبِيرِهِ يَومَ الخَمِيسِ وَقتَ الضُّحَى العَاشِرِ مِن شَهرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسعِينَ وَخَمسِ مَائَةٍ . رَحِمَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ وَدَعَا لِكَاتِبِهِ وَلِصَاحِبِهِ بِالمَغفِرَةِ وَالرُّضوَانِ . آمِينَ رَبَّ العَالَمِينَ .

---

(١) في النسخة "يخلوه" تحريف .

الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنيـــــة

السورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
الفاتحة	(اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين)	٦-٧	٢٧٠
البقرة	(ادع لنا ربك يبين لنا ماهي)	٦٨	٢٤٧
=	(وان كانت لكبيرة)	١٤٣	٨٤
=	(إن تبدو الصدقات فنعمَّا هي وان تخفوها وتوءتوها الفقراء فهو خير لكم)	٢٧١	٢٩٠/٢٤٨
=	(كل آمن بالله)	٢٨٥	٢٦٠
آل عمران	(أنى لكِ هذا)	٣٧	٢٣٧
=	(من أنصارى إلى الله)	٥٢	١٧٠
النساء	(مافعلوه إلا قليلاً (١) منهم)	٦٦	١٠٦
=	(إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما)	١٣٥	٢٧٩
=	(فبما نقضهم ميثاقهم)	١٥٥	١٠٨
المائدة	(وجعلكم ملوكاً)	٢٠	٦٧
=	(إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار)	٢٩	٢٩٠
=	(وحسبوا ألا تكون فتنة)	٧١	٨٦
=	(هدياً بالغ الكعبة)	٩٨	٣١٥/٣١٤
الأنعام	(وجعل الظلمات والنور)	١	٦٧
=	(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائِهم (٢))	١٣٧	٢٢٦
=	(تماماً على الذى أحسن)	١٥٤	٢٤٣/١٠٩
الأعراف	(فأذن موءذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين)	٤٤	٨٧
=	(مهما تأتنا من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بموءمنين)	١٣٢	٢٣٩

---

(١) بنصب (قليلا) قراءة.

(٢) بخفض (شركائهم) قراءة .

---

(١) بالتاء / قراءة.

٢ - فهرس الحديث

*

٣ - فهرس الأمثال

٤ - فهرس الأقوال المأثورة والنماذج النحوية

٥ - فهرس الأشعار

(روي الباء)

البحر	الشاعر	الصفحة

(رويّ الراء)

الراء الساكنة :

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
ثم زادوا أنهم في قومهم نعم الساعون في الأمر المبر	رمل	طرفة بن العبد	٥٣

الراء المفتوحة :

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطاً مذعورا	خفيف	كعب بن زهير	٣٣٠

الراء المضمومة :

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجرُ	طويل	لبيد بن ربيعة	٢٣٨
يا زبرقان أخا بني خلف ما أنت ،ويب أبيك والفخرُ	كامل	المخبل السعدى	١٠٢

الراء المكسورة :

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
وهل يدع الواشون إفساداً بيننا وحفراً لنا العاثور من حيث لا ندرى	طويل	معدان الكندى ؟ (١)	٢٠٦
وإذا توعرت المسالك لم يكن منها السبيل إلى نداك بأوعرِ	كامل	محمد بن المولى	١٦٥
لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى	رمل	عدي بن زيد	١٨٧

---

(١) علامة الاستفهام تعني أن البيت متنازع في نسبته .

	البحر	الشاعر	الصفحة
تابع اللام المضمومة :			
في فتية كسيوف الهند قدعلموا أن هالك كل من يحفى وينتعل	بسيط	الأعشى	٨٨
أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتلُ	=	=	١٨٣
كم نالني منهمْ فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار احتملُ	=	القطامي	٣٢٦
اللام المكسورة :			
ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجلِ	طويل	امرؤ القيس	١٠٩
غدت من عليه بعدما تم ظموءها تصل وعن قيض ببيداء مجهلِ	=	مزاحم العقيلي	١٨١
ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقالِ	خفيف	أمية بن أبي الصلت	٢٤٦

(روي الميم)

	البحر	الشاعر	الصفحة
الميم المضمومة :			
ويأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنامُ	وافر	النابغة الذبياني	٣١٨

الصفحة	الشاعر	البحر	

تابع الميم المضمومة :

			فإن الكثر أعياني قديمـــا
٣٤١	عمرو بن حسان	=	ولم أقتر لدن أني غـلامُ
			وإن أتاه خليل يوم مسغبـة
١٥٩	زهير بن أبي سلمى	بسيط	يقول : لا غائب مالي ولا حرمُ
			وقد علوت قتود الرحل يسعفني
٢٩٦	علقمة الفحل	=	يوم قد يديمة الجوزاء مسمـومُ
			خرجت والوطء خفي كمـا
٣٤٩	إسمعيل بن يسار	سريع	ينساب من مكمنه الأرقـمُ

العيم المكسورة :

			حاشا أبي ثوبان ،إن بــه
١١١	الجميح الأسدى	كامل	ضناً عن الملحاة والشتـمِ
			بطل كأن ثيابه في سرحـة
١٧١	عنترة بن شداد	=	يحذى نعال السبت ليس بتـوأمِ
			ولقد شفى نفسي وأذهب سقمها
٢٢٠	=	=	قول الفوارس : ويك عنتر أقدمِ

(روى النون)

النون المفتوحة :

			يا حبذا جبل الريان من جبـل
٢٢٢	جرير	بسيط	وحبذا ساكن الريان من كانـا

٦ - فهرس الأرجاز

٧ - فهرس أنصاف الأبيات

*

٨ - فهرس أجزاء الأبيات

٩ - فهرس الأعـــــلام

١٠ - فهرس الأماكن والبلدان

*

١١ - فهرس المذاهب النحوية

*

١٢ - فهرس الكتب الواردة في الأصل

١٣ - فهرس الدراســـة

١٤ - الفهرس التفصيلي للمسائل النحوية

الكلام وما يتألف منه

الموضوع	الصفحة
الألف واللام على ضربين	
١ - لتعريف العهد	٢٤١
٢ - لتعريف الجنس	٢٤٢
المبهم على ضربين :	
١ - أسماء الأشارات	
٢ - الموصولات	٢٤٢
الموصول	
صلته لا تكون إلا جملة من الكلام	٢٤٣
لا بد في الصلة من ذكر قيود الى الموصول	٢٤٣
(مَنْ) تكون على وجوه	٢٤٥
(ما) يكون اسماً	٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨
" ما " : إذا كانت حرفاً	٢٤٩، ٢٥٠
(الذي)	٢٥١
الألف واللام بمعنى "الذي"	٢٥٣
(أيّ) بمعنى "الذي"	٢٥٣، ٢٥٤
جملة الصلة لا محل لها من الإعراب	٣٤٦
الضمير	
الضمير المتصل : تعريفه	٣٣١
الضمير المنفصل : تعريفه	٣٣١
للضمير في الفصل والوصل ثلاثة أحوال	٣٣١، ٣٣٢
(الكاف) يكون على وجهين	
١ - اسما للمخاطب	
٢ - حرفاً مجرداً للخطاب	٣٣٦

الموضـوع	الصفحـة

الموضوع	الصفحة
(لا) لا تدخل إلا على النكرة	٩٣
إذا كررت (لا) والاسم بعدها نكرة جاز فيه أربعة أوجه	٩٤
إذا كان الواقع بعدها معرفة لم يجز إلا الرفع	٩٥
المعنى في تكرير (لا)	٩٥
في (لا) أصل آخر	٩٦
من شرط جواب القسم أن يكون فيه واحد من (ما ، لا) في النفي	١٧٧
حسبت وأخواتها	
المفعولان فيها مبتدأ وخبر في الأصل	٦٠
(علمت) يكون على وجهين ..	
١ - العلم بنفس الشيء	٦٠
٢ - علم الشيء بصفة	٦١
(رأيت ووجدت وزعمت) فيها وجهان	٦١
(ظننت) له حالتان : يتعدى إلى مفعول واحد في حالة	
وإلى مفعولين في الأخرى	٦٣
(خلت وحسبت) ليس فيها إلا التعدي إلى مفعولين	٦٣
خواص لهذا الباب لا تكون لغيرها من الأفعال	٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦
(جعلت) تلحق بهذا الباب إذا كانت بمعنى (صيَّرت)	٦٦
(جعلت) يجيء على وجهين آخرين	
١- بمعنى صنع و فعل	
٢ - بمعنى أخذ	٦٧
أعلم وأرى	
الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين أربعة ، أعلم وأرى وأنبأ ، ونبَّأ	٦٨
أعلمتُ وأريتُ - من رؤية القلب - كل منها أصل في التعدى إلى	
ثلاثة مفعولين	٦٨

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحـة

الموضـــوع	الصفحة
عطف البيان	
عطف البيان يكون علماً أو كالعلم	٢٦٧
ما يفرق بين عطف البيان والصفة	٢٦٧
البـــدل	
البدل يقوم مقام المبدل منه	٢٦٩
أنواعه (بدل البعض من الكل)	٢٦٩
بدل الاشتمال	٢٦٩
بدل الغلط	٢٧٠
بدل الكلمة من الكل	٢٧٠
إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من النكرة	٢٧١
استعمال (بل) في بدل الغلط	٢٧٣
عطف النسق	
حروف العطف	٢٧٤
(الواو) توجب المشاركة	٢٧٤، ٢٧٥
"الواو" توجب الترتيب من الغلط الظاهر	٢٧٥
(الفاء) توجب الترتيب ولا تصلح "الواو" لذلك	٢٧٦، ٢٧٧
(ثم) للترتيب إلا أنها تدل على أن بينهما مهلة	٢٧٧
(أو) تكون لأحـــد الشيئين أو الاشياء	٢٧٨
تكون في الخبر شكاً ، وفي الأمر للتخيير	٢٧٨
(أم) تكون على وجهيـــن متصلة ومنقطعة	٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢
(لا) تنفي عن الثاني ما وجب للأول	٢٨٣
(بل) للإضراب عن الأول والاثبات للثاني	٢٨٤
إن جئت بها بعد النفي كان على وجهين	٢٨٤، ٢٨٥
(لكن) يعطف بها إذا كانت مخففة	٢٨٥

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

أفعال المدح والذم

١٥ - فهرس المصادر والمراجع

أولا : المخطوطات والرسائل العلمية :

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي إسحاق إبراهيم بن الحسين النيلي الطائي - رسالة دكتوراة - الجزء الأول ، تحقيق ودراسة محسن سالم العميرى - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني لشمس الدين محمد ابن أبي الفتح أبي الفضل البعلي - ميكروفيلم بمركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - رقم (٤١١) نحو.

ثانيا : المطبوعات :

- الإتباع والمزاوجة / لأحمد بن فارس - تحقيق كمال مصطفى - مطبعة السعادة بمصر . نشر مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٦٦هـ.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / شيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء - تعليق علي محمد الضباع - دار الندوة الجديدة - بيروت - لبنان .

- أخبار الشعراء المسمى كتاب الأوراق / للصولي - عني بجمعه ج . هيوارس . د ن .

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض / لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي - تحقيق د . محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي - الجزء الأول - تحقيق د . مصطفى أحمد النماس . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب " معجم الأدباء " / لياقوت الحموي - مطبعة دار المأمون - الطبعة الأخيرة .

- أسرار البلاغة / لعبد القاهر الجرجاني - تعليق أحمد مصطفى المراغي - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

- أسرار العربية / لأبي البركات كمال الدين ابن الأنبارى - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقي بدمشق - ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين / لعبد الباقي اليماني تحقيق د . عبد المجيد دياب - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- الإصابة في تمييز الصحابة / لابن حجر العسقلاني - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ .

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لابن السيد البطليوسي تحقيق د . حمزة عبدالله النشرتي - نشر دار المريخ بالرياض الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

- إصلاح المنطق / ليعقوب بن السكيت - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٠م.

- الأصمعيات / لأبي سعيد عبدالملك الأصمعي - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - الطبعة الخامسة - بيروت، لبنان.

- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / لأبي عبدالله ابن خالويه عالم الكتب ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازى زاهد مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق إبراهيم الأبيارى - نشر دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين / لخير الدين الزركلي الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- الأغاني / لأبي الفرج الأصبهاني - مصورة عن طبعة دار الكتب، دار إحياء التراث العربي.

- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب / لابن السيد البطليوسي - تحقيق مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

- الإقناع في القراءات السبع / لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش - تحقيق د. عبد المجيد قطامش - مطبوعات جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- الأمالي / لأبي علي القالي - دار الكتاب العربي - بيروت.
- الأمالي الشجرية / لأبي السعادات ابن الشجري - دار المعرفة - بيروت.
- الأمالي النحوية / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودي - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- الأمثال / لأبي عبيد القاسم بن سلام - تحقيق د. عبد المجيد قطامش - دار المأمون للتراث - دمشق.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ويسمى "التبيان في إعراب القرآن" / لأبي البقاء العكبري - دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة على إنباه النحاة / لجمال الدين علي بن يوسف القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات كمال الدين ابن الأنباري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الباز - الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / لجمال الدين ابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار احياء التراث العربي - بيروت - الطبعة السادسة ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضدى / لأبي علي الفارسي / الجزء الأول، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود - مطبعة دار التأليف بمصر الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د. مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- البرهان في علوم القرآن / لبدر الدين محمد الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثالثة - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع البستي - تحقيق د . عياد عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة / لمجد الدين الفيروزأبادى - تحقيق محمد المصرى - دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات ابن الأنبارى - تحقيق د . عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- تاج العروس من جواهر القاموس / للسيد مرتضى الزبيدى .

أ- منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

ب- تحقيق مصطفى حجازى ومراجعة عبد الستار أحمد فراج - مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

- تاريخ الأدب العربي / لكارل بروكلمان - الجزء الخامس - ترجمة د . رمضان عبد التواب ومراجعة د.السيد يعقوب بكر - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

- تاريخ بغداد / للحافظ أبي بكر أحمد الخطيب البغدادى - دار الكتاب العربي - بيروت-لبنان .

- التبصرة والتذكرة / لابن إسحاق الصيمرى - تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى . منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البقاء العكبرى تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- التتمة في النحو / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. طارق نجم عبد الله - المكتبة الفيصلية - مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

- التصريح على التوضيح = شرح التصريح / لخالد الأزهرى - تصحيح لجنة من العلماء - دار الفكر.

- التعريفات / لأبي الحسن الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- تفسير البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- تفسير ابن كثير / دار الفكر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- تفسير القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد = الجامع لأحكام القرآن - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- التكملة / لأبي علي الفارسي - تحقيق د. كاظم بحر المرجان - دار الكتب - الجمهورية العراقية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- تهذيب اللغة / لأبي منصور الأزهرى - تحقيق جماعة من العلماء - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / لابن أم قاسم المرادى - تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

- الجمل / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ.

- الجمل في النحو / لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د . علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- الجمل في النحو / للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق د . فخرالدين قباوة - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و د . عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني / لحسين بن قاسم المرادي - تحقيق طه محسن - مؤسسة دار الكتب للطباعة - جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- الحجة في علل القراءات السبع / لأبي علي الفارسي - تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- الحماسة / لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي - تحقيق د . عبدالله عسيلان - إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الحيوان / لأبي عثمان الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- الخصائص / لأبي الفتح عثمان ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٥٢م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية/ لأحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

- دلائل الإعجاز في علم المعاني / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٤م.

- دمية القصر وعصرة أهل العصر / لأبي الحسن علي بن الحسن الباخرزى - تحقيق د. سامي مكي العاني - دار العروبة الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- ديوان الأعشى - تحقيق المحامي فوزى عطوي - الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦م.

- ديوان أبي دهبل الجمحي - رواية أبي عمرو الشيباني - تحقيق عبد العظيم عبد المحسن - طبع القضاء بالنجف الأعلى - الطبعة الأولى - بغداد ١٣٩٢هـ.

- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبرى المسمى بالتبيان في شرح الديوان - تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى وعبد الحفيظ شلبي - دار الفكر.

- ديوان أبي النجم العجلي / صنعه وشرحه علاء الدين أغا - مطبوعات النادى الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ديوان إمرىء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية - دار المعارف ١٩٦٤م.

- ديوان أمية بن أبي الصلت . تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي - المطبعة التعاونية بدمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

- ديوان جميل شاعر الحب العذرى ،تحقيق د . حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٧٧م.
- ديوان الحطيئة - تحقيق د.نعمان محمد طه - القاهرة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي - رواية ثعلب- تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح - دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.
- ديوان رؤبة بن العجاج - بعناية وليم بن الورد - ليبسك ١٩٠٣م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى " بشرح الأعلم الشنتمرى " - تحقيق د.فخر الدين قباوة ،منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان طرفة بن العبد " بشرح الأعلم الشنتمرى "تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعيبد - بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان عنترة - تحقيق محمد سعيد مولوى - المكتب الاسلامي ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ديوان القطامي - تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - الطبعة الأولى - بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان كعب بن زهير - دار الكتب ١٩٥٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة " بشرح إبراهيم جزيني "- منشورات دار القاموس الحديث - بيروت - مكتبة النهضة - بغداد .
- ديوان النابغة الذبياني - جمعه وشرحه محمد الطاهر ابن عاشور الشركة التونسية والشركة الوطنية - الجزائر .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور المالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / للميرز محمد باقر الخوانسارى - تحقيق أسد الله إسماعيليان - دار المعرفة بيروت.
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد - تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق د. حسن هنداوي - دار القلم - الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمني - دار الحديث - الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- سنن أبي داود - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - الطبعة السادسة عشرة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٦٥هـ.
- شرح أبيات سيبويه / لأبي محمد يوسف ابن السيرافي - تحقيق محمد علي سلطاني - مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

- شرح أبيات سيبويه / لأبي جعفر النحاس - تحقيق أحمد خطاب - مطابع المكتبة العربية بحلب - الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- شرح أبيات مغني اللبيب / لعبد القادر البغدادي - تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق - دار المأمون للتراث دمشق ١٣٩٨هـ.

- شرح التسهيل / لابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٤م.

- شرح جمل الزجاجي / لعلي بن مؤمن ابن عصفور - تحقيق د. صاحب أبو جناح - دار الكتب - جامعة الموصل - العراق ١٩٨٠م.

- شرح ديوان جرير / لمحمد إسماعيل الصاوى مع تفسيرات ابن حبيب - دار الأندلس - بيروت.

- شرح ديوان الحماسة / لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تحقيق أحمد امين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة - الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- شرح ديوان الحماسة "أبو تمام" / لأبي زكريا الخطيب التبريزى - عالم الكتب - بيروت.

- شرح شافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاستراباذى - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت.

- شرح شواهد المغني / لجلال الدين السيوطي - تصحيح محمد الشنقيطي - مكتبة دار الحياة - بيروت.

- شرح الفريد / لعصام الدين الاسفراييني - تحقيق نوري ياسين حسين - المكتبة الفيصلية - مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى / لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الحادية عشرة - بيروت.
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك - تحقيق د. عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - نشر مركز البحث العلمي بمكة - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى .
- شرح كافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- شرح مشكل أبيات المتنبي / لابن سيدة الأندلسي - تحقيق محمد حسن آل ياسين - دار الطليعة الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- شرح المعلقات السبع / للزوزني - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش - عالم الكتب - بيروت.
- شرح هاشميات الكميت / بتفسير أبي رياش القيسي - تحقيق د. داود سلوم و د. نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق د. موسى بناي العليلي - مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- شعر عمر بن لجأ التيمي / جمع د. يحيى جبوري - دار القلم - الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- شعر النابغة الجعدي - منشورات المكتب الإسلامي بدمشق - الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

- الشعر والشعراء/لابن قتيبة الدينوري - تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبدالله محمد السلسيلي تحقيق د. الشريف عبدالله الحسيني - المكتبة الفيصلية مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- الصاحبي في فقه اللغة / لابن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة ١٩٢٨م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- الصلة / لابن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل العرب - القاهرة ١٩٦٦م.

- طبقات الشافعية / لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى - تحقيق عبدالله الجبورى - دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- طبقات الشافعية / للسبكي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية .

- طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المعارف بمصر ١٩٥٢م.

- طبقات المفسرين / لشمس الدين محمد الداودي - تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة - الطبعة الاولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- طبقات النحويين واللغويين / لأبي بكر الزبيدى - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده / للدكتور أحمد مطلوب - بيروت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

- عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية / للدكتور أحمد بدوي - سلسلة أعلام العرب (٨) - المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة .

- العقد الفريد / لابن عبد ربه الأندلسي - تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- علقمة بن عبدة الفحل حياته وشعره / لعبد الرزاق حسين - المكتب الإسلامي - بيروت ومكتبة فرقد الخانجي - الرياض - الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية / لعبد القاهر الجرجاني - شرح الشيخ خالد الأزهري - تحقيق د. البدراوي زهران - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

- غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزري - عني بنشره ج. براجستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة / لتاج الدين الاسفراييني - تحقيق د. عفيف عبد الرحمن - منشورات جامعة اليرموك - سلسلة الآداب واللغويات (٢) ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.

- فتح القدير الجامع فني الرواية والدراية من علم التفسير / لمحمد الشوكاني - دار الفكر ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / لأبي عبيد البكري - تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب/ لنور الدين الجامي - تحقيق د. أسامة طه الرفاعي - مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- الكافية في النحو / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق د. طارق نجم عبدالله - مكتبة دار الوفاء - جدة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- الكامل في اللغة والأدب / لأبي العباس المبرد - مؤسسة المعارف - بيروت.

- الكتاب / لأبي بشر عمرو المشهور بسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / للحاجي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت.

- لسان العرب / لجمال الدين ابن منظور - دار صادر - بيروت.

- اللمع في العربية / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف / لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق هدى محمود قراعة - القاهرة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- مجمع الأمثال / لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ.

- مجمل اللغة / لأحمد بن فارس - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ.

- مختصر في شواذ القراءات / لابن خالويه - نشر ج. برجستراسر - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

- المخصص / لابن سيده - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

- المرتجل في شرح الجمل / لأبي محمد عبدالله ابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر.

- المستقصى في أمثال العرب / لجار الله محمود الزمخشرى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٨هـ.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي / لأحمد الفيومي - دار الكتب العلمية - بيروت.

- معاني الحروف / لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني - تحقيق د. عبد الفتاح شلبي - دار الشروق - جدة - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

- معاني القرآن / للأخفش الأوسط - تحقيق د. عبد الأمير الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- معجم البلدان / لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ.

- معجم الشعراء / لأبي عبيد المرزباني - تصحيح وتعليق ف - كرنكو - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

- معجم شواهد النحو الشعرية / للدكتور حنّا جميل حداد - دار العلوم - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / لمحمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / لأبي عبيد البكرى - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٣٦٨هـ.

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية / لعمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم / لأبي منصور الجواليقي - تحقيق أحمد محمد شاكر - مطبعة دار الكتب - الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة.

- مفتاح السعادة ومصباح دار السيادة في موضوعات العلوم / لطاش كبرى زاده - تحقيق كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور - دار الكتب الحديثة - القاهرة.

- المفصل في علم العربية / لأبي القاسم الزمخشرى - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية.

- المفضليات / للمفضل الضبي - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - بيروت - الطبعة السادسة.

- المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة والأعلام - العراق.

- المقتضب / لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ.

- مقدمة في النحو / للذكي - تحقيق د . محسن العميرى - المكتبة الفيصلية - مكة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- المقرّب / لعلي بن موءمن ابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبورى - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- الممتع في التصريف / لعلي بن موءمن ابن عصفور - تحقيق د . فخر الدين قباوة - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ .

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - الجمهورية العربية المتحدة وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

- الموءتلف والمختلف / للآمدي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / لابن تغرى بردى - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٨هـ .

- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين / للدكتور عبدالله الحسيني المكتبة الفيصلية - مكة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات كمال الدين ابن الأنبارى - تحقيق د . ابراهيم السامرائي - مكتبة المنار الأردن - الزرقاء - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ .

- نزهة الطرف في علم الصرف / لأحمد محمد الميداني - تحقيق د . السيد محمد عبد المقصود درويش - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

- النشر في القراءات العشر / لابن الجزرى - تصحيح علي محمد الصباغ - دار الكتب العلمية - بيروت .

- النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي - بيروت.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين / لإسماعيل باشا البغدادي - دار العلوم الحديثة - بيروت.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية / لجلال الدين السيوطي.

أ - تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني - دار المعرفة - بيروت.

ب - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٤هـ.

- الوافي بالوفيات / لصلاح الدين الصفدي باعتناء س. ديدرينغ - الطبعة الثانية.

- الورقة / لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح، تحقيق د. عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان - تحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٩٨هـ.

١٦ - فهرس الفهارس الفنيـــة